

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

منشأة
دار الشراة

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقابله الجمع بالجمع *

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾^(١)، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢)، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾^(٣)؛ فإن الصلاة والزكاة فى معنى الجمع، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات وبالاستباق إلى كل خير، كما يقال: لبس القوم ثيابهم، وركبوا دوابهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا ﴾^(٤) أى لكل واحدة منهن.

وقوله: ﴿ أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ مَأْتَدَّ كُرٌّ فِيهِ مِنْ تَدَّ كُرٌّ ﴾^(٥)، لأنه لا يجوز أن يتذكر

جميع المخاطبين بهذا القول فى مدة وعمر واحد.

وقوله: ﴿ إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾^(٦)، أى كل واحدة من هذا الشر كالقصر،

والقصر: البيت من آدم، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به، ولا يجوز أن يكون الشر كله

كقصر واحد؛ لأنه منافى للوعيد، فإن المعنى تعظيم الشر؛ أى كل واحد من هذا الشر

كالقصر. ويؤكد كده قوله بصدده: ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾^(٦)، فشبّه بالجماعة، أى فكل

واحدة من هذا الشر كالجمال لجماعته، إذ الجمالات الصفر كذلك الأول؛ كل شرارة

منه كالقصر. قاله ابن جنى.

وقوله: ﴿ وَأَسْتَفْشُوا ثِيَابَهُمْ ﴾^(٧).

(*) من أساليب القرآن المندرجة تحت النوع السادس والأربعين، وأوله فى الجزء الثانى من ٢٨٢

(١) سورة المائدة ٤٨

(٢) سورة البقرة ٤٣، ٣٣

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٤) سورة يوسف ٣١

(٥) سورة فاطر ٣٧

(٦) سورة الرسلات ٣٢

(٧) سورة نوح ٧

وقوله: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾^(١)؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والكتب والرسل .

وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ... ﴾^(٢) الآية؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته .
وكذا قوله: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾^(٣)؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ماترك جميع النساء؛ وإنما لكل واحد نصف ماتركت زوجته فقط .
وكذا قوله: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٤) .

وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾^(٥)؛ إنما معناه أتبع كل واحد ذريته، وليس معناه أن كل واحد من الذرية أتبع كل واحد من الآباء .

وقوله: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾^(٦)، أي كل واحدة ترضع ولدها .
وكقوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٧) فإن مقابلة الجمع أفادت المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين .
وقوله: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾^(٨) .

وأما قوله تعالى: ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾^(٩)، فذكر « المرافق » بلفظ الجمع، والكعبين بلفظ التثنية؛

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة البقرة ٢٣٣

(٨) سورة النور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ١٢

(٥) سورة الطور ٢١

(٧) سورة التوبة ٥

(٩) سورة المائدة ٦

لأن مقابلة الجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد ؛ ولكلّ يد مرفق ، فصحت المقابلة .
ولو قيل « إلى الكعاب » فهم منه أن الواجب (١) ؛ فإن لكلّ رجل كعباً واحداً ،
فذكر الكعبين بلفظ التثنية ، ليتناول الكعبين من كلّ رجل .

فإن قيل : فلي هذا يلزم ألا يجب إلا غسلُ يد واحدة ورجل واحدة ؟
قلنا : صدنا عنه فعلُ النبي صلى الله عليه وسلم والإجماع .

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى :
﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (٢) .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (٣) .

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يبين أحدهما .

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم
الجمع المقابل له ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (٤) ،
المنى كلّ واحد لكلّ يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ (٥) إنما هو على كلّ واحد منهم ذلك .

(٢) سورة النور ٤
(٤) سورة البقرة ١٨٤

(١) نيباس بالأصلين .
(٣) سورة البقرة ٢٥
(٥) سورة النور ٤

قاعدة

فيا ورد في القرآن مجموعا ومفردا، والحقم في ذلك

فمنه أنه حيث وَرَدَ ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ^(١) ، وحكمتُه أنها بمنزلة السُّفْلِ والتحت ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور ، وضيف ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع فوق والتحت ، والعلو والسُّفْل ؛ فإن قَصَدَ الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُثَنَّى إذا ضُمَّت إليها جزءا آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » فجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفلى في مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فلهاذا جُمعت جمع سلامة ؛ لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى التحت والسفلى ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظٍ يدل على التعدد، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ

مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأيا فإن الأرض لا نسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هي بالنسبة إليها كحصاة في صحراء ، فهي وإن تعددت ، كالأحد القليل ؛ فاختير لها اسم الجنس .

وأيا فالأرض هي دار الدنيا التي بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه في اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مُقْلَلًا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين ، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات ؛ وهو معنى العلوّ والرفق أفردته كالأرض ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ ﴾ (١) . ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ (١) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماءً معينة .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٢) ، بخلاف قوله في سبأ : ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) ، فإنّ قبلها ذكر الله سبحانه سعة علمه (٤) ، وأنّ له ما في السموات وما في الأرض ، فاقضى السياق أن يذكر سعة علمه ، وتعلقه بمعلومات ملكه ؛ وهو السموات كلّها والأرض .

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردها إرادة للجنس .

وقال الشهبلي : لأنّ المخاطبين بالإفراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ (٥) ، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن وغيرها ، ولهذا قال في آية سبأ : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ (٦) ، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ (٧)

(٢) سورة يونس ٦١

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ يَعْلَمُ ﴾

(٣) سورة سبأ ٣

مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجُ فِيهَا ﴾ .

(٦) سورة سبأ ٤

(٥) سورة يونس ٣١

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الظرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فاللغني : هو الإله المعبود في كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا المعنى على بعض المجتمة قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(١) ، ثم ابتدئ بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَخَلْقٌ ﴾^(٢) ، أراد لهذين الجنسيتين ، أي رب كل ماعلا وسفل .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣) في جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلهم .

ونظير هذا جمعا في قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ تَسْبُحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾^(٥) ، أي تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها ، ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٦) ، فـ « الرزق » المطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما في هذه الجملة ؛ لأنها في كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الإفراد أليق .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٧) ، لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة واحدة من السموات أتى بها مجموعة ،

(٢) سورة الذاريات ٢٣

(٤) سورة الأنبياء ١٩

(٦) سورة الذاريات ٢٢

(١) سورة الأنعام ٣

(٣) سورة الحديد ١

(٥) سورة الإسراء ٤٤

(٧) سورة النمل ٦٥

ولم يحى في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾^(١) ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٢) ؟

قيل : السياق في كل منهما مُرشدٌ إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سقت للاحتجاج عليهم بما أقروا به من كونه تعالى هورازقهم ، ومالك أسماعهم وأبصارهم ، ومدبر أمورهم ؛ بأن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؛ فلما كانوا مقرين بهذا كله ، حَسُنَ الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تعبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾^(٣) ، أى هم يُقرّون به ولا يجحدونه ، والمخاطبون المحتج عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرّين بنزول الرزق من قبل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرّين ولا عاملين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى يتهى إليهم ، فأفردت لفظة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينتظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم الجيبون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٤) ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾^(٣) ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافسه من السموات .

ومنها ذكر الرياح في القرآن جمعاً ومفردة ، حيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

(٢) سورة سبأ ٢٤

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يونس ٣١

(٣) سورة يونس ٣١

مجموعه ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (١) .
﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ (٢) .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ (٣) .

وحيثُ ذكرت في سياق العذاب أنت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ ﴾ (٤) .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ (٥) .

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ (٦) .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ (٧) .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (٨) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، والمعنى فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهيات والمنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحاً ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (٨) ، أى تعقيم مامرت به .

وقد اطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحكمة .

فمنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢

(٤) سورة فصلت ١٦

(٦) سورة المائدة ٦

(٨) سورة الذاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة الروم ٤٦

(٥) سورة الأحزاب ٩

(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴿١﴾ ،
فذكر ريح الرحمة بلفظ الإفراد لوجوهين :

أحدهما: لفظي ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ريح العذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،
ورب شئ ، يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهُ ﴾ (٢) .

الثاني : معنوي ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت
كان سبب الهلاك والعرق . فالملطوب هناك ريح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها
بالطيب دفعاً لتوهم أن تكون عاصفة ، بل هي ريح يُفْرَحُ بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾ (٣) ،
وهذا أورده ابن المنير^(٤) في كتابه على الزمخشري قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة على
أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين^(٥) العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ ﴾ (٦) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ (٧) ، والمراد به الذي ينشر السحاب .

(٢) سورة آل عمران ٥٤

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانتصاف ؛ طبع في حواشي الكشاف ؛ وعبارة الزمخشري : « رواه كد :
توأت ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن المنير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تحريم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكتت لركدت ؛ ولا ينكر أن الغالب من ورودها
مفردة ما ذكروه ، وأما اطراده فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري الضمير ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة فاطر ٩ ، وهي قراءة ابن كثير وحزرة والسكائني وخلف . إنحاف فضلاء البشر ص ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبو عمرو وابن
عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ (١) ، ولذلك يُجمع سبيل الباطل ، وأُفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ (٢) .

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه متشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أُفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولى ، قال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) لأنه الواحد الأحد ، وجمع أولياء الكفار لتمددهم ، وجمع الظلمات وهى طرق الضلال والنسب لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

ومن ذلك أُفرد اليمين والشمال في قوله : ﴿ عَنِ الَّتِيْمِيْنَ وَعَنِ الشَّمَالِ عَزِيْرٍ ﴾ (٤) ، وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنِ اِيْمَانِهِمْ وَعَنِ شِمَائِلِهِمْ ﴾ (٥) ولا سؤال فيه ، إنما السؤال في جمع أحدهما وإفراء الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَفَتَّحُ ظِلَالُهُ عَنِ الَّتِيْمِيْنَ وَالشَّمَالِ نِثْلٍ سَجْدًا لِلَّهِ ﴾ (٦) ، قال القراء : كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلمة ، وإذا أُجمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراء ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أُفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ الَّتِيْمِيْنَ وَالشَّمَالِ نِثْلٍ ﴾ (٧) .

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة المارج ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧

وفيه وجوه آخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف واللام فيه للجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فعيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فمدت مبالغته جمعه ، كما سدت مسد الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ^(١) ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظل حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلًا واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتراد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلً ، فحسن جمع الشائل في مقابلة تعدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصح هذا ؛ إذا كانا متوجهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع القلة غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة ، والموطن موطن تكثير ومبالغة ، فعدل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله الشهابي .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ ﴾ ^(٢) فلا أن المراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقر أهل النار ، فإنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها بمجموعة .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ^(١) فإن لكل عبد قعيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذا كرا عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا تَيَسَّرُ لِمَنْ بَنَىٰ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴿١﴾ فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يُقَابَلُهُ كَثِيرٌ مِمَّا يَرِيدُ إِغْوَاءَهُمْ ، فَجُمِعَ
لِمُقَابَلَةِ الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ الْمُتَقَضَى لِتَوْزِيْعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

ومنها ، حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تجيء تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار
لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار مادة
واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يَا كُوفِبِ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِنْ
مَعِينٍ ﴾ (٢) ، ولم يقل « وكؤوس » لما سذكروه .

الثاني : أنه لما كانت النار تعذيباً ، والجنة رَحْمَةً ناسب جمع الرحمة وإفراد العذاب ،
نظير جمع الریح في الرحمة ، وإفرادها في العذاب .

وأيضاً فالنار دار حَسْبٍ والغاضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ ليكون
أنكد لعيشهم ، والكریم لا يترك ضيفه ؛ ولا سيما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة
مهياة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث جُمِعَت فلجمع الدلائل ،
وحيث وُحِدَت فلوحدانية المدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك ؛ ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٣) ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) ، فلما
ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآيات ؛ وليس لها نظير إلا في العنكبوت ، وهو قوله :
﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ (٥) .

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الحجر ٧٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٥) سورة العنكبوت ٤٤

ومنها مجيء المشرق والمغرب في القرآن تارة بالجمع ، وأخرى بالثنائية ، وأخرى بالإفراد ،
لاختصاص كلِّ مقام بما يقتضيه .

فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(١) .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَوَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٢) .

والثالث قوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) بحيث جمع كان
المراد نفي المشرق والمغرب ، وحيث ثنياً كان المراد مشرق صعودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدئ
صاعدة ، حتى تنتهي إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مشرق صعودها وارتفاعها ؛ وينشأ
منه فصلاً الخريف والشتاء ، فجعل مشرق صعودها يحملته مشرقاً واحداً ، ومشرق هبوطها
يحملته مشرقاً واحداً ، ومقابلها مغرباً .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضب
لخطة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه
صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ . . . ﴾ ^(٤) ، الآية ،
فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإفراد والثنائية والجمع ، وقد أجرى الله العادة
أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي
من أول فصل الصيف في تلك المطالع والمغارب ؛ إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ،
ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوباً في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن
تنتهي إلى آخر مثلها الذي يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك
إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغربه ، وهكذا أبداً . فحيث أفرد الله له لفظ
المشرق والمغرب ، أراد به اللمحة نفسها التي تشمل الواحدة على تلك المطالع جميعها ،
والأخرى على تلك المغارب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جيء بلفظ الجمع المراد به

(٢) سورة الزمر ١٧

(٤) سورة يس ٤٠

(١) سورة المعارج ٤٠

(٣) سورة الزمل ٩

كلُّ فردٍ منها بالنسبة إلى تعدّد تلك المطالع والمغرب ، وهي في كل جهة مائة وثمانون يوماً ،
وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدهما الجهة التي تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال
إلى آخر المطالع والمغرب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع منه ، فأبدي فيه بعض المتأخرين معاني
لطيفة ، فقال :

أما ما ورد مشني في سورة الرحمن ^(١) ، فلأن سياقَ السورة سياق المزدوجين .

الثاني : فإنه سبحانه أولاً ذكر نوعي الإيجاد ؛ وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي
العالم ومظهر نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعي النبات ؛ فإن منه ماهو على ساق ،
ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعي السماء المرفوعة
والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل
والظلم في الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ،
وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعي المكلفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعي
المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فلهذا حسن تثنية المشرق
والمغرب في هذه السورة .

وإنما أفردا في سورة المزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه
أمر نبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له في النهار سبعا طويلاً ؛ فلما تقدم ذكر الليل
والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودها
منفردين في هذا السياق ، أحسن من التثنية والجمع ؛ لأن ظهور الليل والنهار فيهما واحد .

وإنما جمعا في سورة المعارج في قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

تُكذَّبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها

إِنَّا لَقَادِرُونَ. عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿١﴾، لأنه لما كان هذا القسم في سعة مشارق ربوبيته، وإحاطة قدرته، والمقسم عليه إذهاب هؤلاء، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب؛ لتضمّنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة، ونقله سبحانه لها، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب، فمن فعل هذا كيف يُعجزه أن يبدل هؤلاء، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم!

وأيضاً فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمرٌ مشهود، وقد جعله الله بحكمته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها، من حال إلى حال، ومن برّذ إلى حرّ، وصيف وشتاء، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها، فكيف لا يُقدّر مع ما يشهدونه من ذلك على تبديل مَنْ هو خير! وأكّد هذا المعنى بقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ ﴿٢﴾، فلا يليق بهذا الموضوع سوى لفظ الجمع. وأما جمعها في سورة الصافات في قوله: ﴿وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾ ﴿٣﴾، لما جاءت مع جملة المربوبات المتعددة، وهي السموات والأرض وما بينهما، وكان الأحسن مجيئها بمجموعة، لتتنظم مع ما تقدم من الجمع والتعدد.

ثم تأمل كيف اقتصر على المشرق دون المغرب، لاقضاء الحال ذلك، فإنّ المشرق مظهر الأنوار، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته، وتصرفه في معاشه وانبساطه، فهو إنشاء شهود، فقدّمه بين يدي... ﴿٤﴾ على مبدأ البعث، فكان الاقتصار على ذكر المشرق

(١) سورة المارج ٤٠، ٤١

(٢) سورة المارج ٤١، بعد قوله في الآية قبلها: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾

(٣) سورة الصافات ٥: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول، وفي العبارة غموض.

هاهنا في غاية المناسبة للعرض المطلوب؛ فتأمل هذه المعاني الكاملة، والآيات الفاضلة، التي ترقص القلوب لها طربا، وتسيل الأفهام منها رهبا!

وحيث ورد البرّ مجموعا في صفة الأدميين قيل «أبرار»، كقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ أَنفِيَ نَعِيمٍ﴾^(١)، وقال في صفة الملائكة: ﴿بِرَّةٍ﴾^(٢)، قال الراغب: فخص^(٣) الملائكة بها^(٤)، من حيث إنه أبلغ من «أبرار» جمع «برّ» وأبرار جمع بار، [وبرّ أبلغ من بار]^(٥)، كما أن عدلا أبلغ من عادل.

وهذا بناء على رواية في تفضيل الملائكة على البشر.

ومنها أن الأخ يطلق على أخی النسب، وأخی الصداقة والدين، ويفترقان في الجمع، فيقال في النسب إخوة، وفي الصداقة إخوان، كما قيل: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُورٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾^(٦). وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ الشُّدُسُ﴾^(٧)، قاله جماعة من أهل اللغة، منهم ابن فارس، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة، ثم رده بأنه يقال للأصدقاء والنسب: إخوة وإخوان، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٨)، لم يعن النسب. وقال: ﴿أَوْ بِيُوتٍ إِخْوَانِكُمْ﴾^(٩).

وهذا في النسب، ونظيره قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٩)، إلى قوله: ﴿أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ﴾^(٩)، وهذا هو الصواب. واشتقاق اللفظين من تأخيت

(٢) سورة عبس ١٥، ١٦ ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾

(٣) المفردات ٤٠

(٥) من المفردات

(٧) سورة النساء ١١

(٩) سورة النور ٣١

(١) سورة الانفطار ١٣

كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾

(٤) المفردات: «في الفرقان»

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٨) سورة الحجرات ١٠

الشيء ، فسمي الأخوات أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ،
أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .

ومنها أفراد العمّ والخال .

ومنها أفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(١) ، لأنّ السمع غلب عليه المصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر في الجارحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصر إبصارا ، ولهذا لما استعملت الحسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرًا ﴾^(٣) .

وقيل : في الكلام حذف مضاف ، أى على حواس سمعهم .

وقيل : لأنّ متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كل منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدّد بتعدد المثلتين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .

وقال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾^(٤) : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعدا ،

(٢) سورة البقرة ١٩

(٤) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

ويرقت برقا ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أوهما مسبيان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

ومنها ، حيث ذكر الكأس في القرآن كان مفردا ، ولم يجمع في قوله تعالى : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأس إناء فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح ، والقدح إذا جعل فيه الشراب فلا اعتبار للشراب ، لا لإنائه ، لأن المقصود هو المشروب ، والظرف اتخذ للآلة ، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذنا ، والقدح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال : « كؤوس » لكان اعتبر حال القدح والقدح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ، وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرئوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حدّ الفصاحة ، والذي يدل على ما ذكرنا أن الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ ^(٢) ، فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جمع فقال : ﴿ وَأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ ^(٢) ، ثم ذكر ما يتخذ منه فقال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٣) .

ومنها أفراد «الصدّيق» ، وجمع «الشافعين» ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ ^(٤) ، وحكمته كثرة الشفاء في العادة وقلة الصديق ، قال الرّمحسرى :

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الشعراء ١٠٠ ، ١٠١

(١) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الإنسان ١٥

ألا ترى أن الرَّجُلَ إذا اُمتَحِنَ يارهاق ظالم ، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته
رحمة له ، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فأعزُّ من بيض الأنوق . وعن
بعض الحكماء أنه سُئِلَ عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له .
ويجوز أن يريد بالصديق الجمع .

وقال الشَّهْبَلِيُّ في " الرَّوْضِ الْأَنْفِ " : إذا قلت : عبيد ونخيل ، فهو اسم يتناول الصغير
والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرَعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ
لِّلْعَبِيدِ ﴾ ^(٢) ؛ وحين ذكر المحاطبين منهم قال : « العباد » ^(٣) ، ولذلك قال حين ذكر
التمر من النخيل : ﴿ وَالتَّخْلَ بِأَسْقَاتٍ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٥) ، فتأمل الفرق
بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام !

وأما في مذهب اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا نبهوا على هذا المعنى الدقيق .

ومنها اختلاف الجمعين في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٦)
إلى قوله : ﴿ وَ لَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ ^(٧) .

وقال : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا ﴾ ^(٧) .

فأما وجه التفرقة بين الجمع في الموضعين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ
إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ ^(٨) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ ﴾

(٢) سورة فصلت ٤٦

(٤) سورة ق ١٠

(٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٨) سورة النور ٣١

(١) سورة الرعد ٤

(٣) . . .

(٥) سورة القمر ٢٠

(٧) سورة النساء ٩

فخالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ ﴾ ^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْتَبَتْ سِنْعَ سَنَابِلِ ﴾ ^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَسَمِعَ
سُدُودَاتٍ ﴾ ^(٣) ، فالمعدود واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع الكثرة ، والثاني بجمع القلة .
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سقت في بيان المضاعفة والزيادة ، فناسب صيغة
جمع الكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها ^(٤) . وهو قليل ، فأتى بجمع القلة ؛ ليصدق
اللفظ المعنى .

تنبيه

جمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولى
العلم ، وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ^(٥) ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع
السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكر غير العاقل قد يُتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالتاء ،
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معمودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَوَاجٍ مُبْتُوتَةٌ ﴾ ^(٦) .
وقال تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ ^(٧) .

وقد يجمع بالألف والتاء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿ وَأَذْكَرُوا
اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٦١
(٤) كلمة غير واضحة في الأصون .
(٦) سورة الغاشية ١٣ - ١٦
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الاحزاب ٥٥
(٣) سورة يوسف ٤٣
(٥) سورة يوسف ٤
(٧) سورة هود ٨٨

قاعدة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع العاقلات ، سواء القلة كالمندات ، أو الكثرة كالمندود ، فتقول : المندات يَقْمَن ، والمندود يَقْمَن ، قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(٢) ؛ هذا هو الأكثر .

وقد جاء في القرآن بالافراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَرْوَاحٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « مطهرات » .

وأما جمعُ غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة أتيت بضميره مفردا ، فقلت : الجنود انكسرت ، وإن كان للقلة ، أتيت جمعا .

وقد اجتمع في قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ ^(٥) ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ، وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَنظَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فهذا عائدٌ إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السرف في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة بضمير الجمع ؟ وهالآ عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وخذ الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فمميزه جمع ، لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعا وإفرادا ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةٌ أَبْحُرٍ ﴾ ^(٧) ، فأتى بجمع القلة ولم يقل : « بحور » لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة ،

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(١) ، فأضاف الثلاثة إلى القروء ، وهو جمع كثرة ، ولم يُضفها إلى الأقراء التي هي جمع قلة . قال الحريري : المعنى : لِيَتَرَبَّصَ كُلٌّ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ ، فلما أسند إلى جماعتهنّ ثلاثة - والواجب على كل فرد منهنّ ثلاثة - أتى بلفظ « قروء » لتدل على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح .

قاعدة في الضمائر

وقد صنف ابنُ الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين - وفيه مباحث :

الأول : للعدول إلى الضمائر أسباب :

منها - وهو أصل وصفها - للاختصار ، ولهذا قام قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٢) ، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾^(٣) ، نقل ابن عطية عن مكّي ، أنه ليس في كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها ، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً . وقد قيل : في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً ؛ ما بين ضمير وظاهر .

ومنها ، الفخامة بشأن صاحبه ؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه ، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٤) ، يعني القرآن ، وقوله : ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾^(٥) . ومنه ضمير الشأن .

(٢) سورة الأحزاب ٣٥

(٤) سورة القدر ١

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة البقرة ٩٧

ومنها التحقير، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾، ^(١) يعنى الشيطان .
وقوله: ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(٢) .
﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ ﴾ ^(٣) .

الثانى : الأصلُ أن يقدم ما يدلّ عليه الضمير ، بدليل الأكثرية وعدم التكليف ،
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ ^(٤) ،
وتقدم المفعول الثانى فى قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ
يُوحَىٰ بَعْضُهُمْ ﴾ ^(٥) فأخر المفعول الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .

وقد قسم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعود إلى شىء سبق ذكره فى اللفظ بالمطابقة ، نحو ﴿ وَعَصَىٰ
آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ ^(٧) .

﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ ﴾ ^(٩) .

الثانى : أن يعود على مذكور فى سياق الكلام ، مؤخر فى اللفظ مقدم فى النية ،

كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة طه ١٢١

(٨) سورة النور ٤٠

(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨

(٣) سورة الانشقاق ١٤

(٥) سورة الأنعام ١١٢

(٧) سورة هود ٤٢

(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿فِيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٢).

الثالث: أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن، كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٣)، فإنه عائد على «العدل» المفهوم من «اعدلوا».

وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٤)، فالضمير يرجع للأكل لدلالة «تأكلوا».

وقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾^(٥) إلى قوله: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٥) أى المقسوم، لدلالة القسمة عليه. ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون؛ لأنه مذكور، وإن كان بعيدا.

الرابع: أن يدل عليه بالالتزام، كإضمار النفس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ﴾^(٦)، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٧)، أضمر النفس لدلالة ذكر الخلقوم والتراقي عليها.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَّتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٨)، يعنى الشمس.

وقيل: بل سبق ما يدل عليها، وهو العشى؛ لأن العشى ما بين زوال الشمس وغروبها، والمعنى: إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب.

وقيل: فاعل «توارت» ضمير «الصافنات» ذكره ابن مالك، وابن العربي في «الفتوحات». ويرجح أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها، وسنذكره في الثامن.

(٢) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الأنعام ١٢١

(٦) سورة الواقعة ٨٣

(٨) سورة ص ٣٢

(١) سورة القصص ٧٨

(٣) سورة المائدة ٨

(٥) سورة النساء ٨

(٧) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله: ﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ نَقْمًا . فَوَسَّطْنَا بِهِ بَحْمًا ﴾^(١) ، قيل : الضمير لمكان « الإغارة » بدلالة « والعاديات » عليه ، فهذه الأفعال إنما تكون لمكان .

وقوله: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٢) ، أضمير القرآن ؛ لأن الإنزال يدل عليه .
وقوله: ﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾^(٣) ،
«عفى» يستلزم «عافيا» إذ أغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من ﴿إليه﴾ عليه .

الخامس : أن يدلّ عليه السياق فيضمّر ، ثقة بفهم السامع ، كما ضمّر «الأرض» في قوله:
﴿ مَا تَرَكْ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾^(٤) ، وقوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^(٥) .

وجعل ابن مالك الضمير للدنيا ، وقال : وإن لم يتقدم لها ذكر ، لكن تقدم ذكر بعضها ، والبعض يدلّ على الكلّ .

وقوله تعالى : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾^(٦) ، يعنى القرآن أو المسجد الحرام .

وقوله : ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي ﴾^(٧) .

﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾^(٨) .

﴿ وَلَا يُؤَيِّنْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْسُنُ ﴾^(٩) ، الضمير يعود على البيت ، وإن لم يتقدم له ذكر ، إلا أنه لما قال : ﴿ يُؤَصِّبِكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٩) علم أن ثمّ ميتا يعود الضمير عليه .

وقوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ ﴾^(١٠) ثم قال : ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾^(١٠) ؛ أى من الموروث ، وهذا وجه آخر غير ما سبق .

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| (١) سورة الماديات ٤ ، ٥ | (٢) سورة القدر ١ |
| (٣) سورة البقرة ١٧٨ | (٤) سورة فاطر ٤٥ |
| (٥) سورة الرحمن ٢٦ | (٦) سورة المؤمنون ٦٧ |
| (٧) سورة يوسف ٢٦ | (٨) سورة النقص ٢٦ |
| (٩) سورة النساء ١١ | (١٠) سورة النساء ٨ |

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا أَخَذَهَا ﴾ ^(١) ولم يقل «أخذه» ، ردًّا للضمير إلى « شئنا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .

وقيل : « شئنا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على صاحب المسكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ ^(٢) ، فأعاد الضمير للأيدى لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٣) ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان يصاحبه الاستحضار الذهني .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ^(٤) ، بعد قوله : ﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَبُعُوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٥) ؛ فإنه عائد على المطلقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجعي ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؛ فيه خلاف أصولي . وقوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ؛ فإن الفضة بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ ﴾ ^(٦) ، أصناف ما يكتنز .

وقد يعود على اللفظ الأوّل دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ ^(٧) ، وقد سبق فيه وجه آخر .

- | | |
|--------------------|---------------------|
| (٢) سورة يس ٨ | (١) سورة الجاثية ٩ |
| (٤) سورة النساء ١١ | (٣) سورة فاطر ١١ |
| (٦) سورة التوبة ٣٤ | (٥) سورة البقرة ٢٢٨ |
| | (٧) سورة فاطر ١١ |

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ ^(١) ، على أحد الأقوال .

ومما يُتخرج عليه : ﴿ وَبُعوثَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ ^(٢) ، وبسترار من إزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية الكلاله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٣) ، ولم يتقدم لفظ مثني يعود عليه الضمير من « كاتتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على معناها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد العدد ، مجرداً من الصغير والكبير . السادس : ألا يعود على مذكور ، ولما معلوم بالسياق أو غيره وهو الضمير الجھول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالمفرد في نعم وبئس ، والجملة ضمير الشأن والقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) ، أى الشأن الله أحدٌ .

وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٧) .

وقد يكون مؤنثا إذا كان عائده مؤنثا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ ^(٨) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ بَيَاتِ رَبَّةٍ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٩) فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإخلاس ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة السجدة ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الحج ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهنم وهى مؤنثة ، لأنها فى حكم الفصلة ، إذ المعنى : مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مجرماً يحز جهنم .

(تنبيه) : والفرق بينه وبين ضمير الفصلة أن الفصلة يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ، قال تعالى : ﴿ هَذَا هُوَ أُلْحَقَّ ﴾ ^(١) . ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾ ^(٢) . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٣) ، ويكون له محل من الإعراب ، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون سرفوع المحل ومنصوبه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

البحث الثالث : قد يعود على لفظ شىء ، والمراد به الجنس من ذلك الشىء ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مَثَابِهَا ﴾ ^(٦) ؛ فإن الضمير فى « به » يرجع إلى المرزوق فى الدارين جميعاً ؛ لأن قوله : ﴿ هَذَا الَّذِى رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ مشتمل على ذكر ما رزقوه فى الدارين . قال الزمخشرى : ونظيره : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ^(٧) أى بجنس الفقير ، الغنى ، لدلالة قوله : ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ على الجنسين ، ولو رجع إلى المتكلم به لوحدَه .

البحث الرابع : قد يذكر شيثان ويعاد الضمير على أحدهما ، ثم الغالب كونه للثانى ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ ^(٨) ، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاس ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الانفال ٣٢

(٣) سورة الكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ﴾ (١) والأصل: « قدرهما » لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور، ويكون به حسابها.

وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢)، أعاد الضمير على الفضة لقربها.

ويجوز أن يكون إلى المكنوز، وهو يشملها.

وقوله: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (٣)، أراد يرضوهما، فخص الرسول بالعائد، لأنه هو داعي العباد إلى الله، وحبته عليهم، والمخاطب لهم شفاها بأمره ونهيه، وذكر الله تعالى في الآية تعظيماً، والمعنى تام بذكر الرسول وحده، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٤)، فذكر الله تعظيماً، والمعنى تام بذكر رسوله.

ومثله قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عُنُقَهُ ﴾ (٥). وجعل منه ابن الأنباري: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا ﴾ (٦) أعاد الضمير للإثم، لقربه، ويجوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها، بتأويل: ومن يكسب إثمًا ثم يرم به.

وقال ابن الأنباري: ولم يؤثر الأول بالعائد في القرآن كله إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ (٦)، معناه « إليهما »، فخص التجارة بالعائد، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو ينطب.

قال: فأما كلام العرب فإنها تارة تؤثر الثاني بالعائد وتارة الأول، فتقول: إن عبدك وجاريتك عاقلة، وإن عبدك وجاريتك عاقل.

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة بونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النساء ١١٢

قلت: ليس من هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(١). وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾^(٢) لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه، أو هي لإثبات أحد المذكورين، فمن جعله نظير هذا فلم يُصَب، إلا أن يدعى أن «أو» بمعنى الواو.

وفي هاتين الآيتين لطيفة، وهي أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما، أعاده في الآية الأولى على التجارة، وإن كانت أبعد، ومؤنثة، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو، ولأنها أكثر نقا من اللهو. أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعاً، لأنه ضُرب بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير^(٣) الآية. وأعاده في الآية الثانية على الإثم، رعاية لمرتبة القرب والتذكير.

الخامس: قد يذكر شيثان، ويعود الضمير جمعا؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَّنا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٤)، يعني حكم سليمان وداود. وقوله: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾^(٥) فأوقع «أولئك» وهو جمع، على عائشة وصفوان بن المعطل.

البحث السادس: قد ينثى الضمير ويعود على أحد المذكورين، كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٦) قالوا: وإنما يخرج من أحدهما. وقوله: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾^(٧) وإنما نسيه الفتى.

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدى ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ^(١) ، يعني آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً ﴾ ^(٢) ؛ فهذا الولد ، لأنَّ آدم لم يخلق من نطفة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٣) ، قيل : نزلت في ابن حذافة حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَبِي ؟ قال : حذافة ، فكان نسبه ، فساء ذلك ، فنزلت : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٤) . وقيل : نزلت في الحج ، حين قالوا : أفي كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا ﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء آخر من أمر دينكم ، بكم إلى علمها حاجة تبد لكم ، ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ، أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء آخر مفهومة من قوله : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ^(٥) ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير عائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ «من» لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٦) ، يتبادر إلى الذهن أن الضمير في قوله : ﴿ هُوَ ﴾ عائد لإبراهيم ، لأنه أقرب المذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأن الضمير في قوله : ﴿ وفي هذا ﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ، ولا هو قاله . والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يعنى ﴿ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٧) ، يعنى في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفي هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن . والمعنى : جاهدوا في الله حقَّ جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم المسلمين من قبل ، وفي هذا الكتاب لتكونوا . أى سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة . وقوله : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٨) ، منصوب بتقدير « اتبعوا » ، لأنَّ هذا

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، ١٠٢

(٤) سورة الحج ٧٨

(٣) — برهان — رابع

(١) سورة المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٣) سورة الحج ٧٨

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لأنَّ الجهادَ من ملة إبراهيم .

وفي سورة يس موضعان ، توهمَ فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ فإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ ﴾ (١) ،

فقد يُتوهمُ أن الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقلّ الجمع اثنان ، وهو

فاسد لوجهين : أحدهما أنَّ النهار ليس مظاناً ، والثاني أنَّ كون أقلّ الجمع اثنان مذهب

مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات ، و ﴿ مظلمون ﴾ : داخلو

الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « ممسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ

مِثْلَهُمْ ﴾ (٢) ، يظنُّ بعضهم أن معناه مثل السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين :

أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدلَّ على إنكارهم إعادتهما

بابتدائهما ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعاً إليهم ، ليتحقق حصول

الجواب لهم والردَّ عليهم .

الثاني لتبَيّن المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْهُمْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ (٣) .

فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادتهم أنفسهم ، فلا دلالة

فيه عليهم !

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كما في قوله : ﴿ أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٤) ، وقولهم : مثلي

لا يفعل كذا ، أي أنا . وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٥) ، قد يتوهمُ عودُه على الله ، وليس كذلك ،

(٢) سورة يس ٨١

(٤) سورة التورى ١١

(١) سورة يس ٣٧

(٣) سورة الأحقاف ٣٣

(٥) سورة فاطر ١٠

وإلا لنصب « العمل » ، كما تقول : قام زيد وعمرا يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والهاء لِلْكَفِيمِ .

قال الفارسي في " التذكرة " : المنصوب في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد للكفيم^(١) ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وصف بالمتفرد في قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾^(٢) ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير المنصوب في ﴿ يرفعه ﴾ عائداً إلى « العمل » لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^(٣) . والضمير المرفوع في ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : ﴿ يصعد ﴾ ، ويضمر له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : ﴿ والظالمين ﴾ ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحبط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيء الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف ؛ ولهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ . . . ﴾ الخ أن الضمير في ﴿ فَأَقْدِفِيهِ فِي أَلِيمٍ ﴾^(٤) ، للتابوت وما بعده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري ، وجعله تنافراً ومخرجاً للقرآن عن إجمازه ، فقال :^(٥) والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت ، فيه هجئة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل !

(١) من قوله في الآية قبلها : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾

(٢) سورة الدهر ٣١

(٣) سورة يس ٨٠

(٤) الكشاف ٣ : ٤٩

(٥) سورة طه ٣٩

قلت : ماضرك لو جعلت^(١) المذوف والملقى إلى الساحل هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام^(٢) إيجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه التحدى]^(٣) ومراعاته أهم ما يجب على المفسر . انتهى ولا مزيد على حسنه .

وقال فى قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُفِّرُوهُ وَتُوقِرُوهُ وَنُسَبِّحُوهُ ﴾^(٤) : الضائر لله عز وجل ، والمراد بتعزير الله تعزير دينه^(٥) ورسوله ومن فرق الضائر فقد أبعد .

أى فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى المعنى التخالف ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(٦) ، الماء والميم فى « فيهم » لأصحاب الكهف ، والماء والميم فى « منهم » لليهود . قاله ثعلب والمبرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾^(١٠) ، أى عمروا الأرض الذين كانوا قبل قريش ، أكثر مما عمرتها قريش .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ... ﴾^(١١) الآية فيها اثنا عشر ضميرا ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله^(١٢) والثالث ضمير ﴿ فى الْغَارِ ﴾ ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

- | | |
|----------------------|---|
| (١) الكشاف : « قلت » | (٢) الكشاف : « أم الإيجاز » . |
| (٣) م : « نبيه » | (٤) سورة الفتح ٩ |
| (٥) الكشاف ٤ : ٢٦٥ | (٦) سورة الكهف ٢٢ - |
| (٧) سورة المؤمنون ٥٩ | (٨) سورة النحل ١٠٠ |
| (٩) سورة سبأ ٤٥ | (١٠) سورة الروم ٩ |
| (١١) سورة التوبة ٤٠ | (١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقط وغموض |

فيحتمل ضميراً، والرابع ﴿صَاحِبُهُ﴾ ، والخامس ﴿لَا تَحْزَنَ﴾ ، والسادس ﴿مَعْنَى﴾ ، والسابع في ﴿عليه﴾ على قول الأكثر فيما نقله النهيلي ؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائماً لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء ، إذ كان خروجه بأمر الله .

وأما قوله : ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ ^(١) ، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه ، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لامن أجله .

وأما قوله تعالى : ﴿فَأَنسَأُ الشَّيْطَانَ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ ^(٢) ، قيل : الضميران عائدان على يوسف ، قال للتأجبي : ذكر الملك بأمرى .

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ ^(٣) أى بعد حين .

وفي قراءة ابن عمر بعد «أمة» بالتخفيف ، أى نسيان ؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفتى بعد النسيان . والذكر على هذا يحتمل وجهين : أن يكون بمعنى التذكير ، ويكون مصدر ذكرته ذكراً ، فالتصدير : فأنسا ما للشيطان ذكره عند ربه ، فأضاف الذكر إلى الرب ، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف ، وجاز ذلك للملازمة بينهما .

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر ، كقوله تعالى : ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ^(٤) ، كما عاد الضمير على «الاثني عشر» ، ثم قال : ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٥) ، لما أعاد على «أربعة» ، وهو جمع قلة .

وجوز بعضهم عوده على «الاثني عشر» أيضاً ، بل هو الصواب ، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية ؛ بل ترك الظلم في الكل واجب .

(٢) سورة يوسف ٤٢، ٤٥

(١) سورة التوبة ٢٦

(٣) سورة التوبة ٣٦

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيهين أقيح ، فالظاهر الأول .

التاسع : قد بسدّ مسدّ الضمير أمور :
منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِن السَّمْعَ والبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(١) .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى . وَآتَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾^(٣) ، أى رسلك .
وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحد تحته ، أغنى عمومه من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .
قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(٥) وزعم الزمخشري^(٦) أن الأبواب بدل من المستكن في « مفتحة » .
وهذا تكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة المذكور ، أو بمثله مقدراً .
وقد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضاً .

(٢) سورة النازعات ٣٧-٤١

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة م ٥٠

(٦) الكشاف ٤: ٧٧ ، وعبارته : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر، بأن يكون المقام يقتضى الإضمار فيعدل عنه إلى الظاهر، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر: الأصل في الضير عوده إلى أقرب مذكور، ولنا أصل آخر، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف؛ لأنه الحدّث عنه دون المضاف إليه، نحو لقيت غلام زيد فأكرمته؛ فالضمير للغلام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ (١).

وعند التعارض راعى ابن حزم والمارردى الأصل الأول، فقالا: إن الضير في قوله: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ (٢)، يعود على الخنزير دون لحمه، لقربه. وقواه بعض المتأخرين، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد، فقد يعود إلى المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٣). وكذا الصفة، فإنها كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ (٤). وللجمهور أن يقولوا: وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد، فقد يخرج عن الأصل للدليل، وإذا تعارض الأصلان تساقطا، ونظر في الترجيح من خارج. بل قد يقال: عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله الماوردي: إن الضمير يعود إلى الخنزير، لأن اللحم موجود فيه.

وأما قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٥)، فأخبر بـ«خاضعين» عن المضاف إليه، ولو أخبر عن المضاف لقال: «خاضعة».

وأما قوله تعالى: ﴿فَاطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ (٦)، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) سورة النازعات ٤٦

الضمير في قول المحققين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله ﴿إِلَهَ مُوسَى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

الحادى عشر : إذا عطف بـ «أو» وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن «أو» لأحد الشئيين ، فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) فقيل . إن «أو» بمعنى الواو . وقيل : بل المعنى أن «يكن الخصمان» ، فساد الضمير على المعنى .

وقيل : للتويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب تثنية الضمير .
فأما قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٢) ، فقد سبق الكلام عليه .

فائدة

قوله : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾^(٣) ، أى «وضحى يومها» ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار المشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن الترديد بـ «أو» ، لأن عشية كل نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربه مثلا ، وهو مقدار نصف المشية ؛ فلما أضافه إلى نهارها ، علم تقاربها ، فحسن الترديد . لإفادته الترديد بين اللبث الطويل والقصير ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشية نهار قصير ، وضحى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالمشية فلا يحسن الترديد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾ ، ^(١) وهو الجزء

اليسير من الزمان ، وبين الضحى والشمس ؟ وكيف حسن التردد ؟

فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يمضيه طويلاً ، ومنهم من يحسبه قصيراً ، قال تعالى : ﴿ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا عَشْرًا ^(٢) ﴾ ، ثم قال : ﴿ إِذْ يَقُولُ مُثَلِّهِمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثُمْ إِلَّا يَوْمًا ^(٣) ﴾ .

وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و«لبثتم» يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ؛ والأول أظهر .

فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به ، كقوله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ^(٤) ﴾ ،

أى بعثه ، وهو كثير .

ومنه قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ ^(٥) ﴾ إلى قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ إذا جلتنا .

الخبر ، فالأصل « يتربصن أزواجهن » فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

فائدة

المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً أو مرتبة ، أو لفظاً ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر

لفظاً ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والصفة ، كما سبق ، وباب نم وبئس ، كقوله تعالى :

﴿ فَنِمَّا هِيَ ^(٦) ﴾ و﴿ سَاءَ مَثَلًا ^(٧) ﴾ ، والضمير في « رَبُّهُ رَجُلًا » . وباب الإعمال ، إذا عملت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة القرآن ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٧

الثانى والأول يطلب عمدة ، فذهب سيبويه أنك تضمير فى الأول ، فتقول : ضربونى وضربت الزيدىن .

قائده

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كان سابقا فى علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصحَّ عودُ الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعليل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(٢) أى من أجل حبه .

قاعدة

فما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل فى الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يعدل فى الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويسميه السكاكى الأسلوب الحكيم .

وقد يحىء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه فى السؤال وأغفله التكلم .
وقد يحىء أنقص لضرورة الحال .

مثال ما عدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(١) فعدل عن الجواب لما قالوا : ما بال الهلال يدور قيماً مثل الخيط ، ثم يزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلي ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا ، به لينتهوا على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٢) سألوها عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ ﴾ ^(٢) بيان ما يُنْفِقُونَهُ وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان المصرف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ ^(٣) ، فيكون طابق وزاد . نعم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجموح ، وهو شيخ كبير له مال عظيم ، فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت ، فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن القشيري : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فعن قدر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ ^(٤) ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأن السؤال عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنسه

(٢) سورة البقرة ٢١٥

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة طه ١٧

فَيُذَكِّرُ، عَدَلَ الْكَلِيمِ عَنْ مَقْصُودِ السَّائِلِ إِلَى الْجَوَابِ بِمَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ عِنْدَ كَيْفِيَةِ الْخُطَابِ؛ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْجُرْيَانَ مَعَهُ، فَأُجَابُهُ بِالْوَصْفِ الْمُنْبِئَةِ، عَنِ الظَّنِّ الْمُوَدِّيِّ لِمَعْرِفَتِهِ، لَكِنَّهُ لِمَا يَطَابِقُ السُّؤَالَ عَنْهُ فَرَعُونَ لِحُجْلِهِ، وَاعْتَقَدَ الْجَوَابَ خَطَأً ﴿قَالَ لِمَنْ حَوَّلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ ^(١)، فَأُجَابُهُ الْكَلِيمِ بِجَوَابِ يَمِّ الْجَمِيعِ، وَيَتَضَمَّنُ الْإِبْطَالَ لِمَنْ مَا يَعْتَقِدُونَهُ مِنْ رَبوبِيَّةِ فَرَعُونَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ ^(٢)، فَأُجَابُ بِالْأَغْلَظِ، وَهُوَ ذِكْرُ رَبوبِيَّةِ لِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ عَالَمِهِمْ نَصًّا. وَلَمَّا لَمْ يَرْمِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَفَطَّنُوا غَلْظَ عَلَيْهِمْ فِي الثَّلَاثَةِ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ^(٣) فَكَانَتْهُ شَكٌّ فِي حُصُولِ عَقْلِهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ ^(٤) وَلَمْ يَقُلْ: «عَنْ قِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ»، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ، فَكَانَ ذِكْرُهُ أَوَّلِيًّا! قِيلَ: لَمْ يَقَعْ السُّؤَالُ إِلَّا بَعْدَ الْقِتَالِ؛ فَكَانَ الْإِهْتِمَامُ بِالسُّؤَالِ عَنْ هَذَا الشَّهْرِ: هَلْ أُبِيحَ فِيهِ الْقِتَالُ؟ وَأَعَادَهُ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ، وَلَمْ يَقُلْ: «هُوَ كَبِيرٌ» لِئَلَّا يَحْكُمَ قِتَالُ وَقَعِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

وَقَدْ يُبَدَّلُ عَنِ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ السَّائِلُ قَصَدَهُ التَّعْتُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ^(٥) فَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِبْصَاحِ ^(٦) فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ: إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَأَلُوا تَعْجِيزًا وَتَغْلِيظًا، إِذَا كَانَ الرُّوحُ يُقَالُ بِالِشْتِرَاقِ عَلَى رُوحِ الْإِنْسَانِ وَجِبْرِيلَ وَمَلَكٍ آخَرَ، يُقَالُ لَهُ الرُّوحُ، وَصِنْفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْقُرْآنُ وَعِيسَى، فَصَدَّ الْيَهُودَ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَبَأْتَى يَسْمَى أَجَابَهُمْ قَالُوا: لَيْسَ هُوَ، فَجَاءَهُمُ الْجَوَابُ بِجَمَلًا، فَكَانَ هَذَا الْإِجْمَالَ كَيْدًا يُرْسَلُ بِهِ كَيْدَمٌ.

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) م «الإصباح»

(١) سورة الشعراء ٢٥، ٢٦، ٢٨

(٣) سورة الإسراء ٨٥

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ،
بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ،
أو يقول : « من أمر ربي » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وخلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذي هو في القرآن ، فقد سمي الله القرآن روحا في
مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوقع الجواب موقعه ؛ لأنه قال : لم الروح الذي هو القرآن
من أمر ربي ، وما أنزله الله على نبيه ، يجعله دلالة وعملا على صدقه ، وليس [من]^(١)
فعل المخلوقين ، ولا مما يدخل في إمكانهم .

وحكاها الشريف المرتضى في "الفرر"^(٢) عن الحسن البصري ، قال : ويقويه قوله بعد هذه
الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾^(٣) ،
فكأنه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربي^(٤) ولو شاء لرفعناه .

ومثال الزيادة في الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى . قَالَ هِيَ عَصَايَ
أَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا فإِذَا وَهَمْتُ بِهَا عَلَىٰ غَنِيِّ وَلِيٍّ فِيهَا مَا رَبُّ آخِرَىٰ ﴾^(٥) فإنه عليه السلام ،
فهم أن السؤالَ يُعقبه أمر عظيم يُحدثه الله في العصا ، فينبغي أن يثبت لصفاتها ، حتى يظهر
له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ . قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾^(٦)
وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّبِكُمْ مِنْهَا مِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ
يُنَجِّبِكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا . . . ﴾^(٨) الآية ، ولولا قصد بسط
الكلام ليشأ كل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

(٢) أمالي المرتضى ١٢: ١

(١) تكملة من أمالي المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) في أمالي المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربي وفعل » .

(٦) سورة الشعراء ٧٠، ٧١

(٥) سورة طه ١٧، ١٨

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذاكرا عن مشركي مكة : ﴿ وَإِذَا مُتَلَّىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ (١) ، أى ائت بقرآن ليس فيه سب آلهتنا ، أو بدله بأن تجعل مكان آية عذاب آية رحمة ، وليس فيه ذكر آلهتنا ، فأمره الله أن يجيبهم على التبديل ، وطوى الجواب عن الاختراع ، قال الزمخشري : لأن التبديل في إمكان البشر ، بخلاف الاختراع ، فإنه ليس في المقدور ، فطوى ذكره ، للتنبية على أنه سؤال محال .
 وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع ، فلهذا اقتصر على جواب واحد لهما .
 وخطر لي أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع ، وقد نفي إمكان التبديل ، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى .

فائدة

قيل : أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل ، ليكون وفق السائل ، قال الله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ لَأَنْتَ يُونُسُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ (٢) ، و « أنا » في جوابه عليه السلام هو « أنت » في سؤالهم .

وقال : ﴿ أَأَقْرَزْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَيَّ ذَلِكُمْ إِيصْرِي قَالُوا أَقْرَزْنَا ﴾ (٣) ، فهذا أصله ، ثم إنهم أتوا عوض ذلك محذوف الجوب اختصارا ؛ وتركوا للتكرار .
 وقد يُحذف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِن

(٢) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة يونس ١٥
 (٣) سورة آل عمران ٨١

شُرَّ كَائِبِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ أَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ أَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ ^(١) جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ أَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ^(١) ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ أَنْخَلَقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ^(١) ، فترك ذكر السؤال :

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَىٰ أُلْحَقَ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ^(١) .

قاعدة

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ، ويحییء ذلك في الجواب المقدراً أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتمالها ، جرياً على عاداتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ^(٢) . ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ خَلْقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ ^(٤) ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشاكلة السؤال ، عُلِمَ أَنْ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ أَوْلَى . انتهى .

ومما رُجِّحَ به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرَّح بالجزء الأخير ، صرَّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والتشاكل ليس واجباً ؛ بل اللائق كون زيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خبراً، أى القارىُّ زيد، لا مبتدأ ، لأنه مجهول .

بقي أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟

والجواب : قال ابن عيش التصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ أَطْيَبَاتُ ﴾^(١) ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن المرحل رحمه الله يجعله من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٢) ، من أنهم أجيبوا بغير ما سألوا لنكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ قلت : جاء زيد ، احتمال أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى العموم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾^(٣) ؛ إذ التقدير : الملك لله الواحد ، فحذف المبتدأ من الجواب ، إذ المعنى : لا ملك إلا لله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾^(٤) ، ﴿ لِمَنِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٦) .

ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(٧) .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمن ٨٤

(٦) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٢٩

ولعله للتخصيص على الإحياء الذى أنكره : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾^(١) ،
وقوله : ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ، فأريد
التخصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .

وقوله : ﴿ نَبَأَیَ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ ﴾^(٣) ، لأنها استغربت حصول النبأ الذى أسرته .

وقال ابن الزمكاني في " البرهان " : أطلق النحويون القول بأن « زيداً » فاعل ،
إذا قلت : « زيد » في جواب « من قام ؟ » على تقدير : قام زيد ، والذى يوجه جماعة علم
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التى هى جواب الجملة المسئول بها فى الاسمية ، كما وقع التطابق ،
فى قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(٤) فى الجملة
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق فى قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأُولَئِينَ ﴾^(٥) ، لأنهم لو طابقوا لكانوا مقررين بالإنزال ، وهم من الإذعان به
على تفاوت .

الثانى : أن اللبس لم يقع عند السائل إلا فى فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل
فى المعنى ، لأنه متعلق بغرض السائل ، وأما الفعلُ فعلم عند ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،
فجرى أن يقع فى الأخرى التى هى محل التكملات والفضلات .

وكذلك : أزيد قام أم عمرو؟ فانوجه فى جوابه أن تقول : زيد ، قام أو عمرو قام .
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام فى جواب :

(٢) سورة الزخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة التحريم ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(١)؛ فإن السؤال وقع عن الفاعل؛ لا عن الفعل، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل، مع أنهم لم يستفهموه عن كسر الأصنام، بل كان عن الشخص الكاسر لها!

والجواب أن ما بعد «بل» ليس بجواب للهمزة، فإن «بل» لا يصلح أن يصدر بها الكلام، ولأن جواب الهمزة بنعم أو بلى. فالوجه أن يجعل إخبارا مستأنفا، والجواب المحقق مقدر، دل عليه سياق الكلام، ولو صرح به لقال: «ما فعلته بل فعله كبيرهم»، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفة عليها في ذلك.

فإن قلت: يلزم على ما ذكرت أن يكون الخلف واقعا في الجملتين: المعطوف عليها. المقدرة، والمعطوفة المفوظ بها بعد «بل»!

قلت: وإنه لازم، على أن يكون التقدير: ما أنا فعلته بل فعله كبيرهم هذا، مع زيادته بالخلف عما أفادته الجملة الأولى من التعريض، إذ منطوقها نفى الفعل عن إبراهيم عليه السلام، ومفهومها إثبات حصول التكسير من غيره.

فإن قلت: ولا بد من ذكر ما يكون مخلصا عن الخلف على كل حال.
فالجواب من وجوه:

أحدها: أن في التعريض مخلصا عن الكذب، ولم يكن قصده عليه السلام أن ينسب الفعل الصادر منه إلى الصنم حقيقة، بل قصده إثبات الفعل لنفسه على طريق التعريض، ليحصل غرضه من التبيكيت، وهو في ذلك مثبت معترف لنفسه بالفعل؛ وليس هذا من الكذب في شيء.

والثاني: إنه غضب من تلك الأصنام، غيرة لله تعالى؛ ولما كانوا لأكبرها أشد تعظيما، كان منه أشد غضبا، فحمل ذلك على تكسيرها، وذلك كله حامل للقوم على الأتفة

أن يعبدوه ، فضلا عن أن يَحْصَوْه بزيادة التعظيم ، ومُنَبَّهٌ لهم على أن المتكسرة متمكن فيها الضَّعْفُ والمعجز ، منادى عليها بالفناء ، منسلخة عن رِبْقَةِ الدفع ، فضلا عن إيصال الضرر والنفع . وما هذا سبيله حقيق أن يُنظر إليه بعين التحقير لا التوقير ، والفعل يُنْسَبُ إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ، إذ للفعل بهذه الأمور تعلقات وملابسات ، يصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

الثالث : أنه لما رأى عليه السلام منهم بادرة تعظيم الأكبر ، لكونه أكمل من باقي الأصنام ، وعلم أن ما هذا شأنه ، يُصان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير ، حمله ذلك على تكسيها ، منبها لهم على أن الله أغير ، وعلى تمحيق الأكبر أقدر . وحَرَى أن يَخْصَّ بالعبادة ؛ فلما كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير ، صَحَّتِ النسبة إليه ، على ما سلف . ولما تبين لهم الحق رَجَعُوا إلى أنفسهم ، فقالوا : إنكم أنتم الظالمون ، إذ وضعتم العبادة بغير موضعها .

وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان ملفوظا به ، فالأكثر تركُ الفعل في الجواب والاختصار على الاسم وحده . وإن كان مضمرا ، فوجب التصريح بالفعل لضعف الدلالة عليه ، فتمين أن يلفظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (١) .
فيمن قرأها بفتح الباء ، كأن قيل : من يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال ونظيره ضُرب زيد وعمرو ، على بناء « ضرب » للمفعول ، نعم الأولى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرج كل ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصولا ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ

سَلَامٌ . . . ﴿١﴾ ، كانه قيل : فما قال لهم ؟ ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ (٢) ولتلك قالوا : « لا تخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣) إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (٤) .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا المجيء ، غير أنه يكون في بعض المواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ ﴾ (٥) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٥) .

ومثله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٦) إلى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (٦) .

فائدة

[في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام]

نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سأله عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا .

قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾ (٧) ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(٢) سورة النرايات ٢٧
(٤) سورة النرايات ٣٢
(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة القاريات ٢٤ ، ٢٥
(٣) سورة الشعراء ٢٣ - ٣١
(٥) سورة النرايات ٣١
(٧) سورة البقرة ١٨٦

الْأَهْلَةَ^(١)، والباقي ستة^(٢) فيها، والتاسعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾^(٣) في المائة.

والعاشرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٤).

الحادية عشر في بني إسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥).

الثاني عشر في الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾^(٦).

الثالث عشر في طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧).

الرابع عشر في التازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾^(٨).

ولهذه المسألة ترتيب: اثنان منها في شرح المبدأ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي

عَنِّي﴾^(٩) فإنه سؤال عن الذات، وقوله: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾^(١٠)، سؤال عن الصفة.

واثنان في الآخر في شرح المعاد، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧) وقوله:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(١٠).

ونظير هذا أنه ورد في القرآن سورتان، أولهما: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(١١)، في النصف

(١) سورة القرة ١٨٩

(٢) هي آية ٢١٥: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ ...﴾

وآية ٢١٧: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ...﴾

وآية ٢١٩: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ...﴾، وفيها

أيضا: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ ...﴾

وآية ٢٢٠: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾.

وآية ٢٢٢: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ...﴾.

(٤) سورة الأنفال ١

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٨) سورة التازعات ٤٢

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٣) سورة المائة ٤

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٧) سورة طه ١٠٥

(٩) سورة القرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الذي في الأول ، يشتمل على شرح المبدأ ، والذي في الثاني يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿ يسألونك ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿ يسألونك عن الأهلّة ﴾ ^(١) ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام ﴾ ^(٢) ، ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر ﴾ ^(٣) ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾ ^(٤) ، ﴿ ويسألونك عن اليتامى ﴾ ^(٥) ، ﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾ ^(٥) ؟

قلنا : لأنّ سؤالهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع في وقت واحد ، فجى بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ^(٦) ، وعادة السؤال يجى جوابه في القرآن بـ « قل » نحو : ﴿ يسألونك عن الأهلّة قل هي مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٧) ونظائره ؟

قيل : حذف للإشارة إلى أن العبد في حالة الدعاء ، مُسْتَعْفِنٍ عن الوسطة ، وهو دليل على أنه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الداعي واسطة ، وفي غير حالة الدعاء تجيء الوسطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٧) سورة البقرة ١٨٩

الخطاب بالشيء عن اعتراف المخاطب دون ما نفي الأمر

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شَرَّ كَاوُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(١) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .

وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ لَأَنْتَ أَحْلَمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٤) ، أى بزعمك واعتقادك .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٨) ، أى أنكم

لو علمتم مساواة قلوبكم ، قلمتم إنها كالحجارة ، أو أنها فوقها في القسوة ، ولو علمتم سرعة الساعة لعلمتم أنه في سرعة الوقوع ، كلمح البصر أو هو أقرب عندكم .

وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشكتم ، وقلمتم : مائة ألف

أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْنِي كَذِبُونَ ﴾ ^(١) ، ونحوه ، مما كان عند التكلم ، لأنه لا يكون خلافه ، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب .

وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، أى بالنسبة إلى ما ابتدأه المخلوقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداية ، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه ، فيكون البعث أهون عليه عندهم من الإنشاء .

وحكى الإمام الرازى في مناقب الشافعى ^(٣) قال : معنى الآية « في العبرة عندهم » ؛ لأنه لما قال للعدم : « كن » فخرج تاما كاملا بعينه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله ، فهذا في العبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان : « عد إلى ما كنت عليه » ، فالمراد من الآية : وهو أهون عليه بحسب عبرتكم ؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر .

وقيل : الضمير في ﴿ عليه ﴾ يعود للخلق ، لأنه يُصاح بهم صيحة فيقومون ، وهو أهون من أن يكونوا نطفًا ثم علقًا ثم مُضغًا ، إلى أن يصيروا رجالا ونساء .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ﴾ ^(٤) ، أى أيها العالم الكامل ؛ وإنما قالوا هذه تعظيما وتوقيرا منهم له ؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة ممدوحة .

وقيل : معناه أيها الذى غلبنا بسحره ، كقول العرب : خاصمته فخصمته ، أى غلبته بالخصومة ، ويحتمل أنهم أرادوا تعيب موسى عليه السلام بالسحر ، ولم ينافسهم في مخاطبتهم به ، رجاء أن يؤمنوا .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٥) ، جىء بـ « إن » التى للشك وهو واجب ، دون « إذ » التى للوجوب ، سؤفا للكلام على حسب حسابهم أن

(٢) سورة الروم ٢٧

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٣) كتاب مناقب الشافعى للإمام الرازى ، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة الزخرف ٤٩

معارضته فيها للتهمك ، كما يقوله الواثق بطلته على من ياديه : « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبه تهكما به .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ ^(١) ، والمراد به « من لا يخلق » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن خاطبهم على معتقدم ؛ لأنهم سموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كقوله للأصنام : ﴿ أَلَيْسَ لِكُلِّ شَيْءٍ عِندَنَا خَلْقٌ فَأَنزَلْنَا مِنْ سَمَاءٍ مَاءً فَنَسِجْنَا بِهِ مَا يَشَاءُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ فَانزِلْ عَلَيْهِمْ حُجُوبًا ﴾ الآية ^(٢) ، أجرى عليهم ضمير أولى العقل . كذا قيل .

ويرد عليه أنه إذا كان معتدم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضى ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لأن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الغرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتدم فقال : « كما لا يخلق » ، لا اعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجاد .

وكذا ما ورد من الخطاب بعسى ولعل ؛ فإنها على بابها في الترجى والتوقع ، ولكنه راجع إلى المخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ قَقُولًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾ ^(٣) : اذها إلى رجائكما وطمعكما ، لعله يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى فهو عالم بعاقبة أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسن من قول القراء : إنها تليلية ، أى كى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضعه .

ومنه التعجب الواقع فى كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى هم أهل أن يتعجب منهم ، ومن طول تمكنهم فى النار .

(٢) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

(١) سورة النحل ١٧

(٣) سورة طه ٤٤

ونحوه: ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(١) و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾^(٢) .
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٣) ، مع أنها لا يزولان ، لكن التقييد بالسماء والأرض ، جرت
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعلقوا بهما فجاء الخطاب على ذلك .

نبيه

[في التهكم]

يقرب من هذا التهكم ، وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال ، كقوله تعالى:
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٤) :
وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله^(٦) شيء .

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م : من أمره .

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الرعد ١١

النَّادِبُ فِي الْخِطَابِ بِإِضَافَةِ الْخَيْرِ إِلَى اللَّهِ

وَأَنَّ السَّكْلَ بِيَدِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْنِهِمْ ﴾ ^(١) ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، وَلَمْ يَقُلْ : غَيْرِ الَّذِينَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ .

وَقَوْلُهُ : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ ^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : « وَالشَّرُّ » ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا بِيَدِهِ ؛ لَكِنَّ الْخَيْرَ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِرَادَةً مَحَبَّةٍ وَرِضَا ، وَالشَّرُّ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى مَفْعُولَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى صِفَاتِهِ وَلَا أَعْمَالِهِ ، بَلْ كُلُّهَا كَمَالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ » ؛ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَفْسِيرِ مَنْ فَسَّرَهُ : لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ .

وَتَأْمَلْ قَوْلَهُ : ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٣) فَأُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ ، حَيْثُ صَرَفَهُ ، وَلَمَّا ذَكَرَ السَّجْنَ أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : ﴿ لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ ^(٤) وَإِنْ كَانَ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي سَبَّبَ السَّجْنَ لَهُ ، وَأُضَافُ مَا مِنْهُ الرَّحْمَةُ إِلَيْهِ ، وَمَا مِنْهُ الشَّدَّةُ إِلَيْهِمْ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ ^(٥) وَلَمْ يَقُلْ : « أَمْرَضَنِي » .

وَتَأْمَلْ جَوَابَ الْخَطْبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا فَعَلَهُ ، حَيْثُ قَالَ فِي إِعَابَةِ السَّفِينَةِ : ﴿ فَأَرَدْتُ ﴾ ^(٥) وَقَالَ فِي الْغَلَامِ : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ^(٦) وَفِي إِقَامَةِ الْجِدَارِ : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ^(٧) .

(١) سورة الفاتحة ٧
(٢) سورة آل عمران ٢٦
(٣) سورة يوسف ٣٤، ٣٥
(٤) سورة الشعراء ٨٠
(٥) سورة الكهف ٧٩؛ وهو قوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾

(٦) سورة الكهف ٨٠، ٨١ ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا . فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ » .

(٧) سورة الكهف ٨٢ ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ﴾

قال الشيخ ضفي الدين بن أبي المنصور في كتاب " فك الأزرار عن عنق الأسرار "،^(١) : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبته لنفسه أدياً مع الربوبية ، فقال : « فأردت » ، ولما كان قتلُ الغلام مشترك الحكم بين الحمود والمذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال في الإخبار بنون الاستتباع ، ليكون الحمودُ من الفعل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائداً على الحق سبحانه ، والمذموم ظاهراً - وهو قتلُ الغلام بغير حق - عائداً عليه . وفي إقامة الجدار كان خيراً محضاً ، فنسبه للحق فقال : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾ ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدى من الحق ، بقوله : ﴿ وَمَا قَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾^(٢) . وقال ابن عطية : إنما أفرد أولاً في الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلا إلى نفسه ، كما تأدب إبراهيم عليه السلام في قوله : ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾^(٣) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند المرضَ إلى نفسه ، إذ هو معنى نقص ومعاية ، وليس من جنس النعم المتقدمة .

وهذا النوع مطرد في فصاحة القرآن كثيراً ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾^(٤) ! وتقديم فعل الله في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾^(٥) ؛ وإنما قال الخضر في الثانية : ﴿ فَأَرَدْنَا ﴾ ، لأنه قد رواه الله وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه في معنى الخشية على الوالدين ، وتمنى التبديل لهما ؛ وإنما أسند الإرادة في الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف في الزمن طويل ، غيب من الغيوب ، فحسن أفراد هذا الموضع بذكر الله تعالى :

ومثله قول مؤمنى الجن : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرٌ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الكف ٨٢

(٤) سورة الصف ٥

(١) . . .

(٣) سورة الشعراء ٨٠

(٥) سورة التوبة ١١٨

أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا ﴿١﴾ ، فحذف الفاعل في إرادة الشر تادبا مع الله ، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ (٢) ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن

وإنما آثر ذكر السجن لوجوب ذكرها ابن عطية :

أحدها : أن في ذكر الحب تجديد فعل إخوته ، وتقريرهم بذلك ، وتجديد تلك النوائيل . والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا أوضح . انتهى وأيضاً ولأن بين الحالين بؤناً من ثلاثة أوجه : قصر المدة في الحب وطولها في السجن ، وأن الحب كان في حال صفه ، ولا يعقل فيها المصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بنياً وظلماً لأجل الحسد ، وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزعه عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَأْوَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ (٤) ، فحذف الفاعل عند ذكر الرفث وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال العقد .

وقال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ النَّيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (٥) ، فحذف الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(٢) سورة يوسف ١٠٠

(٤) سورة النساء ٢٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (١).

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢) ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .
وقال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ (٣) وقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾ (٤)، والمكان المشار إليه واحد، قال: ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إما مشتق من اليمين، وهو البركة، أو مشارك له في المادة، فلما حكاها عن موسى في سياق الإثبات أتى بلفظه، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ «الغربي» ، لثلا يخاطبه، فيسأب عنه فيه لفظا مشتقا من اليمين أو مشاركا في المادة، رفقاهم في الخطاب، وإكراما لها . هذا حاصل ما ذكره بمعناه موضح (٥).

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاصِبًا...﴾ (٦)
الآية أضافه هنا إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوتِ﴾ (٧)، وسماه هنا «ذا النون» ، والمعنى واحد، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه، قال ﴿ذا النون﴾ ، ولم يقل «صاحب الحوت» ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء، في أوائل السور، نحو ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [وقد قيل: إن هذا قسم بالنون والقلم، وإن لم يكن قسما، فقد عظمه بعطف المقسم به عليه، وهو القلم، وهذا

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٤) سورة القصص ٤٤

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) سورة مريم ٥٢

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشرف هذا الاسم وليس في الاسم^(١) [وليس في اللفظ الآخر] وهو الحوت^(١) ما يشرفه .

فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يَلْخُ لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبير لإعجاز القرآن واجب مفترض^(٢) .

وقال الشيخ أبو محمد المرجاني في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن حَلُّ الخبر على الصدق لا يُعَدَّلُ عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قَدَّمَ الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أَدججه في جملة الكذابين ، أدبا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٤) .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكَازِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكَادِقًا يُضِبُّكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إرخاء العنان للخصم ، ليدخل في المقصود بألف موعود .

قاعدة

[في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن]

من أصاليب القرآن : حيثُ ذكر الرحمة والعذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(٢) التنبية والإعلام ٨٣

(٤) سورة يوسف ٢٦ ، ٢٧

(١) تكملة من كتاب التنبية والإعلام

(٣) سورة النمل ٢٧

تعالى: ﴿يَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢) وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكايةً عن الله تعالى: «إن رحمتي سبقت غضبي».

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب ترهيباً وزجراً:

منها: قوله في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣)، لأنها وردت في ذكر قطاع الطريق والمحاربين والستراق^(٤)، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ «عزيز حكيم»، وفيه الحكاية المشهورة^(٥)، وختمها بالقدرة مبالغة في الترهيب، لأن من توعدته قادرٌ على إنفاذ الوعيد، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه.

ومنها: قوله في سورة العنكبوت: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾^(٦)، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه.

ومثلها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ٤٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ..﴾
والآية ٣٨: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٥) هي ماقله أبو حيان في البحر ٤٨٤:٣: «روى أن بعض الأعراب سمع فارساً يقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ..﴾ إلى آخرها، وختمها بقوله: «والله غفورٌ رحيمٌ»، فقال: ما هذا كلام فصيح؛ فقبل له: ليست التلاوة كذلك؛ وإنما هي: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فقال: بخ، بخ!! عزَّخكم ففقط.

(٦) سورة العنكبوت ٢١

قُلْ سِيرُوا^(١) ﴿١﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ، وبعدها : ﴿بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٣) .

ومنها في آخر الأنعام ، قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) ، لأنَّ سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات بيسير : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَرُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾^(٥) الآية ، وهو تهديد ووعيد إلى قوله : ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَبْنِي رَبًّا...﴾^(٦) الآية ، وهو تفرغ للكفار وإفساد لدينهم إلى قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾^(٧) ، فكان المناسب تقديم ذكر العقاب ترهيباً للكفار ، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق ، وزجراً للخلائق عن الجور في الأحكام .

ونحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٨) ؛ لأنها في سياق ذكر معصية أصحاب السَّبْتِ وتعذيبه إياهم ، فتقديم العذاب مناسب .

والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ دُونَ هُنَا ، أَنَّ اللام تفيده التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأنَّ العقاب المذكور هنا عقاب عاجل ، وهو عقاب بنى إسرائيل بالذَّلِّ والنَّقْمَةِ وأداء الجزية بعد المسخ ، لأنه في سياق قوله : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٩) ، فتأكد السرعة أفاد بيان التعجيل ، وهو مناسب ، بخلاف العقاب المذكور في سورة الأنعام ، فإنه آجل ، بدليل قوله : ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾

(٢) سورة النكبات ٢٢

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٦) سورة الأعراف ١٦٨

(١) سورة النكبات ١٩ - ٢٠

(٣) الأنعام ١٦٥

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَيَذِيبُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١﴾ ، فاكتمى فيه بتأكيد « إن » . ولما اختصت آية الأعراف بزيادة العذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إن » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلاً ، وهو الاستقراء ، فانظر أى آية شئت تجد فيها مناسبا لذلك ، والثاني : إجمالاً وهو أن القرآن كلامُ أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذان دليلان عامان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ ﴿٢﴾ ، ولم يقل : « ذوعقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نفيًا للاعتراف بسعة رحمة الله في الاجترار على معصيته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تغتروا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يردُّ عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ﴿٣﴾ ، وقد سبقت .

فائدة

في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ﴿٤﴾ ، لو قيل « يبسط » لم يؤدَّ

سور الأنعام ١٤٧

(٤) سورة الكهف ١٨

(١) الأنعام ١٦٤

(٣) سورة روم ٤٥

الغرض ؛ لأنه لم يُؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ، ف « باسط » أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ ﴾ ^(١) ، لو قيل « رازقكم » لغات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع أن العامل الذي يفيد ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ^(٢) ، إذ المراد أن يريد صورة ماضٍ عليه وقت الحجي ، وأنهم آخذون في البكاء يجددونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سرّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول ، إلى صريح الفعل والمصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « المنفقين » في غير موضع ؛ وقيل كثيراً : « المؤمنون » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والهدى والضلال ، والعمى والبصر ، فعناها ، أو معنى وصف الجارحة ؛ كل هذه لها مسميات حقيقة أو مجازية تستمر ، وآثار تتجدد وتنقطع ، فجات بالاستعمالين ؛ إلا أن لكل محل ما يليق به ، فحيث يراد تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الاتصاف بها فالأسماء . وربما بولغ في الفعل فجاء تارة بالصيغة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشأن والصفة ، هذا مع أن لها في القلوب أصولاً ، وله ببعض معانيها التصاق قووى هذا التركيب ، إذ القلب فيه جهاد الخواطر الرديئة ، والأخلاق الدنيئة ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه عقد على الوفاء بالمهد . وحيث يستمر المعاهد عليه إلى غير ذلك .

وانظر هنا إلى لطيفة؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال، كقوله تعالى: ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾^(١)، وقال: ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢): ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾^(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾^(٤)، فإن الإهلاك نوع اقتدار بين، مع أن جنسه مقضى به على الكل؛ عالين وسافلين؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى العصيان.

ومنه قوله تعالى: ﴿ تَدَّكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾^(٥)، لأن البصر صفة لازمة للعتق، وعين الشيطان ربما حجبت، فإذا تذكَّر رأى المذكور، ولو قيل: « يبصرون »، لأنبا عن تجدد واكتساب فعل لا عود صفة.

وقوله: ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾^(٦)، أتى بالماضي في « خلق »، لأن خلقه مفروغ منه، وأتى بالفاء دون الواو، لأنه كالجواب؛ إذ من صور المني، قادر على أن يصيره ذا هدى؛ وهو للحرص، لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم، ثم قال: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾^(٦)، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا، وجاءت الواو دون الفاء، لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساق، ويعلمون أنهما من مكان واحد، وإن كانوا يعلمون أنه من إله، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك، ودخلت الفاء في ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾، لأنه جواب، ولم يقل: « إذا مرضت فهو يشفين » إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة

(٢) سورة الحج ٤٤

(٤) سورة القصص ٥٩

(٦) سورة الشعراء ٧٨، ٧٩، ٨٠

(١) سورة إبراهيم ٢٧

(٣) سورة الرعد ٧

(٥) سورة الأعراف ٢٠١

التعقيب ، ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر ، ولم يكونوا منكرين الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإمامة والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ أَدْعَوْهُمْ أَمْ أَلْتُمُ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) لأن الفعل الماضى يحتمل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ أَمْ أَلْتُمُ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكوتكم عنهم أبداً ودعاؤكم إياهم واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أفصح ، وللتمكن من تظريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدلُّ على أن المعنى : « أتم داعون لهم دائماً أم أتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يعكس ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٢) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجح .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحد رجلين ؛ إما محق وإما مستمر على هو الصبا وغى الشباب ، فيكون اللعب من شأنه حتى يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يبط هذا

وقوله تعالى حاكياً عن المناقنين : ﴿ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، يريدون أحدثنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خلافاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم في قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الأعراف ١٩٣

(٤) سورة البقرة ٨ ، ٩

(١) سورة الأعراف ١٩٣

(٣) سورة الأنبياء ٥٥

وجاءت الاسمية في الردّ عليهم بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١) لأنه أبلغ من نفي الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفي بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا﴾^(٢) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيئوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : * خلى من المعنى ولكن مفرق * .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفي الأبلغ لا يستلزم نفي مادونه : وما حقيقة إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويح ، ولكن ذمّ الله تعالى طائفة تقول « آمنا » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بيانا لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك فى سلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذمّ أن يكونوا آمنوا يوم ماتم تخلّوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قطّ من طريق الأولى والتعميم فقط ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذه الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التمويه ، بقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم فى الماضى ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدّوا ؛ وهذا أفاد نفيه فى الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأنّ ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمكن بالمدّ ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ﴾^(٤) ، دون « يخرجون » فقيل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » فى إفادة المعنى ، واختير الاسم لخفته وأصالته .

(٢) سورة المائدة ٣٧

(٤) سورة الحجر ٤٨

(١) سورة البقرة ٨

(٣) سورة البقرة ٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِإِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ ﴾ ^(١) يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٢) ،
قال الإمام فخر الدين الرازي : لأن الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت لما كان أشد آتى بالمضارع ، ليدل على التجدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٣) .

تنبية

مضمر الفعل كظهره في إفادة الحدوث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخليل عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(٤) : فإنَّ نصب ﴿ سلاماً ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أى سلمنا سلاماً ، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرتفع بالابتداء ، فاقضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يعرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ ^(٥) .

وذكروا فيه أوجها أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالتلامة من كل نقص ، وكال البشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحقّ بالاسم الدال على الثبوت .

قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعوه به فليس في موضوعه تعرض لتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

اللغوي وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبراً لشرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

تنبية

هذا الذي ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو المطرف بن عميرة في كتاب " التموهيات ^(١) على كتاب التبيان " لابن الزمكاني ، قال : هذا الرأي غريب ، ولا مستند له نعلمه ، إلا أن يكون قد سمع أن في مقوله ^(٢) : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسيم للأسماء ، فغلط . ثم قوله : الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط ، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله في هذه السورة بيئها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يَوْمِنُونَ ﴾ ^(٤) ؟

وقال ابن الميثر : طريقة العرب تديبج الكلام وتلويبه ومجى الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخالص ، اعتماداً على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٥) ، ولا شيء بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٥) ، وقد جاء التأكيد في كلام المناقنين فقال : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ^(٦) .

(١) كتاب التبيان في علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزمكاني ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب لشيخ أبي المطرف أحمد بن عبد الله الخرومي ؛ سماه التنيهاً على مافي التبيان من التموهيات »

(٣) سورة المؤمنین ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٢) م : « قوله »

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٦) سورة البقرة ١١

قاعدة

[في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهَا]

جاء في التنزيل في موضع : ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، وفي موضع ﴿ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ .

والأول : جاء في تسعة مواضع . أحدها في الرحمن : ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١) .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

وجاء قوله تعالى : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة : ﴿ سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٣) .

وجاء قوله : ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي ^(٤) .

قال بعضهم : وتأملت هذه المواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر الموصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس ^(٥) ، من نفي الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي من إحاطة الملك ^(٦)

(٢) سورة يونس ٦٦

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة البقرة ١١٦

(٥) وهو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ »

وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ . . . ﴾

(٦) وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ .

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الموصول ، لإمرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس والاهتمام^(١) بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين . فتأمل هذا الموضع !

قاعدة

[في قوله تعالى : « فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا » ونحوها]

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٢) ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾^(٣) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾^(٤) ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ . . . ﴾^(٥) إلى غير ذلك . والمفسرون^(٦) على أن هذا الاستفهام معناه النفي فحينئذ ، فهو خبر ، وإذا كان خبرا فتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على ظواهرها أدى إلى التناقض^(٧) ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا ، ولا أحد أظلم ممن ذكّر بآيات الله فأعرض عنها .

واختلف المفسرون^(٨) في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افترى على الله

(٢) سورة الأنعام ٩٣

(٤) سورة السجدة ٢٢

(٦) نقله عن أبي حيان في البحر ١ : ٣٥٧ وما بعدها

(٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » .

(١) م : « والاهتمام »

(٣) سورة الزمر ٣٢

(٥) سورة البقرة ١١٤

مع تصرف في العبارة

(٨) المصدر السابق

كذبا ، وكذلك باقيها ، وإذا تخصص (١) بالصَّلَات زال عنه (٢) التناقض .

الثاني : أن التخصيص بالنسبة (٣) إلى السبق لما لم يسبق أحدٌ إلى مثله ، حُكْمٌ عليهم بأنهم أظلمُ ممن جاء بعدهم سالكا طريقهم ، وهذا يتول معناه إلى السبق في المسانعة ، والافتراضية (٤) .

الثالث : - وادعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الأظلمية لا يستدعي نفي الظلمية ، لأن نفي المقيّد لا يدلُّ على نفي المطلق ، فنوقت : مافي الدار رجل ظريف ، لم يدل ذلك على نفي مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفي الظلمية لم يلزم التناقض (٥) لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية ، وإذا ثبت التسوية في الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار المعنى : لأحد أظلمُ ممن افتري وممن كذب ونحوها ، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لأحد أظلمُ [من زيد وعمرو وخالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أظلم من الآخر ، بل نفي أن يكون أحدهم أظلم] (٦) منهم .

لا يقال : إن من منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتّر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جمّع بينهما ، فلا يكون مساويا في الأظلمية ! لأنا نقول : هذه الآيات كلها إناهي في الكفار ، فهم متساوون في الأظلمية ، وإن اختلفت طرق الأظلمية ، فهي كلها صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من

(١) البحر : فإذا تخصصت بالصَّلَات

(٢) البحر : « عنده »

(٣) البحر : « يكون النسبة »

(٤) وهذا كله بمد عن مدلول الكلام ووضعه العربي ، وعمجة في اللسان يقيها استعجام المعنى .

(٥) البحر : « لم يكن تناقضا »

(٦) تكلمة من البحر

اتصف به ، وإِثْمًا تَمَكَّنَ الزِّيَادَةُ فِي الظُّلْمِ بِالنِّسْبَةِ ، لَمْ ، وَلِلْعَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ ، بِجَامِعٍ مَا اشْتَرَكُوا فِيهِ مِنَ المَخَالَفَةِ ، فَتَقُولُ : الكَافِرُ أَظْلَمُ مِنَ المُؤْمِنِ ، وَتَقُولُ : لَا أَحَدًا أَظْلَمُ مِنَ الكَافِرِ ؛ وَمَعْنَاهُ أَنَّ ظُلْمَ الكَافِرِ يَزِيدُ عَلَى ظُلْمِ غَيْرِهِ . اِتَّهَى .

وَقَالَ بَعْضُ مُشَايخِنَا : لَمْ يَدَّعِ القَائِلُ نَفْيَ الظَّالِمِيَّةِ ، فَيَقِيمُ الشَّيْخُ الدَّلِيلَ عَلَى ثُبُوتِهَا ، وَإِثْمًا دَعَا أَنَّهُ « وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْعٍ مِثْلًا » ، وَالفَرَضُ أَنَّ الأَظْلَمِيَّةَ نَابِتَةٌ لَغَيْرِ مَا اتَّصَفَ بِهَذَا الوَصْفِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَصَلَ التَّعَارُضُ ، وَلَا بَدَّ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَهُمَا . وَطَرِيقُهُ التَّخْصِيسُ ، فَيَتَعَيَّنُ القَوْلُ بِهِ .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ : إِنْ المَعْنَى « لَا أَحَدًا أَظْلَمُ مِنْ مَنْعٍ وَمَنْ ذَكَرَ » صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْتَفِدَّ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّخْصِيسِ ، لِأَنَّ الأَفْرَادَ المُنْفَى عَنْهَا الأَظْلَمِيَّةَ فِي آيَةٍ ، أَثَبَّتْ لِبَعْضِهَا الأَظْلَمِيَّةَ أَيْضًا فِي آيَةٍ أُخْرَى ، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَقِيَّةِ الآيَاتِ الوَارِدِ فِيهَا ذَلِكَ . وَكَلَامُ الشَّيْخِ يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ اسْتَفِيدَ لَا بِطَرِيقِ التَّخْصِيسِ ، بَلْ بِطَرِيقِ أَنَّ الآيَاتِ المَتَضَمِّنَةَ لِهَذَا الحُكْمِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ، عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ خُصَّتْ بِأُخْرَى ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى القَوْلِ بِالتَّخْصِيسِ بِالصَّلَاتِ ، وَلَا بِالسَّبْقِ .

الرَّابِعُ : طَرِيقَةُ بَعْضِ المَتَأَخِّرِينَ ، فَقَالَ : مَتَى قَدَرْنَا : « لِأَحَدٍ أَظْلَمُ » ، لَزِمَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ : إِمَّا اسْتَوَاهُ الكُلُّ فِي الظُّلْمِ ، وَأَنَّ المَقْصُودَ نَفْيَ الأَظْلَمِيَّةِ مِنْ غَيْرِ المَذْكَورِ ، لِإِثْبَاتِ الأَظْلَمِيَّةِ لَهُ ، وَهُوَ خِلَافُ المَتَبَادِرِ إِلَى الذَّهْنِ ، وَإِمَّا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَظْلَمُ فِي ذَلِكَ النُّوعِ . وَكَلَا الأَمْرَيْنِ إِثْمًا لَزِمَ مِنْ جَمَلِ مَدْلُوهَا إِثْبَاتُ الأَظْلَمِيَّةِ لِمَذْكَورِ حَقِيقَةٍ ، أَوْ نَفْيِهَا عَنْ غَيْرِهِ .

وَهُنَا مَعْنَى ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَمْكَنٌ فِي المَعْنَى وَسَالِمٌ عَنِ الِاعْتِرَاضِ ، وَهُوَ الوُقُوفُ مَعَ مَدْلُولِ

اللفظ من الاستفهام ، والمقصود به أن هذا الأمر عظيم فظيع ، قصدنا بالاستفهام عنه تخييل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بعظمته امتلاء يمنعه من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أظلم ؛ وتكون دلالاته على ذلك استعارة لاحقيقة ، فلا يريدُ كون غيره أظلم منه إن فرض . وكثيرا ما يستعمل هذا في الكلام إذا قصد به التهويل ، فيقال : أئى شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبى ذلك . فليفهم هذا المعنى ، فإن الكلام ينتظم معه والمعنى عليه .

قاعدة

[في الجحدين الكلامين]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(١) ، قال صاحب^(٢) ” الياقوتة “ : قال ثعلب والمبرد جميعا : العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين ، كان الكلامُ إخبارا ، فعناه إنما جعلناه جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جحد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقياً ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جحدين في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾^(٣) ، في أحد الأقوال .

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الطبري

المروف بالزاهد ، وصاحب ثعلب ؛ وله كتاب الياقوت في اللغة ؛ ذكره ابن النديم في الفهرست ٧٦ والنفسى

في إنباه الرواة ٣ : ١٧٥

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

قاعدة

في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وُرِّعَتْ بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ،
فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى
غير معنى الأفراد ، ولهذا منَعَ كثير من الأصوليين وقوعَ أحد المترادفين موقع الآخر
في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد .

فمن ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللغوي يفرق بينهما ، ولا شكَّ
أن الخشية أعلى من الخوف ، وهى أشد الخوف ، فإنها مأخوذة من قولهم : شجرة خشية
إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خوفاء ؛ إذا كان بها داء ،
وذلك نقص وليس بفوات ؛ ومن ثمة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ
رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

وفرق بينهما أيضاً ، بأن الخشية تكون من عِظَم الخشي ، وإن كان الخاشي قوياً ،
والخوف بكون من ضعف الخائف ، وإن كان الخوف أمراً يسيراً ، ويبدل على ذلك أن الخفاء
والشين والياء في تقاليها تدلُّ على العظمة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم
من الكتان ، والخفاء والواو والفاء في تقاليها تدلُّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه
من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف
من الله لعظمته ، يخشاه كل أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه من كان عالماً
بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) ، وقال لموسى :
﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ^(٢) ، أى لا يكونُ عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون .

فإن قيل : وَرَدَ : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشى من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيفٌ ، فيصح أن يقول : « يخشى ربه »
لعظمته ، ويخاف ربه ، أى لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى .

وفيه لطيفة ، وهى أن الله تعالى لما ذكر الملائكة وهم أقوياء ذكر صفتهم بين يديه ،
فقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٣) ، فبين أنهم عند الله
ضعفاء ، ولما ذكر المؤمنين من الناس وهم ضعفاء لاجابة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدل
على عظمة الله تعالى ، فقال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف الملائكة بالنسبة
إلى قوة الله تعالى قال : ﴿ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ﴾ ، والمراد فوقيّة بالعظمة .

ومن ذلك الشح والبخل ، والشح هو البخل الشديد ؛ وفرق السكرى ^(٤) بين
البخل والضمن ، بأن الضمن أصله أن يكون بالعوارى والبخل بالهيئات ، ولهذا يقال : هو
ضمن بعلمه ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة ؛ لأن الواهب إذا
وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِضَنِينَ ﴾ ^(٥) ، ولم يقل بـ ﴿ بخيل ﴾ .

(٢) سورة النمل ١٠ من قوله تعالى : ﴿ يَا مُوسَىٰ

(١) سورة فاطر ٢٨

لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾

(٣) سورة النحل ٥٠

(٤) هو أبو هلال السكرى في كتابه الفروق النوبية .

(٥) سورة التكاوير ٢٤

ومن ذلك الغبطة والمنافسة ، كلاهما محمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ ^(١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين » ، وأراد الغبطة ، وهى تمتى مثل ما له من غير أن يغمّ لنيل غيره ؛ فإن انضمّ إلى ذلك الجدّ والتشمير إلى مثله أو خبيرٍ منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تمتى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان مع سعى في إزالتها ، كذا ذكر الغزالي هذا القيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تمتى زوالها عن لا يستحقها لا يكون حسداً .

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن ؛ حتى إنه وقع في الربع الأول منه في بضع وخمسين موضعاً ، وأولها قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ، مما يخلصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٣) .

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان في الماضي ، « ويأتى » أخف من « يجىء » وكذا في الأمر و « جيئوا بمنله » أثقل من « فأتوا بمنله » ولم يذكر الله إلا « يأتى » و « يأتون » وفي الأمر « فأت » « فأتنا » « فأتوا » لأن إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين ، تقول « جىء » أثقل من « أتت » .

وأما في الماضي ففيه لطيفة ، وهى أن « جاء » يقال في الجواهر والأعيان ، « وأتى » في المعانى والأزمان ، وفي مقابلتهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ، ولهذا يقال : حُكِمَ فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال ، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع الأعيان في الماضي ، « وآتى » في موضع المعاني والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾^(٢) ؛ لأن الضواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾^(٣) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِحَمَلٍ ﴾^(٤) لأنها عين .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾^(٥) ، فلأن الأجل كالمشاهد ، ولهذا يقال : حضرته الوفاة وحضره الموت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ حِشْنَاكَ بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾^(٦) ، أى العذاب لأنه مرئى يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾^(٧) ، حيث لم يكن الحق مرئياً .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٨) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾^(٩) ، فجعل الأمر آتياً وجائياً .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أى عياناً ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أنها ﴾ ، . ويؤيد : هذا أن « جاء » يُمدى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَّاهَا أَلْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(١٠) ، ولم يرد « أتاه » بمعنى « أنت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتى بنفسه .

ومن ذلك « الخطف » و « التخطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرّق

- (٢) سورة يوسف ٧٢
(٤) سورة الفجر ٢٣
(٦) سورة الحجر ٦٣
(٨) سورة يونس ٢٤
(١٠) سورة مريم ٢٣

- (١) سورة البقرة ١٧
(٣) سورة البقرة ٨٩
(٥) سورة النحل ٦١
(٧) سورة الحجر ٦٤
(٩) سورة هود ٥٨

بينهما، فتقول: ﴿خَطَفَ﴾ بالكسر لما تكرر، ويكون من شأن الخاطف الخطف، و«خَطَفَ» بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف بكلفة، وهو أبعد من «خَطَفَ» بالفتح، فإنه يكون لمن اتفق له على تكلف، ولم يكن متوقعا منه. ويدل عليه أن «فَعَلَ» بالكسر لا يتكرر، كعلم وسمع و«فَعَلَ» لا يشترط فيه ذلك، كقتل وضرب، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾^(١) فإن شغل الشيطان ذلك، وقال: ﴿فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ﴾^(٢) لأن من شأنه ذلك.

وقال: ﴿تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ﴾^(٣) فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تكلف.

وقال: ﴿وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾^(٤).

وقال: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾^(٥)، لأن البرق يخاف منه خطف البصر إذا قوى.

ومن ذلك «مدّ» و«أمد» قال: الراغب أكثر^(٦) ما جاء الإمداد في المحبوب: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِمَا كَهَبَتْ﴾^(٧) ﴿وَوَظِلَّ تَمْدُودٍ﴾^(٨)، والمدّ في المكروه: ﴿وَتَمُدُّ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا﴾^(٩).

ومن ذلك «سقى» و«أسقى» وقد سبق. ومن ذلك «عمل» و«فعل»، والفرق بينهما أن

(٢) سورة الحج ٣١
(٤) سورة العنكبوت ٦٧
(٦) الفردات ٤٨١ مع تصرف
(٨) سورة الواقعة ٣٠

(١) سورة الصافات ١٠
(٣) سورة الأنفال ٢٦
(٥) سورة البقرة ٢٠
(٧) سورة الطور ٢٢
(٩) سورة مريم ٧٩

العملَ أخصَّ من الفعل ، كلُّ عمل فعل ولا ينعكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعمّ ، والعمل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه «فعل» و «فعل» لما تكرر .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿ يَمْعَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ^(١) ، حيث كان فعلهم بزمان .
وقال : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٢) ، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينتقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه .

وقال تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) ، فإن خلق الأنعام والثمار والزروع بامتداد ، وقال : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(٧) ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٨) ، حيث كان المقصود المشابرة عليها ، لا الإتيان بها مرة .

وقال : ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ^(٩) ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(١٠) .
وقال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ ^(١١) ؛ أى يأتون بها على سرعة من غير توانٍ في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .

ومن ذلك « القعود » و « الجلوس » . إن القعود لا يكون معه لبثه ، والجلوس

(١) سورة سبأ ١٣	(٢) سورة النحل ٥٠
(٣) سورة يس ٧١	(٤) سورة يس ٣٥
(٥) سورة الفيل ١	(٦) سورة الفجر ٦
(٧) سورة إبراهيم ٤٥	(٨) سورة البقرة ٢٥
(٩) سورة الحج ٧٧	(١٠) سورة البقرة ١٤٨
(١١) سورة المؤمنون ٤	

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا تقول : « قواعد البيت » ، ولا تقول : « جوالسه » ؛ لأن مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاف والعين والدال كيف تقلبت دلت على اللبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدقعاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل المساء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فهى للحركة ، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : يقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاختراروا الثقيل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى : ﴿ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ ^(١) ، فإن الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ أَقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا زوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ ^(٣) ولم يقل « مجلس » إذ لا زوال عنه .

وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ ^(٤) ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طُلبَ منكم التفسح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لقصره ، ولهذا لا يقال : قعيد الملوك ، وإنما يقال : جلسهم ، لأن مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقعيدة للمرأة ؛ لأنها تلبث فى مكانها .

ومن ذلك « التمام » « والكمال » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٥) ، والعطف يقتضى المغايرة . فقيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٦) ؛ أحسن من « تامة » ، فإن التمام من العدد قد علم ؛ وإنما بقى احتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة المجادلة ١١

(٦) سورة البقرة ١٩٦ .

(١) سورة آل عمران ١٢١

(٣) سورة القمر ٥٥

(٥) سورة المائدة ٣

وقيل « تَمَّ » يشعر بحصول نقص قبله ، و « كَمَلَ » لا يشعر بذلك ؛ ومن هذا قولهم :
رجل كامل ، إذا جَمَعَ خصال الخير ، ورجل تامّ إذا كان غير ناقص الطول .
وقال العسكريّ : الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، والتمام اسم للجزء
الذي يتمّ به الموصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون :
البيت بكامله .

ومن ذلك الضياء والنور .

فائدة

[عن الجوينيّ في الفرق بين الإتيان والإعطاء]

قال الجوينيّ : لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان ، وظهر لي بينهما
فرق انبني عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أنّ الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ،
لأنّ الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فمطّوتُ ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتيت ، وإنما
يقال : أتاني فأخذت ، [و] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لامطاوع له ؛
لأنك تقول : قطعته فانقطع ، فيدلّ على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحلّ ، لولاه
لما ثبت المفعول ؛ ولهذا يصحّ : قطعته فما انقطع ، ولا يصحّ فيما لامطاوع له ذلك ،
فلا يجوز أن يقال : ضربته فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فانقتل أو ما انقتل ؛ لأن هذه
أفعال إذ اصدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحلّ ، والفاعل مستقلّ بالأفعال التي لامطاوع
لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

قال : وقد تفكرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في الملك : ﴿ تُوْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ ^(١) لأن الملك شيء عظيم لا يعطيه إلا من له قوة ؛ ولأن الملك في الملك أثبت من الملك في الملك ؛ فإن الملك لا يخرج الملك من يده ، وأما الملك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال تعالى : ﴿ يُوتِي الْحِكْمَةَ ﴾ ^(٢) ، لأن الحكمة إذا ثبتت في المحل دامت .

وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَانِي ﴾ ^(٣) ، لعظم القرآن وشأنه .

وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأمه يرِدُون على الحوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل العز والأَنْهَارِ الجارية في الجنان ، والحوض للنبي صلى الله عليه وسلم وأمه عند عطش الأعباد قبل الوصول إلى المقام الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك عن قرب ، وينتقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ ^(٥) ، لأن من الأشياء ماله وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٦) ، لأنه تعالى بعد ما يرضى النبي صلى الله عليه وسلم يزيده وينتقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كان يرجو منه ، لا بل حال أمته كذلك ، فقوله : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ ^(٧) لأنها موقوفة على قبول منا ، وهم

(٢) سورة البقرة ٢٦٩

(٤) سورة الكوثر ١

(٦) سورة الضحى ٥

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة الحجر ٨٧

(٥) سورة طه ٥٠

(٧) سورة التوبة ٢٩

لا يؤتون إيتاء عن طيب قلب ، وإنما هو عن كرهه ، إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطاؤه للزكاة بقوة ، لا يكون كإعطاء الجزية .

فانظر إلى هذه اللطيفة الموقفة على سر من أسرار الكتاب ! .

قاعدة

في التعريف والتكثير

اعلم أن لكل واحد منها مقاما لا يليق بالآخر .

فأما التعريف فله أسباب :

الأول : الإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله تعالى : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ . فَجَبَّحَ السَّحْرَةَ ﴾^(١) ، على قراءة الأعمش^(٢) فإنه أشير بالسحرة إلى « ساحر » المذكور . وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٣) .

وأغرب ابن الخشاب فجعلها للجنس ، فقال : لَأَنَّ مَنْ عَصَىٰ رَسُولًا فَقَدْ عَصَىٰ سَائِرَ الرُّسُلِ .

ومنهم من لا يشترط تقدم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾^(٤) ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الناس الذين آمنوا سفهاء .

(١) سورة الشعراء ٣٧، ٣٨

(٢) قراءة الأعمش « بكل ساحر » ، بوزن « فاعل » ، والجمهور : « بكل سحار » بوزن « فاعل » .

إتحاف فضلاء البشر ٣٣١

(٤) سورة البقرة ١٣

(٣) سورة الزمل ١٥، ١٦

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾ ^(١) أى الذَّكَرُ الذى طلبته كالأُنثى التى وَهَبَتْ لها ، وإِنَّمَا جُعِلَ هذا للخارجى لمعنى الذَّكَرِ فى قولها : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ ^(٢) ، ومعنى الأُنثى فى قولها : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ ﴾ ^(٣) .

الثانى : لمهزود ذهنى ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٥) ، وإِنَّمَا حضورى ؛ نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد المبالغة فى الخبر ، فيقصرَ جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحوزيد الرجل ، أى الكمال فى الرجولية . وجعل سيويه صفاتِ الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ، ويسمى تعريف الماهية ، نحو : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ ^(٨) ، أى جعلنا مبتدأ كل حىّ هذا الجنس ، الذى هو الماء . وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوت الحقيقة الكلية الموجودة فى الخارج ، لا الشاهجة لأفراد الجنس ، نحو : الرجلُ خير من المرأة ، لا يريدون امرأة بعينها ، وإِنَّمَا المراد : هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق ^(٩) فى بعض أفراد النساء من هو خير من بعض أفراد الرجال ، بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بابشاذ : إن تعريف العهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأن التفضيل فى الجنس راجع إلى الصورتين الكليتين فى الذهن ؛

(١) سورة آل عمران ٣٥

(٢) سورة الفتح ١٨

(٣) سورة الأنعام ٨٩

(٤) م : « متفقاً »

(٥) سورة آل عمران ٣٦

(٦) سورة التوبة ٤٠

(٧) سورة المائدة ٣

(٨) سورة الأنبياء ٣٠

إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى الذهن لأن تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، لكنها كلها مطابقة للصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا تسمى الكلية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلية ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا نزعنا حَسُنَ أن يخلفها « كل » وتفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(١) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٢) .

قال صاحب " ضوء المصباح " ، ^(٣) : سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفترق بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل فعله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من أجل وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَأَشْهَادَةٍ ﴾ ^(٤) ﴿ وَخَلِقِ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ ^(٥) ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ ﴾ ^(٦) خلافاً للإمام فخر الدين ومن تبعه في قولهم : إن المفرد المحلّ بالألف واللام لا يعم ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ ^(٧) ، وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٨) دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشاف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عامّاً ، فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرقِ رداء صفوان إلى انقضاء العالم .

(١) سورة العصر ٢ ، ٣

(٢) سورة التور ٣١

(٣) لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو للمطري ، وسماه المفتاح ، ثم لخصه

وسماه الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨ .

(٤) سورة التوبة ٩٤

(٥) سورة النساء ٢٨

(٦) سورة المائدة ٣٨

قيل : لأن المراد منه الجنس ؛ أى نفس الحقيقة ؛ والمعنى أن المتصف بصفة السرقة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع المتعدد أيضاً ؛ فإن دخلت على جمع ؛ فاختلف العلماء : هل سلبته معنى الجمع ، ويصير للجنس ويحمل على أقله ، وهو الواحد لئلا يجتمع على الكلمة عموماً ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

مذهب الحنفية الأول ، وقضية مذهبنا الثانى . ولهذا اشترطوا ثلاثة من كل صنف فى الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفية ألا يصح منه الاستثناء ولا يخصصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣) وقد حَقَّقْتُهُ فى باب العموم من " بحر الأصول " ، ^(٤)

ثم الأكثر فى نعتها وغيرها موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ لَا يَضَلَّاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وَسَيَجْزِبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ^(٦) .

وتجىء موافقة معنى لا لفظاً على قلة ، كقوله : ﴿ أَوْ الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ .

وأما التنكير ، فله أسباب :

(٢) سورة التوبة ٥
(٤) كتاب البحر المحيط فى الأصول للمؤلف منه نسخة
(٥) سورة النساء ٣٦

(١) سورة الحجر ٣٠ ، ٣١
(٣) سورة التوبة ٢٩
خطبة برقم ٤٨٣ - أصول
(٦) سورة الليل ١٥ - ١٨

الأول: إرادة الوحدة ، نحو: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾^(١) .
الثاني: إرادة النوع، كقوله: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾^(٢) أى نوع من الذِّكر .

﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾^(٣) ؛ وهى التعمى عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر؛ ويجوز أن يكون للتعظيم وجريا في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ ﴾^(٥) ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى تعرف ، بل على الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائد أقل شئ ينطلق عليه اسم الحياة .

الثالث: التعظيم كقوله تعالى: ﴿ فَأَذَّنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٦) ؛ أى بحرب وأى حرب .

وكقوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(٧) ، أى لا يؤقف على حقيقته .

وجعل منه التكاكى قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُمَسِّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٨) ، والظاهر من قول الزمخشري خلافه؛ وهذا لم يصرح بأن العذاب لاحق به ، بل قال: ﴿ يَمَسُّكَ ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل: « المنتقم » ، وذلك يدل على أنه لم يرد التعظيم .

وقوله: ﴿ أَنْ لَهُمْ جَنَاتٍ ﴾^(٩) .

فإن قلت: لم ينكر « الأنهار » فى قوله: ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٩) ؟

(٢) سورة ص ٤٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٦) سورة البقرة ٢٧٩

(٨) سورة مريم ٤٥

(١) سورة القصص ٢٠

(٣) سورة البقرة ٧

(٥) سورة البقرة ٩٦

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة البقرة ٢٥

قلت : لا غرضَ في عظم الأنهار وسقتها ، بخلاف الجنات .
 ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ ^(٢) .
 وإنما لم ينكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه
 في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من
 السلامة ، وكل اسم ناديته به متعرض لما يشتق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .
 الرابع : التكثير ؛ نحو « إنَّ له لإبلا » ، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا
 لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، أي أجراً وافرأ جزيلاً ، ليقابل المأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه
 السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظير في الكثرة .
 وقد أفاد التكثير والتعظيم معا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ
 رُسُلٌ ﴾ ^(٥) ؛ أي رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن
 وتصبر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .
 الخامس : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٦) ؛ قال الزمخشري :
 أي ^(٧) من شيء حقير مهين ، ثم بينه بقوله ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٨) .
 وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٨) ، أي لا يعبا به ، وإلا لا تبعوه ، لأن ذلك
 ديدنهم ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ^(٩) .
 السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(١٠) ؛ أي رضوان

- | | |
|--|--|
| (٢) سورة مريم ١٥ | (١) سورة الصافات ١٠٩ |
| (٤) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بتامها : ﴿ وَجَاءَ | (٣) سورة مريم ٣٣ |
| (٥) سورة فاطر ٤ | الْبَحْرَةَ فِرْعَوْنٌ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ |
| (٧) الكشاف ٤ : ٥٦٢ | (٦) سورة عبس ١٨ ، ١٩ |
| (٩) سورة النجم ٢٣ | (٨) سورة الجاثية ٣٢ |
| | (١٠) سورة التوبة ٧٢ |

قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضا المولى رأس كل سعادة .

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ؛ إذ المعنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء في جملة صور ، ويجوز أن يكون للتعظيم .

وعدّ صاحب الكشاف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢) ، أى بعض الليل . وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفراده لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

تنبية

هذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم في قوله تعالى : ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ ^(٣) ؛ من قوله بعده : ﴿ لِيَوْمِ الْفَضْلِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَضْلِ ﴾ ^(٣) . وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٤) .

قاعدة

[فيما إذا ذكر الاسم مرتين]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة ، أو عكسه .

(١) سورة النحل ٦٩
(٢) سورة الإسراء ١
(٣) سورة المرسلات ١٢ ، ١٣ ، ١٤
(٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

فالأول: أن يكونا معرفتين، والثاني فيه هو الأول غالباً، حملاً له على المعهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ « العسر » في قوله: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(١)؛ ولذلك ورد: « لن يغلب عسر يسرين »، قال التنوخي: إنما كان مع العسر واحداً؛ لأنّ للام طبيعة لا ثانی لها، بمعنى أن الجنس هي، والكلّي لا يوصف بوحدة ولا تعدد.

وقوله: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلِمْتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُخْضَرُونَ ﴾^(٢).

وقوله: ﴿ فَأَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴾^(٣).

وقوله: ﴿ وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقَى السَّيِّئَاتِ ﴾^(٤).

وقوله: ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ . الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾^(٧).

وقوله: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٨).

وهذه القاعدة ليست مطردة، وهي منقوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٩)، فإنهما معرفتان وهما غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب.

(٢) سورة الصافات ١٥٨

(٤) سورة المؤمن ٩

(٦) سورة المؤمن ٥٢

(٨) سورة الفاتحة ٧، ٦

(١) سورة الانشراح ٥ ، ٦

(٣) سورة الزمر ٢ ، ٣

(٤) سورة المؤمن ١٦ ، ١٧

(٧) سورة فصلت ٣٧

(٩) سورة الرحمن ٦٠

وقوله تعالى : ﴿ اِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(١) أى القاتلة والمقتولة .

وقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ هَلْ اَتَى عَلَى الْاِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ اِنَّا خَلَقْنَا الْاِنْسَانَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكَذٰلِكَ اَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِيْنَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ

يُؤْمِنُوْنَ بِهِ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ قُلِ اللّٰهُمَّ مٰلِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَآءُ ﴾ ^(٧) .

فالملك الذى يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون نفس مُلكه ، فقد اختلفا وهما

معرفتان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بنحوه فى قوله تعالى :

﴿ قُلْ اِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللّٰهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾ ^(٨) ، فقد أعاد الضمير فى المنفصل المستغرق

باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ اَيَّبَتَّغُوْنَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَاِنَّ الْعِزَّةَ لِلّٰهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ اَفَلَمْ يَرَوْا اِلَى مَا بَيْنَ اَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْاَرْضِ اِنْ نَشَآءُ

نَخْفِ بِهِنَّ الْاَرْضَ ﴾ ^(١٠) .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿ لَخَلَقُ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضِ اَكْبَرُ مِّنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلٰكِنَّا اَكْثَرُ

النَّاسِ لَا يَتْلَمُوْنَ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٢٣

(٨) سورة سبأ ٩

(١) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ١ ، ٢

(٥) سورة التنبكوت ٤٧

(٧) سورة النسا ١٣٩

(٩) سورة غافر ٥٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(١).
وقوله: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٢).

فالأول نصب على القسم والثاني نصب بـ «أقول».

وهذا بخلاف قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣).

وأما قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ﴾^(٤)؛ فالأولى معرفة

بالضمير والثانية عامة، والأولى خاصة، فالأول داخل في الثاني.

وكذا قوله: ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥).

وقوله: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ. أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾^(٧).

وقوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ

تَبْدِيلًا﴾^(٨).

وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٩)، ثم قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٩)، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان

بالجنس.

وكذلك: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(١٠)،

ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً.

(٢) سورة م ٨٤

(٤) سورة يوسف ٥٣

(٦) سورة الشعراء ٤٧، ٤٨

(٨) سورة الفتح ٢٣

(١٠) سورة النجم ٢٨

(١) سورة غافر ٦١

(٣) سورة الإسراء ١٠٥

(٥) سورة م ٢٦

(٧) سورة غافر ٣٦، ٣٧

(٩) سورة البقرة ١٨٥

وأما قوله تعالى : ﴿ فَبَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾^(١) بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾^(٢) فيحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٣) .
فإن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فلاسم الأول هو الثاني على قاعدة العرفين ،
مؤان كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر
في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلافا لما قاله الزجاج في قوله تعالى :
﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾^(٥) ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾^(٦) . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جنس كتب الله تعالى ، أي ماهو من شيء في^(٧) كتب الله تعالى وكلامه قاله الراغب^(٧) .

الثاني : أن يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف ؛
بناء على كونه معهوداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ،
والمعرفة تتناول البعض ؛ فيكون دخلا في الكل ، سواء قدم أو آخر .

والمشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » : في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا .
إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة آل عمران ٧٨

(٦) المفردات « من »

(٨) سورة الصرح ٦ ، ٥

(١) سورة القصص ٢٥ ، ٢٦

(٣) سورة الأنبياء ١٥

(٥) سورة البقرة ٧٩

(٧) المفردات ٤٣٧

وقد قيل إن تنكير « يسراً » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للعهد الذي كانوا عليه ،
يؤكد سبب النزول^(١) ، أو الجنس الذي يعرفه كل أحد ، ليكون « اليسر » الثاني مغايراً
للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها في النفس ،
وتمكينها من القلب ، ولأنها تكثير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا :
إن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأصح أن هذا تأكيد .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ... ﴾^(٢) الآية ، فإن كلامنا المذكور غير
الآخر ، فالضعف الأول النطفة أو التراب ، والثاني الضعف الموجود في الطفل والجنين ،
والثالث في الشيخوخة . والقوة الأولى التي تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع
عن نفسه بالبكاء ، والثانية بعد البلوغ

قال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾^(٣) : الفائدة
في إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التي تأتي مبينة
للمقادير لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغي أن يأتي في هذا القسم الخلاف الأصولي ، في نحو : « صلّ ركعتين ،
صلّ ركعتين » هل يكون أمرين بأمورين والثاني تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان .

وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾^(٤)
فإن فيه نكرتين ؛ والثاني هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة
أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي في الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله بعث نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً مخفياً ،
فعبه المشركون بفقره ، حتى قالوا له : نجمع لك مالا ، فاعتم وطن أنهم كذبوه لفقره ؛ فعزاه الله وعدده
نعمه عليه ، ووعدته النبي بقوله : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ . »

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه القاعدة فيما إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدلّ عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ ﴾^(١) .

وأجاب غيره بأن «إله» بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة ، فأنت إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يُتخيل أن الثاني هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن المذكور حقيقة إنما هو المضروبان لا الضاربان ، ولا شك أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾^(٢) الثاني هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما محكي من كلام السائل ، والثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ﴾^(٣) .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾^(٤) .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً ... ﴾^(٥) .

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثاني فيه هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٦) .

(٢) سورة البقرة ٢١٧
(٤) سورة الملك ٨ ، ٩
(٦) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢
(٣) سورة البقرة ٩٠
(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (١).
وقوله: ﴿ وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأَوْلَيْتِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾ (٢).

وقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ (٣) . وهذا منتقض بقوله: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ (٤).

وقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (٥) ، فإنهم استدلوا بها على استحباب كل صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس يجنسه .
وكذلك: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (٦).

وقوله: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ (٧) الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب .
وكذلك: ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ (٨) .
وكذلك: ﴿ لِيَزِدَّادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ (٩) .

وكذلك: ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾ (١٠) تعريفه إن المزيد غير المزيد عليه .
وكذلك: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾ (١١) وقوله: ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾ (١٢) .

الرابع: عكسه فلا يطلق القول به بل يتوقف على القرائن ، فثارة تقوم قرينة على التباير ،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٥٢

(٤) سورة النساء ١٢٨

(٦) سورة هود ٣ ، ٥٢

(٨) سورة النحل ٨٨

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة المنكوب ١٧

(٥) سورة يونس ٣٦

(٧) سورة الفتح ٤

(٩) سورة إبراهيم ١

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾^(١) .
 وكذلك قوله : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا ﴾^(٢) .
 وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾^(٣) ،
 قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى
 والإرشاد . .

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ
 مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ قُرْآنًا . عَرَبِيًّا ﴾^(٤) .
 وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنْ آلِ بْنِ يَسْمَعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :
 ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾^(٦) .
 وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾^(٧) فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾
 وإن كان في التلاوة متأخرا عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإرتال متقدم عليه .

قواعد تتعلق بالمطف

القاعدة الأولى

ينقسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

- | | |
|--|---|
| (١) سورة الروم ٥٥ | (٢) سورة النساء ١٥٣ |
| (٣) سورة غافر ٥٣ ، ٥٤ | (٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨ |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠ | (٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ |
| (٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا | أَخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبَاعٍ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ |
| فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ | |

فأما عطف المفرد ففائدته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب ، ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته أو مفعوليته ؛ ليتصل الكلام بعبءه ، أو حكم خاص دون غيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ، فمن قرأ بالنصب عطفاً على « الوجوه » كانت « الأرجل » مفعولة ، ومن قرأ بالجر عطفاً على « الرؤوس » كانت ممسوحة ، لكن خولف ذلك لعارض يرجح . ولا بد في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين ، فتقول : جاءني زيد وعمرو ، لأنهما معرفتان ، ولو قلت : جاء زيد ورجل ، لم يستقم لكون المطفوف نكرة ، نعم إن تخصص قلت : ورجل آخر ، جاز .

ولذا قال صاحب " المستوفى " من النحويين : وأما عطف الجملة ، فإن كانت الأولى لا محل لها من الإعراب فكما سبق ، لأنها تحمل محل المفرد ؛ نحو مررت برجلٍ خلقه حسن ، وخلقته قبيح . وإن كان لا محل لها ، نحو زيد أخوك وعمرو صاحبك ، فقائدة العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف ، فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التعميق كالفاء ، أو الترتيب كـ « ثم » ، أو نفي الحكم عن الباقي كـ « لا » .

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير المشاركة في الإعراب .

وقيل : بل تفيد أنهما كالنظيرين والشريكين ؛ بحيث إذا علم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني . ومن ثمة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم ، ومن هاهنا شرط البيانين التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة ، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه .

ونقله الصَّفَّار في شرح سيويه عن سيويه ؛ ألا ترى إلى قوله : يقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع المنفى ، فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس بمعناه . انتهى . ولهذا منع الناس من « الواو » ؛ في « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد » ، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنها يجتمعان في التبرك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصَّقَّار وابن عمرو ، وقالوا : يُعطف الأمر على الخبر ، والنهي على الأمر والخبر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَمْصُرُ النَّاسَ ﴾ ^(١) ، فعطف خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٣) ، فعطف نهياً على خبر .

ومثله : ﴿ يَا بَنِيَّ أَزْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وتعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه اختص به .

وقال : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٦) فإنه علة تامة بخبرها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تم به الجلتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ﴾ ^(٦) ، كقولك : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وفلان طالق ، لا يتعلّق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يختص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في القذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِمِ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٧) ؛ فإنه

(٢) سورة يونس ٧٢

(٤) سورة هود ٤٢

(٦) سورة النور ٤

(١) سورة المائدة ٦٧

(٣) سورة يونس ١٠٥

(٥) سورة آل عمران ٧

(٧) سورة الشورى ٢٤

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحو
الباطل متعلقين بالشرط، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجد
محو الباطل، فعلنا أنه خارج عن الشرط ، وإنما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ،
بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى :
﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ سَدَّعُ الزَّيْبَانِيَةَ ﴾ ^(٢) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو
نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره بغيرواو اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ولو كانت معطوفة
على ما قبلها لقييل « وَيَمْنَحُ الْبَاطِلَ » ، ومثله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ
مَا نَشَاءُ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَيَذْهَبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ ^(٦) ،
وغير ذلك .

قلت : وَ كَثِيرٌ من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو العاطفة ، وأما ﴿ وَنُقِرُّ
فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لاتصّب « نقر » ، وجزم
« يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانين : للجملة ثلاثة أحوال :

فالأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكّد ،
فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الطاق ١٧

(٤) سورة الحج ٥

(٦) سورة الأعراف ٢٦

(١) سورة الإسراء ١١

(٢) سورة الثورى ٢٤

(٥) سورة التوبة ١٥

(٧) سورة البقرة ١ ، ٢

- وقوله: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(١) مع قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) .
- وكذلك: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) مع قوله: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن المخادعة ليست شيئاً غير قولهم: ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير اتصافهم .
- وقوله: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٥) ؛ وذلك لأن معنى قولهم ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ؛ أنا لم تؤمن ، وقوله: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ خبر لهذا المعنى بعينه .
- وقوله: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَوَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانُ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٦) .
- وقوله: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٧) ؛ فإن كونه « ملكاً » ينفي كونه « بشراً » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
- وقوله: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ ^(٨) .
- وقوله: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٩) .
- وقوله: ﴿ إِنْ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١٠) ؛ فإنها مؤكدة لقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ . ﴾ .
- وقوله: ﴿ إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ ﴾ ^(١١) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها: ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ

لَمْ تُنذَرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ

(٣) سورة البقرة ٩

مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

(٦) سورة لقمان ٧

(٥) سورة البقرة ١٤

(٨) سورة يس ٦٩

(٧) سورة يوسف ٣١

(١٠) سورة الحج ١

(٩) سورة النجم ٤٤، ٤٣

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(١)؛ بعد قوله: ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ
تَفْتَرُونَ﴾^(١).

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ
عَمَلًا﴾^(٢)؛ إذا جعلت ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ خبراً؛ إذ الخبر لا يعطف على المبتدأ.
وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾^(٣)؛ بعد قوله:
﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾^(٣).

والثانية: أن يغير ما قبلها، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه، فلا عطف أيضاً؛
إذ شرط العطف المشاكلة؛ وهو مفقود، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ
عَلَيْهِمْ﴾^(٤) بعد قوله: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤).

فإن قيل: إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحداً أدى إلى الإلباس؛ فإنه إذا
لم يعطف التبس حالة المطابقة بحالة المغايرة؛ وهلا عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية؟ فإن ترك
العطف يؤهم المطابقة، والعطف يؤهم عدمها، فلم اختير الأول دون الثاني؛ مع أنه لم يخل
عن إلباس؟

قيل: العاطف يؤهم الملائسة بوجه قريب أو بعيد، بخلاف سقوط العاطف؛ فإنه
وإن أوهم المطابقة؛ إلا أن أمره واضح؛ فبأدنى نظر يعلم، فزال الإلباس.

الحال الثالثة: أن يغير ما قبلها؛ لكن بينهما نوع ارتباط، وهذه هي التي يتوسطها
العاطف؛ كقوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ
أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٦).

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة البقرة ٥، ٦

(٦) سورة الرعد ٥

(١) سورة النخان ٥٠، ٥١

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠، ١٠١

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿ أَوْلَيْكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾^(١) ، ولم يسقط من ﴿ وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؟

قلت : لأن الغفلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجمله الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾^(٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالمثول عنها ، فنزل تقدير السؤال منزلة صريحه .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستئناف ، كأن قائلها قال : لم كان كذا ؟ فقيل :

كذا ؛ فها هنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ لِقِرْعُونَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾^(٤) ، التقدير : فما قالوا

أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

القاعدة الثانية

ينقسم باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح

أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجِكَ ﴾ في ﴿ أَسْكُنْ

أَنْتَ وَزَوْجِكَ ﴾^(٥) ، معطوفا على الضمير المستكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛

بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْلِفْهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾^(٦) ؛ لأن من حق

المعطوف حלוه محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » ، محل الضمير ، لأن فاعل

(٢) سورة البقرة ١٥

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٦) سورة طه ٥٨

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

فعل الأمر الواحد المذكر ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضر الذي قبله !

وردّ عليه الشيخ أثير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف في صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيته .

الثاني: عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف ردّ إلى الاتفاق بالتأويل ، لاسيّما إذا كان لا يُلبس ، وكانت مغايرة الصيغ اتساعاً ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١) ، فعطف الماضي على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، والماضي في الشرط في حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ في هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر في الجمل إلى اتفاق المعاني ؛ لأنّ كلّ جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ (٢) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْمَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نَسِيتُ الْجِبَالَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ ﴾ (٣) .

وقال صاحب " المستوفى " : لا يتمشى عطفُ الفعلِ على الفعلِ إلا في المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ (٤) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ بَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (٥) .

فإن قيل : كيف حكّم بأنّ العاطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقصد

(٢) سورة الفرقان ١٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤

بَكَرَ؛ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(١) فِيهِ عَطْفُ الْمَاضِي عَلَى الْمَاضِي، وَعَطْفُ الدَّعَاءِ عَلَى الدَّعَاءِ!

فَالْجَوَابُ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَطْفِ هُنَا أَنْ تَكُونَ لِنِظْمَانِ، تَتَّبِعُ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا الْأُولَى فِي إِعْرَابِهَا، وَإِذَا كَانَتْ اللَّفْظَةُ غَيْرَ مَعْرُوبَةٍ، فَكَيْفَ يَصْحُ فِيهَا التَّبَعِيَّةُ؟ فَصَحَّ أَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا يَصْحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا الْعَطْفِ الَّذِي تَقْصِدُهُ الْآنَ. وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَعْطُوفَةُ الْعَطْفِ الَّذِي لَيْسَ لِلْإِتْبَاعِ، بَلْ يَكُونُ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ هُمَا جُمْلَتَانِ؛ وَالْجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْإِعْرَابِ؛ إِلَّا أَنْ تَحُلَّ مَحَلَّ الْفِرْدِ؛ وَظَهَرَ أَنَّهُ يَصْحُ وَقُوعُ الْعَطْفِ عَلَيْهِ وَعَدْمُهُ بِاعْتِبَارَيْنِ.

الثَّالِثُ: عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ، وَالْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ؛ وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ إِذَا كَانَ الْاسْمُ مَقْدَرًا بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضِينَ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾^(٣).
وَاحْتِجَّ الزَّمْخَشَرِيُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ حَمَلُهُ، عَلَى مَعْنَى الْمُصَدِّقِينَ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا.

قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: وَيَدُلُّ لِعَطْفِ الْاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَخْرَابُ

(٢) سورة الملك ١٩

(١) سورة الكهف ١٠

(٣) سورة الحديد ١٨

مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١﴾ فعطف ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) وهي جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهي فعلية ، بالفاء .

وقال تعالى : ﴿وَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بَيِّنَاتٍ﴾ (٣) .

قال : وإذن جاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أم » في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (٤) إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسم موقعا للفعلية ، نظرا إلى المعنى : « أصتمت » فما المانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (٥) عطفًا على ﴿يُخْرِجُ﴾ لأن الاسم في تأويل الفعل .

والتحقيق ما قاله الزمخشري أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْإِصْبِ وَالنَّوَى﴾ (٥) ، ولا يصح أن يكون عطفًا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرًا لقوله : ﴿فَالِقُ الْإِصْبِ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود في المعطوف عليه ؛ فهو العطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧

(٣) سورة الحاقة ١٨ ، ١٩

(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني: أن يكون باعتبار عملٍ لم يوجد في المطفوف؛ إلا أنه مقدّر الوجود لوجود طالبه؛ فهو المطف على الموضع، نحو، ليس زيد قائم ولا ذاهبا؛ بنصب « ذاهبا » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ أَلَّذِي نَبَأَ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(١)؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه ». ذكره الفارسي.

وقوله: ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٢)؛ في قراءة الجزم أنه بالمطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾.

وجمل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى ﴾^(٣)، إن « بُشْرَى » في محل نصب بالمطف على محل « لينذر » لأنه مفعول له^(٤).

وغلطا في ذلك؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون الموضع بحق الأصالة والمحل ليس هنا كذلك؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له؛ وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض. وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾^(٥)، كون الشمس معطوفا على محل « الليل ».

والثالث: أن يكون باعتبار عملٍ لم يوجد هو ولا طالبه، هو المطف على التوهم، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا، بجر « ذاهب »، وهو معطوف على خبر « ليس » المنصوب باعتبار جرّه بالباء، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود، وعامله وهو الباء مفقود أيضا؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس؛ فلما توهم وجوده صحّ اعتبار مثله؛ وهذا قليل من كلامهم.

وقيل: إنه لم يحى إلا في الشعر؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(٤) الكشاف ٤: ٣٣٨، وإعراب القرآن المكبري ٢: ١٢٤

(١) سورة هود ٦٠

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : « أَصْدَقُ وَأَكْنَ » .

وقيل : هو من العطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَقَ » .

والتحقيق قول سيويوه : هو على توهم أن الفاء لم ينطق بها .

واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوزُ

التوهمُ في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ؛ بل تنزيل الموجود منه منزلةَ

العدم ؛ كالفاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ ليني على ذَلِكَ ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٢) ، فيمن^(٣)

فتح الباء ، كأنه قيل : « ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ^(٤)

وقد يحىء اسم آخر ، وهو العطف على المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي

حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٥) ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾^(٦) ، عطف الجرور بالكاف

على الجرور بـ « إلى » ، حملاً على المعنى ؛ لأن قوله : « إلى الذي » في معنى : « أرايت

كالذي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة المنافق ١٠

(٢) سورة هود ٧١

(٣) البيت بنامه :

(٤) الكشاف ٢ : ٣٢١

مَسَائِمٍ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَاهِهَا

وانظر شواهد الكشاف ١ : ٢٩٢

(٥) سورة البقرة ٢٥٨ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

(٦) سورة البقرة ٢٥٨

(٧) سورة الصافات ٧

حَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾

﴿ إِنَّا زَيْنًا أَلْمَاءَ أَلْدُنْيَا ﴾^(١) ؛ وهو أنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة
للسماء الدنيا .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾^(٢) ، على قراءة
النصب : إنه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾ ، وهو « لعل أن أبلغ » ؛ فإن خبر « لعل »
يقترن بـ « أن » كثيرا .

القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التخيير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق
إفراده بنوع في فصول التأكيد .

القاعدة الخامسة

يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي
بالواو والفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي أَلَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا
أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ أَللهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ
الْمَغْرِبِ ﴾^(٣) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) ،
ونظائرهما .

وإنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث أن المتقدم من القولين

(٢) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منهما ؛ فلماذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحدٍ من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان الذهن يلائم بينهما .

القاعدة السادسة

المطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيده أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٢) .

﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جعله من عطف الجمل ، بتقدير : « ولتسكن زوجك » .

وقوله : ﴿ وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) .

﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٥) .

﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ ^(٦) .

وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَيْنَمَا لَتُبْعُمُوتُونَ . أَوْ آبَاؤُنَا ﴾ ^(٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛ وجعل الفصل بالهمزة .

ورُدَّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجعل الفارسي منه ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وأعرّب ابن الدهان ﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾

مبتدأ خبره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدرًا .

(٢) سورة المائدة ٢٤

(١) سورة الأعراف ٢٧

(٣) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩

(٥) سورة الرعد ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٩١

(٧) سورة الصافات ١٦ ، ١٧

(٦) سورة آل عمران ٢٠

(٨) سورة الأنعام ١٤٨

وأجاز الكوفيون العطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِغُونَ ﴾^(١) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾^(٢) ، فقال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾
مبتدأ ، وليس معطوفا على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجروراً فلا يجوز من غير تكرار
الجار فيه ؛ نحو مررت به ويزيد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُمْحَلُونَ ﴾^(٣) ،
﴿ فَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ ﴾^(٤) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٥) .

وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾^(٦) ، فإن جعلنا
﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفا على ﴿ مِنْكَ ﴾ فالإعادة لازمة ، وإن جعل معطوفا على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾
فجائزة .

وقال الكوفيون : لاتلزم الإعادة ، محتجّين بآيات :

الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾^(٧) ، بالجرّ عطفا
على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .

فإن قيل : ليس الخفض على العطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾^(٧) .

قلنا : ردّه الزجاج بالنهي عن الحلف بغير الله ، وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .
الثانية : قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾^(٨) ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾
أولها ألمانيون كابن الدّهان بتقدير : « ويرزق من لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى
من لستم » . قال أبو البقاء :^(٩) لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١١

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة الحجر ٢٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٢٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إبلاء ما من به الرحمن ١ : ٤٠

بـ ﴿جَعَلْنَا﴾ ، قال : والمراد بـ « من » (١) العبيد والإماء والبهائم فإنها مخلوقة لمنافعها .
 الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَكَفَرْنَا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٢) وليس من هذا الباب ،
 لأن ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ معطوف على ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ في قوله : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣) . ويدل
 لذلك أنه صرح بنسبة الصدّة إلى المسجد في قوله : ﴿ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ ﴾ (٤) .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿ صَدَّ ﴾ و ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ بقوله :
 ﴿ وَكَفَرْنَا ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه معطوف على ﴿ الشهر ﴾ (٥) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على
 ﴿ سَبِيلِ ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من تنمة المصدر ، ولا يعطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ (٦) قالوا : الواو
 عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المحرورة ، والتقدير : حسبك من اتبعك .

وردّ بأن الواو للمصاحبة ، و « مَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :

* فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ (٧) *

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ كُفْرًا كُفْرًا أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (٨) ؛ كما تقول : كذكر
 قُرَيْشَ آبَاءَهُمْ ، أو قوم أشدّ منهم ذكرا .

لكن هذا عطف على الضمير المخفوض ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

(١) الأصول : « من » وصوابه من العكبري (٢) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٢ (٤) من قوله تعالى في أول الآية السابقة :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٤

(٦) صدره :

* إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَاشْتَقَّتْ الْعَصَا *

(٧) سورة البقرة ٢٠٠

وانظر شواهد الكشاف ٢ : ١٨٣

وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجوراً عطفاً على ﴿ ذِكْرِكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،
تقديره: « أو كذا كرم أشد » فجعل للذكر ذكر مجازاً ؛ وهو قول الزجاج ؛ وتابعه ابن عطية
وأبو البقاء^(١) وغيرها .*

ومما اختلف فيه العطف على عاملين ، نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو ؛ على أن يكون
« ولا قاعد » معطوفاً على « قائم » ، و« عمرو » على « زيد » . منعه الجمهور وأجازاه الأخفش ،
محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) بالنصب
عطفاً على قوله : ﴿ آيَاتِ ﴾ المنسوب بـ « إن » في أول الكلام ، و﴿ أَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
مجرور بالعطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾^(٤) ، المجرور بحرف الجر الذي هو « في » ، فقد وجد
العطف على عاملين . وأجيب بجعل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيداً لـ « آيات » الأولى .

قواعد في العدد

القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :
أحدهما : أن يُرادَ به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد الموافق له ، نحو رابع
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً لثعلب ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة
بالتوين ، قال تعالى . ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملاء ما من به الرحمن ١ : . . .

(٢) سورة الجاثية ٥ ، والآية بتامها : ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ

مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾

(٣) آيات ، بالنصب ؛ هي قراءة حمزة والكسائي ويقوب . انفصاف فضلاء البشر ٣٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، ومعنى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (١) .

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد المخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أخص منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ (٢) ، أي يصيرهم بعلمه وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهما جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كفر بهذا اللفظ ، وادعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، لثارت ضلالة من كفر بالله وجعله ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم ، لتسك به الكفار ، فعدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصريح ، فدخل تحته ما لا يتناهى ، وهذا من بعض إعجاز القرآن .

القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجرب بـ « من » نحو ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ (٣) .
ويعجز إضافته ، نحو : ﴿ تِسْعَةٌ رَهْطٍ ﴾ (٤) .

وإن كان غيرها من الجموع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التفسير ، وعلته أن المضاف موضوع للقلة ، فتلزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا لمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأنّ المفسّر على حسب المفسّر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (٣) .

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٤) ، فإن « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على هذه القاعدة لقال « أقرأ » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع الكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قرء » بفتح القاف ، وجمع « فَعَلَ » على « أفعال » شاذّ ، فجمعه على « فَعُول » إيثاراً للفصيح ، فأشبهه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك . والثاني : أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من المطلقات ؛ وإنما أضاف جمع الكثرة نظراً إلى كثرة المتربّصات ؛ لأنّ كل واحدة تتربص ثلاثة . حكاه في « البسيط » ، (٥)

عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقرأ قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبويض ، أي ثلاثة أقرأ من قروء .

كما أجاز المبرّد « ثلاثة حمير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حمير ومن كلاب .

القاعدة الثامنة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيدي ؛ لأنه لدفع المجاز ، في إطلاق الكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(١) سورة النجم ٢٧

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه زكن الدين حسن بن محمد الأستراباذي شرح به كافيّة ابن الحاجب .

وإزادة البعض ؛ وهو منتف في العدد . وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون المبدل منه ؛ معناه ^(٢) أن الفاقده للهدى لا ينقص من أجره شيء ^(٣) .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) ولو كانت ألفاظ العدد نصوصا لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاما . والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق المبالغة ، للتكثير ، والاستثناء رَفَع ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٥) وقد سبق في باب التأكيده الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(٦) . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(٧) ، قالوا: المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مرادا ؛ وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٨) ، قيل المراد : المراجعة من غير حَضْر ، وجيء بلفظ التثنية ، تنبيها على أصل الكثرة ، وهو مجاز .

(٢) م : « فأفاد »

(١) سورة البقرة ١٩٦

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فَمِصَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَيْجِّ وَسَبْعَةٍ

(٤) سورة العنكبوت ١٤

إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾

(٦) سورة التوبة ٨٠

(٥) سورة النحل ٥١

(٨) سورة المللك ٤

(٧) سورة الحاقة ٣٢

[أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن]

[لفظ « فعل »]

(١) من ذلك لفظ « فعل » كثيرًا ما يجيء كناية عن أفعال متعددة ؛ وفائدته الاختصار ؛
كقوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) .
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ (٣) .
وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ (٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ، ولن تأتوا بسورة
من مثله .

وحيث أطلقت في كلام الله، فهي محمولة على الوعيد الشديد ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ
كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥) .
﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ (٦) .

[لفظ « كان »]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .
وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدلّ على الانقطاع ، على مذاهب :
أحدها : أنها تفيد الانقطاع ؛ لأنها فعل يُشعر بالتجدد .

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام .

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة الفيل ١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٤٥

والثاني : لانفيده ؛ بل تقتضى الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطي^(١) في ألفيته ؛
حيث قال :

* وكان للماضى الذى ما انعطفا *

وقال الراغب في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾^(٢) : نبه بقوله :
« كان » على أنه لم يزل منذ أوجد منظويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام ؛ وليس فيه
دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا ﴾^(٣) ، قاله الزمخشري^(٤) في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ﴾^(٥) .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة
على الزمان .

والصواب من هذه المقالات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها
بالزمن الماضى لاغير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه ؛ بل إن أفاد
الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ
« كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾^(٦) . ﴿ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾^(٧)

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطى التوفى سنة ٦٢٨ هـ سماها الدرة الألفية ، أولها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغُفُورِ يَحْيَى بْنُ مُعْطِي بْنِ عَبْدِ النُّورِ

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة الإسراء ٢٧

(٤) سورة آل عمران ١١٠

(٥) الكشاف ١ : ٣٠٧

(٦) سورة النساء ١٣٠

(٧) سورة النساء ١٤٨

﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(١) . ﴿ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ ^(٢) . ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴾ ^(٣) .
﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٤) .

فحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقرها بعضهم بما زال ؛ فرارا مما يسبق إلى الوهم ، إن كان يفيد
انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال مجازان ،
يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ، وإنما
معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية ،
وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن البارئ سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان والمكان ، فكيف تدل
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا ، فما الدليل على
استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الزمان نوعان :

حقيقي وهو مرور الليل والنهار ، أو مقدار حركة الفلك على ما قيل فيه .

وتقديري وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً

وَعَشِيًّا ﴾ ^(٥) ، ولا بكرة هنا ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديري فرضي .

وكذلك قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٦) ،

(١) سورة الأعراب ٥٩

(٢) سورة الأعراب ٥٩

(٣) سورة الأنبياء ٧٨

(٤) سورة الأنبياء ٨١

(٥) سورة الفرقان ٥٩

(٦) سورة مريم ٦٢

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية .

وعن الثاني أن « كان » لتأدلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، لم يكن بعض أفراد الأزمنة بأولى بذلك من بعض ، فإما ألا يتعلق مضمونها بزمان فيعطل ، أو يعلق بعضها ببعض ، وهو ترجيح بلا مرجح ؛ أو يتعلق بكل زمان ، وهو المطلوب .

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية ، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل ، نحو كان الله خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً ، وتارة تحقيق نسبته إليه ، نحو : ﴿ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ^(١) . وتارة ابتداء الفعل وإنشاؤه ؛ نحو : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ^(٢) ؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت المورث ، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة ، من قبل ومن بعد .

وحيث أخبر بها عن صفات الأدميين فالمراد التنبيه على أنها فيه غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه ، نحو : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ مُجْتَبِئًا ﴾ . ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ ^(٣) .

ويبدل عليه قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٤) ، أى خلق على هذه الصفة ، وهى مقدرة أو بالقوة ، ثم تخرج إلى الفعل .

وحيث أخبر بها عن أفعالهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، نحو : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة القصص ٥٨

(٤) سورة العنكبوت ٢٠ ، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٣) سورة الأحزاب ٧٢

(٥) سورة الأنبياء ٩٠

ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « كان يصوم » و « كنا نفعل » . وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام ؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى : « كان يمسح مرة » ثم نقل « أنه يَمَسَحُ ثلاثاً » ، فهذا من باب تخصيص العموم ، وإن روى النفي والإثبات تعارضاً .

وقال الصفار في شرح سيبويه : إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أو لا ؟ مسألة خلاف ؛ وذلك أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك ، هذا هو المفهوم ضرورة ؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ماورد من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ ^(٢) وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفوراً رحيماً ؟ وأما الآية الثانية ، فالعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تتمدنون فيه ذلك ، فتركه يسهل عليكم .

قال ابن السجري " في أماليه " : اختلف في « كان » في نحو قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ ^(٣) ، على قولين :

أحدهما : أنها بمعنى « لم يزل » كأن القوم شاهدوا عمراً وحكمة ومغفرة ورحمة ، فقيل لهم : لم يزل الله كذلك ، قال : وهذا قول سيبويه .

والثاني : أنها تدلّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان ؛ فإذا كان فعلاً متطاولاً لم يدلّ دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع ، كقولك : كان فلان صديقى ، لا يدلّ هذا على أن صداقته قد زالت ؛ بل يجوز بقاؤها ، ويجوز زوالها .

(٢) سورة الإسراء ٣٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾^(١)، لأن عداوتهم باقية .

ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾^(٢) .

وقال بعضهم: يدل على أن خبرها كان موجودا في الزمن الماضي، وأما في الزمن الحاضر فقد يكون باقيا مستمرا، وقد يكون منقطعا، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣) وكذا سائر صفاته؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السيرافي: قد يرجع الانقطاع بالنسبة للمغفور لهم والمرحومين؛ بمعنى أنهم انقضوا فلم يبق من يغفر له، ولا من يرحم فتقطع المغفرة والرحمة .

وكذا: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٤)، ومعناه الانقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة، لا نفس العلم والحكمة .
وفيه نظر .

وقال ابن بري: مامعناه: إن «كان» تدل على تقديم الوصف وقدمه، ومائنت قدمه استحالة عدمه؛ وهو كلام حسن .

وقال منصور بن فلاح اليميني في كتاب «الكافي»: قد تدل على الدوام بحسب القرائن، كقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٥) . ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٦) .
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٧)، دلت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات . وقد تدل على الانقطاع، نحو: كان هذا الفقير غنياً، وكان لي مال .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٧٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن علي خمسة أوجه :
بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .
وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(٢) ؛ وهو الأصل في
معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحا أو فقيرا أو مريضا أو نحوه .
وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ
كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾^(٤) .
وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾^(٥) .
وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٦) .

مسألة

[في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في المعنى للاستقبال .
وقال البربرد : تبقى على المضي لتجردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ،
قال تعالى : ﴿ إِنَّ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾^(٨) .
وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدل على الحدث
والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٩) .
وأما : ﴿ إِنَّ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ، فتأوله ابن السراج على تقدير « إن أكن قلته » ،
وكذا ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إن يكن قميصه » .

(٢) سورة النمل ٤٨

(٤) سورة النساء ١٠٣

(٦) سورة البقرة ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة النساء ١٧٠

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة الدھر ٧

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٩) سورة البقرة ٣١

مسألة

[في نفي « كان » وأخواتها]

إذا نفيت « كان » وأخواتها ، فهي كغيرها من الأفعال . وزعم ابن الطراوة أنها إذا نفيت كان اسمها مثبتاً والخبر منفيًا ، قال : لأن النفي إنما يتسلط على الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(١) ، فالقول مثبت والحجة هي المنفية ؛ وما ذهب إليه غير لازم ، إذ قد قرئ ﴿ ما كان حجتهم ﴾ بالرفع على أنه اسم كان ، ولكن تأوله على أن « كان » ملغاة ، أى زائدة ، تقديره : « ما حجتهم إلا » .

وهذا إن ساغ له هاهنا فلا يسوغ له تأويل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْذِرْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٢) ، فإنه قرئ بالرفع ولا يمكن أن تكون هنا ملغاة .

[لفظ « جعل »]

ومن ذلك « جعل » وهي أحد الأفعال المشتركة ؛ التي هي أمهات أحداث ؛ وهي : فعل ، وعمل ، وجعل ، وطفق ، وأنشأ ، وأقبل . وأعمها « فعل » يقع على القول والمهم وغيرها : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٣) .

ودونه « عمل » لأنه يعم النية والمهم والعزم والقول : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾^(٤) ، أى من صلاة وصدقة وجهاد .

ولجعل أحوال :

(٢) سورة الأتعام ٢٣
(٤) سورة الفرقان ٢٣

(١) سورة الجاثية ٢٥
(٣) سورة النحل ٥٠

أحدها: بمعنى «سمى»، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(١)، أى سمّوه كذبا، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا﴾^(٢) على قول. ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْإِنثَى﴾^(٣) الثاني: بمعنى المقاربة، مثل كاد وطلق، لكنها تفيد ملاسة الفعل والشروع فيه، تقول: جعل يقول، وجعل يفعل كذا؛ إذا شرع فيه.

الثالث: بمعنى الخلق والاختراع، فتعدى لواحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٤)، أى خلقهما.

فإن قيل: ما الفرق بين الجعل والخلق؟

قيل: إن الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التصيير، كما نشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئا. أو نقله من مكان، ويتعدى لمفعول واحد؛ لأنه لا يتعلق إلا من واحد، وهو المخلوق.

وأيا، فالخلق يكون عن عدم سابق؛ حيث لا يتقدم مادة ولا سبب محسوس، والجعل يتوقف على موجود مغاير للمجمل، يكون منه المجهول أو عنه، كالمادة والسبب. ولا يرد في القرآن العظيم لفظ «جعل» في الأكثر مرادا به الخلق؛ إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه، أو شيئا فيه محسوسا عنه، يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف «خلق» فإن العبارة تقع كثيرا به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير، يكون عنه هذا الثاني، قال الله تعالى: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٥) وإنما الظلمات والنور عن أجرام توجد بوجودها، وتعدم بعدمها.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾^(٦).

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة الأنعام ١

(٦) سورة الرعد ٣

(١) سورة الحجر ٩١

(٣) سورة النجم ٢٧

(٥) سورة الأنعام ١

وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الظُّلَمِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرَكُونَ ﴾^(١) .
 وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾^(٢) .
 وفي سورة النساء : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾^(٣) ؛ فهو يدل على أنهما قد يستعملان استعمال المترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير، فيتعدي إلى مفعولين ؛ إماحسباً كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾^(٤) ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ سِجَاتًا ﴾^(٥) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا ﴾^(٦) ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أُمَّةً ﴾^(٧) ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾^(٨) ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾^(٩) ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾^(١٠) .
 ونحو قوله : ﴿ أَجَعَلَ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾^(١١) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾^(١٢) ، لأنه يتعلق بشيئين : المنقول وهو الليل ؛ والمنقول إليه وهو اللباس .

وأبين منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾^(١٣) ، ﴿ جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾^(١٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾^(١٥) .
 والمعاش في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾^(١٥) اسم زمان ، لكون الثاني هو الأول .
 ويجوز أن يكون مصدرًا للمعنى المعيش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾^(١٦) ، معناه صيرناه ، لأن مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للعالمين . ومحال أنه

(٢) سورة الأعراف ١٨٩

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٥٨

(٨) سورة الإسراء ٦

(١٠) سورة فاطر ١

(١٢) سورة عم ١٠

(١٤) سورة هود ٨٢

(١٦) سورة المؤمنون ٥٠

(١) سورة الزخرف ١٢

(٣) سورة النساء ١

(٥) سورة نوح ١٩

(٧) سورة القصص ٤١

(٩) سورة ص ٥

(١١) سورة إبراهيم ٣٥

(١٣) سورة الكهف ٨

(١٥) سورة عم ٩ ، ١١

يريد : «خلقناهما» لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال
تعلق القدرة بحمل الموجود موجودا في حال بقائه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(١) ؛ فهو من هذا الباب على جهة
الاتساع ، أى صيرناه يُقرأ بلسان عربى ، لأن غير القرآن ماهو عربى وسريانى ؛ ولأن معانى
القرآن في الكتب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا
لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾^(٢) .

وبهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس في زُبُرِ الْأَوَّلِينَ من القرآن
إلا المعنى ، والفارسية تؤدى المعنى . وإذا عُرف هذا ، فكأنه نقل المعنى من لفظ القرآن
فصيره عربيا .

وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أما الصناعة ،
فلأنه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين -
وإن احتمل هذا المعنى - لكن يجوز إرادة التسمية أو التصيير على ماسبق . وأما المعنى
فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم
بالسنتنا ؛ وإنما الخلاف في أن كلام الله الذى هو أمره ونهيه وخبره ؛ فنحننا أنه صفة
من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القدرية : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه
متكلما بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لعقيدته الباطلة .
وقال الآمدى في " أباكار الأفكار " : الجعل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى :
﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣) ، أى يسمونه كذباً .

قال: ويحتمل أن الجمل على بابه، والمراد القرآن بمعنى القراءة دون مدلولها، فإن القرآن قد يطلق بمعنى القراءة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: « ما أذن الله لشيء أذنه لنبي يتغنى في القرآن » أى بالقراءة.

وقال بعضهم: قاعدة العرب في الجمل أن يتعدى لواحد، وتارة يتعدى لاثنين؛ فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق، وأما إذا تعدى لاثنين فيجىء بمعنى الخلق، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾^(١)، وبمعنى التسمية: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً ﴾^(٢)، ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣).
ويجىء بمعنى التصيير، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾^(٤)،
أى صيرناها.

إذا علمت هذا فإذا ثبت أن الجمل المتعدى لاثنين ليس نصاً في الخلق، بل يحتمل الخلق وغيره لم يكن في الآية تعلقاً للقدريّة على خلق القرآن، لأن الدليل لا بد أن يكون قطعياً لا احتمال فيه. ويجوز أن يكون بمعنى الخلق على معنى: جعلنا التلاوة عربية.

قلت: وهذا يمنع إطلاقه؛ وإن جوزنا حدوث الألفاظ، لأنها لم تأت عن السلف، بل نقول: القرآن غير مخلوق على الإطلاق.

الخامس: بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾^(٥)، ﴿ وَيَخْفَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾^(٦).

(٢) سورة الزخرف ١٩

(٤) سورة المؤمن ٥٠

(٦) سورة النحل ٦٢

(١) سورة الإسراء ١٢

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) سورة الأنعام ١٠٠

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ﴾^(١) ،
أى اعتقدوهم إنانا .

ويجوز أن يكون كما قبله ؛ ووجه النقل فيه هو أن الملائكة في نفس الأمر ليسو إنانا ،
فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم ؛ فصيروهم في الوجود الذهني إنانا .

ومنهم من جعلها بمعنى التسمية ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَاداً وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، أى لا تسموها أندادا وأنتم تعلمون ؛ أى لا تسموها أندادا ولا تعتقدوها ؛
لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها .

وكذلك : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣) ، أى سموه وجزّوه أجزاء ، فجعلوا
بعضه شعرا ، وبعضه سحرا ، وبعضه أساطير الأولين .

وقال الزجاج فى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾^(٤) ، إنها بمعنى^(٥) . . .

وقوله : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾^(٦) ، أى اعتقدتم هذا مثل هذا .

فأما قوله : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُسَدِّينَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٧) ،

فالنقل والتصيير راجعان إلى الحال ، أى لا تجعل حال هؤلاء مثل حال هؤلاء ،
ولا تنقلها إليها .

وكذلك قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾^(٨) ، أى اعتقدوا له شركاء .

السادس : بمعنى الحكم بالشيء على الشيء ، يكون فى الحق والباطل .

فالحق ، كقوله : ﴿ نَا رَادُّهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٩) .

(٢) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة الزخرف ١٩

(٦) سورة التوبة ١٩

(٨) سورة الرعد ١٦

(١) سورة الزخرف ١٩

(٣) سورة الحجر ٩١

(٥) بيان بالأسلين

(٧) سورة ص ٢٨

(٩) سورة القصص ٧

والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ ذَرَّةٍ مِنْ أَلْحَرْثِ ... ﴾ ^(١) الآية .
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) ، أى
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٥) أى أتم .
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتعدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر بحرف
الجر ، كما فى قولك : جمعت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ^(٦) ، و « بعضه » بدل
من الخبيث .

وقوله : « على بعض » أى فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٧) ، أى ألقى ، بدليل قوله فى الآية الأخرى
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنعامه ، فقال : ﴿ وَاللَّيْلِ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٨) .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾ ^(٩) ، قيل : كيف يستعمل لفظ « جعل »

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(٦) سورة الأفعال ٣٧

(٨) سورة النحل ١٥

(١) سورة الأنعام ١٣٦

(٣) سورة المائدة ١٠٣

(٥) سورة آل عمران ١١٠

(٧) سورة البرعد ٣

(٩) سورة الإسراء ١٢

هنا مع أن المَجْعول به ينبغي أن يتحقق قبل الجعل ، مع صفة المَجْعول ، كقولك : « جعلت زيدا قائماً » ، فهو قبل ذلك كان متصفاً بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجعل » إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجعل فيه ؟

والجواب أن الليل جواهر قام بها السواد ، والنهار جواهر قام بها النور ، وكذلك الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر متقدمة على الأعراس بالذات ، والعرب تراعى مثل هذا ، نقل الفراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ فجعلوا الإحسان متقدماً على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تقدم ذاتي ، لأن الإحسان في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس ينشأ عنه الكسوة .

حَسِبَ

يتعدى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ ^(٢) ونظائره ، فذهب سيبويه أنها سادة مسدّ المفعولين ، ومذهب المبرد أنها سادة مسدّ المفعول الواحد ، والثاني عنده مقدر .

ويشهد لسيبويه أن العرب لم يُسْمَع من كلامهم نُطِقَ بما ادعاه من التصريح بهما ، ولو كان كما ذكره لنطقوا به ولو مرة .

كاد

وللنحويين فيها أربعة مذاهب :

أحدها : أن إثباتها إثبات ونفيها نفي ، كغيرها من الأفعال .

والثاني : أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر ، وهو مذهب ابن جني .

والثالث : أن إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : « كاد يفعل » ، فمعناه أنه لم يفعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَقْتُنُونَكَ ﴾ ^(١) ، وإذا قيل « لم يكذب يفعل » فمعناه أنه فعله ،

بدليل قوله : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٢) .

والرابع : التفصيل في النفي بين المضارع والماضي ، فنفي المضارع نفي ، ونفي الماضي إثبات ،

بدليل : ﴿ قَدْ بَجَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا ﴾ ^(٤) مع أنه

لم ير شيئاً ، وهذا حكاه ابن أبي الربيع ^(٥) في " شرح الجمل " وقال : إنه الصحيح .

والخيار هو الأول ؛ وذلك ، لأن معناها المقاربة ، فعنى « كاد يفعل » قارب الفعل ،

ومعنى « ما كاد يفعل » لم يقاربه ، فغيرها منفي دائماً .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم

حصوله ، وبدل له قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا ﴾ ^(٤) ، ولهذا كان

أبلغ من قوله : « لم يرها » لأن مَنْ لَمْ يَرَ قَدْ يُقَارَبُ الرَّؤْيَةَ .

وأما إذا كانت المقاربة منفية ، فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله ،

وإلا لم يتجه الإخبار بقربه ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ قَدْ بَجَّوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ؛

(٢) سورة البقرة ٧١

(١) سورة الإسراء ٧٣

(٤) سورة النور ٤٠

(٣) سورة البقرة ٧١

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الإشيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ؛ شرح الجمل في عشر مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية ؛ مات سنة ٦٨٨ . بنية الوعاة ٣١٩

فإنها منفية مع إثبات الفعل لهم في قوله: ﴿فَذَبَّحُوا﴾ .
ووجهه أيضاً إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ،
بدليل ما ذكر الله عنهم من تعنتهم . وحصول الفعل إنما فهمناه من دليل آخر ، وهو قوله:
﴿فَذَبَّحُوا﴾ .

والأقرب أن يقال : إن النفي واردٌ على الإثبات ، والمعنى هنا : « وما كادوا
يفعلون الذبح قَبْلَ ذلك » ، لأنهم قالوا : ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوعًا﴾ وغير ذلك من التشديد .
وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ إِيَّاهُمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾^(١)
فالمعنى على النفي ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يركن إليهم لا قليلا ولا كثيرا ، من جهة
أن « لولا » الامتناعية تقتضى ذلك ، وأنه امتنع مقارنة الركون القليل لأجل وجود
الثبوت ، لينتفى الكثير من طريق الأولى .

وتأمل كيف جاء « كاد » المتضمنة المقاربة للفعل ، بقدر الظاهرة للتقليل ، كل
ذلك تعظيما لشأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جُبِّتْ عليه نفسه الزكية من كونه لا يكاد
يركن إليهم شيئا قليلا ، للتثبوت مع ما جُبِّت عليه .

هكذا ينبغي أن يفهم معنى هذه الآية ، خلافا لما وقع في كتب التفسير من ابن عطية
وغيره ، فهم عن هذا المعنى اللطيف بمعزل .

وحكى الشريف الرضى في كتاب "الغرر" ،^(٢) ثلاثة أقوال في قوله تعالى :
﴿لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا﴾^(٣) .

الأول : أنها دالة على الرؤية بصر ، أى رآها بعد عشر و ببطء لتكاثف الظلم .

(١) سورة الإسراء ٧٤

(٢) أمالي المرتضى ، المسمى بالغرر ١ : ٣٣١ وما بعدها . مع تصرف في العبارة

(٣) سورة النور ٤٠

والثاني : أنها زائدة، والكلام على النفي المحض ، ونقله عن أكثر المفسرين ، أى لم يرها أصلاً ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، كان مقتضى هذه الظلمات تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ، أى لم يُرِدْ أن يراها .

وذكر غيره أن التقدير : إذا أخرج يده ممتحناً لبصره لم يكده يخرجها ، و« يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ ^(٣) ، فيحتمل أن المعنى : أريد أخفيها ، لكي تجزى كل نفس بسعيها . ويجوز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزى .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، والمعنى : أكاد آتى بها ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بفتح الألف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قويت الدواعى على التأنب لها خوف المجيء بغتة .

(٢) سورة يوسف ٧٦

(١) سورة النور ٤٠

(٣) سورة طه ١٥

وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ ^(١) ، فلم يثبت للزيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ ^(١) ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا نفسه .

فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيعطى ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند المساس يضيء قطعاً ! أجب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أي يكاد يضيء والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعاً .

قاعدة

[في مجيء كاد بمعنى أراد]

تجيء كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ﴿ أَكَادُ أَخِيهَا ﴾ ^(٣) .
وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ ^(٤) أي يكاد .

قاعدة

[فعل المطاوعة]

فعل المطاوعة هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتة فانكسر . قال ابن مالك في شرح " الخلاصة " : هو الدال على قبول مفعول لأثر الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل المطاوع ، بكسر الواو ، يدل على أن المفعول لقولك : كسرت الشيء يدل على مفعول معالجتك في إيصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قيل

(٢) سورة يوسف ٨٦
(٤) سورة الكهف ٨٧

(١) سورة النور ٣٥
(٣) سورة طه ١٥

الفعل ، وإذا قلت : لم ينكسر على أنه لم يقبله . وأما المطاوع ، بفتح الواو ، فيدل على معالجة الفاعل في إيصال فعله إلى المفعول ، ولا يدل على أن المفعول قبل الفعل أو لم يقبله .

وذكر الزمخشري وغيره أن المطاوع والمطاوع ، لا بد وأن يشتركا في أصل المعنى ، والفرق بينهما إنما هو من جهة التأثر والتأثير ، كالكسر والانكسار ، إذ لا معنى للمطاوعة إلا حصول فعل عن فعل ، فالثاني مطاوع ؛ لأنه طاوع الأول ، والأول مطاوع ، لأنه طاوعه الثاني ، فيكون المطاوع لازما للمطاوع ومرتباً عليه .

وقد استشكل هذا بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَمُودُ فهدىٰناهم فاستجبوا لعمىٰ علىٰ الهدىٰ ﴾ (١)

فأثبت « الهدى » بدون « الاهتداء » .

وقوله : « أمرته فلم يأت » فأثبت الأمر بدون الاتمار . وأيضاً فاشتراط الموافقة في أصل

المعنى منقوض بقوله : « أمرته فأتتم » ، أى امتثل ، فإن الامتثال خلاف الطلب .

وأجيب بأنه ليس المراد : ﴿ هدىٰناهم فاستجبوا لعمىٰ ﴾ العمى الحقيقي ، بل أوصلنا

إليهم أسباب الهداية ، من بعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يلزم وجود الاهتداء .

وأما الأمر فيتضيه لغة ألا يثبت إلا بالامتثال والاتمار .

وقال المطرزي في " المغرب " ، (٢) : الاتمار من الأضداد ، وعليه قول شيخنا

في " الأساس " ، (٣) : يقال : أمرته فأتتم ، وأبى أن يأتتم ، أى أمرته فاستبد برأيه ولم يمتثل ،

والمراد بالمؤتمر الممتثل . ويقال : علمته فلم يتعلم ؛ لأن التعليم فصل صالح لأن يترتب عليه

حصول العلم لإيجاده .

(١) سورة فصلت ١٧

(٢) كتاب المغرب في اللغة ؛ لمؤلفه الإمام أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ؛ من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشري والموفق ، وبرع في النحو واللغة والفقهاء على مذهب أبي حنيفة ؛ وكان لهم كالأزمري

للشافعية ، توفي سنة ٦١٠ . بنية الوعاة ٢٠٤

(٣) أساس البلاغة للزمخشري ص ٩ .

كذا قاله الإمام فخر الدين ، ومنعه بعضهم .

وقال الشيخ علاء الدين الباجي لو لم يصحّ : علّمته فما تعلم ، لما صحّ علّمته فعلم ؛ لأنه إذا كان التعليم يقتضى إيجاد العلم وهو علة فيه ، فعولوه - وهو التعلّم - يوجد معه ؛ بناء على أن العلة مع المعلول ، والفاء فى قولنا : « فتعلّم » تقتضى تعقب العلم . وإن قلنا : المعلول يتأخر ، فلا فائدة فى « فتعلّم » لأن التعلّم قد فهم من « علّمته » ، فوضح أنه لو صحّ « علّمته فما تعلم » لكان إماماً ألا يصحّ علّمته فتعلّم ، بناء على أن العلة مع المعلول ، أو لا تكون فى قولنا : « فتعلّم » فائدة بتأخر المعلول .

فإن قيل : قد منعوا « كسرتُهُ فما انكسر » فما وجه صحة قولهم : « علّمته فما تعلم » ؟

قيل : فترق بعضهم بينهما ؛ بأن العلم فى القلب من الله يتوقف على أمرٍ من العلم ومن المتعلّم ، وكان علمه موضوعاً للجزاء الذى من المتعلّم فقط ، لعدم إمكان فعلٍ من المخلوق يحصل به العلم ، ولا بدّ بخلاف الكسر ، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار .

واعلم أن الأصل فى فعل المطاوعة أن يُنظف عليه بالفاء ، تقول : دعوته فأجاب ، وأعطيته فأخذ ، ولا تقولها بالواو ؛ لأن المراد إفادة السببية ، وهو لا يكون فى الغالب إلا بالفاء ، كقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ (١) .

ويجوز عطفه بالواو ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِغْ مَنْ أَغْلَقْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ (٢) .

وكقوله : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ ﴾ (٣) .

وفى موضع آخر : ﴿ فَاسْتَجِبْنَا لَهُ فَجَجِينَاهُ ﴾ (٤) .

(٢) سورة الكهف ٢٨

(٤) سورة الأنبياء ٧٦

(١) سورة الأعراف ١٧٨

(٣) سورة الأنبياء ٨٨

وزعم ابن جني في كتاب "الخصائص" أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالقاء .
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ^(١) بأن «أغفل»
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لا جعلناه يغفل ، وإلا لقليل : « فاتبع هواه » بالقاء ؛ لأنه
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ «أغفلنا» ، بل المطاوع
لـ «أغفلنا» ، غفل .

فإن قيل : إنه من لازم الغفلة اتباع الهوى ، والمسبب عن السبب سبب .
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن الغفلة ، بل قد يغفل عن الذكر ولا يتبع
الهوى ، ويكون المانع له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي الفتح على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن معصية العبد
لا تُنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فلهذا جعل «أفعل» هنا بمعنى «وجد»
لا بمعنى التعدية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالقاء .
وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) :
هذا موضع القاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار
بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما [إيتاء] ^(٣) العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالتحميد] ^(٤)
كأنه قال : فعلا به وعلما به ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقال الحمد لله ^(٥) .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قالا ؛ كأنه قال :
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتمادا على فهم السامع ،
كقولك : « قم يدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

(٢) سورة النمل - ١٥
(٤) الكشاف : ٣ : ٢٧٨

(١) سورة الكهف - ٢٨
(٣) تسكئة من الكشاف

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) ؛ فظنَّ بعضُ الناس أن التقوى سبب التعليم ، والمحققون على منع ذلك ؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط ، فلم يقل : « واتقوا الله يعلمكم » ولا قال : « فيعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أن الأول سبب للثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زرنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [عبد] لسيده : أعتقني ولك على ألف ، أو قالت المرأة لزوجها : طلقني ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف . وحينئذ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله عقيب ذكر النية : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، ووجه هذا الختام التنبيه على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أن الأئمة اختلفوا في أن العلم هل تستدعى مطاوعة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ^(٤) ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لِصَوْتِهَا عَلَى الْهُدَى ﴾ ^(٥) .

والثاني : لا يدل على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ وَتَخَوَّفْتَهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٦) لأن التخويف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٨

(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة الحجرات ١٢

(٥) سورة فصلت ١٧

للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان؛ فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان، ويكون: «أخرجته فما خرج» حقيقة.

فائدة

[في قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّحْشَاهَا»]

قالوا في قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّحْشَاهَا﴾^(١): إن التقدير «منذرٌ إنذاراً نافعا من يحشاها».

قال الشيخ عز الدين: ولا حاجة إلى هذا، لأن فعل وأفعل، إذا لم يترتب عليه مطاوعة، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة؛ لأن «خوف» إذا لم يحصل الخوف، و«علم» إذا لم يحصل العلم كان مجازاً، و«مُنذِرٌ مِّنْ يَّحْشَاهَا»، يترتب عليه أثره، وهو الخشية، فيكون حقيقة لمن يحشاها، فإذا ليس منذرا من لم يحش، لأنه لم يترتب عليه أثر. فعلى هذا: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾^(١) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه، بالنسبة إلى «من يحشى» دون «من لم يحش».

احتمال الفعل للجزم والنصب

فنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً، ويحتمل أن يكون منصوباً، وإذا كان مجزوماً كان داخلاً في النهي، فيكون قد نهى عن الظلم، كما نهى عن قربان الشجرة، فكأنه قال: «لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونوا من الظالمين».

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ ^(١) ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتموا » مجزوماً؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والمعنى : لا تجمعوا بين هذين الفعلين القبيحين ، كما تقول لمن لقيته : أما كناك أحدهما حتى جمعت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ ^(٢) ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : المس أو الفرض المستلزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فعليكم الجناح ، وهو المهر ^(٣) أو نصف المفروض ، و « تفرضوا » مجزوم عطفاً على « تمسوهن » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يقول إلى رفع الجناح عند عدم المس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع المس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما اتفق أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه .

ونظيره : ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٤) .

وقونه : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ٢٣٦

(٤) سورة الدھر ٢٤

(١) سور البقرة ٤٢

(٣) ت : « الفرض »

(٥) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى : ﴿ إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(١) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبُدُّوهُمَا بِأَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ بِحَسَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمَمْلُوقَةِ ﴾ ^(٥) .

وقوله في آل عمران : ﴿ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله في الأعراف : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله في الأنفال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٨) .

وقوله في سورة التوبة : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَيتَوَلَّوْا ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَن نَفْسِهِ ﴾ ^(١٠) .

وقوله في سورة يونس : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ^(١١) ؛ يجوز أن يكون معطوفا على : ﴿ لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ ﴾ ^(١١) فيكون منصوبا ، ويجوز أن يكون منصوبا بالفاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .

وقوله فى سورة يوسف : ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (۱) .

وقوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ (۲) .

وقوله فى سورة هود : ﴿ تُمْ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَا تَعْبُدُونَ ﴾ (۳) أى « بأن لا تعبدوا » فىكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله فى سورة النحل : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا أَلْسِنَةَ إِبْرَاهِيمَ لِمَا كَذَّبَ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ ﴾ (۴) يجوز عطف ، « وتذوقوا » على « تتخذوا » أو « قزل » قبل دخول الفاء ، فىكون مجزوما .

وقوله فى سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (۵) ، أى بالآلا تعبدوا ، أو على نهى .

وفىها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (۶) .

وقوله فى سورة الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَبْظُرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ ﴾ (۷) .

وقوله فى الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ (۸) ، يجوز أن يكون لام كى أو لام الأمر ، وفائدة هذا تظهر فى جواز الوقف .

وقوله : ﴿ تُمْ لِيَقْضُوا تَمْهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا ﴾ (۸) ، فىمن كسر

اللامات

(۲) سورة غافر ۸۲
(۴) سورة النحل ۹۴
(۶) سورة الإسراء ۳۳
(۸) سورة الحج ۲۸ ، ۲۹

(۱) سورة يوسف ۹
(۳) سورة هود ۱ ، ۲
(۵) سورة الإسراء ۲۳
(۷) سورة الكهف ۲۰

- وقوله في النمل: ﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتُّنُوِي مُسْلِمِينَ ﴾^(١)، أى بان، أونهى .
- وقوله في العنكبوت: ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَسْتَمْتَعُوا ﴾^(٢) .
- وفي فاطر: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾^(٣) .
- وفي يس: ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾^(٤)، هل هى لام كى ، أولام الأمر؟
- وفي المؤمن: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾^(٥) .
- وفي فصلت: ﴿ تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾^(٦) .
- وفي الأحقاف: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾^(٧) .
- وفي القتال: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾^(٨) .
- ويدل على جواز النصب ظهوره فى مثله، ﴿ فَتَسْكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾^(٩) .
- وقوله: ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ ﴾^(١٠) .
- وقوله: ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْبِرِّزَانِ ﴾^(١١) أى لثلا . أو مجزوم .
- وقوله: ﴿ إِنْ يَنْتَفِقُوا بِكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً ﴾^(١٢) .
- وقوله: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(١٣)، فإن ﴿ يَعْتَذِرُونَ ﴾ داخل مع الأول فى النفى عند سيبويه ، بدليل قوله: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان النطق قد نفي عنهم فى ذلك اليوم فالاعتذار نطق ، فينبغى أن يكون منفيا مطلقا على قوله :

(٢) سورة العنكبوت ٦٦

(٤) سورة يس ٣٥

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٨) سورة عمء ١٠

(١٠) سورة عمء ٣٥

(١٢) سورة المتعنة ٢

(١) سورة النمل ٣١

(٣) سورة فاطر ٤٤

(٥) سورة فاطر ٨٢

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(٩) سورة الحج ٤٦

(١١) سورة الرحمن ٨

(١٣) سورة المرسلات ٣٥، ٣٦ .

﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ ﴾^(١) ، ولو حُجِلَ على إضمار البتداء ، - أى فهم يعتذرون - لجازَ على أن يكون المعنى فى ﴿ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلاً نطق ؛ لأنه لم يقع الموقع الذى أرادوه ، كقولهم : تكلمت ولم تتكلم .

وقوله : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾^(٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق . .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ﴾^(٣) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٤) ، فالظاهر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿ وَيَذَرُكَ ﴾ عطفه على ﴿ لِيُفْسِدُوا ﴾ .

رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لاثنين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالا .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾^(٥) ، فإن كانت بصرية كان « الناس » منصولاً و« سكارى » حالا ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةً ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٧) ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الجاثية ٢٨

(١) سورة المرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٢

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾^(١) - في موضع نصب ، إما على الحال إن كانت بَصْرِيَّة ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

واعلم أنه قد وقع في القرآن : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٢) ، في بعض المواضع بغير واو كما في الأنعام ، وفي بعضها بالواو^(٣) ، وفي بعضها بالفاء ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا﴾^(٤) .

وهذه الكلمة تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالألف والواو ، وتندل الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك الفاء ؛ لكنها أشد اتصالاً مما قبلها .

والثاني : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقصر على الألف دون الواو والفاء ، ليجرى مجرى الاستئناف .

ولا ينتقض هذا الأصل بقوله في النحل : ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾^(٥) ، لاتصالها بقوله : ﴿وَأَلَّهَ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٦) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبني عليه ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ .

وأما «أرأيت» فبمعنى «أخبرني» ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ...﴾^(٧) الآية ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾^(٨) .

(٢) سورة الأنعام ٦

(١) سورة الزمر ٦٠

(٣) كقوله تعالى في سورة الرعد ٤١ : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ .

(٥) سورة النحل ٧٩

(٤) سورة نساء ٩

(٧) سورة الأنعام ٤٦

(٦) سورة النحل ٧٨

(٨) سورة الملك ٣٠

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴾ ^(١) .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلجئون فيها ، وجوابها : رأيت إن كان كذا وكذا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على نمط الآيات الشريفة ، وهي معلّقة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرف .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ ^(٢) ، فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ! فتعدت « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التعجب ، وعلق الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست يبدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يعلق .

وأما « أَرَأَيْتَكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين ^(٣) وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبناها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستيعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكتفى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لتلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٥٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتَكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنتُمْ السَّاعَةُ ... ﴾ ، وآية ٤٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتَهُ أَوْ جَهَنَّمَ ... ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتَكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذف الكاف في آية يونس^(١) ؛ لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صَم ولا بَكَم يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾^(٢) إلى ما بعدهن ، فحصل تحريكهم وتنبههم بما لم يبق بعده إلا التذكيرُ بعدابهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾^(٣) قال : البصريون^(٤) : هذه الكاف [زائدة ، زيدت لمعنى الخطاب ، قال محمد بن يزيد : وكذلك رويدك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا ، فإنما هي : أرايت زيدا ؟ لأن الكاف]^(٥) لو كانت اما استحال أن تعدى « أرايت » إلى مفعولين ، والثاني هو الأول . يريد قولهم . « أرايت زيدا قائما » لا يعدى « أرايت » إلا إلى مفعول هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : من جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في « أرايتكم » ضميرا لم يلزمه اعتراض بتعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ، وفي فعلين من غير باب ظننت ؛ وهما « فقدت » و « عدمت » ، وكذلك تعدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل جائز في الأفعال المذكورة ؛ والآيات المذكورة من باب الظن ، لأن المراد بـ « أرايت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما المتع^(٦) مطلقا تعدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعَجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾

(٣) سورة الإسراء ٦٢

(٢) سورة يونس ٢١

(٥) الزيادة من فقه اللغة

(٤) فقه ٨٣

(٦) ت : « وإنما استنع » .

فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .
وأما مَنْ جَرَدَ أداة الخطاب المؤكِّد بها للحرفية - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك -

وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :

قال سيويوه : لاموضع لها .

وقال السكاكي : موضعها نصب .

وقال الفراء : رفع .

إذا علمت هذا ، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ... ﴾ (١) الآية ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو مطلق « أرايتك » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا نفي هذا أو جمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السيرافي : يجوز أن يكون أفرادم للتاء ، استثناء بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فعلوا ذلك للفرق بين « أرايت » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « اتبه » كقولك : أرايت زيدا فإني أحبه ، أي اتبهله ؛ فإني أحبه ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

وقد يحذف الكلام الذى هو جواب للعلم به فلا يذكر، كقوله تعالى: ﴿يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُم عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (١)، فلم يأت بجواب.

وأتى فى موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَنِ اخْتَدَىٰ إِلَهَهُ هُوَ أَوْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ﴾ (٢) فـ «من» الأولى بمنزلة «الذى».

نبيه

قال سيبويه: لا يجوز إلغاء «أرأيت» كما يُلقى: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ ولا يجوز هذا فى «أرأيت»، ولا بد من النصب إذا قلت: «أرأيت زيدا أبو من هو؟» قال: لأن دخول معنى «أخبرنى» فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرنى فى جميع أحوالها.

قال السهلبى: وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله، وذلك أنها فى القرآن ملغاة، لأن الاستفهام مطلوبها، وعليه وقع قوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ (٣)، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ (٣)، استفهام، وعليه وقعت «أرأيت» وكذلك «أرأيتكم» و «أرأيتكم» فى الأنعام، والاستفهام واقع بعدها.

ونحو: ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٤) و ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ (٥).

(٢) سورة الجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة العلق ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الأحقاف ٣٥

وهذا هو الذي منع سيويه في « رأيت » و « رأيتك » ولا يقال : « رأيتك أبو من أنت » ؟ قال : لكن الذي قاله سيويه صحيح ، لكن إذا ولى الاستفهام « رأيت » ولم يكن لها مفعول سوى الجملة .

وأما في هذه المواضع التي في التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هي مفعول « رأيت » ، ولم يكن لها مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها في هذه الصورة ، لأنّ المعنى « رأيتم صنيعكم إن كان كذا وكذا » ؟ كما تقول : « رأيت إن لقيت العدو أتقاتل أم لا ؟ » ؛ تقديره : رأيت رأيك وصنعك إن لقيت العدو ؟ محذوف الشرط وهو « إن » دالّ على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة المستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن فيها زيادة بيان لما استفهم عنه ، ولو زال الشرط وولياها الاستفهام لقيح ، كما قال سيويه وغيره في « علمت » ، وهل « علمت » ، وهل « رأيت » وإنما يتجه مع « رأيت » خاصة ، وهي التي دخلها معنى « أخبرني » .

علم العرفانية

لا تتعلق إلا بالمعاني ؛ نحو : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾^(١) .

فأما نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣) فالتقدير « لا نعلم خبرهم نحن نعلم خبرهم » ، « فليعلمن الله صدق الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق المنافقين » ، محذوف المضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل في الظن أيضا ، بدليل

قوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾^(٤) .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . والمراد بالإيمان التصديق اللساني .

(٢) سورة التوبة ١٠١

(٤) سورة المتحنة ١٠

(١) سورة النحل ٧٨

(٣) سورة النكبات ٣

ظن

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا ۱ ﴾ .
وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله
تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ۲ ﴾ ، ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ ۳ ﴾ ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ
الْفِرَاقُ ۴ ﴾ ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ ۵ ﴾ ، والفرق بينهما في القرآن ضابطان :
أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً
متوعداً بالعقاب عليه ، فهو الشك .

الثاني : أن كل ظن يتصل بعده « إن » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ
يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۱ ﴾ . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ۶ ﴾ .
وكل ظن يتصل به « إن » المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي
مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ۷ ﴾ ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ۸ ﴾ .
والمعنى فيه أن المشددة للتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ،
فدخلت في الشك .

مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۹ ﴾ ذكره بـ « أن » وقوله :
﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۱۰ ﴾ .

ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ۱۱ ﴾ ، والحسبان الشك .
فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ
إِلَّا إِلَيْهِ ۱۲ ﴾ .

(٢) سورة البقرة ٤٦
(٤) سورة القيامة ٢٨
(٦) سورة الفتح ١٢
(٨) سورة القيامة ٢٨
(١٠) سورة محمد ١٩
(١٢) سورة النبوة ١١٨

(١) سورة البقرة ٢٣٠
(٣) سورة الحاقة ٢٠
(٥) سورة المطففين ٤
(٧) سورة الحاقة ٢٠
(٩) سورة الأنفال ٦٦
(١١) سورة المائدة ٧١

قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظنّ أعمّ ألفاظ الشكّ واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمانة ، فمضى قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدّ الوهم ، وأنه متى قوى استعمل فيه « أن » المشددة و « أن » الخفيفة منها ، ومتى ضعف استعمل معه « أن » المختصة بالمدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظنّ إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى فمذموم .

فمن الأول : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) .

ومن الثانى : ﴿ إِنَّ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ

شَيْئًا ﴾ ^(٣) .

فائدة

لا يجوز الاقتصار فى باب « ظنّ » على أحد الفعولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ^(٤) ، قرأ الحرميان وابن كثير بالطاء ، وهو

« فعيل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسم فاعله . وقرأه الباقون بالضاد ، وهو

بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « يحيل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله الكهّان ،

والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونًا ﴾ ^(٥) فإنها بمنزلتها فى قولك : « نزلت بزيد »

فالمنى أو قمت ظنى به .

(٢) سورة الجاثية ٢٤

(٤) سورة التكوير ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة النجم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالفِطْنَة ، وقالوا : ليت شِعْرِي ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسيّ : وكأنّه مأخوذ من الشُّعار ، وهو مايلي الجسد ، فكأن شعرت به ، علمته عِلْمَ حُسْنٍ ، فهو نوع من العلم ، ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾^(١) ، أبلغ في الذمّ للبعد عن الفهم من وصفهم بأنهم لا يعلمون ، فإن البهيمة قد تشعر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا بنهاية الذهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتٌ بَلْ أحياء ﴾^(٢) ، إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾^(٣) ولم يقل « لاتعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز أن يقال : ﴿ لاتشعرون ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه يحشونه بحواسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بحواسهم حياتهم ، وأنهم علموه بإخبار الله ، وجب أن يقال : ﴿ لايشعرون ﴾ دون « لايعلمون » .

عسى ولعلّ

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين ، لأنّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنّ الأمور الممكنة لما كان الخلق يشكّون فيها

ولا يقطعون على الكائن منها، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لها نسبتان : نسبة إلى الله تعالى ، تسمى نسبة قطع و يقين ، ونسبة إلى المخلوق ، وتسمى نسبة شك وظن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ، كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾^(١) .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند المخلوقين ، كقوله : ﴿ فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٤) ، وقد علم الله حين أرسلهما^(٥) ما يُفرض إليه حالُ فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضاً إليه وقولا في نفوسكما ، لعله يتذكر أو يخشى .

ولما كان القرآنُ قد نزل بلغته العرب جاء على مذاهبهم في ذلك ، والعرب قد تُخرج الكلامَ المتيقن في صورة المشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تتعرض لما يسخطني ، فطُلك إن تفعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لا محالة ، ولكنه أخرجه مخرج الشك تحريرا للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكا فيه لم يجب أن تتعرض له ؛ فكيف وهو كائن لا شك فيه !

وبنحو من هذا فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٦) .

وأما قوله : ﴿ لَعَلَّ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ ﴾^(٧) ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فبجمله اعتقد في المستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان .

(٢) - سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) - سورة الحجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « وإرسالهما » .

(٧) سورة غافر ٣٦

ونصّ ابن الدهان في على جواز استعماله في المستحيل ، محتجا بقوله : « لعل زمانا تولى يعود » .

وقال أيضا : كلُّ ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلها الله تعالى ، فهي واجبة .
وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾^(١) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾^(٢) وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضا : وهذا عندي متأول ، لأنّ الأوّل تقديره : « إن طلقك يبدله » وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يفعله ، والثاني تقديره : « إن عدتم رحمكم » ، وهم أصرّوا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ ، والمعنى : لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل .
وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلا مضارعا ، نحو عسى زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائما » ، لأنّ اسم الفاعل لا يدلّ على الزمان الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾^(٣) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ،
بـ « عسى » .

(٢) سورة الإسراء ٨

(١) سورة التحريم ٥

(٣) سورة المائدة ٥٢

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .

ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .

الثاني : أن يكون المرفوع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفتقر هنا

إلى منصوب .

ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ^(٢) لا يجوز رفع « ربك »

بـ « عسى » لثلاثي يلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ، لأن « مقاما

محموداً » منصوب بـ « يبعثك » .

وكذلك كقوله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٣) ، لأن الضميرين

متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ ^(٤) . قال الفارسي : ولا أعلم « اتخذت »

يتعدى إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يتعدى به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ

الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) .

﴿ أُمِّ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الإسراء ٧٩

(٤) سورة الكهف ٧٧

(٦) سورة الزخرف ١٦

(١) سورة المائدة ٧١

(٣) سورة البقرة ٢١٦

(٥) سورة الفرقان ٢٧

(٧) سورة الفرقان ٣

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهْوًا لَا تَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾^(١) .
﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾^(٢) .

والثاني : ما يتعدى لمفعولين ، والثاني منهما الأول في المعنى .

وها إما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾^(٣) .

وقال : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٤) .

﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾^(٥) .

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾^(٦) ، فمفعول « اتخذوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، والثاني

« آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال الكواشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيًا و « آلهته » بدلا منه

فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿ اتَّخَذْتُمْ الْعِجْلَ ﴾^(٧) .

﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾^(٨) .

﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٩) .

﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا ﴾^(٩) تقديره في الجميع =

اتخذوه آلهة ؛ لأن نفس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيتعين تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مُصَلًّى ﴾^(١٠) .

(٢) سورة العنكبوت ٤١

(٤) سورة المتحنة ١

(٦) سورة الأحقاف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٢٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٣) سورة المنافقون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من المتعدى لاثنتين ، وإن منعنا كان لواحد .

ونظيره « جعلت » ، قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(١) ، أي خلقهما .
فإذا تعدى لمفعولين كان الثانى الأول فى المعنى ، كقوله : ﴿ وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النُّارِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ
بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) .

أخذ

تجى بمعنى « غصب » ، ومنه : « من أخذ قيد شئ من أرض طوق من سح أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ
إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَخْذَنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَخْذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِمَذَابِ بَيْتِيسَ ﴾ ^(٨) .

﴿ فَأَخْذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ يُوَٰءِخْذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا الْعَجَلَ لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ ^(١٠) .

﴿ وَلَوْ يُوَٰءِخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا ﴾ ^(١١) .

- (٢) سورة يونس ٨٧
(٤) سورة السجدة ٢٤
(٦) سورة الأعراف ٩٤
(٨) سورة الأعراف ١٦٥
(١٠) سورة الكهف ٥٨

- (١) سورة الأنعام ١
(٣) سورة القصص ٤١
(٥) سورة هود ١٠٢
(٧) سورة هود ٦٧
(٩) سورة القمر ٤٢
(١١) سورة فاطر ٥

﴿ لَا تَوَٰخِذُنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (١) :

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٢) .

وتجىء للمقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .

وتجىء قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ (٣) .

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ ﴾ (٤) .

وبمعنى « اعمل » ، كقوله تعالى : ﴿ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ (٥) ، أى اعملوا بما

أمرتم به ، وانتهوا عما نهيتهم عنه بجد واجتهاد .

سأل

تتعدى لمفعولين ، كأعطى ، ويجوز الاقتصار على أحدهما .

ثم قد تتعدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلْوَامًا أَنْفَقُوا ﴾ (٥) .

﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ ﴾ (٦) .

وقد تتعدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ (٧) .

وإما بـ « عن » ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿ وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ﴾ (٨) .

والتعدية لمفعولين ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بعد عمرو حقاً ، أى

استعطيته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة البقرة ٦٣

(٦) سورة الأنبياء ٧

(٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٨٧

(٥) سورة المتحنة ١٠

(٧) سورة المعارج ١

والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيدا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً ﴾^(١) ، أى عن حميم لذهوله عنه .

والثالث : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمُ ﴾^(٢) .

﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَعْجَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٤) ، فالمعنى : سأل سائل النبي صلى الله عليه وسلم أو المسلمين بعذاب واقع ، فذكر المفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استعجالهم له كاستبعادهم لوقوعه ، ولرذم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٦) ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع المفعول الثانى ، وأن يكون المفعول الثانى محذوفا ، والصفة قائمة مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾^(٧) فيحتمل أن « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك حفي عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحس ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون ﴿ عنها ﴾ بمنزلة « بها » ، وتتصل بالحفاوة .

وَعَدَ

فعل يتعدى لمفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما كأعطيته ، وليس كظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الرعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(١) ، فـ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفاً لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيانه ، أو مُكثنا فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَامِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾^(٢) ، فالغنيمة تكون الغنم .

فإن قلت : الغنم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذُ على الأعيان دون المعانى !

قلت : يجوز أن يكون سُميَ باسم المصدر ، كالخلق والخلق ، أو يُقدَّرُ محذوف ، أى تملك مغامم .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾^(٣) ،

وقوله : ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾^(٤) فإن الفعل

لم يتعدَّ فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿ليستخلفنهم﴾ وهلم ﴿مغفرة﴾ تفسير للوعد ،

كما أن قوله : ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٥) تبين للوصية في قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَعِدُّكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدَّ اللَّهُ﴾^(٦) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَّكُمْ

وَعَدَّ الْحَقُّ﴾^(٧) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه المفعول الثانى ، وسمى الموعود به الوعد ، كالخلق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٨) ،

و﴿إِحْدَى﴾ فى موضع نصب مفعول ثان ، و﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان إحدى

الطائفتين أو تملكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَيُّعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ﴾^(٩) فن قدر فى أين الثانية البدل ،

(٢) سورة الفتح ٢٠

(٤) سورة النور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأقال ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبى أن يقدر محذوفاً ، ليمّ الكلام ، فيصحّ البدل ، والتقدير : أبعدم إرادة أنكم إذا تمّ ، ليكون اسم الزمان خبراً عن الحدث ، ومن قدر في الثانية البدل لم يحتج إلى ذلك .
وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ ﴾^(١) ، فالجمله في موضع جرّ صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى الموصوف ، والفعل متعدّ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأنّ الوعد ليس في كلّها بل في بعضها ، فيكون مفعولاً تانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصبهاني^(٣) بمعنى « تمنى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما جمع بينهما نحو : ودّوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ودّ . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ودّ » بمعنى أحبّ لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً .
وقال علي بن عيسى^(٤) : إذا كان بمعنى « تمنى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى المحبة لم يصلح للماضى ؛ لأنّ الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماضى لم يجوز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » .
وفياً قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماضى ؛ نحو سرتني أن قت .

(٢) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة التوبة ١٩٤

(٣) كان أبو مسلم الأصبهاني على مذهب المعتزلة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .

لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، كان مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة

والكلام على مذهب المعتزلة ؛ وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ انباه الرواة ٢ : ٢٩٤

قلت : فكان الأحسن الردّ عليه بكلامه ، وهو أنه جوّز إذا كان بمعنى الحال دخول « أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

أفعل التفضيل

فيه قواعد :

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود السحب ، فيصير المعنى زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾^(١) ، و ﴿ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾^(٢) ، و ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٣) .
أى خير من كل من تسمى برازق ، وأحكم من كل من تسمى بحاكم . كذا قاله أبو القاسم السعدي .

قال الشيخ أثير الدين : الذي تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لا تضاف إلا ويكون المضاف بعض المضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الحمير ؛ لأنه ليس بعض الحمير ؛ وعلى هذا بنى البصريون منع « زيد أفضل إخوته » ، وأجازوا « أفضل الإخوة » ، إلا إن أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ، كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ...^(٤) .
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجها ، وأغزر علما .

(٢) سورة هود ٤٥
(٤) هنا سقط في الأصول

(١) سورة الجمعة ١١
(٣) سورة المؤمن ١٤

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾^(١)، وقوله: ﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٢)، فقد أضيف إلى غير جنسه، وانتصب.

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جعل «أشد» لغير الخشية، فقال الزمخشري معنى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(١)، أى مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله.

قال ابن الحاجب: وعلى مثل هذا يحمل ماخالف هذه القاعدة.

الثالثة: الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُؤْتِرِهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾^(٣)، لأن معناه: ما من آية من التسع إلا وهى أكبر من كل واحدة منها، فاضلة ومفضولة، فى حالة واحدة.

وأجاب الزمخشري بأن^(٤) الغرض وصفين بالكبر من غير تفاوت فيه، وكذلك العادة فى الأشياء التى تتفاوت فى الفضل التفاوت اليسير، أن تختلف [آراء]^(٥) الناس فى تفضيلها، وربما اختلف آراء الواحد فيها، كقول الحماني:

مَنْ تَلَقَى مِنْهُمْ تَقُلْ لَأَقِيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يَهْدَى بِهَا السَّارِي^(٦)
وأجاب ابن الحاجب، بأن المراد الأعلى أكبر من أختها عندهم، وقت حصولها، لأن لمشاهدة الآية فى النفس أثراً عظيماً ليس للغائب عنها.

الرابعة: قالوا: لا يبنى من العاهات، فلا يقال: ما أعور هذه القرس! وأما قوله تعالى:

(٢) سورة الكهف ١٩
(٤) الكشاف ٤ : ٣٠٢ مع تصرف فى العبارة.
(٦) لامرئس، الحماسة بصرح المرزوقى ١٥٩٣

(١) سورة النساء ٧٧
(٣) سورة الزخرف ٤٨
(٥) من الكشاف

﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(١) ، فقيه وجهان :

أحدهما : أنه من عمى القلب الذى يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ، لا من عمى البصر الذى يحجب المرئيات عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) وعلى هذا فالأول اسم فاعل .

والثانى : أفل تفضيل ، من فقد البصيرة .

والثانى : أنه من عمى العين ، والمعنى : مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى مِنَ الْكُفَّارِ ؛ فإنه يحشر أعمى . فلا يكون « أفل تفضيل » .

ومنهم من حمل الأول على عمى القلب ، والثانى على فقد البصيرة ، وإليه ذهب أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمالة فى الثانى ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمالة .

الخامسة : يكثر حذف الفصول إذا دل عليه دليل ، وكان « أفل » خيرا ، كقوله

تعالى : ﴿ أَنْتَبِدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٣) .

﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾ ^(٤) .

﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ^(٦) .

﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا ﴾ ^(٨) .

﴿ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الحج ٤٦

(٤) سورة البقرة ٢٨٢

(٦) سورة آل عمران ١١٨

(٨) سورة الكهف ٤٦

(١) سورة الإسراء ٧٢

(٣) سورة البقرة ٦١

(٥) سورة آل عمران ٣٦

(٧) سورة الحل ٩٥

(٩) سورة مريم ٧٣

﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾^(١).

وقد يحذف المفضول و«أفضل» ليس بخبر، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٢).

السادسة: قد يحىء مجردا عن معنى التفضيل، فيكون للتفضيل لا للأفضلية.

ثم هو تارة يحىء مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ

مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٣).

ومؤولا بصفة مشبهة، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٤).

و«أعلم» هاهنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، «وأهون

عليه» بمعنى هين، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى.

وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يُبْلَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ ﴾^(٥).

وقوله: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾^(٦).

أو لفظا لا معنى، كقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ ﴾^(٧).

و﴿ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩) فمعناه: الضرر بعبادته؛

أقرب من النفع بها.

فإن قيل: كيف قال: ﴿ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾^(٩)، ولا نفع من قبله البتة؟

قيل: لما كان في قوله: ﴿ لِمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ تبعيد لنفعه، والعرب تقول

(٢) سورة طه ٧

(٤) سورة الروم ٢٧

(٦) سورة الفرقان ٢٤

(٨) سورة طه ١٠٤

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) سورة النجم ٣٢

(٥) سورة فصلت ٤٠

(٧) سورة الإسراء ٤٧

(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بعد » نفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى : حكاية عنهم : ﴿ أُنذِرْنَا مِتْنًا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ (١) .

السابعة : « أفضل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٢) .
ومعرف باللام ، نحو : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (٣) و ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ (٤) .

وخال منهما . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لا بتداء الغاية جازة للمفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ (٥) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (٥) .

ويكثر ذلك إذا كان أفضل التفضيل خيرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ (٦) .

وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لا بد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ (٧) فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرا ،

بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .

ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معرفا ومنكرا ، نحو أفضل الناس والقوم ،

وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

(٢) سورة التين ٨

(٤) سورة المنافقون ٨

(٦) سورة الأعلى ١٧

(١) سورة ق ٣

(٣) سورة الأعلى ١

(٥) سورة الكهف ٣٤

(٧) سورة التين ٥

قلت : لأن « أفضل القوم » ليس من ألقاظ الجوع ، بل من الألقاظ المفردة فحقوقه بترك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفضل » بالألف واللام أو مضافا جاز ثنيتيه وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْضَ ذُلُونَ ﴾ ^(١) ، و﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٢) .

وقال في المفرد : ﴿ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ ^(٣) .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْبِيرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ ^(٤) ، و﴿ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا ﴾ ^(٥) .

وتقول في المؤنث « هذه الفضلى » ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي لَأِخْدَى الْكُبْرَى ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَأَلَيْكَ لَهْمُ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى ﴾ ^(٧) .

وحكم « فُعلَى » حكم « أفضل » لا يستعمل بغير « من » إلا مضافا أو معرفا بأل .

وأما قوله : ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ ^(٨) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر

منها متشابهات .

تنبية

لفظ « سواء »

سواء أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ،

وساواه مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوي ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ،

كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ والسواء التام ، ومنه دَرَمٌ سواء ، أى تام .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ ﴾ ^(٩) ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٢٣

(٦) سورة الدنر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١٢

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه^(١) . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .
ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٢)
أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبي الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفا على المضمرة فى سواء
وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه .

النوع السابع والأربعون في الكلام على المفردات من الأدوات

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه الفسر لاختلاف مدلولها

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها، وترجح استعمالها في بعض المحال على بعض ،
بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١) ، فاستعملت
« على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتَقِلٌّ
يرقب نظره كيف شاء ، ظاهرة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام ،
ولا يدرى أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْتِئُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا
أَيُّهَا أَرْزَقِي طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾^(٢) ، فظف هذه الجمل الثلاث بالفاء ،
ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، فقال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾^(٣) ، إذ لم يكن
التلطف مترتبا على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتبا على التوجه في طلبه ،
والتوجه في طلبه مترتبا على قطع الجدال في المسألة عن مدة البث ، بتسليم العلم له سبحانه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْأُصْدَاقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ﴾^(٤) الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبأ ٢٤
(٢) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الْأُصْدَاقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْنَا وَالْمَوْلَفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

إلى « في » في الأربعة الأخيرة ، إذانا بأنهم أكثر استحقاقا للتصدق عليهم من سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » لوعاء ، فنبه باستعمالها على أنهم أحقّاء بأن يجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم : كما يوضع الشيء في وعائه مستقراً فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلاً على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدلّ على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) ، فإنه يقال : أحسن بي وإليّ ؛ وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد الغاية التي صار إليها .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، والمصلوب لا يجعل على رموس النخل ؛ وإنما يصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال القرار والتمكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ ^(٤) وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(٥) ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصّف العباد بين أنهم لم يوطّنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مُستَوَقِرُونَ . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : وَلَا تَمْشِ فِيهَا مَرَحًا ، بل أمش عليها هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١
(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠
(٣) سورة الرحمن ٢٦
(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢)، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾^(٣):

لوسقطت «من» جاز كونُ الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه^(٤).

وقال: كسر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾^(٥) ليكون أدل على شدة الختم في

الموضعين، حين استجد له تعدية أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ والمعين عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهابات

مطالبها على وجه الاختصار.

(٢) سورة الماعون ٥

(٤) الكشاف ٤ : ١٤٤ - ١٤٥

(٦) الكشاف ١ : ٤١

(١٢) - البرهان - رابع

(١) - سورة التوبة ٦١

(٣) سورة فصلت ٥

(٥) سورة البقرة ٧

المهمزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتى لطلب التصور والتصديق ، بخلاف «هل» فإنها للتصور خاصة . والمهمزة أغلب دوراناً ، ولذلك كانت أم الباب . واختصت بدخولها على الواو ، نحو : ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا ﴾ ^(١) . وعلى الفاء ، نحو : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ ^(٢) . وعلى ثَمَّ ، نحو : ﴿ أُمَّمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ^(٣) .

و«هل» أظهر في الاختصاص بالفعل من المهمزة ، وأما قوله تعالى : ﴿ قَهْلَ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ قَهْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٦) ؛ فذلك لتأكيد الطلب للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجملة الإسمية أدل على حصول المطلوب وثبوتها ؛ وهو أدل على طلبه من « فهل تشكرون » « وهل تسلمون » لإفادة التجدد .

واعلم أنه يُعَدَّلُ بالمهمزة عن أصلها ، فيتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتقرير ، وغير ذلك من المعاني السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

مسألة

[في دخول المهمزة على « رأيت »]

وإذا دخلت على « رأيت » امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى « أخبرني » ، كقولك : « رأيتك زيدا ما صنع » ؟ في المعنى تعدي بحرف ، وفي اللفظ تعدي بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

- ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾^(١)
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾^(٢)
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴾^(٣) .

مسألة

[في دخول الهمزة على «لم»]

وإذا دخلت على «لم» أفادت معنيين :

أحدهما : التنبية والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٤) .

والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل كذا !
على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة الطلق ٩ ، ١٠ .

(٤) سورة الفرقان ٤٥ .

(١) سورة مريم ٧٧ .

(٣) سورة الماعون ١ .

أم

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل ، نحو ، أزيد عندك أم عمرو؟
وقيل : إنما تُشْرِك بين المتعاطفين كما تُشْرِك بينهما « أو » .

وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالألف^(١) ؛ إلا أنها لا تكون في أول الكلام لأجل معنى العطف .

وقيل : هي «أو» أبدلت [الميم]^(٢) من الواو، ليحوّل إلى معنى، يريد إلى معنى «أو» .
وهي قسمان : متصلة ومنفصلة :

فالتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والمراد بها الاستفهام عن التعيين ؛ فلها يُقدر بأيّ . وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما فقد فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدر بـ « بل » والمهززة .

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة على ثلاثة مذاهب ، حكاهما الصقار :
أحدها : أنها تقدر بهما وهي بمناهما ، فزيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول والانتقال كـ « بل » ، والاستفهام عما بعدها . ومن ثم لا يجوز أن تستفهم مبتدئا كلامك بـ « أم » .
ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .

قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أن ما بعد « بل » منقّ ، وما بعد « أم » مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست مفيدة الاستفهام ، وهو قول الفراء في " معاني القرآن " .

(١) في الأصلين : « بالألف » ، صوابه من فقه اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من فقه اللغة .

والثالث : أنها بمعنى الهزمة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصفار : فأما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يبطئ في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين المذهبين . وينبغي أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنها لا يبل أم شاء .

ويلزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيويوه . انتهى .

واعلم أن التصلة يصير معها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو؟ فالمنى : أيها عندك ؟ والظرف خبر لها .

ثم التصلة تكون في عطف المفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو؟ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾^(١) ، أى أى الصبوحين خير؟ وفى عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد ، نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾^(٢) أى الحال هذه أم هذه ؟

والمقطعة إنما تكون على عطف الجمل ، وهى فى الخبر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومضاهها فى القرآن التوبيخ ، كما كان فى الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَتَّخِذُ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾^(٣) ، أى بل أتمد ؟ لأن الذى قبلها^(٤) خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك ، وَجَرَّحْنِي عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لِأَرْبَبٍ فِيهِ ﴾^(٥) ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(٢) سورة الواقعة ٧٢

(١) سورة يوسف ٣٩

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى فى الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفْتَرَاهُ ﴿١﴾ ، تقديره : بل يقولون ؟ كذا جعلها نيسويه ^(١) منقطعة ، لأنها بعد الخبر .

ثم وجه اعتراضا : كيف يستفهم الله عن قولهم هذا وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛ يريد أن في كلامهم يكون المستفهم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْسًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٢) وقد علم الله أنه لا يتذكر ولا يخشى ؛ لكنه أراد : « لعله يفعل ذلك في رجائكما » .

وقوله : ﴿ أَمْ أُنْخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ ^(٣) ، تقديره : بل أُنْخَذَ ؟ بهمزة منقطعة للإِنْكَار .

وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٤) وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر ^(٥) : ولا يمتنع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْفَائِضِينَ ﴾ ^(٧) .

وقال البغوي في قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ ^(٨) بمعنى « بل » وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .

وقال الفراء وقوم من أهل المعاني : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ تم الكلام ، وفي الآية إضمار ، والأصل : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(٩) أم تبصرون ؟ ثم ابتداء فقال : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٨) .

قلت : فعلى الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه . والمشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه

(٢) سورة طه ٤٤

(٤) سورة النمل ٦٠-٦٤

(٥) هو محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أبو بكر ، كان من جناب النحويين المتأخرين ، أخذ عنه ابن

خروف ، ووصف الحنفي ، وله تعليق على الإيضاح : توفي في عشر الثمانين وخمسمائة . بقية الرواة ١٢

(٧) سورة النمل ٢٠

(٨) سورة الزخرف ٥٢

(١) الكتاب ١ : ٤٨٤

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٦) سورة الطور ٣٠

(٩) سورة الزخرف ٥١

الشك في تبصرهم بعد ماضى كلامه على التقرير ، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى » ،
فلما أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرّمّاك : لِمَ لم يجعل سيويه أم متصلة ؟ أى « أفلا
تبصرون أم تبصرون » ؟ أى أى هذين كان منكم ؟ فلم يُجر جواباً ، وغضب وبقى جمعة
لا يقرّر حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم
ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ،
وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثانى : أنه لو كان الإبصار وعدمه عنده مُتَعَادِلَيْن لم يكن للبدء بالنفى معنى ،
فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتمل المتصلة والمنقطعة ، كما قال فى قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ ^(١) .
قال الواحدى : إن شئت جعلت قبله استفهام رُدّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ^(٢)
وإن شئت جعلتها منقطعة عما قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً
فى اللفظ ، مبتدأ فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ . . . ﴾ ^(٣) الآية ،
ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ؛ إذ ليس فى الكلام همزة تقع موقعها ،
وموقع « أم » « أيتها » والهمزة فى قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » فى شيء ، والتقدير :
بل أتريدون أن تسألوا ؟ فخرج بـ « أم » من كلام إلى آخر ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٢٢ .

(١) سورة البقرة ١٠٨

(٣) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

وقد تكون بمعنى «أو» كما في قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِصِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ. أَمْ أَمِنْتُمْ﴾ (١).

وقوله: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخِصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا. أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُبِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى﴾ (٢).

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد، كقوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ نَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ (٣) أى أتريدون؟

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ (٤).

وقوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٥)، أى
يحسدون؟

وقوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ. أَتُخَذُّنَاكُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ (٦)، أى أزاحت عنهم الأبصار؟

وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ (٧)، أى أله!

﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا﴾ (٧) أى أنسلم أجرا؟

وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنْ أَصْحَابَ الْكَهْفِ﴾ (٨)، قيل: أى أظننت هذا؟ ومن

عجائب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف!

وقيل: بمعنى ألف الاستفهام، كأنه قال: أحسبت؟ وحسبت بمعنى الأمر، كما تقول

لمن تخاطبه: أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر، أى اعلم أن زيدا خرج، فعلى هذا التدرج يكون معنى الآية: اعلم يا محمد، أن أصحاب الكهف والرقيم.

(٢) سورة الإسراء ٦٨، ٦٩

(٤) سورة البقرة ٢١٤

(٦) سورة هـ ٦٢، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦، ١٧

(٣) سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أَمْ أُتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ ﴾^(١) تقديره بل «أتخذ!»
بهمة مقطوعة على الإنكار ، ولو جلتاه همزة وصل لصار إثباتاً . تعالى الله عن ذلك ! ولو
كانت «أم» المنقطعة بمعنى «بل» وحدها دون الهمزة وما بعد «بل» متحقق ، فيصير ذلك في
الآية متحققاً ، تعالى الله عن ذلك !

مسألة

[في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »]

« أم » لا بد أن يتقدمها استفهام أو ما في معناه . والذي في معناه التسمية ؛ فإن الذي
يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا^(٢) يسأل ، وكذا المشول استوى عنه الأمران .
فإذا ثبت هذا ؛ فإن المادة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جلتين ، والجلتان يكونان اسميتين
وفعليتين ؛ ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية ؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ،
أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾^(٣)
أى أم صمتم .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾^(٤) ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا
عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تبصرون أم أتم بصراء ؟

قال الصفار : إذا كانت الجلتان مُوجِبَتَيْنِ قَدِمَتْ أَيُّهُمَا شَفَتْ ، وإن كانت إحداهما
منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على - ألم تقم
أم قت ! لأنهم يقولون : سواء على - أقت أم لا ، يريدون : أم لم تقم ، فيحذفون للدلالة الأول ،
فلا يجوز هذا : سواء على - أم قت ، لأنه حذف من غير دليل ، فحملت سائر المواضع المنفية
على هذا .

(٢) م : « سأن »

(٥) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(١) سورة الزخرف ١٦

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

قال: فإنه لا بد أن يتقدمها الاستضمام أو التسوية، بخلاف «أو» فإنه يتقدمها كل كلام إلا التسوية، فلا تقول: سواء على-قت أو قمت؛ لأن الواحد لا يكون «سواء».

سأله

قال الصغار: ينبغي أن يعلم أن السؤال بـ «أو» غير السؤال بـ «أم» .
فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ لجواب هذا: زيد أو عمرو، وجواب «أو»
نعم، أو لا. ولو قلت في جواب الأول: نعم، أو لا، كان محالاً، لأنك مدّع أن
أحدهما عنده.

فإن قلت: وهل يجوز أن تقول: زيد أو عمرو، في جواب: أقام زيد
أو عمرو؟

قلت: يكون تطوعاً بما لا يلزم، ولا قياساً بمنه.

وقال الزمخشري^(١) وابن الحاجب: وضع «أم» للعلم بأحد الأمرين، بخلاف «أو»
فأنت مع «أم» عالم بأن أحدهما عنده، مستفهم عن التبيين، ومع «أو» مستفهم عن واحد
منهما، على حسب ما كان في الخبر، فإذا قلت: أزيد عندك أو عمرو؟ فمناه: هل واحد
منهما عندك؟ ومن ثم كان جوابه بـ «نعم» أو لا مستقياً، ولم يكن ذلك مستقياً في «أم»
لأن السؤال عن التبيين.

إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يُفهم^(٢) الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية فتتصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالاً .
والثاني : أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم ، أو منتهية على سبب حصل^(٣) في الحال . وهي في الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحو « إن تأتي إذن آتتك » ، « والله إذن لا فعلن » ، ألا ترى أنها لو سقطت لقمه الارتباط .
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إذن أنا أكرمك .
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٤) ، فهي مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .
وذكر بعضُ التأخرين لها معنى ثالثاً ؛ وهي أن تكون مركبة من « إذ » التي هي ظرف زمن ماضٍ ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً ، لكن حذفت الجملة تخفيفاً ، وأبدل التنوين منها ، كما في قولهم « حينئذ » :-

وليست هذه الناصبة المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضي نحو : ﴿ وَإِذَا لَا تَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٥) ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسِكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾^(٦) ، و ﴿ إِذَا لَأَذْقَاكَ ﴾^(٧) .

(٢) ت : « جعل » .

(٤) سورة البقرة ١٤٥

(٦) سورة الإسراء ٧٥

(١) ت : « يعلم »

(٣) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الإسراء ١٠٠

وعلى الاسم ، نحو : إن كنت ظلما فإذن حكمتك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ

إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ (١) .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

واعلم أن هذا المعنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذا » . ويعوض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » وتعويض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان : في " التذكرة " : ذكر لي علم الدين القمّي ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجويني : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا آتيك : « إذن أكرمك » بالرفع ، على معنى « إذا أتيتني أكرمك » تحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

قال : ولا يقدر في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب بـ « إذن » ؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفا ناصبا للفعل ، ولا ينفى ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذ » الزمانية معوضا عن جملته التنوين ، كما أن منهم من يحزم ما بعدها ، نحو : من يزني أكرمه . يريدون بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزني أكرمه .

قيل : ولولا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لقيل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمن أحوال ؛ لأن

معنى قولهم : أنا أزورك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك زمن أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيويه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ، من غير أن تجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ^(١) ، فيحمل على أنه لجواب مقدر ، وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ، أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للنمبة كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير عارف بأن الوكرة تقضى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ .

إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى للمفاجأة : خرجت فإذا السبع .

وتجىء اسما وحرفا ، فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ؛ كما أنّ الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تقدرها حرفا ؛ فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندى زيد ، فتخبر بظرف المكان عن الجنة ، والمعنى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون فى هذه الحالة ظرف زمان ، لامتناع وقوع الزمان خبرا عن الجنة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ^(١) ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

وتجىء ظرف زمان ، وحق زمانها أن يكون مستقبلا ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ^(٢) .

وقد تستعمل للماضى من الزمان ، كـ « إذ » كما فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، لأن « قالوا » ماضٍ « فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ ﴾ ^(٤) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَكَ

(١) سورة النصر ١

(٢) سورة النمل ١٨

(٣) سورة الروم ٤٨

(٤) سورة آل عمران ١٥٦

يُجَادِلُونَكَ ﴿١﴾ ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ ﴿٢﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ
الصَّدَفَيْنِ﴾ ﴿٣﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا
إِلَيْهَا﴾ ﴿٥﴾ لأن الانقضاء واقع في الماضي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ
وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ ﴿٧﴾ ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجليا ،
ف«إذا» ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزمخشريّ تقديرَ العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أثير الدين ،
فقال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القَسَم المحذوف ، لأن
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛
لاختلاف زمان العامل والمصول . ولا جائز أن يكون تمّ مضاف أقيم المقسم به مقامه ،
أى وطلوعَ النجوم ، ومجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطلوع حال ، ولا يعمل
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان المصول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل
فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كأننا إذا هوى ، والليل
كأننا إذا يغشى ، لأنه يلزم « كأننا » ألا يكون منصوبا بعامل ، إذ لا يصح ألا يكون معمولاً
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً .

وأيضاً فيكون المقسم به جئة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجئت ، كما
لا تكون أخباراً لمن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ١ ، ٢

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء ، قال فى قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ : (١) العامل فى الظرف فعل القسم المحذوف ، تقديره : أقسمُ بالنجم وقت هَوِيَّه (٢) .

وما ذكره الشيخ عليه من الأشكال فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع المحقق نَزُّلا منزلة الزمان الواحد ؛ ولهذا يصح عطفُ أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾ (٣) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ ﴾ (٤) .

وهو قريب من جواب الفارسي ، لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ (٥) مشتكلا إبدال « إذ » من « اليوم » فقال : « اليوم » حال و « ظلمتم » فى الماضى ، فقال : إن الدنيا والآخرة متصلتان ، وإنهما فى حكم الله تعالى سواء (٥) فكانت « اليوم » ماض ، وكان « إذ » مستقبلة .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تاتى مقارنته ، تاتى مقدرة ، وهى أن تقدر المستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَدْخُلُوها خَالِدِينَ ﴾ (٦) .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطلوع النجم فى المستقبل ويجوز أن يقسم بالشيء الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح " المفصل " فقال : إذا

(١) سورة النجم ١

(٢) إملاء ماس به الرحمن ٢ : ١٣٢
(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بتامها : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ .

(٤) ت : « معا »

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه يصير المعنى : أقسم في هذا الوقت ،
فهي إذن في موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع في محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جعلت « إذا »
معمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان في الزمان ، وهو محال .

وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضّر كونه إنشاء^(١) لما ذكرنا أنها
حال مقدره .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سأها أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون
حالا من الجئمة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخبرا !

وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذي يؤخر ويقدم . وهي أيضاً بعيدة لا تنالها
أيدينا ، ولا يحيط علمنا بها في حال نصبها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فجرت لذلك^(٢)
مجرى المبدوم .

فإن قيل : كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز في الحال ، من حيث كان فضلا . انتهى .

وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع في الحال أيضا ، فيكون على حذف مضاف ، أى
وحضور الليل ، وتجعله حالا من الحضور لا من الجئمة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال في هذه المسألة - أن يُدعى أن « إذا » كما تجرد
عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، فهي في هذه الآية الشريفة لمجرد الوقت من دون
تعلق بالشئ تعلق الظرفية الصناعية ، وهي مجرورة المحل هاهنا لكونها بدلا عن الليل ،
كما جرت بـ « حتى » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾^(٣) . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(٢) ت : « كذلك »

(١) ت : « إنشائيا »

(٣) سورة الزمر ٧١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .

فإن قلت : هل صارَ أحدٌ إلى تَجَرِّدِهَا عن الظرفية والشرطية معا ؟
قلت : نعم نص عليه في ” التسهيل ” ، فقال : وقد تفارقها الظرفية ، مفعولا بها ، أو مجرورة
بمحتى ، أو مبتدأ .

وعلم مما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

فائدة

وتستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ ^(١) .
وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ،
فهذا فيما مضى ، لكن دخلت « إذا » لتدل على أن هذا شأنهم أبدا ومستمر فيما سيأتى ،
كافى قوله :

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيْبًا سُقِيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ ^(٣)
ثم فيه مسائل :

الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَى
مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَمْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٤) .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجملة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل الماضى .

(١) سورة البقرة ١٤
(٢) البيت من شواهد المفى ١ : ٨١ ، ونسبه في الحاشية - تقرأ عن تصحيف العكرى - إلى البرج
ابن مسهر الطائى .
(٣) سورة الروم ٣٦

ومذهب المبرد - وتبعه أكثر المتأخرين - أن المفاجأة نقلها إلى المكان عن الزمان ،
ومعنى الآية موافقة الثعبان لإلقاء موسى العصا في المكان . وكذا قولهم : خرجت فإذا السبع ،
أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافا إلى الجملة بعدها .

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف تَحْض ، وظرف مضمّن معنى الشرط .

فالأول : نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ^(١) .

ومنه « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غضبي » ، لأنه لو كان فيها معنى

الشرط ، لكان جوابها معنى ماتقدم ، وبصير التقدير في الأول « إذا يغشى أقسم » فيفسد

المعنى ، أو بصير القسم متعلقا على شرط ، لامطلقا فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل

الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس المعنى عليه ، بل على حصول القسم الآن من

غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ ^(٢) و ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرِ ﴾ ^(٣) .

ومما يتمحض للظرفية العارية من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ

هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ^(٤) ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجب الفاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطا وجوابا ، ولهذا تقع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد

« إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾ ^(٥) ، وكذا أكثر وقوع الفعل بعد ماضى

اللفظ مستقبل المعنى ، نحو : إذا جئتني أكرمتك .

ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » .

وتختص المضمّنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب سيويه أنها لاتضاف إلا إلى جملة

(٢) سورة النجم ١

(٤) سورة الشورى ٣٩

(١) سورة الليل ١

(٣) سورة الفجر ٤

(٥) سورة الأفعال ٥٥

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدّر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها ؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ ^(١) ، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضا ذلك المقدر ، كقوله ^(٢) :

* إذا ابنُ أبي موسى بلائلا بلغته *

والتقدير : إذا بلغت .

ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .

وعلى هذا المرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك .

وعلى القولين فحلّ الجملة بعدها الجر بالإضافة ، والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست

مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها ، لا جوابها .

تنبيه : مما يفرق فيه بين المفاجأة والمجازاة ، أن « إذا » التي للمفاجأة لا يبتدأ بها ،

كقوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٣) ، والتي بمعنى المجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيبويه ،

فقال في الأولى : إذا جواب ، بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جوابا بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبتدأ بها

كما لا يبتدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف

تكون عوضا منها ؟

والجواب أنها إنما تدخل توكيدا ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا

بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتْ لَهُمْ ﴾ ^(٤) ، فيحتمل أنها متمحضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها

(٢)

(٤) سورة الجاثية ٢٥

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة الروم ٣٦

مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فلذلك لم يجىء بالفاء .

الثالثة : جوز ابن مالك أن تجىء لا ظرفا ولا شرطا ، وهى الداخلة عليها « حتى » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا ﴾^(١) . أو الواقعة مفعولا ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكما جاز تجردها عن الشرط جاز تجردها عن الظرف . وتَحَصَّلَ أنها تارة ظرف لما يُسْتَقْبَلُ وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢) ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أُنَدِمَا مَيِّتٌ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾^(٣) ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوَكَ لَتَحْمِلَهُمْ ﴾^(٤) وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لاتكون اسم زمان ، وهى المفاجأة .

الرابعة : أصل « إذا » الظرفية لما يُسْتَقْبَلُ من الزمان ؛ كما أن « إذ » لما مضى منه ، ثم يتوسع فيها ، فتستعمل فى الفعل المستمر فى الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية : فهى فى ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذى هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلان أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري فى كشافه القديم .

الخامسة : تجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(١) سورة الزمر ٧١

(٢) سورة الضلاق ١

(٣) سورة مريم ٦٦

(٤) سورة التوبة ٩٢

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾^(٢) .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾^(٣) . والمعنى : فإذا نُفِخَ في الصور تقاطعوا ، ودلّ عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٤) وإما احتياج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا الموضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً فإن « بشرى » مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾^(١) ، فالعامل في « إذا » الأولى ما دلّ عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » المكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾^(٥) ، فالعامل في « إذا » ما دلّ عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُفِرَ في الناقور صُعب الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ نَدْرَأُكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُدْبِكُمْ إِذَا مَنَّتُمْ ﴾^(٦) ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة المدثر ٩، ٨

في « إذا » مادل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَئِن خَلَقْتُمْ جَدِيدًا ﴾ ^(١) من معنى « بعثتم » أو « مبعوثون » .

فإن قيل : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن المعنى عليه ؟
 قيل : لا يجوز ، لامتناع أن يعمل ما بعد « إن » فيما قبلها ؛ وهذا يسمى مجاوبة الإعراب ، والمعنى للشئ الواحد . وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيرا ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والمنثور . والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

السادسة : « إذا » توافق « إن » في بعض الأحكام ، وتخالفها في بعض :
 فأما الموافقة ؛ فهي أن كل واحد منهما يطلب شرطا وجزاء ، نحو ، إذا قت قت ،
 وإذا زرتني أكرمك .

وكل واحد منهما تطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قدر له فعل يرفعه
 يفسره الظاهر ؛ مثاله [في إن] قوله تعالى : ﴿ وَإِن أُمَّرَأَةً خَافَتْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَإِن أَمْرًا هَلَكَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِن أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٤) . ومثاله في « إذا »
 قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٦) وما بعدها في
 السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ^(٧) وما بعدها من النظائر ،
 و ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٨) .

وأما الأحكام التي تخالفها في مواضع :

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة التكاوير ١

(٨) سورة الواقعة ١

(١) سورة ساء ٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الانشقاق ١

(٧) سورة الانقطار ١

الأوّل : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئتني أكرمك ، ولا يجوز: إن طلعت الشمس آتيتك ، لأنّ طلوع الشمس متيقن . ثم إن كان المتيقن الوقوع مُبهم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ ﴾ ^(١) ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يُشعر بأنها لا تدخل إلا على المتيقن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأنتي .

وقوله :

* إِذَا مِتُّ فَأَذِفْنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ ^(٢) *

وقوله :

* إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَسَلِّمْ *

وذلك لكونها للزمن المعين بالإضافة على مذهب الأكثر ؛ ولم يجزوا بها في الاختيار لعدم إبهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٣) ونظائرها السابقة ، لكونها متحققه الوقوع .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾ ^(٤) ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجيهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

(١) - سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي مجن الثقفى ؛ من أبيات في تاريخ الطبرى ٤ : ١٢٤ ، وبقية :

* تَرَوْنِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي غُرُوقَهَا *

(٤) سورة الإنسان ٢٨

(٣) سورة النكوير ١

والثاني : إهلاكم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ ^(١) ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يجعل هذا بمعنى «إن» الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان «إن» ، لأن الشرط يمكن أن يكون وآلا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ ^(٢) ، وإنما أجاز لـ «إذا» أن تقع موقع «إن» ما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجويني : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على المتيقن والشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك ، كـ «إن» ، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه إن «أن» يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تنفيد الحث على الفعل الشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يحث على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول «إذا» على المشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد «إن» مجزوما به يستعمل فيه ما ينبىء عن تحققه ، فيغلب لفظ الماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ ^(٣) ، فجاء بـ «إذا» في جانب الحسنة ، وبـ «إن» في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة ، ولهذا عرفت ، وحصول الحسنة المطلقة مقطوع به ، فاقترضت البلاغة التعبير بـ «إذا» وجرى بـ «إن» في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة بآ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (١).

وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ. وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ (٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾ (٣)، بلفظ «إذا» مع «الضر» فقال السكاكي: نظر في ذلك إلى لفظ المس، وتنكير «الضر» المفيد للتعليل ليستقيم التوبيخ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر، وللتنبية على أن مس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء، حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَدُودُ دُعَاءِ عَرِيضٍ﴾ (٤) بعد قوله: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (٤)، أى أعرض عن الشكر، وذهب بنفسه وتكبر. والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا المطلق الإنسان، ويكون لفظ «إذا» للتنبية على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعاً.

الثاني: من الأحكام المخالفة أن المشروط بـ «إن» إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في الحال؛ حتى يتحقق اليأس من وجوده، ولو كان العدم مشروطاً بـ «إذا» وقع الجزاء في الحال؛ مثل: إن لم أطلقك فأنت طالق، لم^(٥) تطلق إلا في آخر العمر. وإذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، تطلق في الحال؛ لأن معناه: أنت طالق في زمان عدم تطبيق لك، فأى زمان تخلف عن التطبيق يقع فيه الطلاق. وقوله: «إن لم أطلقك» تعليق للطلاق على امتناع الطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا بموته غير مطلق.

الثالث: أن «إن» تجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و«إذا» لا تجزمه؛ لأنها لا تتمحض شرطاً، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط، من غير وجوب أن يكون معلاً بالشرط.

(٢) سورة الروم ٤٨، ٤٩.

(٤) سورة فصلت ٥١.

(١) سورة الروم ٣٦.

(٣) سورة الزمر ٨.

(٥) ت: لا.

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

* وَإِذَا تُصِيبُكَ خَاصَّةٌ فَتَجَبَّلْ *

الرابع : أن « إذا » هل تفيد التكرار والعموم ؟

فيه قولان ، حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام عن ابن جنى يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يعاقبه على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ؛ فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه .

فالحاصل أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مباحة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر بن الزبير في كتابه ملاك التأويل .

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(١) ؛ تقديره : انشقت السماء .

كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾^(٢) ، ﴿ أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) .

ورد هذا بأن الجواب مضمر .

(٢) سورة القمر ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة النحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذ » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ (١) .

وردت بفتوح المعنى ، لأن « إذا » تفيد أن هذا حالهم المستمر ، بخلاف « إذ » فإنها لاتعطي ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب :

أحدها : يكون للأمر به قبل الفعل ، تقول : إذا أتيت الباب ، فالبس أحسن الثياب ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ ﴾ (٣) .

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل .

الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (٤) ، ﴿ إِذَا نُودِيَ

لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾ (٥) .

فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (٦) أنه يقال : لم أتى قبل « أضاء » بـ « كلمًا » .

وقيل « أظلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه المناسبة في ذلك ؟

وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة المائدة ٦

(٤) سورة المائدة ٢

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩

الثاني : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والتنوعية ، والإظلام نوع واحد ، فلم يؤت بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بعدم ظهوره بالتنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزمخشري ، وفيه تكلف - أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور تجدد لهم باعث الضوء فيه ، لا يمنعهم من ذلك تقدم فقداه واختفاؤه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثاني ، لكونه بمادة أخرى . ويفترقان بأن جواب الزمخشري يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذي يليها ويياشرها ، فطلب تكراره - وهو الأولى في مدلول التكرار ، والجواب المتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يتبعه الجواب من حيث هو ملزومه ، وتكرره فرع تكرر الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإظلامه ليس منسوبا إليه ، لأن إضاءته هي لمعانه ، والظلام أمرٌ يحدث عن اختفائه ؛ فتظلم الأما كن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل المتكرر من البرق ، وبالأداة التي لا تقتضى التكرار عند الفعل الذي ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن المنير - أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالمنافق تمرّ حاله في حياته بصورة الإيمان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رفعت له أعماله ، وتحقق مقامه ، فستقيم « كلما » في الحياة ، و « إذا » في المات ، هكذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لي ، وأمتني إذا كانت الوفاة خيراً لي » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين: إما لأن الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذى
الهمم العالية مفعودة به ، فعرض بالاستكثار منه ، والدوام عليه ، ونبه على أن الموت
لا يُتمنى ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأما الموت
مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام فى الأنوار هو الأصل المستمر ، وأما خفقان البرق فى
أثناء ذلك فعوارض تتصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإتيان فيها « بكلمة » وفى تلك
بـ « إذا » ، والله أعلم .



إِذَا

ظرف لماضى الزمان ، يضاف للجملتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ ^(١) ، وتقول : أيتك الله إذ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٢) : « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذَا » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشيء كائن ، وإن لم يكن بعد ؛ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضاه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : المعنى : ولو ترى ندمهم وخزيهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار « إِذَا » ظرف ماض ، لكن بالإضافة إلى ندمهم الواقع بعد المعاينة ، فقد صار وقت التوقف ماضياً بالإضافة إلى ما بعده ، والذي بعده هو مفعول « ترى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولاً به ، كقوله : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ ^(١) ، ومنعه آخرون ، وجعلوا المفعول محذوفاً ، و« إِذَا » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إِذَا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ ^(٣) ، قيل : قال له ذلك لما رفعه إليه . وتكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ ^(٤) ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ^(٥) ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ﴾ ^(٦) .

وقيل : تأتي ظرفاً لما يستقبل بمعنى « إذا » ، وخرج عليه بعض ما سبق .

وكذا قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ ^(٧) وأنكره السهيلي ؛ لأن « إذا » لا يجيء بعدها المضارع مع النفي .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٧) سورة غافر ٧٠ ، ٧١

(١) سورة الأفعال ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٤) سورة يونس ٦١

(٦) سورة الأحقاف ١١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) لانعدام معنى الشرطية فيه .
 وقيل : تجيء مزائدة ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ ^(٢) . وقيل هي فيه بمعنى « قد » .
 وقد تجيء بمعنى « أن » ، حكاية السهيلي في « الروض » عن نص سيوييه في كتابه ،
 قال : ويشهد له قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) .

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ^(٤) . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل المستقبل الذى بعد « أن » عاملا في الظرف الماضى ، فصار بمنزلة من يقول : سأتيك اليوم أمس ^(٥) .
 قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُتٌ قَدِيمٌ ﴾ ^(٥) ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضى على أصله ، فكيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لاسيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غداً سأتيك ! فكيف إن قلت : غدا فسأتيك ! فكيف إن رددت على هذا وقلت : أمس فسأتيك راداً على أصله بمعنى أمس .

نبيه

[في وقوع « إذ » بعد « واذكر »]

حيث وقعت « إذ » بعد « واذكر » ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان ، لغرابة ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ﴾ ^(٨) ،

ونظائره .

(٢) سورة البقرة ٣٠
 (٤) سورة الزخرف ٣٩
 (٦) في الكلام غموض
 (٨) سورة مريم ٤١، ٤٢

(١) سورة الفجر ٤
 (٣) سورة آل عمران ٨٠
 (٥) سورة الأحقاف ١١
 (٧) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأما في الخبر فلها فيه معان :
الأول : الشك ، نحو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ
إِبَاءَ كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ (٢) ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ، وأخذ
أهلها الأمن ، أتاه أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال على
الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٣) .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصح عطفه على المجرور بـ « إلى » ، فإن حرف
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقاسم ويقعد ، على تأويل :
« قاسم وقاعد » .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .
قاله ابن جني في « المحتسب » .

وجاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشئيين ، والزيادة لا تنفك عن

المزيد عليه ؟

(٢) سورة بونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤
(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في المبتدأ ضمير المائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى المخاطب ، أى لو رأيتموهم لعلمت أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنويع ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(١) ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجئى بـ « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .
الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٢) ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٣) .

الخامس : للإضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَلِمَحَ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾^(٤) ، و﴿ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٥) على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^(٦) .
السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمُتَّقِيَاتِ ذِكْرًا . عُذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾^(٧) .
﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾^(٨) .
﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾^(٩) .

وأما في الطلب فلها معان :

الأول : الإباحة ، نحو تعلم فقها أو نحوها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ... ﴾^(١٠) الآية .

وكذلك قوله : ﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(١١) ، يعنى إن شُبِّهت قلوبهم بالحجارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة النور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة الصافات ١٤٧

(٧) سورة المرسلات ٥ ، ٦

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾^(١)، ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ ﴾^(٢)

والمعنى أن التمثيل مباح في المنافقين إن شبهتموهن بأى النوعين .

وقوله: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾^(٣) إباحة لإيقاع أحد الأمرين .

الثانى : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُسْتَطِفَتْ

أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ . . . ﴾^(٤) الآية ؛ فتقديره : « فافعل » ؛

كأنه خير على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله المنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لاعلى التعيين ، ويمتنع

الجمع بينهما . وأما الإباحة فإن يكون كل منهما مباحاً ويطلب الإتيان بأحدهما ؛ ولا يمتنع

من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لئلا يُوهم بأن الجمع بينهما هو الواجب لو ذكرت

الواو ؛ ولهذا مثل النحاة الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . . . ﴾^(٥)

وقوله : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾^(٦) ؛ لأن المراد به الأمر بأحدهما رفقا

بالمكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه ؛ بل يكون أفضل .

وأما تمثيل الأصوليين بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه

صاحب " البسيط " ،^(٧) بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما فى المحذور ؛ لأن أحدهما ينصرف إليه

الأمر ، والآخر يبقى محظوراً لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع فى خصال الكفارة ؛ لأنه يأتى

بما عدا الواجب تبرعاً ؛ ولا يمنع من التبرع .

واعلم أنه إذا ورد النهى على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعهما ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛

أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

(٢) سورة طه ٢٤

(٤) سورة المائدة ٨٩

(٦) البسيط فى شرح الكافية للأستاذ أباندى

(١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩

(٣) سورة الأعمام ٣٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(١) ؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتها مفردتين أو مجتمعين ، وإنما ذكرت « أو » لثلاثيهم أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .
وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » في النهى في هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلاً ؛ إلا بالانتهاء عنها جميعاً !

فقيل : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع آتِمًا أو كفوراً » ، أى واحداً منها ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتاً في المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحداً منها » ، فيجى التعميم فيها من جهة النهى الداخل ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنها ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر .
قال : فهذا معنى دقيق ، يُعلمُ منه أن « أو » في الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجى منها ؛ وإنما جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا وإن كان خبراً - قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾^(٢) ؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إنفاذ الوصية والدين ؛ ووجد أحدهما أو وجداً معاً .
وقال أبو البقاء في " الباب " ،^(٣) : إن اتصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند النحويين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِغْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) ، ولو جُمع بينهما لفعل النهى عنه مرتين ؛ لأن كل واحدٍ منهما أحدهما .

وقال في موضع آخر : مذهب سيويه أن « أو » في النهى تقيضية « أو » في الإباحة ؛

(٢) سورة النساء ١١

(١) سورة الإنسان ٢٤

(٣) الباب في علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإنسان ٢٤

ققولك : جالس الحسن أو ابن سيرين إذنٌ في مجالستها ومجالسة من شاء منهما ، فضده في النهي « لاتطعمنهم آثما أو كفورا » ، أى لاتطعم هذا ولا هذا ؛ والمعنى : لاتطعم أحدهما ، ومن أطاع منهما كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهيا عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو في الموضعين أو أحدهما لأرهم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يعد ممثلا بالاتباء عنهما جميعا . قال الخطيبى : ^(١) والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذى فيه معنى النفي ، والنكرة فى سياق النفي تعم ؛ لأن المعنى قبل وجود النهي : « تطعم آثما أو كفورا » ، أى واحدا منهما ، فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا ؛ فالمعنى : لاتطعم واحدا منهما فسوى التعميم فيهما من جهة النهي ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛ لأنه لا يحصل الاتباء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنها ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى عن أحدهما دون الآخر .

تنبيهان

الأول : روى البيهقى فى سننه فى باب القدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل شئ فى القرآن فيه « أو » للتخير ، لإقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ ^(٢) ، ليس بمخير فيهما .

قال الشافعى : وبهذا أقول .

الثانى : من أجل أن مبناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفرديتها بالإفراد ؛

(١) هو محمد بن مظفر الملقب ، شمس الدين . كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛ مات سنة ٧٤٥ . بقية الوعاة ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة ٣٣

بخلاف الواو؛ وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١)، فقد قيل: إن «أو» بمعنى الواو؛ ولهذا قال: ﴿بِهِمَا﴾، ولو كانت لأحد الشئيين ل قيل «به». وقيل: على بابها، ومعنى ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾: إن يكن الخصمان غنيتين أو فقيرين، أو منهما، أى الخصمين على أى حال كان؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(١) يشير للحاكم والشاهد، وذلك يتعلق باثنين. وقيل: الأولوية المحكوم بها ثابتة للفردين معا، نحو: جاءنى زيد أو عمرو ورايتهما، فالضمير راجع إلى الغنى والفقر المعلومين من وجوه الكلام؛ فصار كأنه قيل: فالله أولى بالغنى والفقر.

ويستعمل ذلك المذكور وغيره؛ ولو قيل: «فالله أولى به»، لم يشمل، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن الغنى والفقر، صار المعنى: افعلوا ذلك، لأن الله أولى ممن خلق؛ ولو قيل: أولى به، لعاد إليه من حيث الشهادة فقط.

إن

المكسورة الخفيفة

ترد لمان :

الأول : الشرطية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(١) .
﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٣) ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على التيقن وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ آتِلُ الدُّونَ ﴾ ^(٤) .

وقد تدخل على المستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وِلْدٌ ﴾ ^(٥) .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا ، كقولك :
إن أكرمتني أكرمتك ، ومعناه إن تكرمني . وأما قولهم : إن أكرمتني اليوم فقد
أكرمتك أمس ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ ﴾ ^(٦) ، فقيل : معنى
« أكرمتني اليوم » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قبل يكون
سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضى ، وإن دخلت على المضارع .

مسألة

إن دخلت « إن » على « لم » يكن الجزم بـ « لم » لآبها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ ^(٧)

(٢) سورة الأفعال ٣٨

(٤) سورة الأنبياء ٣٤

(٦) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأفعال ٢٩

(٣) سورة المائدة ١١٦

(٥) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾^(١) ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا : « لا » ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) . . .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز
أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أضربه .

وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .

الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
الَّذِي نَبَا ﴾^(٣) ، بدليل « ما » في الجاثية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الَّذِي نَبَا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾^(٥) .

﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٦) .

﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٧) .

﴿ إِنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَنَّهُمْ ﴾^(٨) .

﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٩) .

﴿ إِنَّ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾^(١٠) .

﴿ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(١١) .

وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنَّ أَرْضَنَا إِلَّا إِلَّا الْخُسْنَى ﴾^(١٢) .

(٢) سورة هود ٤٧

(٤) سورة الجاثية ٢٤

(٦) سورة الملك ٢٠

(٨) سورة المجادلة ٢

(١٠) سورة إبراهيم ١١

(١٢) سورة التوبة ١٠٧

(١) سورة البقرة ٢٤

(٣) سورة الأنعام ٢٩

(٥) سورة فاطر ٢٣

(٧) سورة الطارق ٤

(٩) سورة مريم ٩٣

(١١) سورة إبراهيم ١٠

﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾^(١).

﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا ﴾^(٢).

﴿ وَتَنظُنُونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣).

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾^(٤).

﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٥).

وزعم بعضهم أن شرط النافية مجيء « إلا » في خبرها، كهذه الآيات ، أو « لما » التي معناها ، كقراءة بعضهم : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٦) ، بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ .

﴿ وَإِن كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٧).

﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٨).

ورُدَّ بقوله : ﴿ وَإِن أَدْرِى لَمَلَّهٗ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾^(٩).

﴿ وَإِن أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ يَبْعِدُ ﴾^(١٠).

﴿ إِن عِنْدَكُمْ مِن سُلْطَانٍ ﴾^(١١).

﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(١٢).

وأما قوله : ﴿ وَإِن مِن أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾^(١٣) ، فالتقدير : وإن أحد

من أهل الكتاب .

(٢) سورة النساء ١١٧

(٤) سورة يس ٢٩

(٦) سورة الطارق ٤

(٨) سورة الزخرف ٣٥

(١٠) سورة الأنبياء ١٠٩

(١٢) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة الكهف ٥

(٣) سورة الإسراء ٥٢

(٥) سورة البقرة ٩٣

(٧) سورة يس ٣٢

(٩) سورة الأنبياء ١١١

(١١) سورة بونس ٦٨

(١٣) سورة النساء ١٥٩

وأما قوله: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(١)، فالأولى شرطية والثانية نافية، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

واختلف فى قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٢)، فقال الزمخشري وابن السجري: «إن نافية، أى فيما ماكنناكم فيه، إلا أن» «إن» أحسن فى اللفظ لما فى جماعته مثلها من التكرار المستبشع، ومثله يتجنب. قالا: ويدل على النفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ أَهْلَكْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾^(٣). وحكى الزمخشري أنها زائدة، قال: والأول أفخم.

وقال ابن عطية: «ما» بمعنى «الذى» و«إن» نافية وقعت مكان «ما» فيختلف اللفظ، ولا تتصل ما بـ «ما»، والمعنى: لقد أعطيناكم من القوة والغنى ما لم نعطيكم، ونالهم بسبب كفرهم هذا العقاب، فأتى أخرى بذلك إذا كفرتم. وقيل: إن شرطية، والجواب محذوف، أى الذى إن مكناكم فيه طغيتم. وقال: وهذا مطرح فى التأويل.

وعن قطرب أنها بمعنى «قد». حكاها ابن السجري. ويحتمل النكرة الموصوفة.

واعلم أن بعضهم أنكروا مجيء النافية، وقال فى الآيات السابقة إن «ما» محذوفة والتقدير: «ما إن الكافرون إلا فى غرور»، «ما إن تدعون»، «ما إن أدرى»، ونظائرها، كما قال الشاعر:

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) سورة فاطر ٤١

(٣) سورة الأنعام ٦

وَمَا إِنْ طِبْنَا حُبِّنْ وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدُوْلَةَ آخِرِنَا (١)

حذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ (٢).

الثالث : مخففة من الثقيلة ، فتعمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :

﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوقَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٣).

ويكثر إهالها ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٤).

﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٥).

﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٦) ؛ في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أي أنه كلُّ

نفس لعلها حافظ .

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ

إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٧) ، قال بعضهم : لم يخبرهم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .

وقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٨) .

قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان الخطاب لغير المؤمنين .

وكذا : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ (٩) ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛ والبصريون

يمنعون ذلك ، وهو التحقيق ، كالمعنى مع « إذا » .

وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن لنكتة ، وهي أنه من باب خطاب التهييح ،

نحو : إن كنت ولدي فأطعمني .

(١) لقروة بن مسيك ؛ وهو شواهد الكتاب ١ : ٤٧٥ ، (٢) سورة يوسف ٨٥

(٣) سورة هود ١١١ (٤) سورة الزخرف ٣٥

(٥) سورة يس ٣٢ (٦) سورة الطارق ٤

(٧) سورة آل عمران ١٣٩ (٨) سورة البقرة ٢٧٨

(٩) سورة البقرة ٢٣

وأما قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾^(١)، فالاستثناء مع تحقق الدخول تأديبا بأدب الله في المشيئة. والاستثناء من الداخلين؛ لا من الرؤيا؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة، ومات بينهما خلق كثير، فكأنه قال: كلكم إن شاء الله.

الخامس: بمعنى «لقد» في قوله: ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾^(٢)، أى لقد كنا.

﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(٣).

و ﴿تَاللَّهِ إِنْ كَذَبْتَ لَتَرُدِّدِينَ﴾^(٤).

﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٥).

فائدة

ادعى ابن جنى في كتاب "القد"، أن «إن» الشرطية تفيد معنى التأكيد لما كان فيه هذا الشيع والعموم؛ لأنه شائع في كل مرة. ويدل لذلك دخولها على «أحد» التي لا يستعمل إلا في النفي العام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٦)؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه، فلذلك أدخل عليه «أحد»، الذي لا يستعمل في الإيجاب.

قال: يجوز أن تكون «أحد» هنا ليست التي للعموم، بل بمنزلة «أحد» من

(٢) سورة يونس ٢٩

(٤) سورة الصافات ٥٦

(٦) سورة التوبة ٦

(١) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الإسراء ١٠٨

(٥) سورة الشعراء ٩٧

«أحد وعشرين» ونحوه، إلا أنه دخله معنى العموم، لأجل «إن» كما في قوله: ﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾^(١)
﴿إِنْ أَمْرًا﴾^(٢).

تنبيه

قيل: قد وقع في القرآن الكريم «إن» بصيغة الشرط، وهو غير مراد،
في مواضع:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِنَاءً تَعْبُدُونَ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٥).

وقوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(٦).

وقوله: ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾^(٧).

وقد يقال: أما الأولى فيمتنع النهي عن إرادة التحصن، فإنهن إذا لم يردن التحصن
يردن البغاء، والإكراه على المراد ممتنع.

وقيل: إنها بمعنى «إذا»، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن، أو هو
شرط مقحم، لأن ذكر الإكراه يدل عليه، لأنهن لا يكرهنهن إلا عند إرادة التحصن.
وفائدة إيجابه المبالغة في النهي عن الإكراه؛ فالمعنى: إن أردن العفة فالمولى أحق
بإرادة ذلك.

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة النحل ١١٤

(٦) سورة النساء ١٠١

(١) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة التور ٣٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام. ولا نسلم أن الأصل الإنتمام ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب المذكور ، لكنه لا يمنع مخالفة الظاهر لعارض .

أَنَّ

المفتوحة الهمزة ، الساكنة النون

ترد لمعان :

الأول : حرفاً مصدريةً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه .

- فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنَّ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(١) .
﴿ وَأَنَّ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَنَّ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾ ^(٣) .
﴿ وَأَنَّ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٤) .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا ﴾ ^(٥) .

- ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عِجَابًا أَنْ أُوحِيَآ ﴾ ^(٦) .
﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٧) ، في قراءة من نصب « جواب » .
وتقع معه موقع المفعول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ^(٨) .

- ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ ^(٩) .
﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة النساء ٢٥
(٤) سورة البقرة ٢٣٧
(٦) سورة يونس ٢
(٨) سورة يونس ٣٧
(١٠) سورة الكهف ٧٩

(١) سورة البقرة ١٨٤
(٣) سورة النور ٦٠
(٥) سورة التوبة ١٢٠
(٧) سورة الأعراف ٨٢
(٩) سورة المائدة ٥٢

﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَإِنْ أُسْتِطْعِمَ أَنْ تَبْتَغِي ^(٢) .

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ^(٣) .

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ ^(٤) ، معناه « بأن أنذر » ، فلما حذفت الباء

تعدى الفعل فنصب .

ومنه في أحد القولين : ﴿ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ^(٥) ؛ نصب على

البدل من قوله : ﴿ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ^(٥) .

والمضاف إليه ، فيكون في موضع جر كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ

عَلَيْكُمْ ^(٦) ، ﴿ قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا ^(٧) أى من قبل إتيانك .

وإنما ينصب في قوله تعالى : ﴿ أَمْ كَانَ لِلنَّاسِ مَجِبًا أَنْ أُوحِيَنا ^(٨) ، وإن كان المعنى : لوحينا

لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقا للإعراب ، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل .

وقد يعرض « أن » هذه حذف حرف الجر ، كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ

تَتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ^(٩) ، أى بأن يقولوا ، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ ^(١٠) ، أى بأن لهم . ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب ،

ونفاها الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد « عسى » ، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب ، إن كانت ناقصة ؛ نحو :

عسى زيد أن يقوم .

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة البقرة ٢٥

ومثله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾^(١).

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة، كقولك: عسى أن ينطلق زيد،

ومثله: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا﴾^(٢).

الثاني: مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين وما في معناه، ويكون اسمها ضمير الشأن،

وتقع بعدها الجملة خبرا عنها، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٣).

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٤)

﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٥).

﴿وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾^(٦)

﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾^(٧).

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٨).

وجعل ابن السجري منه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٩)، أي أنه يا إبراهيم.

الثالث: مفسرة بمنزلة «أي» التي لتفسير ما قبلها، بثلاثة شروط: تمام ما قبلها من الجملة،

وعدم تعلقها بما بعدها، وأن يكون الفعل الذي تفسره في معنى القول، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ

أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٩)، ﴿فَاوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَن اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(١٠)، ﴿وَأَن طَهِّرْ بَيْتِيَ﴾^(١١)

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة المزمل ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٨٥

(٨) سورة يونس ١٠

(١٠) سورة المؤمن ٢٧

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة طه ٨٩

(٥) سورة المائدة ٧١

(٧) سورة الجن ١٦

(٩) سورة الصافات ١٠٤

(١١) سورة البقرة ١٢٥

قال ابن السجري : تكون هذه في الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى .
وخرج بالأول ﴿ وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهى في موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمقتضى أنها المخففة من الثقيلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا ﴾^(٢) ؛ فقيل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : أمشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ في القول فيكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .
وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٣) .

قلنا : لادلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصقار : لا تتصور المصدرية هنا بمعنى « إلا عبادة الله » ، لأن القول لا يقع بعده المفرد ؛ إلا أن يكون هو المقول بنفسه ، أو يكون في معنى المقول ، نحو : قلت خبرا وشعرا ، لأشهما في معنى الكلام ، أو يقول : قلت « زيدا » ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن في الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، فثبت أنها تفسيرية ، أى عبدا الله .

وقال السِّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فلو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتُ لِي أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » لم يجر لذكر القول .

الرابع : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيتية ، كقوله تعالى في سورة العنكبوت : ﴿ وَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾^(١) بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾^(٢) ، فجاء فيها على الأصل .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٣) ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، مناسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخصس إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَحَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾^(٥) « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾^(٦) .

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾^(٧) ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

السادس : نافية بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَىٰ اللَّهُ فِتْنَةً يَوْمِي أَحَدًا ﴾^(٨) ، أي لا يؤتني أحد . والصحيح أنها مصدرية .

(٢) سورة هود ٧٧

(٤) سورة البقرة ٢٤٦

(٦) سورة المائدة ٨٤

(٨) سورة آل عمران ٧٣

(١) سورة العنكبوت ٣٣

(٣) سورة يوسف ٩٦

(٥) سورة الحديد ١٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢

وزعم المبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾^(١) ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى أن الهدى أن يؤتى .

السابع : التعليل ، بمنزلة « لثلا » ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصَلُّوا ﴾^(٢) .

وقال البصريون : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تصلوا .

وكذا قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي ﴾^(٤) .

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ ﴾^(٥) .

وقيل : بل المعنى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾^(٦) ، أى إذا آمنتم . والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزخشرى أن تقع « أن » مثل « ما » فى نياتها عن ظرف الزمان ، وجعل منه

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾^(٨) .

ورد بأن استعمالها للتعليل مجمع عليه ، وهو لا يثق فى هاتين الآيتين ، والتقدير « لأن

آتاه » و « لثلا يصدقوا » .

(٢) سورة النساء ١٧٦

(٤) سورة الزمر ٥٦

(٦) سورة المتحنة ١

(٨) سورة النساء ٩٢

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٦

(٥) سورة ق ٣

(٧) سورة البقرة ٢٥٨

إن المكسورة المشددة

لها ثلاثة أوجه :

أحدها : للتأكيد ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .
وللتعليل ، أثبتته ابن جنى من النحاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من
قسم التأكيدي .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٢) فيمن شدد النون .
قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه .
وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين بالسر ، صلى
الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يتقدم سؤال عن سحرهم ، فقد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا
لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكِ ﴾^(٣) فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق ألسنتهم
فيما ادعوه من السحر .

واستضعفه الفارسي بدخول اللام في خبر المبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة .
فإن قدرت مبتدأ محذوفا - أي فهما ساحران - فردود ؛ لأن التأكيدي لا يليق
به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر المبتدأ مراعاة للفظ ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية .
وقيل : جاء على لفة بني الحارث ، في استعمال المثني بالألف مطلقا .

(٢) سورة طه ٦٣

(١) سورة الأحزاب ١

(٣) سورة طه ٥٧

أ ن

المفتوحة المشددة

تجىء للتأكيد كالمكسورة . واستشكله بعضهم ، لأنك لو صرحت بالمصدر المنسب منها لم تُفد توكيدا . وهو ضعيف لما علم من الفرق بين « أن والفعل » والمصدر . وقال في المفصل : إنَّ وأن تؤكدان مضمونَ الجملة : إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، [والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد^(١)] .

قال ابن الحاجب : لأن وضع « إنَّ » تأكيد للجملة من غير تغيير لمعناها ، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات ، في أن الجملة معها كالجملة مع الموصول؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر ، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقل معها بالكلام ، فتقول : إنَّ زيدا قائمٌ ، وتسكت . وتقول : أمجبنى أن زيدا قائمٌ ، فلا تجد بداً من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أمجبنى قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة مالم ينضمَّ إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدّر بالمفتوحة الجملة كما تصدّر بالمكسورة ، لأنها لو صدّرت لوقعت مبتدأ ، والمبتدأ معرض لدخول « إنَّ » فيؤدي إلى اجتماعهما .

ولأنها قد تكون بمعنى « لعل » ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) وتلك لها صدر الكلام ، فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لتلك في الوضع .

إنما

لقصر الصفة على الموصوف، أو الموصوف على الصفة، وهي للحضر عند جماعة، كالنفي والاستثناء.

وفرق البيانون بينهما، فقالوا: الأصل أن يكون ما يستعمل له «إنما» مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، كقولك: إنما هو أخوك، إنما هو صاحبك القديم؛ لمن يعلم ذلك ويقرّ به. وما يستعمل له النفي والاستثناء، على العكس، فأصله أن يكون مما يجبهه المخاطب وينكره، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).

ثم إنه قد ينزل العلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب، فيستعمل له النفي والاستثناء، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾^(٢) الآية، ونحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^(٣) والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء الملائكية؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا الملائكة، وجعلوا أنهم بادعائهم النبوة ينفون عن أنفسهم البشرية، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا، حكاية لقولهم، كما يحكي المجادل كلام خصمه، ثم بكرّ عليه بالإبطال، كأنه قيل: الأمر كما زعمتم أننا بشر، ولكن ليس الأمر كما زعمتم^(٤) من اختصاص الملائكة بالرسالة، فإن الله يبعث من الملائكة رسلاً ومن الناس.

وقد ينزل المجهول منزلة العلوم لادعاء التكلم ظهوره، فيستعمل له «إنما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾^(٥)، فإن كونهم مصلحين منتفٍ فهو مجهول، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح^(٦)، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم، وادعوا أنهم كذلك ظاهر جلي، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه.

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت: «اعتقدتم»

(٦) ت: «إصلاح»

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

إلى

لا انتهاء الغاية، وهي مقابلة «مِنْ». ثم لا يخلو أن يقترب بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها، أو غير داخل. وإن لم يقترب بها قرينة تدلّ على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل، فيصار إليه قطعاً، وإن لم يقترب بها.

واختلف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها على مذاهب:

أحدها: لا تدخل إلا مجازاً، لأنها تدلّ على غاية الشيء ونهايته التي هي حدّه، وما بعد الحدّ لا يدخل في المحدود؛ ولهذا لم يدخل شيء من الليل في الصوم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

الثاني: عكسه، أي أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، بدليل آية الوضوء.

والثالث: أنها مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه.

والرابع: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرفق، دخل، وإلا فلا.

والحق أنه لا يطلق، فقد يدخل نحو: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٢)، وقد

لا يدخل نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (١).

وقيل في آية المرفق: إنها على بابها، وذلك أن المرفق هو الموضع الذي يتكئ الإنسان

عليه في رأس العضد وذلك هو المفصل وفريقه، فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب في الغسل أكثر منه.

وقيل: «إلى» تدل على وجوب الغسل إلى المرفق، ولا ينبغى وجوب غسل المرفق؛

لأن الحدّ لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفيه ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالسنة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون للغاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على الكفّين فقط ، وعلى الكف والذراع والعضد ، فن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » للغاية ، ومن اليد ما دون المرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الآمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يُوجب غسلها إلى المنكب ، لأن العرب تسميه يدا .

وقد تأتى بمعنى « مع » كقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) .

﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَلَا تَأْتُوا مَوَالِيَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٣) .

﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَابِئِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، والمعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصرته الله ؟ وموضعها حال ، أى من أنصارى مضافا إلى الله ؟ .

والمعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : ﴿ وَلَا تَأْتُوا مَوَالِيَهُمْ بِبَيْنِكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأخذوا .

وقد تأتى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى المعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(٢) سورة هود ٥٢

(٤) سورة الأئمة ٦

(٦) سورة البقرة ١٨٨

(١) سورة آل عمران ٥٢

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ١٤

مبينة لفاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (١) .
 ولو اقتة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ (٢) . وقيل : للاتهاء ، وأصله والأمر إليك .
 وكقوله : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٣) وموافقة « في » في قوله
 تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ (٤) ، وقيل : المعنى : بل أدعوك إلى أن تزكئ .
 وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَأَجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ (٥) بفتح الواو .
 وقيل : ضمن « تهوى » معنى « تميل » .

نبيه

من الغريب أن « إلى » قد تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال :
 غدوت من عليك . حكاه ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري .
 ولم يقف الشيخ ابن حيان على هذا فقال في تفسيره في قوله : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِمِجْدَعِ
 النَّخْلَةِ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (٧) : إلى حرف جرّ بالإجماع وظاهرها ،
 أنها متعلقة بـ « هزى » .
 وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يتمدّى إلى ضمير متصل .
 وقد يرفع المتصل وهما للدلول واحد ، فلا تقول : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ،
 والضمير المجرور عندهم بالحرف كالمصوب المستقل ، فلا تقول : هزرت إلى ، ولا
 هزرت إليك .

(٢) سورة النمل ٣٣

(٤) سورة النازعات ١٨

(٦) سورة روم ٢٥

(١) سورة يوسف ٣٣

(٣) سورة يونس ٢٥

(٥) سورة ابراهيم ٢٧

(٧) سورة القصص ٣٢

أَلَا

بالفتح والتخفيف

تأتى للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قلّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدرة بنحو ما يُتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ ^(٢) .
﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعِثْنَا لهُمْ ذُرِّيَّةً ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَفْسِفُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(٦) .

وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .

والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ

أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴾ ^(٨) .

والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بأكلين .

وللعرض وهو طلب بليغ ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٩) .

﴿ أَلَا تَتَّقُونَ قَوْمًا نَكَلْنَا أَيْمَانَهُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة فصلت ٥٤

(٤) سورة هود ٦٨

(٦) سورة هود ٥

(٨) سورة التاريات ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٣

(١) سورة البقرة ١٢

(٣) سورة هود ١٨

(٥) سورة هود ٧

(٧) سورة الشعراء ١١

(٩) سورة النور ٢٢

أَلَا

بالفتح والتشديد

حرف تفضيظ ، مركبة من «أن» الناصبة و«لا» النافية ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْلَمُوا ﴾ (١) ، ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (٢) .

ثم قيل : المشددة أصل والمخففة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضراوى (٣) فى

حاشية سيويه .

إِلَّا

ترد لمان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكُفَرَ ﴾ (٤) .
و ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ (٥) .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٦) فى سورة الانشقاق .

و ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكُفَرَ ﴾ (٧) ، فى آخر العاشية .

(١) سورة البقر ٣١
(٢) سورة البقر ٢٥
(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، أبو عبد الله الأنصارى الحزرجى ، أخذ عن ابن خروف والشلوبين وتوفى سنة ٦٤٦ بنية الوعاة ١١٥ .
(٤) سورة الفاشية ٢٢ ، ٢٣
(٥) سورة الفرقان ٥٧
(٦) سورة الانشقاق ٢٥
(٧) سورة الفاشية ٢٣

وكذلك: ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ ^(١) ، ودخول الفاء في: ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ دليل انقطاعه ، ولو كان متصلا لم الكلام عند قوله: «رسول» .

وقوله: ﴿إِلَّا تَذَكِّرَهُ لِمَنْ يَخْتَىٰ﴾ ^(٢) . ويجوز أن تكون ﴿تذكرة﴾ بدلا من ﴿لِتَشَقِّ﴾ ^(٣) ، وهو منصوب بـ «أنزلنا» ^(٤) تقديره: ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة .

وقوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ ^(٥) ، فابتغاء وجه ربه ليس من جنس النعم التي تجزى .

وقوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ﴾ ^(٦) . فقولهم: ﴿رَبَّنَا اللَّهُ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .

وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ ^(٧) ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعا ؛ لأن القاعد عن ضرر - وإن كانت له نية الجهاد - ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والمجاهد يعمل بيده وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ ^(٨) ، إذ لو كان متصلا لكان المعنى: فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن المعنى: لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ ، وبقيتها : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها :

﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشَقِّ﴾

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ فَلَوْ لَا ﴾ في المعنى نفى ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفياً ، كان ما بعد « إلا » يوجب إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وقد رد عليه الأمدى بأن جعل « إلا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس :

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(١) ، فإن « من رحم » بمعنى المرحوم ليس من جنس العاصمين ؛ وإنما هو معصوم ، فدل على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن ﴿ مِنْ رَحِمَ ﴾ بمعنى « الراحم » أى الذى يرحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : حمل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أعنى قراءة ﴿ رُحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾ ^(٢) ، أى بل تذكرة .

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » فى التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٣) ، معناه « ولا الذين ظلموا » .

وقوله : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ ^(٤) ، أى ومن ظلم . وتأولها

الجمهور على الاستثناء المنقطع

(٢) سورة طه ١ - ٣

(٤) سورة النمل ١٠ ، ١١

(١) سورة هود ٤٣

(٣) سورة البقرة ١٥٠

الرابع : بمعنى « غير » إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد « إلا » إعراب « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ، وليست هنا للاستثناء ، وإلا لكان التقدير : لو كان فيهما آلهة ايس فيهم الله لفسدنا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لأن « أنفسهم » ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا المشهود به بيمين المشهود عليه .

وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس ف « إلا » هي بمنزلة « غير » لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه . ومن توهم في صفة الله واحدا من الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبدالقاهر الجرجاني : هذا توهم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون « إلا » في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٤) استثناء ، وأن تكون بمنزلة « غير » ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن « إلا » إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراب الموصوف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجر .

قال : والاسم بعد « إلا » في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل « إلا » في واحد منهما منصوب يالا .

واعلم أنه يوصف بما بعد « إلا » ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال المبرد والجرجاني في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَجْحِينَا مِنْهُمْ ﴾ ^(٥) ، لو قرئ بالرفع « قليل » على الصفة لكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخامس : بمعنى « بدل » وجعل ابن الصّائغ منه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(١) ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال المشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف بـ « إلا » من جهة المفهوم .

بقى أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .
فيقال : ما فائدة الوصف المقتضى هاهنا للتأكيد؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأتى بقوله : ﴿ إلا الله ﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التعدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿ إلهين إثنين ﴾^(٢) ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿ إلهين ﴾ يدل على الجنسية وعلى التثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأتى بـ « اثنين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

السادس : للحصر إذا تقدمها نفى :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾^(٣) .
أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾^(٤) ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفى ، أى فإنها لا تسهل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

(٢) سورة النحل ٥١

(٤) سورة البقرة ٥٥

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الحجر ١١

السابع : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

- نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾^(١) .
﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) .
﴿ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾^(٣) .
﴿ وَإِلَّا تَفَرِّجْ لِي وَتَرَحَّمْ لِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(٤) .
﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾^(٥) .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تفعلوه » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وعجبت من أن ابن مالك في شرح " التسهيل " حيث عدّها في أقسام « إلا » ، لكنه في " شرح الكافية " قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللازم لها الاختصاص بالشئ دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصت زيدا بأنه لم يجي ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصته بالجي . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصت هذه الخال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٣٣

أما

المفتوحة الهمزة المشددة الميم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .

وقد رها سيويوه بـ « مهما » وفائدتها في الكلام ، أنها تُكسبه فضل تأكيد ، تقول :
زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لاحالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب . ولهذا قال سيويوه :
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أُخْلِصَ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(١)
إحماذ عظيم للمؤمنين ، ونهى على الكافرين لرميهم بالكلمة الحقاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعا فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ
لِمَسَاكِينٍ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمَّا الْعَلَامُ ﴾^(٣) ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾^(٤) .

وإن كان منصوبا ، فالناصب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٥) .

وقرى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٦) ، بالرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء لاشتغال الفعل
عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب . وللاقتصار على بعض ما ادعى .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِى النَّارِ ﴾^(٧) ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

(٢) سورة الكهف ٧٩

(٤) سورة الكهف ٨٢

(٦) سورة فصلت ١٧

(١) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة الكهف ٨٠

(٥) سورة والضحى ٩ - ١٠

(٧) سورة هود ١٠٦

فِي الْجَنَّةِ ﴿١﴾ ، فهذا تفصيل لما أُجِّع في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ ﴿٢﴾ ،
وبيان أحكام الشقّ والسعيد .

والشأنى : كما لو قيل : زيد عالم شجاع كريم ؛ فيقال : أما زيد فعالم ، أى لا يثبت له
بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأقسام بها ، فقيل : إنه لازم ، وحل قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ﴾ ﴿٣﴾ على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التعدد بمداه ، وقطعه عن قوله :
﴿مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنهم من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن تكون
للتفصيل لما في نفس التكلم ، كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٥﴾ .
حكى القولين ابن جمعة الموصلى في شرح " الدرّة " وصحح الأول .
والأقرب الثانى ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلى ربهم »
ودل عليه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ . . .﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ
أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿٦﴾ ، إلى قوله : ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ
إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٧﴾ .

وهذا حكاة ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فالناسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم
زيف ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه فقال : وأنت إذا جعلت التبعية التشابه بالتأويل
المنافقين في اليهود المحرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ﴿٨﴾

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ١٠٨

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضح لك الأمر وضح ماقلناه من معرفة الراسخين بالمتشابه ، وعلى هذا فالوقف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ ﴾^(٢) ، فقيل : الفاء جواب «أما» ، ويكون الشرط لاجواب له ، وقد سدت جواب «أما» مسدّ جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدت مسدّ جواب «أما» .
وتجى أيضاً مركبة من «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَآذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) .



إِمَّا

المكسورة المشددة

نحو اشترى ، إما لحماً وإما لبناً .

وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾^(١) .

﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾^(٢) .

﴿ فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٣) وانتصب « مَنَّا » و « فداء » على المصدر ، أى من

« منتم » و « فاديتم » .

وقال صاحب " الأزهية " ،^(٤) : حُكْمُهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّكْرِيرِ ، وَلَا تَكْرِيرٌ إِذَا

كَانَ فِي الْكَلَامِ عِوَضٌ مِنْ تَكْرِيرِهَا ، تَقُولُ : إِمَّا تَقُولُ الْحَقَّ وَإِلَّا فَاسْكُتِ ، وَ « إِلَّا »

بمعنى « إما » .

وبمعنى الإيهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) .

﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾^(٦) .

﴿ إِمَّا شَا كِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٧) .

وتكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه

لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٨) .

(٢) سورة طه ٦٥

(١) سورة الكهف ٨٦

(٣) سورة القيامة ٤

(٤) كتاب الأزهية في النحو للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المروى ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق في كتابه اللقب بالذخائر ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٦) سورة مريم ٧٥

(٥) سورة محمد ١٠٦

(٨) سورة مريم ٢٦

(٧) سورة النهر ٣

﴿ قُلْ رَبِّ إِنَّمَا تُرِيَّتِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^(١) .

﴿ فَإِنَّمَا تَتَفَنَّهْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ ﴾^(٢) .

﴿ وَإِنَّمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ ﴾^(٣) .

وإنما دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا ﴾^(٤) ، فقال البصريون :

للتخيير ، فاتنصب « شاكرًا » و « كفورًا » على الحال .

وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .

وقيل : حال مقيدة ، أى إما إن تجدهما الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر

فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز الكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أى إن شكر وإن كفر .

قال مكى : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تضم بعد « إن »

فعلا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٥) ، ولا يجب إضماره هنا ،

لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورد عليه ابن السجري ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره

ما بعده ، من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك المضمرة ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنِّ

أَمْرٌؤ هَلَكَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾^(٧) ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب

الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمته ففعلك ، أى إن أكرمت .

أل

تقدمت بأقسامها في قاعدة التوكيد والتعريف .

(٢) سورة الأنفال ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمن ٩٣

(٣) سورة الدهر ٣

(٥) سورة النساء ١٧٦

الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .

وقال قوم : هي حدّ للزمانين ، أى ظرف للماضى و ظرف للمستقبل . وقد يتجاوز بها

عما قرُب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في " الباب " .

وقال ابن مالك : لوقت حضر جميعه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو ببعضه ،

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا ﴾ ^(١) ، ﴿ الْآنَ خَفَّ اللَّهُ عَنكُمْ ﴾ ^(٢) .

وهذا سبقه إليه الفارسي ، فقال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسج فيه العرب

فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل ذلك ، ولكن

الغرض أنه في وقته ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ، تريد به اليوم الذي

عقب الليلة .

قال ابن مالك : وظرفيته غالبية ، لالازمة .

أف

- صوت يستعمل عند التكررة والتضجر، واختلف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ (١)
- فقيل : اسم لفعل الأمر ، أى كفاً ، أو اتركا .
- وقيل : اسم لفعل ماض ، أى كرهت وتضجرت . حكاهما أبو البقاء (٢) .
- وحكى غيره ثالثاً ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أى أتضجر منك .
- وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ (٣) ، فأحال أبو البقاء على ما سبق في الإسراء ، وقضيته تساوى المعنيين .
- وقال العزيزى في " غريبه " في هذه : أى تلقأ لكم (٤) ، ففاير بينهما ، وهو الظاهر .
- وفتر صاحب " الصحاح " أف ، بمعنى « قدرا » (٥) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص ٢ : ٧٤

(٦) الصحاح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزيزى ٣٢

أَنَّى

مشتركة بين الاستفهام والشرط ، ففي الشرط تكون بمعنى « أين » ، نحو أنى يقيم

زيد يقيم عمرو .

وتأتى بمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أُنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾^(١)
﴿ فَأَنَّى لَهُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ أُنَّى يُؤْفِكُونَ ﴾^(٣) .

﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾^(٤) ، أى كيف شئتم ، مقابلة ومدبرة .
وقال الضحاك : متى شئتم . ويردّه سبب نزول الآية^(٥) .

وقال بعضهم : من أى جهة شئتم ، وهو طبق سبب النزول .
وتجىء بمعنى « من أين » نحو : ﴿ أُنَّى لَكَ هَذَا ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ أُنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ﴾^(٧) .

﴿ أُنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾^(٨) .

قال ابن فارس : والأجود أن يقال فى هذا أيضاً « كيف »^(٩) : وقال ابن قتيبة

الضبيان متقاربان .

وقرى شاذاً : ﴿ أُنَّى صَبِينَا أَلْمَاءَ صَبَاً ﴾^(١٠) أى « من أين » ، فيكون الوقف عند

قوله ﴿ إِلَى طَعَامِهِ ﴾^(١٠) .

- | | |
|------------------------------------|----------------------|
| (١) سورة البقرة ٢٥٩ | (٢) سورة محمد ١٨ |
| (٣) سورة التوبة ٣٠ | (٤) سورة البقرة ٢٢٣ |
| (٥) انظر تفسير القرطبي ٣ : ٩٢ ، ٩٣ | (٦) سورة آل عمران ٣٧ |
| (٧) سورة آل عمران ٤٧ | (٨) سورة آل عمران ٣٥ |

(٩) فقه اللغة ١١٣ ، واستشهد بقول السكيت :

* أُنَّى وَمِنْ أَيْنَ أَبَكَ الطَّرْبُ *

(١٠) سورة عبس ٢٥ ، ٢٤

وتكون بمعنى « متى » كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ يُحْسِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (١) .
وقوله : ﴿ قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ﴾ (٢) ، ويحتمل أن يكون معناه « من أين » .
والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان .

قال الفراء : أتى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأنى »
تصلح لغير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » ، لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان
يقصر عن معنى « أنى لك » ، لأن معنى « أنى لك » « من أين لك » ، فإن معناه مع
حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، ولم يقل :
هو عند الله . وجواب « أنى لك » غير جواب « من أين لك هذا » ، فاعرفه .

آيَات

في الكشف في آخر سورة الأعراف^(١). قيل اشتقاقه: من «أى» «فعلان» منه ، لأن معناه ، أى وقت ، وأى فعل ، من أويت إليه ، لأن البعض آو إلى الكل ، متساند إليه . وهو بعيد .

وقيل : أصله : أى أوان .

وقال السكاكي : جاء «أيان» بفتح الهمزة وكسرها ، وكسر همزتها يمنع من أن يكون أصلها أى أوان ، كما قال بعضهم ، حذفت الهمزة من «أوان» والياء الثانية من «أى» فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة فيها . وجعلت الكلمتان واحدة .

وهى فى الأزمان ، بمنزلة «متى» إلا أن «متى» أشهر منها ، وفى «أيان» تعظيم .

ولا تستعمل إلا فى موضع التفضيم ، بخلاف «متى» ، قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾^(٢) ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٤) ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٥) .

وقال صاحب "البيضاوي" : إنها تستعمل فى الاستفهام عن الشيء العظيم أمره .

قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين مجيئها ، لدلالاتها بمنزلة «متى» ، ولكن لم يسمع ذلك .

إِى

حرف جواب بمعنى «نعم» ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُوكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّى

إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾^(٦) ، ولا يأتى قبل النهى صلة لها .

(٢) سورة الأعراف ١٨٧

(٤) سورة التاربات ١٢

(٦) سورة: بونس ٥٣

(١) الكشف ٢ : ١٤٣

(٣) سورة النحل ٢١

(٥) سورة القيامة ٦

حرف الباء

أصله للإلصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كما « مررت به » ، إذ معناه : جعلت مروري ملصقا بمكان قريب منه ، لابه ، فهو وارد على الاتساع .

وقد جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(١) .

وقد تأتي زائدة :

إما مع الخبر ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾ ^(٢) .
وإما مع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(٣) ف « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنّ الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فكانّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن السجري : فعلوا ذلك ؛ إيذانا بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره فى عظم المنزلة ، فضعف لفظها ليضعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدلّ على المعنى ؛ لأنّ المعنى : اكتفوا بالله .

وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، فحذف المصدر وبقى معموله

دالا عليه .

(٢) سورة التورى ٤٠

(١) سورة المائدة ٦

(٣) سورة النساء ٧٩

وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

* كفى الشيبُ والإسلام للمرأة ناهياً * ^(١)

وإما مع الفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تَلْقُونَهُمْ بِالْمُودَّةِ ﴾ ^(٣) ، أى تذلونها لهم .

وقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ بِأَيْدِيكُمْ الْمُفْتُونُ ﴾ ^(٥) ؛ جعلت « المفتون » اسم مفعول لا مصدرا ،

كالملقول والمصور واليسور .

وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمَنْ يُرْدْ فِيهِ بِالْخَادِ يَظْمُ ﴾ ^(٧) .

﴿ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ فَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٩) ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تجيء زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى

المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإن معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(١٠) ، كما هي فى : أحسن يزيد ! ومعنى ﴿ ائْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا المسح ملاصقا برؤوسكم ، وكذا ﴿ بوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة العضو بالمسح ، وإنما

لم يحسن فى آية الغسل « فاعسلوا بوجوهكم » لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كما تتعين

المباشرة فى قولك : « أمسكت به » وتحتها فى « أمسكته » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١١) ، فحذف الفعول للاختصار .

(١) مطلع قصيد لحيج ، وأوله :

* عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا *

(٢) سورة المنتحة ١

(٤) سورة ن ٦

(٦) سورة الحج ٢٥

(٨) سورة اللائدة ٦

(١٠) سورة البقرة ١٩٥

(١) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة العلق ١

(٥) سورة الإنسان ٦

(٧) سورة المؤمن ٢٠

(٩) سورة النساء ٧٩

وأما ﴿ تَلْقَوْنَ إِيَّاهُمْ بِالْمُودَّةِ ﴾ فمعناه: تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وقال النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجلُ أهل مودته .

وقال السهيلي : ضمن ﴿ تلقون ﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشيء ، يقال :

ألقى زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فصرّعه بالمودة ، لأنه من أفعال أهل المودة ، فلماذا جىء بالباء .

وأما قوله : ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ حَسِيْبًا ﴾^(١) ، فليست زائدة ، وإلا للحقّ

الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو مما يغلب تانيثه .

وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بعد « كفى » ، ويكون

« بنفسك » صفة له قائمة مقامه .

والثانى : أنه مضمّر يفسره المنصوب بعده ، أعنى « حسيبا » ، كقولك : نعم

رجلا زيد .

وتجىء للتعديّة ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو :

﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٢) ، أى أذهب .

كما قال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾^(٣) .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ ﴾^(٤) ، فقيل :

« أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسقى وأسقى ، والهمزة ليست للتعديّة ، وإنما المعدى الباء

فى « بِعَبْدِهِ » .

وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التعديّة بالهمزة ، أى أسرى

الليلة بعبده .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهمة ، لا تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول .

وزهب المرود والتسهيل أنها تقتضى مصاحبة الفاعل للمفعول فى الفعل بخلاف الهمة .

ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ

وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٢) ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فالمعنى : لأذهب سمعهم .

وقال الصَّفَّار : وهذا لا يلزم ، لأنه يحتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،

ويحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الذهب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :

﴿ وَجَاءَ رَبِّكَ ﴾ ^(٣) .

قال : وإنما الذى يبطل مذهبه قول الشاعر :

دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَتَحْنُ عَلَى مَنِي تَحْلُءُ بِنَا لَوْلَا تَجَاهُ الرَّكَابِ ^(٤)

أى تجعلنا خللاً ، لا محرمين ، وليست الديار داخلة معهم فى ذلك .

واعلم أنه لكون الباء بمعنى الهمة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنْبُتُ

بالدهن ﴾ ^(٥) والهمة فى « أنبت » للنقل ؟

قلت : لهم فى الانفصال عنه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الباء زائدة .

والثانى : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الدهن ، أى وفيها الدهن ، والمعنى :

تنبت الشجرة بالدهن ، أى ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة بنبتها ، على موقع المنة ،

ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صبغة الآكلين .

والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) البيت لقيس بن الخطين ، من منبهته -

(٥) سورة المؤمن ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة الفجر ٢٢

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجوهين :
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

وللتعليل بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ ﴾ (١) .
﴿ فَيَظْلُمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (٢) .
﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ (٣) .

وللمصاحبة بمنزلة « مع » ، وتسمى باء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ
بِالْحَقِّ ﴾ (٤) أى مع الحق أو محقا .
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ (٥) .

وللظرفية بمنزلة « فى » .

وتكون مع المعرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾ (٦) .
﴿ وَبِالْأَشْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٧) .
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (٨) .
﴿ نَجِّمْنَا هُمْ بِسِحْرِ ﴾ (٩) .

قال أبو الفتح فى " التنبيه " (١٠) : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة ،
نحو : كنا بالبصرة ، وأقمنا بالمدينة .

- | | |
|----------------------------|---|
| (٢) سورة النساء ١٦٠ | (١) سورة البقرة ٥٤ |
| (٤) سورة النساء ١٧٠ | (٣) سورة العنكبوت ٤٠ |
| (٦) سورة الصافات ١٣٧ . ١٣٨ | (٥) سورة هورد ٤٨ |
| (٨) سورة آل عمران ١٢٣ | (٧) سورة النازيات ١٨ |
| | (٩) سورة القمر ٣٤ |
| | (١٠) التنبيه لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون . |

وهو محجوج بقول الشماخ :

وَهِنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ
بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)
أى فى ضاحى وهى نكرة .

وللمجاوزه كـ « عن » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾^(٢) .
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٣) .
﴿ وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَامِ ﴾^(٤) ، أى عن الغام .
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٥) ، أى وعن أيمنهم .

وللاستعلاء ، كـلى : ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾^(٦) ، أى على قنطار ، كما قال : ﴿ هَلْ أَمْنَكُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٧) .
ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرَّوْا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾^(٨) ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنَّمَا لَتَمْرُؤُنَ عَلَيْهِمْ مُّصْحِحِينَ ﴾^(٩) .

وللتبويض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(١٠) ، أى منها . وخرج عليه :
﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(١١) .

والصحيح أنها باء الاستعانة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول ، وهو المزال عنه ،
وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ؛ فيكون التقدير : « فأمسحوا أيديكم برؤوسكم » .

- (١) ديوانه ٤٤ ، والضاحى : الضامر ؛ والضاير : الساكت الذى لا يجتز ، وهو من وصف الحمار .
(٢) سورة الفرقان ٥٩
(٣) سورة الطارج ١
(٤) سورة الفرقان ٢٥
(٥) سورة التحريم ٨
(٦) سورة آل عمران ٧٥
(٧) سورة يوسف ٦٤
(٨) سورة الضففين ٣٠
(٩) سورة الصافات ١٣٧
(١٠) سورة الإنسان ٦
(١١) سورة المائدة ٦

بَلْ

حرف إضراب عن الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .

فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتسمى حرف ابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ ^(١) أى بل هم عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْبَاطِلُ ﴾ ^(٢) .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصفار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ^(٣) .

﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَن لَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْخَلْقُ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) ؛ انتقل من القصة الأولى

إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلْ أَدَارِكُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا

بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ ^(٦) ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَدْرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ^(٧) .

وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة المؤمنون ٧٠

(٤) سورة الكهف ٤٨

(٦) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة الأنبياء ٢٦

(٣) سورة الأنعام ٩٤

(٥) سورة السجدة ٣

(٧) سورة الشعراء ١٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بتمامها : ﴿ أَنْيُنْكُمُ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ

بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ .

وفي موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾^(١) ؛

والمراد تعديد خطاياهم ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبل لم ينو ما أضافه إليهم ، من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب " البسيط " ، وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا المعنى ؛ وليست كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحاجب في شرح " المنفصل " ، إبطال ما للأول وإثباته للثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب الغلط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ما في النفي نحو : ما جاءني زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب الغلط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو والمجيء ، فلا يكون غلطا . انتهى .

ومنه أيضاً : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤَْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَوَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٣) .
 وقوله : ﴿ ص . وَالْقُرْآنَ الَّذِي أَلَدَّ كُر . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾^(٤) ،
 ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن المشركين :
 ﴿ أُنزِلَ عَلَيْهِ الَّذِي كُرُّ مِنْ بَيْنِنَا ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي ﴾ ،
 ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ « بل » في كلام آخر ، فقال : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ ﴾^(٥) .

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾

بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(٥) سورة س ٨

(٤) سورة س ١ ، ٢

والثاني - أعتى ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو : اضرب زيدا بل عمرا ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهى ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو .

ووافق المبرد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقلة مع النهى أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفي الفعل أو توجيهه ؟ .



بَلَىٰ

لها موضحان :

أحدهما : أن تكون ردًّا للنفي يقع قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءِ بَلَىٰ إِنْ أَنَّى اللَّهُ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، أى علمتُ السوء .

وقوله : ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ بَلَىٰ ﴾ ، أى عليهم سبيل .

والثانى : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ! » « ألم أحسن إليك ! » فتقول : « بلى » أى كنت صديقى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ^(٤) .

ومنه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٥) ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق

لما قبلها ، وفى الأول ردّ لما قبلها وتكذيب .

وقوله : ﴿ يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٦) ، أى كنتم معنا . ويجوز

أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ

(٢) سورة النحل ٢٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٢

أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴿١﴾ ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى ﴾ (٢) .

ثم قال الجمهور: التقدير: بل نحييها قادرين؛ لأنّ الحساب إنما يقع من الإنسان على نفي جمع العظام، و « بلى » إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب.

وقال الفراء: التقدير فلنحييها قادرين، لدلالة « أَيْحَسِبُ » عليه، وهو ضعيف؛ لأنه عدول عن مجيئ الجواب، على نمط السؤال.

والمجازي كقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (٣)، فإنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته، بل هو للتقرير، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ب « بلى » .

وكذلك قال ابن عباس: لو قالوا: نعم لكفروا. ووجهه أن « نعم » تصديق لما بعد الهمزة، نفيًا كان أو إثباتًا .

ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريري إثبات قطعًا، وحينئذٍ نعم في الإيجاب تصديق له، فهلاًّ أوجب بما أوجب به الإيجاب! فإنّ قولك: ألم أعطك درهما! بمنزلة أعطيتك .
والجواب من أوجه:

أحدها: ذكره الصقار، أن المقرر قد يوافق المقرر فيما يدعيه وقد لا . فلو قيل في جواب: ألم أعطك! « نعم » لم يذّر: هل أراد: نعم لم تعطني، فيكون مخالفاً للمقرر، أو نعم أعطيتني فيكون موافقا . فلما كان يلتبس أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى .

(٢) سورة القيامة ٣ ، ٤

(١) سورة الزخرف ٨٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٢

تنبيهات

الأول : ما ذكرنا من كون « بلى » إنما يحاب بها النفي ، هو الأصل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَآيَاتِي ﴾ ^(١) ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدر : فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ^(٢) مَا هَدَانِي ، فذلك أجيب بـ « بلى » التي هي جواب النفي المعنوي ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَ نَكَآيَاتِي ﴾ ^(١) وهي من أعظم الهدايات .

ومثله ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ ^(٤) ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾ ^(٣) .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن تجيء بعد نفي عليه تقرير . وهذا القيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي .

وقال الشيخ أثير الدين : حقها أن تدخل على النفي ، ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنعم .

وسأل الزمخشري : هلا قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ^(٥) ، [ولم يفصل بينهما بآية ؟] ^(٦) .

وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى القرآن الثلاث فرّق بينهما وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت القرينة الوسطى نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التعليل بفقد الهداية ثم تمتى الرجعة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ^(٧) . ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها .

(١) سورة الزمر ٥٩
(٢) سورة الزمر ٥٧
(٣) سورة القيامة ٤
(٤) سورة القيامة ٣
(٥) سورة الزمر ٥٧
(٦) تسكئة من الكشاف
(٧) الكشاف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة .

الثانى: اعلم أنك متى رأيت «بلى» أو «نعم» بعد كلام يتعلّق بها تتعلّق الجواب، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جوابا له، فاعلم أن هناك سؤالا مقدرًا، لفظه لفظ الجواب، ولكنه اختصر وطوى ذكره، علما بالمعنى، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(١)، فقال الجيب: «بلى»، وبعاد السؤال في الجواب.

وكذا قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾^(٢)، ليست «بلى» فيه جوابا لشيء قبلها، بل ما قبلها دال على ما هي جواب له، والتقدير: ليس من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته خالدا في النار أو يخلد في النار، فجوابه الحق «بلى».

وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالا على باقيه، كما قال تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾^(٣)، أى بلى نجعلها قادرين، فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة، وكافٍ عنها.

الثالث: من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدر.

فإن كان مقدر، فالجواب بالكلام؛ كقولك لمن تقدره مستفهما عن قيام زيد: قام زيد، أو لم يقم زيد، ولا يجوز أن تقول «نعم» ولا «لا»، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك؛ وإن كان الجواب للمفوض به؛ فإن أردت التصديق قلت: نعم، وفى تكذيبه «بلى»، فتقول فى جواب مَنْ قال: أما قام زيد؟ «نعم» إذا صدقته، و«بلى» إذا كذبت.

وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفي، ولم ترد التقرير، بل أبقيت الكلام

(٢) سورة البقرة ٨١

(١) سورة البقرة ١١٢

(٣) سورة القيامة ٤

على نفيه ، فتقول في تصديق النفي : « نعم » وفي تكذيبه « بلى » نحو ألم يقم زيد ؟ فتقول في تصديق النفي : « نعم » ، وفي تكذيبه : « بلى » .

الرابع: يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾^(٢) .
ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين . بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا ﴾^(٣) ،
فالفعل المحذوف بعد « بلى » في هذا الموضع « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم أن تصبروا .
وقوله : ﴿ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴾^(٤) ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾^(٥) ، ثم قال : « بلى » ، أى تمكم أكثر من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٦) ، ثم قال : بلى ،
أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ ينادونهم ألم نكن معكم قالوا بلى ﴾^(٧) .
وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾^(٨) ، أى بلى قلت لى .

(٢) سورة سبأ ٣
(٤) سورة البقرة ٢٦٠
(٦) سورة البقرة ١١١
(٨) سورة الكهف ٧٥

(١) سورة الملك ٨ ، ٩
(٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥
(٥) سورة البقرة ٨٠
(٧) سورة احديد ١٤

ثم

للترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ ^(١) ،
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « ثم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿ وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ﴾ ^(٢) .

وقد أتى لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ
ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٤) .

وتقول : زيد عالم كريم ، ثم هو شجاع .

قال ابن بَرِّي : قد تجيء « ثم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم
فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل ، كقوله تعالى :
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَمَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(٥) ، ف « ثم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل ،
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِاللَّعْنَةِ ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ
آمَنُوا ﴾ ^(٧) ، دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها
زيادة تعرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ ^(٨) .

وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ^(٩) : أن « ثم »

(٢) سورة المائدة ٩٣
(٤) سورة هود ٩٠
(٦) سورة البلد ١١-١٧

(١) سورة طه ٨٢
(٣) سورة يونس ٤٦
(٥) سورة الأنعام ١

دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف ، كقوله تعالى : ﴿ لَفَنَارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ ^(٢) ، قال : كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين ؛ دلالتها على تباين الوقتين ، في « جاءني زيد ثم عمرو - أعنى أن منزلة الاستقامة على الخير مبيانية لمنزلة الخير نفسه ؛ لأنها أعلى منها وأفضل ^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَسَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ ^(٤) إن قلت : ما معنى « ثم » الداخلة في تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكثرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى ^(٥) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة على العتق والصدقة ، لا في الوقت ، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ^(٧) .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(٨) : إن « ثم » [هذه] ^(٩) فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإيدان بأنه أولى وأشرف ما أوتي خليل الله [إبراهيم من الكرامة، وأجل ما أوتي من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم] ^(٩) في ملته ^(١٠) .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والمهلة وتصير كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضى الترتيب الزماني لزوما ، أما إذا قلنا : إنها ترد

- | | |
|------------------------|--------------------|
| (٢) سورة الأحقاف ١٣ | (١) سورة طه ٨٢ |
| (٤) سورة الدثر ١٨ - ٢٠ | (٣) الكشاف ٣ : ٦٣ |
| (٦) سورة البلد ١٧ | (٥) الكشاف ٤ : ٥١٩ |
| (٨) سورة النحل ١٢٣ | (٧) الكشاف ٤ : ٦٠٤ |
| (١٠) الكشاف ٢ : ٥٠١ | (٩) من الكشاف |

لقصد التفاوت والتراخي عن الزمان لم يحتج إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة ، لا أن تقول : إن « ثم » قد تكون بمعنى الواو .

والحاصل أنها للتراخي في الزمان ، وهو المعبر عنه بالمهلة ، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية ، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله ، وأنه لو انفرد لكان كافيا فيما قصد فيه ، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني ، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقمه ، وتحريك النفوس لاعتباره .

وقيل : تأتي للتعجب ، نحو : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ . كَلَّا ﴾^(٢) .

وقيل : بمعنى واو العطف ، كقوله : ﴿ فَالْيَنَّا مَرَجِهِمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾^(٣) ، أي

هو شهيد .

وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ ﴾^(٤) .

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾^(٥) ،

وقد أمر الله الملائكة بالسجود قبل خلقنا ، فالمعنى : وصورناكم .

وقيل على بابها ، والمعنى : ابتدأنا خلقكم ؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صورته

وابتدأ خلق الإنسان من نطفة ثم صوره .

وأما قوله : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾^(٦) ، وقد كان قضى الأجل ،

فمعناه : أخبركم أني خلقتكم من طين ، ثم أخبركم أني قضيت الأجل ، [كما تقول : كلمتك

اليوم ثم كلمتك أمس ، أي أني أخبرك بذلك ، ثم أخبرك بهذا]^(٦) وهذا يكون في الجمل ،

(٢) سورة الدنر ١٥ ، ١٦ ،

(٤) سورة القيامة ١٩

(٦) تكملة من ابن فارس .

(١) سورة الأنعام ١

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأعراف ١١

فأما عطف المفردات فلا تكون إلا للترتيب . قاله ابن فارس ^(١) .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ ﴾ ^(٤) .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن يَقَاتِلْكُمْ يُوَلُّكُمْ أَلَدْبَارًا ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ ^(٥) .

فإن قيل : ما المانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداءً ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أى فرق بين رفعه وجرمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم كتوليهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أنى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون ، منعت عنهم النصرة والقوة ، ثم لا ينهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزموا ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخي فى « ثم » ؟

(١) فقه اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته : « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخي في الرتبة ، لأن الأخبار التي تتسلط عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدبار ،
وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهَلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ (١) .

ثم

المفتوحة

ظرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (٢) .
وقرى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثَمَّ أَلَّهُ شَهِيدٌ ﴾ (٣) ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل :
﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْأَلْحَقِّ ﴾ (٤) .
وقال الطبري في قوله : ﴿ أُنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (٣) ، معناه : أهنالك ، وليست
« ثم » العاطفة . وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة .

(٢) سورة الدهر ٢٠
(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة المرسلات ١٦ ، ١٧
(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

حاشا

اسم يأتي بمعنى التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^(١) ، بدليل قول بعضهم : « حاشا لله » بالتونين ، كما قيل : ﴿ براءة من الله ﴾ من كذا ، أى حاشا لله بالتونين كقولهم : رَعِيًّا لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿ حاشا لله ﴾ بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله .
وقيل : بمعنى جانب يوسف المصيبة لأجل الله ، وهذا لا يتأتى فى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) .

قال الفارسيّ : وهو فاعل ، من الحشا الذى هو الناحية ، أى صار فى ناحية ، أى بُدِّعَ مما رُمِيَ به وتنجَّى عنه فلم يَنْسَهُ ولم يلايه .
فإن قلت : إذا قلنا بإسمية « حاشا » ، فما وجه ترك التونين فى قراءة الجماعة وهى غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » المشبهة بحاشى الذى هو حرف ، وأنه شابهه لفظا ومعنى ، فجرى مجراه فى البناء .

حتى

ك « إلى » لكن يفترقان ؛ في أن ما بعد « حتى » يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ، كقولك : قام القوم حتى زيد ؛ ف « زيد » هاهنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إن « حتى » تجرى مجرى الواو « و ثم » في التشريك .

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ شيء بقضاء وقدّر حتى العجز والكيس » .

وقوله : « أريت كلَّ شيء حتى الجنة والنار » .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرقُ بينهما أن « حتى » تختص بالغاية المضروبة ، ومن ثمّ جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع « حتى نصفها » أو « ثلثها » وإلى عامة في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تجيء عاطفة ؛ وهي للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسنت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوهمّة ، بحسب ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ﴾ ^(١) إذا أريد حكاية الحال ؛ ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب . وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يجيء البعير بجرّ بطنه ، على الحكاية .

ولاستيحاء الغاية ، نحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ ^(٢) .

والتعليل ، وعلامتها أن تحسن في موضعها « كي » نحو : « حتى تفيظ ذا الحسد » ؛
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾ ^(٣) .
ويحتملها : ﴿ حَتَّىٰ تَقِيَّ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ ﴾ ^(٥) .
﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا ﴾ ^(٦) .
قيل : وللاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا ﴾ ^(٧) ؛ والظاهرُ
أنها للغاية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ
الرَّسُولُ ﴾ ^(٨) فى قراء نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، فى نحو : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ ^(٩) ونظائره ، والجواب محذوف .

- | | |
|--|----------------------|
| (١) سورة القدر ٥ | (٢) سورة البقرة ٢٣٥ |
| (٣) سورة القتال ٣٩ | (٤) سورة الحجرات ٩ |
| (٥) سورة البقرة ٢١٧ | (٦) سورة المنافقون ٧ |
| (٧) سورة البقرة ١٠٢ | |
| (٨) سورة البقرة ٢١٤ ؛ برفع « يقول » ، وانظر القرطبي ٣ : ٣٤ | |
| (٩) سورة آل عمران ١٥٢ | |

حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : ولزمان ، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾^(١) : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كالزيادة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .

ومن العرب من يعرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، بالكسر تحتملها . وتحتمل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراة : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾^(٣) بفتح الراء .

والمشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السعة ، قالوا : ولا تكون ظرفاً ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان .

وإذا كانت مفعولاً ثم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أثير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازاً . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

دُون

نقيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف المكان المبهم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدلّ على الشغل في المكان أو المنزلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيويه : وأما «دون» فتقتصر عن الغاية .

قال الصفار : لا يريد الغاية على الإطلاق ، بل الغاية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصر عنك ، وهو ظرف مكان متجوّز فيه ، أى أنا

في موضع من العلم لا يبلغ موضعك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾^(١) .

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أى ردى ، فيجرى بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى ردى ، ولكن على معناه من الظرفية ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ فللرب فيه لغتان : أحدها :

إعرابها كإعراب الموصوف وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إبقاؤها على أصلها من

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِيَّائِنَا وَإِنْ يَدْعُونَ

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴾ .

الظرفية ، وعليها جاء قوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) ، قرئ بالرفع والنصب .
وقال الزمخشري : معناه : أدنى مكان من الشيء .

ومنه الدون للحقير ، ويستعمل للتفاوت في الحال ، نحو : زيد دون عمرو ، أى في الشرف
والعلم ، واتسع فيه ، فاستعمل في تجاوز حدّ إلى حدّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وقيل : إنه مشتق من « دون » فعل ، يقال : دان يدون دونا ، وأدين إدانة ؛ والمعنى
على الحقارة والتقريب . وهذا دون ذلك ، أى قريب منه . ودون الكتب إذا جمعها ؛ لأن
جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل المسافة بينها ، ودونك هذا ، أصله خذ من دونك ،
أى من من أدنى منك فاختصر .



ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ ^(٢) . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .

وإنما وضعت وُصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذي » وضعت وُصلة إلى وصل المعارف بالجلل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإنك إذا قلت : مررت برجل علم ، أو مال ، أو فضل ؛ ونحوه لم يعقل ؛ ما لم يقصد به المبالغة ؛ فإذا قلت : بذى علم ، صح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه .

وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) ، فقيل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ ^(٣) ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل : « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة المسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى علما ، أو يقال له عالم عليم .

ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

(٢) سورة الرحمن ٤٨

(١) سورة البروج ١٥

(٣) سورة يوسف ٧٦

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فمنه الأكثرون . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى .

وعن ابن برّي أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمتنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت وصلة ، وإلا فلا يمتنع .

وقال المطرزي^(١) في "المُعرب" : ذو بمعنى صاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءني رجل ذو مال ، بالواو في الرفع ، وبالالف في النصب ، وبالياء في الجرّ ، ومنه : ذو بطن خارجة ، أى جنينها ، وألقت الدجاجة ذا بطنها ، أى باضت أو سلحت . وتقول للمؤنث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللجماعة ذوات مال .

قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة ، بخير المقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء .

وعن أبي سعيد - يعنى السيرافي - كلّ شيء ذات ، وكل ذات شيء .
وحكى صاحب "التكملة" ،^(٢) قول العرب : جعل ما يبتنا في ذاته ، وعليه قول أبي تمام :

* ويضرب في ذات الإله فيوجع^(٣) *

قال شيخنا - يعنى الزمخشري : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر المتكلمون في استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾^(٤) ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن المطرز ، أبو الفتح المعروف بالمطرزي ، تلميذ الزمخشري ، وخليفته في النحو واللغة الاعتدال ، توفى سنة ٨٣ هـ بقية الولاية ٤٠٢ .

(٢) هو الإمام رضى الدين حسن بن محمد الصفاني ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما ذمته من اللغة ؛ وهى أكبر حجما منه ؛ وتوفى سنة ٦٥٠ ، كشف الظنون ١٠٧٢ .

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، وصدوره :

* يَقُولُ فَيَسْمَعُ وَيَمْشِي فَيَسْرِعُ *

(٤) سورة هود هـ

فمن الأول، والمعنى الإقلال، لمصاحبة اليد. وقولهم: «أصلح الله ذات بينه»، و«ذو اليد أحق». انتهى.

وقال السهيلي: والإضافة لـ«ذى» أشرف من الإضافة لصاحب، لأن: قولك: «ذو» يضاف إلى التابع، و«صاحب» يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تقول: النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما، وأما «ذو» فإنك تقول فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء، نحو قولهم: ذو جدن، ذو يزنف، في الإسلام أيضاً: ذو العين، وذو الشهادتين، وذو السماكين، وذو اليدين؛ هذا كله تفخيم للشيء، وليس ذلك في لفظة «صاحب»، وبنى على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء: ﴿وَذَا النُّونِ﴾^(١)، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾^(٢)، قال: والمعنى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه ذكر في موضع التثناء عليه ذو النون، ولم يقل صاحب النون، لأن الإضافة بـ«ذى» أشرف من صاحب، ولفظ النون أشرف من الحوت، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك. فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يُلحُكُ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض؛ فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض.

وقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾^(٣) أى الحال بينكم، وأزِيلُوا المشاجرة. وتكون للإرادة والنية، كقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٤)، أى السرائر.

(٢) سورة ن ٤٨
(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(١) سورة الأنبياء ٨٧
(٣) سورة الأنفال ١

رُويد

تصغير «رُود»، وهو المَهْل، قال تعالى: ﴿أَمْهَلَهُمْ رُويداً﴾^(١)، أى قليلاً.
قال ابن قتبية: وإذا لم يتقدمها «أمهلم»؛ كانت بمعنى «مهلا» ولا يُتكلّم بها إلا
مصغراً مأموراً بها.

رَبِّمَا

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضياً؛ لأن دخول «ما» لا يزيلها عن موضعها في اللفظة،
فأما قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، فقيل على إضمار «كان»، تقديره «ربما
كان يود الذين كفروا».

السين

حرف استقبال. قيل: وتأتى للاستمرار، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ﴾^(٣).
وقوله: ﴿سَيَسْأَلُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ﴾^(٤)؛ لأن ذلك إنما نزل
بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾، فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال.
قال الزمخشري: أفادت السين وجود الرحمة لا محالة، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك.

(٢) سورة الحجر ٢

(٤) سورة البقرة ١٤٢

(١) سورة الطارق ١٧

(٣) سورة النساء ٩١

ومثله قول سيبويه في قوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(١): معنى السين أن ذلك كأن لا محالة، وإن تأخرت إلى حين.

وقال الطيبي: مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة «إن» في النفي؛ وهذا مردود؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل: السين تأكيد للوعد، بل كانت حينئذ تأكيداً للموعود به، كما أن «لو» تفيد تأكيد النفي بها.

وتأتى زائدة، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾^(٢)، أى تجيئون - وقوله: ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٣).



سوف

حرف يدل على التأخير والتنفيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لما فيها من إرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾ ^(١) .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَا لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، فقرب القول .

ومن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري وابن الخشاب في شرح الجمل ، وابن يعيش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخي في « سوف » أكثر ، بأن الماضي والمستقبل متقابلان ، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجري المتقابلان على سَنَنِ واحد ، ولأنهما قد استعملتا في الوقت الواحد . وقال تعالى في سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٣) : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) . وفي سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(٥) .

قلت : ولا بد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ ^(٦) معبرا به عن معنى واحد .

يلمانع أن يمنعه مستندا إلى أن الله تعالى وعد المؤمنين أحوال خير في الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ما قرن بالسين لما في الدنيا ، وما قرن بسوف لما في الآخرة . ولا يخفى خروج

(١) سورة الزخرف ٤٤

(٢) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة النساء ١٧٥

(٤) سورة الزخرف ٤٤

(٥) سورة التكاثر ٣ ، ٤ ، ٥

(٦) سورة النساء ١٤٦

قوله: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(١)، وقوله: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) عن دعواه؛ لأن الوعد والوعيد مع «سوف» لا إسكان فيه، ومع السين للبالغة وقصد تقريب الوقوع، بخلاف سيقوم زيد، وسوف يقوم؛ مما القصد فيه الإخبار المجرد.

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما، بأن «سوف» تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد، وقد تستعمل في الوعد.

مثال الوعيد: ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ﴾ ^(٣)، و﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤).

وأما لها في الوعد: ﴿ وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٥) فأما قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(٦)، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا، فالوعد لأجل المؤمنين المحبين، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعزة عليهم وعلى جميع الكافرين.

والأكثر في السين الوعد، وتأتي للوعيد.

مثال الوعد: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾ ^(٧).

ومثال الوعيد: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٨).

(٢) سورة التكاثر ٣

(٥) سورة المائدة ٥٤

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧

(١) سورة الباء ٤

(٣) سورة الفرقان ٤٢

(٤) سورة الضحى ٥

(٦) سورة مريم ٩٦

عَلَى

- للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ^(١) .
 أو مجازاً ، نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(٣) .
 وأما قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ ^(٤) ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ،
 أى أضفتُ توكلى وأسندته إلى الله تعالى ؛ لا إلى الاستعلاء ؛ فإنها لا تفيده هاهنا .
 ولله صاحبة ، كقوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٥) .
 ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٦) .
 وتأتى للتعليل ، نحو : ﴿ لِنُكْرِبُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَانَاكُمْ ﴾ ^(٧) أى لهدايته إيانكم .
 قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترب بـ « على » ، نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٨) ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ،
 وإذا أريدت النعمة أتى بـ « على » ، فى الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله
 على كل حال . ثم أورد هذه الآية .
 وأجاب بأن العلو هنا رفع الصوت بالتكبير .
 وتجيء للظرفية ، نحو : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الشعراء ١٤

(٤) سورة العرقان ٥٨

(٦) سورة الرعد ٦

(٥) سورة الأنعام ١

(٧) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٥٣

(٥) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الحج ٣٧

(٦) سورة فاطر ١

ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(١)، أى فى ملك سليمان ، أو فى زمن سليمان ، أى زمن ملكه .

ويحتمل أن «تلاو» ضمن معنى «تقول» ، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا﴾^(٢) .
وبمعنى «من» كقوله تعالى : ﴿اِكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٣) .

وُحِلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾^(٤) أى منهم .

وقوله : ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾^(٥) أى كان الورد حتما مقضيا من ربك .
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ﴾^(٦) ، أى عندى .

والباء ، نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٧) وفى قراءة أبى رضى الله عنه : بالباء .

تنبیه

حيث وردت فى حق الله تعالى؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيده،

كقوله : ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(٩) .

(٢) سورة الحاقة ٤٤

(٤) سورة المائدة ١٠٧

(٦) سورة الشعراء ١٤

(٨) سورة الرعد ٤٠

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الطوفان ٢

(٥) سورة مريم ٧١

(٧) سورة الأعراف ١٠٥

(٩) سورة الناشية ٢٦

ع

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتمديده عنه ، تقول : أطعمته عن جوع ،
أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحتُ السهم عنها . وقولك : أخذت
العلم عن فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل
إليك عن محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(١) ، لأنهم
إذا خالفوا أمره بعمدوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : عن تستعمل أعم من «على» ، لأنه يستعمل فى الجهات الست ،
وكذلك وقع موقع «على» فى قوله :

* إذا رَضِيتُ على بنو قشير *

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

وتجىء للبدل ، نحو : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ ^(٤) ، أى قدمته عليه .

وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبى عبيدة أن «أحببت» ، من أحب البعير إجابا ؛ إذا برك

فلم يقم ، ف «عن» متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثببت عن ذكر ربى ، وعلى هذا

ف «حب الخير» ، مفعول لأجله .

(٢) - سورة البقرة ٤٨

(٤) - سورة ص ٢٢

(١) - سورة النور ٦٣

(٣) - سورة محمد ٢٨

وللتعليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحِّنَ نَادِمِينَ ﴾ ^(٣) .
 ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ^(٤) ، بدليل أن في مكان آخر « من
 بعد مواضعه » .

﴿ لَتَرَ كَيْبَنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « من » نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٦) .
 ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٧) ، بدليل : ﴿ فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا
 وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٩) . وقيل : على حقيقتها ،
 أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجازة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،
 ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفي عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،
 وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفي عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم أن يكون
 النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

(٢) سورة هود ٥٣

(٤) سورة المائدة ١٣

(٦) سورة الشورى ٢٥

(٨) سورة المائدة ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٠

(٥) سورة الاشفاق ١٩

(٧) سورة الأحقاف ١٦

(٩) سورة النجم ٣

عسى

للترجى في المحبوب ، والإشفاق في المكروه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ (١) .

قال ابن فارس : وتأتى للقرب والدينونة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ ﴾ (٢) ، قال : وقال الكسائي : كل ما في القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ (٣) ، ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ (٤) ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يُجمع ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (٥) . قال أبو عبيدة معناه : هل عدوتم ذلك ؟ (٥) هل جُرتموه ؟

وروى البيهقي في سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » في القرآن فهي واجبة .

وقال الشافعي : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنباري عن بعض المفسرين أن « عسى » في جميع القرآن واجبة ، إلا في موضعين في سورة بني إسرائيل :

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم ﴾ (٦) ، يعنى بنى النصير ، فإرحمهم الله ، بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة الحمل ٧٢

(٤) سورة محمد ٢٢

(٦) سورة الإسراء ٨

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٣) سورة الحجرات ١١

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار

وفي سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ﴾ ^(١) ،
ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعتم بعضهم القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى فى
وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم العذاب ، فعلى هذا
لم تخرج عن بابها الذى هو الإيجاب .

وكذا قوله : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ ^(١) تقديره : واجب أن يبديله أزواجاً
خيراً منك ، أى لبت طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب " الكشاف " فى سورة التحريم : ﴿ عَسَى رَبُّهُ ﴾ ^(١) إطماع من الله
تعالى لعباده . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة
بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن تجيء تعليماً للعباد وجوب
الترجيح بين الخوف والرجاء .

عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معرّبة ، وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما تضاف إليه ، كـ « لدن » وإذ ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقفوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « مند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾^(١) ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾^(٢) ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم « من بين يدي » ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقتها الكون من جهتي مسامته البدن .

وتفيد معنى القرب .

وقد تجيء بمعنى « وراء » و « أمام » ، إذا تضمنت معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تجيء « وراء » بمعنى « لدى » المضمن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾^(٣) .

﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٧٩

﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ مِنْ وَرَاءِ جُدْرِ ﴾^(٢) ، يتناول الخالين بالتضاييف .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطواعية وترك الاختيار مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٣) ، من النهي عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا يكون المعنى بقوله : ﴿ بين يدي الله ورسوله ﴾ أملاً بالمعنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لدى» للقرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿ وَتَقْدَرِ آهَ نَزْلَةٍ أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾^(٤) .
﴿ وَالْفَيْأَ سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾^(٥) .

وتارة مجازياً ، إما قرب المنزلة والزاني ، كقوله : ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾^(٦) .
﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾^(٧) وعلى هذا قيل : الملائكة المقربون .

أو قرب التشريف ، كقوله : ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾^(٨) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اعقر لى خطي وعمدى ، وهزلى وجدى ، كل ذلك عندى » ، أى فى دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى التفضل ؛ ومنه : ﴿ فَإِنْ أُمِّتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾^(٩) ، أى من فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^(١٠) .

- | | |
|----------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٩٩ | (٢) سورة الم نشر ١٤ |
| (٣) سورة الحجر ١ | (٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ |
| (٥) سورة يوسف ٢٥ | (٦) سورة آل عمران ١٦٩ |
| (٧) سورة الأعراف ٢٠٦ | (٨) سورة التحريم ١١ |
| (٩) سورة القصص ٢٧ | (١٠) سورة النور ١٣ |

﴿ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾^(١) أى فى حكمه تعالى .

وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ أَلْحَقٌ مِّنْ عِنْدِكَ ﴾^(٢) أى فى حكمك . وقيل بحذف

« عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيجاز ، كقوله تعالى : ﴿ أَلْحَقٌ مِّنْ رَبِّكَ ﴾^(٣) .

﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾^(٤) .

﴿ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٥) ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ

مِنَ اللَّهِ نُورٌ ﴾^(٦) .

وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٧) .

وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ

الْكِتَابِ ﴾^(٨) .

ويجوز : وأنزل عندك .



(٢) سورة الأنفال ٣٢

(٤) سورة البقرة ٢

(٦) سورة المائدة ١٥

(٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٥

(٣) سورة البقرة ١٤٧

(٥) سورة مريم ٤٥

(٧) سورة النمل ٤٠

غير

متى ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومتى حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .
ويجوز أن تقع صفة لمعرفة ، إذا كان مضافاً إلى ضد الموصوف ، بشرط أن يكون له
ضدّ واحد ، نحو مرت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، فإن الغضب
ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .
وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٢) ، فإنه أضيف
إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يتمحض فيهما .

الفاء

ترد عاطفة ، وللسببية ، وجزاء ، وزائدة .

الأول : العاطفة ؛ ومعناها التعقيب ، نحو قام زيد فعمرو ؛ أى أن قيامه بعده بلا مهلة . والتعقيب فى كلّ شيء بحسبه ؛ نحو : ﴿ فَازْلَاهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾^(٢) ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتجّ القراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - ففيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى المسبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [وبتغير استئصال]^(٣) ، والمعنى : وكم قرية أهلكتها بتغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان مجيء البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، ذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقاً ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا ؛ فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومجيء البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما

على الآخر .

(٢) سورة الأعراف ؛

(١) سورة البقرة ٣٦

(٣) زيادة يقتضيا البيان

السابع : أن معنى ﴿ فَبَجَاءَهَا ﴾ أنه لما شوهد الهلاك ، علم بحجى البأس ، وحُكِمَ به من باب الاستدلال بوجود الأثر على المؤثر .

الثامن : أنها عاطفة المنفصل على الجمل ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . غُرُبًا ﴾ (١) .

التاسع : أنها للترتيب الذِّكْرِي .
العاشر ... (٢)

وتجىء للمهلة كـ « نَمَّ » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ (٣) ؛ ولا شك أن بينها وسائط .
وكقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ (٤) ، فإن بين الإخراج والغثاء وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٥) . وتوالت على أن « تصبح » معطوف على محذوف تقديره « أتينا به فطال النبات ، فتصبح » .

وقيل : بل هي للتعقيب ، والتعقيب على ما بعد في العادة ، تعقيبا لا على سبيل المضايقة ، فرب سنين بعد الثاني عقب الأول في العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ﴾ . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقي على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(٢) كذا في الأصول .

(٤) سورة الأعلى ، ١ ، ٥ .

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٣) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة الحج ٦٣

فإذا تكاملت أصبحت مخضرة بغير مهلة ، والمضارع بمعنى الماضي يصح عطفه على الماضي ،
وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجوبين :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خبر .
والثانى : أنه إنما ينصب ما بعد الفاء ؛ إذا كان الأول سببا له ، ورويته لإنزال الماء
ليست سببا لاختضار الأرض ؛ إنما السبب هو إنزال الماء ؛ ولذلك عطف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(١) ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا ﴾^(٢) ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فاكتفي بالسبب عن المسبب .

ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾^(٣) ، أى فضرب فانفجرت .

وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلَقَةً مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا
فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾^(٤) ، فقيل : الذاء فى ﴿ فَخَلَقْنَا أَلَقَةً ﴾ ، وفى ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى
« ثم » لتراخى معطوفها .

وقال صاحب " البسيط " : طول المدة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيهما ؛ فإن
كان الفعل يقتضى زمنا طويلا طالت المهلة ؛ وإن كان فى التحقيق وجود الثانى عقيب الأول
بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمنا قصيرا ظهر التعقيب بين الفعلين ؛ فالآية وارده على
التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الفاء .

والحاصل أن المهلة بين الثانى والأول بالنسبة إلى زمن النعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل
فوجود الثانى عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله فى سورة المؤمنين .

(١) سورة البقرة ٦

(١) سورة النحل ٩٨

(٢) سورة المؤمنون ١٠

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

وقال في سورة الحج: ﴿ثُمَّ مِنْ نُظْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾^(١) فطف الكلى بـ «ثم»، ولهذا قال بعضهم: ثم ملاحظة أول زمن العطف عليه، والقاء لملاحظة آخره؛ وبهذا يزول سؤال أن الخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالقاء وهي للتعقيب، وفي الأخرى ثم وهي المهلة، وهما متناقضان.

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢)، وفي أخرى: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ﴾^(٣).

وأجاب بأن أول ما تناسب أمة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم الأم بعدهم، فتحمل القاء على أول المحاسبين؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَهُمُ الْآنبيَاءُ بِغَيْرِ حَقِّ﴾^(٤)، ويحمل «ثم» على تمام الحساب.

فإن قيل: حساب الأولين متراح عن البعث، فكيف يحسن القاء؟ فيعود السؤال. قلنا: نص الفارسي في "الإيضاح" على أن «ثم» أشد تراخيا من «القاء»، فدل على أن القاء لها تراخ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين، ولم يدع أنها للتعقيب إلا المتأخرون. انتهى.

وتجيء تفاوت ما بين رتبتين؛ كقوله: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا. فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا. فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾^(٥) تحتل القاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة، ويحتل تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم، ورتبة الجنس الزاجر من الجنس التالي بالنسبة إلى زجره وتلاوته.

وقال الزمخشري: للقاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:

(٢) سورة الزمر ٧
(٤) سورة آل عمران ١٨١

(١) سورة الحج ٥
(٣) سورة الأنعام ٦٠
(٥) سورة الصافات ١ - ٣

يَالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ فَالَا صَاحِجَ فَالْفَانِمِ فَالْأَيْبِ (١)

أى الذى أصبح فغم فآب .

الثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فإنها فى ذلك ، نحو « رحم الله الخلقين

فالمقصرين » .

النوع الثانى : لجرد السببية والربط ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُورَ تَرْفَصَلَّ ﴾ (٢) ، ولا يجوز

أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد العطف فيسبق ، من نحو : ﴿ فَجَعَلَهُ غَنَاءً أَحْوَى ﴾ (٣) .

وقد تانى لهما ، نحو : ﴿ فَوَاكِرْهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (٥) ، ﴿ لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ . فَمَا لَثُونَ مِنْهَا الْبَطُونَ .

فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ (٦) .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْمَأْمُونِينَ ﴾ (٧) ، فهذه

ثلاث فئات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فتارة يتسبب عن الأول ، وتارة يقام مقام

ما تسبب عن الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : ﴿ سَنَقِرُ لَكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ (٨) ، ﴿ فَأَمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ

(١) البيت من شواهد المفعى ؛ قال ابن هشام فى شرحه : « البيت لابن زياة ؛ يقول : يالْهَفَ أبى على الحارث إذ صبح قومي بالغارة فغم فآب سليا ، ألا أكون أقيته فقتلته ؛ وذلك أنه يريد : يالْهَفَ نفسى » .

(٢) سورة الكونر ١ ، ٢ .

المفعى ١ : ١٦٣

(٤) سورة القصص ١٥

(٣) سورة الأعلى ٥

(٦) سورة الواقعة ٥٢ - ٥٥

(٥) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة الأعلى ٦

(٧) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ ﴿١﴾ ، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخْجَيْنَاهُ﴾ ﴿٢﴾ .
ومثال الثانى : ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا
وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾ ﴿٤﴾ .

النوع الثالث : الجزائية ، والفاء تلزم فى جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أعنى
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول الفاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :
العلة ، وتعاقب الفعل الخبرى والفاء .

والجواب عن اجتماعهما فى قوله تعالى : ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسِّيئَةِ فَكُتِبَتْ﴾ ﴿٥﴾ . وقوله :
﴿فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾ . وقراءة حمزة : ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتَذَكَّرْهُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ ﴿٧﴾ .

وعن ارتفاعهما فى قوله تعالى : ﴿وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سِيئَةً يَبَأْ قَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْتُلُونَ﴾ ﴿٨﴾ وفى قول الشاعر :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يؤت بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا
تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٦) سورة الجن ١٣

(٨) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٥) سورة النمل ٩٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى يرفع به فتذكر

للجواب بنفسها ؛ لأنّ الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فالليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدلّ اقتضاؤها على أنه الجزاء ، فلا بدّ من رابطة ، فعملوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتحقيب ؛ فيدلّ تعقيبها الشرط بتلك الجملة ؛ على أنها الجزاء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء .

والجواب عن الثانى : هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للمدعى بتعاقبهما وهو أن المدعى تعاقبهما ، إذا كان الفعل صالحا لأن مجازى به ؛ وهو إذا ما كان صالحا للاستقبال ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت »^(١) المراد بالفعل في الآية المضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾^(٢) ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » في الآية ليست شرطا ، بل مجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينتصرون زمان إصابة البغى لهم .

والثانى : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالأول يحاب عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٣) .

(١) كذا في الأصول ، ولم يرد فيما سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ ذُبُرٍ فَكَلَبْتَهُ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(١) ، فهو أن « إذا » قامت مقام الفاء ، وسدت مسدها ، لحصول الربط بها ، كما يحصل بالفاء ؛ وذلك لأن « إذا » للمفاجأة ، وفي المفاجأة معنى التعميق .
وأما الأخفش ، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سيويه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَقْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٢) .
وبقراءة من قرأ : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ^(٣) ، في قراءة نافع وابن عامر .

ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم ، والتقدير : والله إن أظتموهم ؛ فتكون ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جوابا للقسم ؛ والجزاء محذوف سدّ جواب القسم مسده .
وأما الثانية ؛ فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يجز دخول الفاء في خبرها .

والرابع : الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُوا قُوَّةَ حَمِيمٍ ﴾ ^(٤) ، والخبر « حميم » وما بينهما معترض .

وجعل منه الأخفش : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ^(٥) .
وقال سيويه : هي جواب لشرط مقدر أي إن أردت عليه فذلك .
وقوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ ^(٦) على قول .

(٢) سورة الأعمام ١٢١

(٤) سورة ص ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الشورى ٣٠

(٥) سورة الماعون ٢

في

تجىء لمعان كثيرة :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف و... زوف حسين ، نحو زيد في الدار ؛ ومنه: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ﴾^(١) ، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾^(٢) ، ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) ، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾^(٤) .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبت في العلم ، ومنه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٥) ،

وتارة يكون المظروف جسما ، نحو: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٦) .

وتارة يكون الظرف جسما ، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾^(٧) .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

وتجىء بمعنى « مع » ، نحو: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾^(٨) ، ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾^(٩) ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو: ﴿وَلَيَبْتَغِينَ نَأْمًا مِنْ عُمْرِكَ سِنِينَ﴾^(٩) .

وللتعليل : ﴿فَذَالِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾^(١٠) .

(٢) سورة الفجر ٢٩، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة المرسلات ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « على » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ ﴾^(١) ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِكِ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٣) لما فى الكلام من معنى الاستعلاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع المصلوب بمنزلة القبر للمقبور ؛ فلذلك جاز أن يقال : فى .

وقيل : إنمّا أثر لفظة « فى » للإشعار بسهولة صلبيهم ؛ لأن « على » تدل على نبوة يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ قَتَاهِرُوا فِيهَا ﴾^(٤) .

﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(٥) .

وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبِّئُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾^(٦) .

وللمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق ومفاضل لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٧) .

وللتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٨) .

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(٩) أى بعد عامين .

(٢) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٣) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة لقمان ١٤

ويعنى « عن » ، كقوله : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾^(١) ، قيل لما نزلت : ﴿ وَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٢) ، لم يسمعوا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾^(١) أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ، فهو فى نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي المتصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجرّده عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى الخمس معان : التوقع ، والتقريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتحقيق .

فأما التوقع فهو تقيض « ما » التي للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدلّ على أن الخروج متوقّع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضي فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك ينافى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ؛ ولكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدلّ على أنه كان متوقّعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تُستعمل في الأشياء المترتبة .

وقال الخليل : إن قولك : قد قصد ، كلام لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون ^(١) .

وظاهر كلام ابن مالك في " تسميله " أنها لم تدخل على المتوقّع لإفادة كونه متوقّعا ، بل لتقريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ تفيد المعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا للتوقع ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) ؛ لأن القوم توقّعوا علم حالهم عند الله .

(١) نقله صاحب النفي ١ : ١٧١

(٢) سورة المؤمنین ١

وكذلك قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِنَا﴾^(١)؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

وأما التقريب؛ فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط، فتدخل لتقريبه من الحال؛ ولذلك تنزم «قد» مع الماضي إذا وقع حالا، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وأما ما ورد دون «قد» فقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٣)، و«قد» فيه مقدرة؛ هذا مذهب المبرد والفراء وغيرهما .

وقيل: لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور: إن جواب القسم بالماضي المتصرف المثبت، إن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه «قد واللام»، نحو: والله لقد قام زيد؛ وإن كان بعيداً لم تدخل، نحو: والله لقام زيد .

وكلام الزمخشري يدل على أن «قد» مع الماضي في جواب القسم للتوقع، قال في الكشف عند قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾^(٤) في سورة الأعراف^(٥) .

فإن قلت: ما لم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع «قد»، وقلّ عندهم مثل قوله: حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لِنَامُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٦) قلت: إنما كان كذلك؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنةً لمعنى التوقع؛ الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم .

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٤) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لامرى القيس، ديوانه ٣٢

(١) سورة المجادلة ١

(٣) سورة يوسف ٦٥

(٥) الكشف ٢ : ٨٨

وقال ابن الخباز: إذا دخلت «قد» على الماضي أثرت فيه معنيين: تقرّبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً؛ فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل. انتهى.

وظاهره أنها تفيّد المعنيين معاً في الفعل الواحد.

ولا يقال: إن معنى التقريب ينافي معنى التوقع؛ لأن المراد به ما تقدم تفسيره. وكلام الزمخشري^(١) في «المفصل» يدلّ على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع.

وأما التقليل، فإنها ترد له مع المضارع، إما لتقليل وقوع الفعل نحو: قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب. أو للتقليل لمتعلّق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا آتَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٢)، أي ما هم عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه.

وقال الزمخشري: هي للتأكيد، وقال: إن «قد» إن دخلت على المضارع كانت بمعنى «ربما»، فوافقت «ربما» في خروجها إلى معنى التكثر؛ والمعنى: إن جميع السموات والأرض مختصا به خلقاً وملكا وعلما، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين^(٣)!

وقال في سورة الصف: ﴿لِمَ تُوذَوْنَ بِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٤)؛ قد معناها التوكيد، كأنه قال: تعلمون علما يقينا لا شبهة لكم فيه^(٥).

ونصّ ابن مالك على أنها إذا كانت للتقليل صرفت المضارع إلى الماضي.

وقد نازع بعض المتأخرين في أن «قد» تفيّد التقليل، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور، فقال: قد تدلّ على توقع الفعل عن أسند إليه، وتقليل المعنى لم يستفد من «قد» بل لو قيل: البخيل يجود والكذوب يصدق، فهم منه التقليل؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة النور ٦٤

(١) انظر المفصل ص ٣١٦

(٣) الكشاف ٣: ٢٠٧ مع اختصار في العبارة.

(٤) الكشاف ٤: ٤١٩

(٥) سورة الصف ٥

البخل بالجود ، وعلى مَنْ شأنه الكذب بالصدق ، إن لم يجعل ذلك على صدور ذلك قليلا ،
كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة
من المتأخرين .

وجعل منه الزمخشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(١) .
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أي قد رأينا .

وأما التحقيق فترد لتحقيق وقوع التعلق مع المضارع والماضي ، لكنه قد يرد والمراد به
الماضي ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(١) .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ ^(٢) .

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنَّ
اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ ^(٤) .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الفتح ١٨

(١) سورة القمرة ١٤٤

(٣) سورة النور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧

ولهذا لا تستعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيمًا » .
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ ^(١) ، فهو متأول للمرضى في المعنى ؛
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو للخروج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيما علم
الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ
يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى قد يتسللون فيما علم الله .



الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿ وَ لَهُ أَلْجَوَارِ الْمُنشَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ^(١) وهو كثير .
وللتعليل كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، قال الأخفش : أى
لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم ، فاذا كرونى .

وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وجعل ابن برهان النحوى منه قوله تعالى : ﴿ وَيَسْكَأَنَّهٗ لَا يَفْطَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٤) .
وللتوكيد : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٦) ، أى ليس شىء مثله ؛ وإلا لزم إثبات المثل .
قال ابن جنى : وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة
الجملة ثانيا .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لثلا يلزم إثبات المثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تفيد
نفي المثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه
إذا لم يكن مثل شىء لزم ألا يكون شيئا ؛ لأن مثل المثل مثله .

وقيل : المراد مثل الشىء ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثلى لا يفعل كذا ، أى أنا لا أفعل ؛
وعلى هذا لا تكون زائدة .

وقال ابن فورك : هى غير زائدة ، والمعنى ليس مثل مثله شىء ، وإذا نفيت التماثل عن
الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب المستوفى . ولتا كيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا
رَبِّيَانِي صَغِيرًا ﴾ ^(٦) ، أى أن ترتيبهما لى قد وجدت ، كذلك أوجد رحمتك لهما يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤ .

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

كان

ثانى للمضى ، وللتوكيد ، وبمعنى القدرة كقوله : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ ^(١) ، أى ما قدرتم .

وبمعنى « ينبغى » ، كقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾ ^(٢) ، أى لم ينبغ لنا .
وتكون زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٣) ، أى بما يعملون ؛
لأنه قد كان علما ما علموه من إيمانهم به .
وقد سبقت فى مباحث الأفعال .

كأن

للتشبيه المؤكد ؛ ولهذا جاء ﴿ كأنه هو ﴾ ^(٤) ، دون غيرها من أدوات التشبيه .
ولليقين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ ^(٥) ، على ماسياتى .
وقد تحفف ، قال تعالى : ﴿ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَمِيرٍ مَسَّهُ ﴾ ^(٦) .

كأين

بمعنى « كم » للتكثير ؛ لأنها كناية عن العدد ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ
عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾ ^(٧) . وفيها قراءتان : « كأين » على وزن « قائل » و « بانع »
« وكأين » بتشديد الياء .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة القصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً
غير هذه (١) .

كاد

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .



كَلَا

قال سيبويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّفَّار : إنها تكون اسماً للرد ، إما ردّاً ما قبلها ، وإما الردّ ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، هي ردّاً لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى زُرْتُمُ التَّقَابِرَ ﴾ ^(٢) ، كان إخباراً بأنهم لا يعلمون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسنُ الوقفُ عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولولم يُفتقرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٣) ، هي ردّاً لما قبلها ؛ فالوقفُ عليها

حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يتقدم ما يردّها بما في غرض التكلم ؛ سواء كان من كلام غير التكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .

كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾ ^(٤) بعد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ

التَّفَرُّءُ ﴾ ^(٥) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَضْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾ ^(٥) .

وكقولك : أنا أهين العالم ! كَلَا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القيلة ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة الهزرة ٣ ، ٤

(٥) سورة الشعراء ٦١ ، ٦٢

وهي تقيض « إي » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تَطِعْمَنِي ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا . كَلَّا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا ﴾ ^(٣) .

وتسكون بمعنى « حقا » صلة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴾ ^(٤) .

﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ

الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ ^(٧) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ ^(٨) .

وأما قوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٩) ، فيشتمل الأمرين .

وقد اختلف القراء في الوقف عليها .

فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .

ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويبتدىء بها ، وغلب عليها معنى الزجر .

ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويبتدىء بها ، وغلب عليها أن تكون

لتحقيق ما بعدها .

ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردع ، ويبتدىء بها إذا كانت

بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩

(٤) سورة المدثر ٣٢

(٦) سورة المطففين ١٥

(٨) سورة المطففين ١٨

(١) سورة العلق ١٩

(٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢

(٥) سورة الفجر ٢١

(٧) سورة المطففين ٧

(٩) سورة الهزلة ٣ ، ٤

وقتل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » تقيضان [لا « لا » ، وأن « كذلك » تقيض]^(١) لـ « كلاً » ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْصَرَ مِنْهُم ﴾^(٢) على معنى : ذلك كما قلنا وكما فعلنا .

ومثله : ﴿ هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَّآبٍ ﴾^(٣) .

قال : وبدل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » ؛ لأن ما بعد الواو يكون معطوفاً^(٤) على ما قبله بها وإن كان مضمرًا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾^(٥) ، ثم قال : ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ، أي كذلك فعلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير^(٦) .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نفي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجراً وردا أو إنكاراً لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجيهرهم بمكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كلاً » ، فاعلم أنها مكية .

وتكون « كلاً » بمعنى « حقاً » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصباً على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقاً .

(١) سورة محمد ٤

(٢) فقه اللغة : « منسوبة »

(٣) فقه اللغة ١٣٤

(١) تكملة من فقه اللغة لابن فارس

(٣) سورة من ٥٥

(٥) سورة الفرقان ٣٢

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق التحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .
وتكون بمعنى « ألا » فيستفتح بها الكلام ، وهي على هذا حرف . وهذا مذهب
أبي حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله
عليه وسلم بخمس آيات من سورة العلق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(١) ، طوى
النمط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴾ ^(٢) ، فدلَّ
على أن الابتداء بـ « كلاً » من طريق الوحي ، فهي في الابتداء بمعنى « ألا » عنده .
فقد حصل لـ « كلاً » معاني النفي في الوقف عليها ، و « حقا » و « ألا » في الابتداء بها .
وجميع « كلاً » في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا ، في خمس عشرة سورة ، ليس في
النصف الأول من ذلك شيء .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ ^(٣) ، على معنى « ألا » ، واختار قوم
جعلها بمعنى حقا . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إن » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .



(٢) سورة الطلق ٣

(١) سورة الطلق •

(٣) سورة المؤمن ١٠٠

كلّ

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ « الإكليل » و « الكلّة » و « الكلالة » ؛ كما هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ ^(١) ، أى بسطاً تاماً .

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ ^(٢) ، ونحوه .

والثانى انضمام الذوات ؛ وهو المفيد للاستغراق .

ثم إن دخل على منكر أو جمع عموم أفراد المضاف إليه ، أو على معرف أو جمع عموم أجزاء ما دخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أُمَّتٍ دَاخِرِينَ ﴾ ^(٣) ، فالتنوين بدل من المضاف ، أى كل واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظاً إلا إذا وقع تأكيداً أو نعتاً ، وإضافته منوية عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع المعروف ، نحو كلّ القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِيَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٤) ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكَلَّمَهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(٢) سورة النساء ١٢٩

(٤) سورة آل عمران ٩٣

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٣) سورة النمل ٨٧

الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿١﴾ ، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ ﴿٣﴾ .

وإلى نكرة مفردة ، نحو : ﴿وَكَلَّ إِنْسَانَ أَزْمَانَهُ طَائِرَهُ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ ﴿٦﴾ .

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه ، نحو : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ﴾ ﴿٧﴾ ، ﴿وَكَلُّ أُمَّتٍ دَاخِرِينَ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿وَكَلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿وَكَلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ ﴿١١﴾ .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقدمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرجت لباشرت العوامل ، مع أنها في المعنى منزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » المؤكدها فلازمة للإضافة .

وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكدة ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما المؤكدة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ماهو في حكم الجملة مما يتبعص ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير المؤكدة ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة في الجنس لأجل

(٢) سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة الدثر ٣٨

(٨) سورة التمل ٨٧

(١٠) سورة الأنبياء ٨٥

(١) سورة مريم ٩٥

(٣) سورة الفتح ٢٨

(٥) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة الأنبياء ٣٣

(٩) سورة الأنعام ٨٤

(١١) - سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنسا يحيط به ، فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو كلّ أخوتك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان متبداً وكان خبره مفردا ، تنبيهاً على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها .

فإن لم يكن مبتدأ وأضفته إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كلّ إخوتك ، وضربت كلّ القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدلّ على معنى إضافته إلى جنس معرف بالألف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾^(١) ، لأن الألف واللام للجنس ، ولو كانت للعهد لم يحسن ، لمناقضتها معنى الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فتقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كلّ من كلّ الثمرات ، وكلّ من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السهيلي في " التناجح " ،^(٢) له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتبويض ، والمجورور في موضع المفعول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل « من » لبيان الجنس كلّ . ولو قال : « أخرجنا به من الثمرات كلها » ل قيل : أى شيء أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن المجورور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لعلم المخاطبين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٥٧

(٢) هو كتاب « تناجح العكر » ، في علل النحو للسهيلي ، رتبته على كتاب الجمل ؛ ذكره صاحب كشف الضنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكد بتمامه ؛
جنسا شائعا كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ نُمِّ كَلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « من الثمرات كلها »
ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ
وَالْأَعْنَابِ ... ﴾ ^(٢) الآية .

فلو قال بعدها . « ثم كلى من الثمرات كلها » لأوهم أنها للعهد المذكور قبله ؛ فكان
الابتداء بـ « كل » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع لللبس .

وأما المقطوعة عن الإضافة ، فقال الشميلي : حقها أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ،
أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك :
كلّا ضربت وبكلّ مررت . فلا بد من المذكورين قبلها ، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ،
ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يعقل لها معنى .

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال
ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نسكرة فيجب مراعاة معناها ، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا
في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ ^(٤) ،
ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ^(٥) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٦) ،

(٢) سورة النحل ٦٧
(٤) سورة الإسراء ١٣
(٦) سورة آل عمران ١٨٥

(١) سورة النحل ٦٩
(٣) سورة القمر ٥٢
(٥) سورة المدثر ٣٨

ومجموعاً مذكراً في قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(١)، في معنى الجمع؛ لأنه اسم جمع.

وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ «كل» قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ. لَا يَسْمَعُونَ إِلَىٰ الْأَعْلَىٰ﴾^(٤).

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار «الأمّة».

وكذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع؛ كالجامل والباقر.

وكذلك في الثالثة؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام، فلا يلزم عودُه إلى «كل».

وزعم الشيخ أثير الدين في تفسيره: ﴿وَيَلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٥)، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، أنه مما روعى فيه المعنى بهذا اللفظ. وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يعد إلى «كل» بل على «الأفَّاكين» الدالة عليه ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ﴾.

وأيضاً فهاتان جملتان والكلام في الجملة الواحدة.

الثاني: أن تضاف إلى معرفة، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، سواء كانت الإضافة لفظاً، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٦)، فراعى لفظ «كل». ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «كلّم راع، وكلّم مستول عن رعيته» ولم يقل: راعون ولا مستولون.

(٢) سورة فاطر ٥

(٤) سورة الصافات ٨٤٧

(٦) سورة مريم ٩٥

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٣) سورة الحج ٢٧

(٥) سورة الجاثية ٨٤٧

أو معنى؛ نحو: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾^(١)، فراعى لفظها، وقال: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾^(٢)، فراعى المعنى.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا. لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٣)؛ هذا إذا جعلنا «مَنْ» موصولة، فإن جعلناها نكرة موصوفة، خرج من هذا القسم إلى الأول.

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظاً، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فمن الأول: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٤)، ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾^(٥)، ﴿إِنَّ كُلًّا إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾^(٦)، ولم يقل: «كذبوا»، ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾^(٧).

ومن الثاني: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٨)، ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٩)، ﴿كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ﴾^(١٠)، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾^(١١).

قال أبو الفتح: وعلمته أن أحد الجمعين عندهم كان عن صاحبه؛ فإن لفظ «كل» للأفراد ومعناها الجمع، وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعاً، فتارة روعى كما إذا صرح به، وتارة روعى لفظ «كل»، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات.

(٢) سورة النمل ٨٧
(٤) سورة البقرة ٢٨٥
(٦) سورة ص ١٤
(٨) سورة الأنفال ٥٤
(١٠) سورة الروم ٢٦

(١) سورة العنكبوت ٤٠
(٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥
(٥) سورة الإسراء ٨٤
(٧) سورة العنكبوت ٤٠
(٩) سورة الأنبياء ٣٣
(١١) سورة النمل ٨٧

قيل : ولو قال قائل : حيث أفرد يقدر الحذف مفردا ، وحيث جُمع يقدر جمعا ، فيقدر في قوله : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ ^(١) « كل واحد » ، ويقدر في قوله : ﴿ وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ ﴾ ^(٢) « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى تكرة .
وما ذكره يقتضى أن تقديره : وكلهم أتوه ، وكلا التقديرين سائغ ، والمراد الجمع .

ويتعين في قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ^(٣) ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِ كَلْتِهِ ﴾ ^(٤) : كل واحد ، وهو يساعد ما ذكرناه .

وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السهيلي في " نتاج الفكر " : إذا قطعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ؛ لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل ذاهبون ؛ إذا تقدم ذكر قوم . وأجاب عن أفراد الخبر في الآيات السابقة ؛ بأن فيها قرينة تقتضى تحسين المعنى بهذا اللفظ دون غيره . أما قوله : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَأْنِ كَلْتِهِ ﴾ ، فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وظالمين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يعملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الأفراد أدل على المراد ، والمعنى : كل فريق يعمل على شأنته .

وأما قوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلَ ﴾ ، فلأنه ذكر قرونا وأما ، وختم ذكرهم بقوم تباع ، فلو قال : كل كذبوا ، لماد إلى أقرب مذكور ، فكان يتوهم أن الإخبار عن قوم تباع خاصة ، فلما قال : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ ﴾ ، علم أنه يريد كل فريق منهم كذب ، لأن أفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى .

(٢) سورة النمل ٨٧
(٤) سورة الإسراء ٨٤

(١) سورة الضحى ٤٠
(٣) سورة الأنبياء ٣٣

مسألة

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو: ﴿ كَلِمًا رَزَقُوا مِنْهَا ﴾^(١) ، وهي مصدرية ، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما ينوبُ عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه تسمى « ما » المصدرية الظرفية ، أي النائبة عن الظرف ، لأنها ظرف في نفسها ، و « كل » من « كلما » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر الفقهاء والأصوليون أن « كلما » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أحبك ما ذرَّ الله شارق ، فإنما تريد العموم ، و « كل » أكدت العموم الذي أفادته « ما » الظرفية ؛ لا أن لفظ « كلما » وضع للتكرار كما يدلّ عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيدا للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » المصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدي ، وفي الأسماء ضمني . قال تعالى : ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾^(٢) ، وإذا جردت من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة في الأسماء قصدا ، وفي الأفعال ضمنا .

ويظهر الفرق بينهما في قوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق . تطلق كل امرأة يتزوجها ، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدي . ولو تزوج امرأة ثم تزوجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصدا في الأسماء . ولو قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لاعتنائها عموم الأفعال قصدا ، وهو التزوج .

سأله

ويأتي « كل » صفة ، ذكره سيويه في باب النعت قال : ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ؛ ومررت بالرجل كل الرجل .

قال الصّفار : هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة ، فإن قولك : « الرجل » معناه الكامل ، ومعنى « كل الرجل » أي هو الرجل ، لعظمته قد قام مقام الجنس ، كما تقول : أكلت شاة كل شاة . وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل الصيد في جوف الفرا » أي أن من صاده فقد صاد جميع الصيد لقيامه مقامه لعظمته ، قال : وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه راحة الصفة كما ذكرنا ، فلو كان جامدا لم يجوز ، نحو : مررت بعبد الله ، كل الرجل . لا يفهم من « عبد الله » شيء .

كلا وكلتا

هما توکید الاثنین ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في التثنية ككلّ في الجمع ، ومفرد اللفظ مثني المعنى ؛ عبّر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنین ، اعتبارا بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلِنَنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) .

قلت : لاختلاف أن معناها التثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : تثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عود الضمير إليها مفردا في قوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ؛ فالإخبار عن « كلتا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثني لقال : « آتا » ، ودليل إضافتها إلى المثني في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) ، ولو كان مثني لم يجز إضافته إلى التثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض التأخرين وقال : ليس معناه التثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثرت مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » الموصولتين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفردا ؛ ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ، وما جاء فيه مراعاة المعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكلّ من الأمرين المضاف إليهما . وأما مراعاة التثنية فيه فعلى سبيل التوسع ؛ ووجه التوسع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

فجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة المعنى واللفظ ، والتثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه .

فائدة

وقع في شعر أبي تمام « كلا الآفاق » ، وخطأه المعرسي ؛ لأن « كلا » يستعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في المسموع : كلا القوم ، ولا كلا الأصحاب ؛ وإنما يقال : كلا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من الكلا ؛ من قولك : كلات الشيء إذا رعيتَه وحفظته ، فالمعنى يصح ؛ إلا أن المتكلم يقصر ؛ وهي ممدودة .



كم

نكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُبهمَة في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وقول سيويه : كم أرضك جريبا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنى عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .
وهي قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أى عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو : كم رجلا ضربت ؟

وخبرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجر ما بعدها ؛ نحو : كم عبد ملك .

وقد تدخل عليها « مِنْ » ، كقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(١) ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ^(٢) .

وليست الاستفهامية أصلا للخبرية ؛ خلافا للزخشرى حيث ادعى ذلك في سورة « يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٣) .

ولم تستعمل الخبرية غالبا إلا في مقام الافتخار والمباهاة ؛ لأن معناها التكثير ؛

(٢) سورة الأنبياء ١١

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكشاف ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير؛ وهو مائة وألف؛ فكأن «مائة» تميز بواحد مجرور؛
فكذلك «كم».

واعلم أن «كم» مفردة اللفظ، ومعناها الجمع؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين،
قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(١) ثم قال: ﴿لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾، فأتى به
جمعا. وقال: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٢)، ثم قال: ﴿أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٣).



كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتن ذاته؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقته، و « مَنْ » عن مشخصاته؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف؛ فإذا قلت: كيف زيد؟ كان « زيد » مبتدأ، و « كيف » في محل الخبر، والتقدير. على أي حال زيد؟

هذا أصلها في الوضع؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام، أو من قرينة الحال؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم: لها ثلاثة أوجه:

أحدها: سؤال محض عن حال؛ نحو كيف زيد؟

وثانيها: حال لاسؤال معه، كقولك: لأكرمك كيف أنت، أي على أي حال كنت .

ثالثها: معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (١) . قال الراغب في تفسيره: كيف هنا استخبار لا استفهام؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا؛ ولا يقتضى عدم المستخبر، والاستفهام بخلاف ذلك .

وقال في « المفردات »: كل (٢) ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ؛ نحو: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾^(١) .

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾^(٢) .

﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣) .

﴿ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾^(٤) .

﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(٥) .

وقال غيره : قد أتى للنفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ

عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .

ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها « إلا » ، كقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾^(٨) .

والتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾^(٩) ،

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(١٠) .

وللتحذير ، كقوله : ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِمِينَ ﴾^(١١) .

وللتنبيه والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾^(١٢) .

وللتأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾^(١٣) ،

(١) سورة آل عمران ٨٦

(٢) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩

(٣) سورة النكبات ١٩

(٤) سورة آل عمران ٨٦

(٥) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية :

﴿ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ .

(٦) سورة آل عمران ١٠١

(٧) سورة النمل ٥١

(٨) سورة البقرة ٢٥٩

(٩) سورة التوبة ٧

(١٠) سورة النكبات ٢٠

(١١) سورة التوبة ٧

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ

(١٠) سورة البقرة ٢٨

(١٢) سورة الإسراء ٢١

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئاً في الدنيا فكيف في الآخرة !
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : ونجى - مصدراً ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٢) ،
﴿ فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُنحِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٣) .

وتأتى ظرفاً في قول سيوبه ؛ وهى عنده في قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى في حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسماً ، وجعلتها خبراً ، أى كيف صنمكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلاً ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٦) .
وجوابه في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٤) سورة المائدة ٦٤

(٦) سورة الروم ٤٨

(١) سورة النساء ٤١

(٣) سورة الروم ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٦

ومراد هذا القائل، الشرط المنوي؛ وهو إنما يفيد الربط فقط؛ أي ربط جملة بأخرى كإداة الشرط، لا اللفظية، وإلا لجزم الفعل.

وعن الكوفيين أنها تجزم، نحو كيف تكن أكن.

وقد يحذف الفعل بعدها، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾^(١)، أي كيف توالونهم!



اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

القسم الأول

غير العاملة

وتجىء لعشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، ومخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ،
ومتمة ، وموجبة ، ومسبوقة والمؤذنة ، والموطئة .

فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب
لسببويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائى ، وهمرته همزة قطع ، وُصِلت لكثرة الاستعمال .
وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستغرافية ، وقد سبقا في قاعدة التنكير والتعريف . وزاد
قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذَّبَابُ ﴾ ^(٢) .
وللإضمار ، ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(٣) ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛
وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فعند الكوفيين : « هي مأواه » ، وعند البصريين : هي المأوى له .
واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تفخيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ،
وهي في الأسماء تفخيم الجرس ، وفي المعنى توقيف المسمى وتعظيمه ، سبحانه !

(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٧١

(٣) سورة النازعات ٣٩

والدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة ؛ إعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على
الخلافاً فيه .

والخففة التي يجوز معها تخفيف « إن » المشددة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا
حَافِظٌ ﴾ ^(١) .

وتسمى لام الابتداء ، والفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية .

والخففة هي التي تحقق الخبر مع المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ ^(٢) ،
﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(٣) .

والموجبة : بمعنى « إلا » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ
لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنْ كُلٌّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٥) ، أى ، ما كل ،
فخلصوا : « إن » بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » فى الإيجاب .

وقرأ الكسائي : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَرْوُلٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ ^(٦) ، بالرفع والمراد :
« وما كان مكرهم إلا لتزول منه » .

والمؤكدة ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :

أحدهما : المبتدأ ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : ﴿ لَسَجِدٌ

(٢) سورة الشورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسْسَ عَلَى التَّقْوَى ﴿١﴾ ، ﴿لِيُؤَسِّفَ وَأُخْوَهُ أَحَبَّ﴾ ، ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ ﴿٢﴾ .
 ثانيهما : في باب « إن » ، على اسمها إذا تأخر ؛ نحو ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿٤﴾ .
 وعلى خبرها ، نحو : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ﴾ ﴿٦﴾ ،
 ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ﴿٧﴾ .

فـ « إن » في هذا توكيد لما يليها ؛ واللام لتوكيد الخبر .
 وكذا في « أن » المفتوحة ، كقراءة سعيد ﴿إِلَّا أَنْهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ ﴿٨﴾ ، بفتح الهمزة ؛
 فإنه ألغى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إن » المكسورة ، أو على ما يتصل بالخبر إذا
 تقدم عليه ؛ نحو : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ بِغَمَّوْنَ﴾ ﴿٩﴾ ، فإن تقديره : « ليعمبون
 في سكرتهم » .

واختلف في اللام في قوله : ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ ﴿١٠﴾ ؛ فقيل هي مؤخره ، والمعنى : يدعو
 لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبَ مِنْ نَفْعِهِ .

وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليمين ؛ فحقها أن تقع
 صدر الكلام .

واعترض بأن اللام في صلة « من » فتقدمها على الموصول ممتنع . وأجاب الزمخشري
 بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بعاملة ، كـ « من » المؤكدة ، في نحو : ما جاءني من
 أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال الكسائي : اللام في غير

(٢) سورة يوسف ٨
 (٤) سورة النازعات ٢٦
 (٦) سورة هود ٧٥
 (٨) سورة الفرقان ٢٠
 (١٠) سورة الحج ١٣

(١) سورة التوبة ١٠٨
 (٣) سورة الحشر ١٣
 (٥) سورة الفجر ١٤
 (٧) سورة البروج ١٢
 (٩) سورة الحجر ٧٢

موضعها ؛ و « مَنْ » في موضع نصب بـ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفعه » ، أى يدعو إليها ضره أقرب من نفعه .

قال المبرد : يدعو في موضع الحال ، والمعنى في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لَمَنْ ﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ^(١) في صلته ، و ﴿ لَيْبَسَ الْمَوْتَى ﴾ ^(١) خبره .

وهذا يستقيم لو كان في موضع ﴿ يدعو ﴾ ، « يُدعى » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره يُبعده .

والمثمة ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَنْ لَا يَبْتَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِذَنْ لِأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ ^(٣) ؛ فاللام هنا لتسيم الكلام . قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

والموجبة ، في جواب « لولا » كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ بِأَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(٤) ؛ فاللام في ﴿ لقد ﴾ توجّه للتثبيت .

والمسبوقة في جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَمَعْنَاهُ حَطَّامًا ﴾ ^(٥) ؛ أى تفيد تأخره لأشد العقوبة ؛ كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أُنزِلُوا أَقَادِرُونَ عَلَيْهَا أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ ﴾ ^(٦)

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الحج ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَابًا﴾ بغير لام؛ فإنه يفيد التمجيل؛ أى جعلناه أجابا لوقته.

والمؤذنة: الداخلة على أداة الشرط بعد تقدم القسم لفظا أو تقديرا، لتؤذن أن الجواب له، لا للشرط، أو للإيدان بأن ما بعدها مبنى على قسم قبلها.
وتسمى الموطئة؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أى مهدته.

وقول المعربين: إنها موطئة للقسم فيه تجوز؛ وإنما هى موطئة لجوابه، كقوله: ﴿لَئِن أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَصَرُوهُمْ لَيُوَلِّنَنَّ الْأَذْبَانُ﴾^(١)، وليست جوابا للقسم؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط. ويجمع هذه الأربعة المتأخرة؛ قولك: لام الجواب.

وقد اجتمعا فى قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا﴾^(٢)، فاللام فى «لئن» مؤذنة، وقوله: ﴿نَسْفَعَا﴾ جواب القسم المقدر؛ تقديره: والله لنسفن.

ومن جواب القسم قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٣). وزعم الشيخ أثير الدين فى تفسيره أنها لام التوكيد؛ وليس كما قال؛ وقد قال الواحدى فى "البيسط": إنها لام القسم، ولا يجوز أن تكون لام ابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تلحق إلا الأسماء، وما يكون بمنزلتها كالمضارع.

(٢) سورة العلق ١٥

(١) سورة الحشر ١٢

(٣) سورة القصص ٤٣ .

القسم الثاني

العامة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصبة ، وجازمة .

الأولى : الجارة ، وتأتي لمعان :

للملك الحقيقي ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاللَّهُ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) .

والتملك ، نحو وهبت لزيد ديناراً ؛ ومنه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ ^(٤) .
والاختصاص ، ومعناها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني ، نسبة باعتبار ما دلّ عليه متعلقه ؛ نحو : هذا صديق لزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للمؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَكَ لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(٥) .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ ^(٧) .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن الملك لما حصل وثبت ، وهذا لما لم يحصل بعد ؛ ولكن هوفي حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(٢) سورة البقرة ١٠٧

(٤) سورة مريم ٥٠

(٦) سورة المطففين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٣) سورة الفتح ٤

(٥) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) سورة الرعد ٢٥

وللولاية ، كقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) .
 ويموز أن تجمع هذه الثلاثة ، كقولك : الحمد لله ؛ لأنه يستحق الحمد ، ووليه ،
 والمخصوص به ؛ فكأنه يقول : الحمد لي وإلى .
 وللتعليل ؛ وهى التى يصلح موضعها « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ
 الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٢) ؛ أى من أجل حب الخير .
 وقوله : ﴿لِإِيَّالَيْهِ قُرَيْشٍ﴾^(٣) ؛ وهى متعلقة بقوله : ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾^(٤) ، أو بقوله :
 ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾^(٥) ؛ ولهذا كانتا فى مصحف أبى سورة واحدة .
 وضُعت بأن جعلهم كعصف مأكول ؛ إنما هو لكفرهم وتجربتهم على البيت .
 وقيل : متعلق بمحذوف ، أى « اعجبوا » .
 وقوله : ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾^(٦) ، أى لأجل بلد ميت ؛ بدليل : ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ
 الْمَاءَ﴾^(٧) .

هذا قول الزمخشري ؛ وهو أولى من قول غيره إنها بمعنى « إلى » .
 وقوله : ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾^(٨) ؛ أى لا تخاصم الناس لأجل الخائنين .
 قال الراغب : ومعناه كعنى : ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾^(٩) ،
 وليست كالتى فى قولك : لا تكن لله خصيماً ، لدخولها على المفعول ؛ أى لا تكن
 خصيم الله .

وبمعنى « إلى » كقوله : ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١٠)
 بدليل قوله : ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١١) .

(٢) سورة الروم ٤

(٣) سورة قريش ١ ، ٣

(٤) سورة الأعراف ٥٧

(٥) سورة النساء ١٠٧

(٦) سورة إبراهيم ١٠

(٧) سورة الروم ٤

(٨) سورة القيل ١

(٩) سورة النساء ١٠٥

(١٠) سورة الرعد ٢

(١١) سورة إبراهيم ١٠

وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(١).

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^(٢).

﴿رَبَّنَا إِنَّا تَمَعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾^(٣).

وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(٤)، بدليل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(٥).

وزيفه الراغب لأن الوحي للنحل، جعل ذلك له للتسخير والإلهام، وليس كالوحي الموحى إلى الأنبياء؛ فاللام على جعل ذلك الشيء له بالتسخير.

وبمعنى «على»، نحو: ﴿وَيَحِزُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٦).

﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٧).

وقوله: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لِيَأْتِيَنَّكُمْ وَإِنْ أَسَاءْتُمْ فَلَمَّا﴾^(٨)؛ أى فعلها؛

لأن السيئة على الإنسان لا له؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾^(٩).

وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(١٠)، وقوله: ﴿ذَلِكَ

لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١١)، أى من لم يكن.

وقوله: ﴿لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾^(١٢).

وبمعنى «في» كقوله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١٤)، ﴿يَا لَيْتَنِي

قَدَّمْتُ حَيَاتِي﴾^(١٣).

(٢) سورة الأعراف ٤٣

(٤) سورة الزلزلة ٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٩

(٨) سورة الإسراء ٧

(١٠) سورة فصلت ٤٦

(١٢) سورة الرعد ٢٥

(١٤) سورة الفجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٤٨

(٣) سورة آل عمران ١٩٣

(٥) سورة النحل ٦٨

(٧) سورة الصافات ١٠٣

(٩) سورة هود ٣٥

(١١) سورة البقرة ١٩٦

(١٣) سورة الأنبياء ٧

﴿ لَا يُجَلِّبُهَا لَوْ قَتَبَهَا إِلَّا هُوَ ﴾^(١).

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾^(٢) . وقال ابن أبان : الظاهر أنها للتعليل .

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ﴾^(٣) أى عن الذين آمنوا ، وليس المعنى خطابهم بذلك ، وإلا ل قيل : « سبقتمونا » . وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ ﴾^(٤) ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أَوْلَادُهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾^(٥) ؛ فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك . كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ﴾^(٦) .

وغیره يُسَمِّيها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكماً ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(٧) ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾^(٨) .

وذكر ابن مالك وغيره ضابطا في اللام المتعلقة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لتعدية القول للمقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾^(٩) .

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(١٠) .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ١٨٧ | (٢) سورة الإسراء ٧٨ |
| (٣) الأحقاف ١١ | (٤) سورة الأعراف ٣٨ |
| (٥) سورة الأعراف ٣٩ | (٦) سورة الكهف ٧٥ |
| (٧) سورة آل عمران ١٥٦ | (٨) سورة هود ٣١ |
| (٩) سورة النساء ٨ | (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ |

وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(١) .
 وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلكَ غداً . إلا أن يشاءَ اللهُ﴾^(٢) .
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » المفتوحة الساكنة . قاله الهروي : وجعل منه :

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾^(٣) .

﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٤) .

﴿وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فهذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب " الكشاف " في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾^(٦) ، [أصله : يريدون أن يطفئوا]^(٧) ، كما جاء في سورة براءة^(٨) .

وللتعدية ؛ وهي التي تعدى العامل إذا عجز ، نحو : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٩) ، فاللام فيه للتعدية ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسماها ابن الأباري : آله الفعل ، وذكر أن البصريين يسمونها لام الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾^(١٠) ، ﴿أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾^(١١) .

وقال الراغب : التعدية ضربان : تارة لتقوية الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿وَتَأْتُهُ﴾^(١٢) ، وتارة يحذف ، نحو : ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٦) ، ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ﴾

(٢) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة التوبة ٣٢

(٨) الكشاف ٤ : ٤٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأنعام ٧١

(٧) تكملة من الكشاف

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ بِشَرَحِ صَدْرِهِ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُصِلَهُ ﴿١﴾ ، فأثبت في موضع وحذف في موضع . انتهى

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ﴿٢﴾ ؛ أى أَقْبِلْ وَتَعَالَ أَقُولُ لَكَ .
 وذكر ابن الأنباري أن اللام المكسورة تجيء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَلِّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ ﴿٣﴾ ، والمعنى « لِيَجْزِينَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .

وهذا ضعيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .
 ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أى آمَنُوا لِيَجْزِيَ .

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كى ، ولام الجحود .
 ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أى النفي ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنذِرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ﴿٥﴾ ؛ ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ﴿٦﴾ .
 وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفي الكون ؛ بخلاف لام كى .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ﴿٧﴾ ، لام كى ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يختل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣
 (٤) سورة آل عمران ١٧٩
 (٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٢٥
 (٣) سورة النجم ٣١
 (٥) سورة الأفعال ٣٣
 (٧) سورة الزمر ٣

المعنى . ولأنه يجوز إظهار « أن » بعد لام « كى » ، ولا يجوز بعد لام الجحود ؛ لأنها في كلامهم نقي للفعل المستقبل ؛ فالسين بإزائها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ ^(١) ، فجاء بلام الجحد حيث كانت نقيا لأمر متوقع مخوف في المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ ^(٢) فجاء باسم الفاعل الذى لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نقي العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾ ^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ ^(٤) .

ومثال لام « كى » و « كى » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ لِنُنَبِّئَ بِهِ قَوْمًا كَذِبًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾ ^(٩) ، يريد : « كى تكونوا » .

وقوله : ﴿ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ﴾ ^(١٠) .

وقد تجبىء معها « كى » نحو : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ ^(١١) ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ ^(١٢) ، ﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ ^(١٣) .

(٢) سورة هود ١١٧
 (٤) سورة الكهف ٢
 (٦) سورة يوسف ٢٤
 (٨) سورة البقرة ١٤٣
 (١٠) سورة النحل ٧٠
 (١٢) سورة آل عمران ١٥٣

(١) سورة الأفعال ٣٣
 (٣) سورة القصص ٥٩
 (٥) سورة الفرقان ٣٢
 (٧) سورة النحل ٣٩
 (٩) سورة يونس ٩٢
 (١١) سورة الأحزاب ٧

وربما جاءت «كى» بلا لام ، كقوله : ﴿ كَىٰ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾^(١) وفي معناه لام الصبرورة ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٢) ، ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣) .

وتسمى لام العاقبة ؛ فإن من العلوم أنهم لم يلتقطوه لذلك ؛ بل لضده ، بدليل قوله : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا ﴾^(٤) .

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها ؛ وهو يقتضى أنها لام التعليل ؛ لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التي في نحو قوله : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾^(٥) ، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل ، ويكون مرتباً على الفعل وليس في لام الصبرورة إلا الترتب فقط .

وقال الزمخشري في تفسير سورة المدثر : أفادت اللام نفس العلة والسبب ، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً ؛ ألا ترى إلى قولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، فقد جعلت المخافة علة لخروجك ، وما هي بغرضك .

ونقل ابن فورك عن الأشعري : أن كل لام نسبها الله إلى نفسه ؛ فهي للعاقبة والصبرورة دون التعليل ؛ لاستحالة الغرض .

واستشكله الشيخ عز الدين بقوله : ﴿ كَىٰ لَا يَكُونُ دُولَةً ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾^(٢) ، فقد صرح فيه بالتعليل . ولا مانع من ذلك ؛ إذ هو على وجه التفضل .

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة النقص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة المحسر ٧

(٣) سورة الذاريات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٤٩

وأقول : ما جلوه للعاقبة هو راجع للتعليل ؛ فإن التقاطهم أفضى إلى عداوته ؛ وذلك
 بموجب صدق الإخبار بكون الالتقاط للعداوة ؛ لأن ما أفضى إلى الشيء يكون علة ،
 وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادراً عن نسب الفعل إليه لفظاً ؛ بل جاز أن
 يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خلقاً ؛ كما تقول : جاء الغيث لإخراج الأزهار ،
 وطلعت الشمس لإيضاج الثمار ، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والغيث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإن الله قدره لحكته ، وجعله علة لعداوته ،
 لإفضائه إليه بواسطة حفظه وصيانتته ؛ كما في مجي الغيث بالنسبة إلى إخراج الأزهار .
 وإليه يشير الزمخشري أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل بها وارد على طريق
 المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدواً وحرزناً ؛ بل المحبة
 والتبني ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ؛ شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل
 لأجله [وهو الإكرام الذي هو نتيجة المحبة] ^(١) ، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل . ^(٢)

وقال ابن خالويه في كتاب " المبتدأ " في النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ
 آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ ﴾ ^(٣) ، فهي لام « كى » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند
 البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلتقطوه لكى يكون
 عدوا . انتهى .

وجوز ابن الدهان في الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أى فالتقط
 آلُ فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَرَزْنَا ﴾ حال من الماء في : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ ﴾ ؛ أى
 لِيَتَمَلَّكُوهُ .

قال : ويجوز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لكرهه أن يكون لهم
عدوًا وحرزنا .

وأما قوله : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ،
والمعنى : ليغفرن الله لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها إعمال « كي » ؛
وليس المعنى : فتحنا لك لكي يغفر الله لك ؛ فلم يكن الفتح سببا للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هي لام « كي » ، ومعناه : لكي يجتمع لك مع المغفرة
تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع ، حسن معه « كي » .

وكذلك قوله : ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ^(٢) ، فقال الفراء : لام كي .

وقال قطرب والأخفش : لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال
كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فهي لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فالتصب عندهم بإضمار « أن » ،
وهما جارتان للمصدر ؛ واللام الجارة هي لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة للمضارع تجيء لأسباب :

منها القصد والإرادة ؛ إما في الإثبات ، نحو : ﴿ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ ﴾ ^(٣) ، أو النفي
نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ ^(٤) ، فهو على تقدير حذف
المضاف ؛ أي لنعلم ملائكتنا وأوليائونا .

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(١) سورة التوبة ١٢١

(٣) سورة الأنعام ٩٢

ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشاء كل طر يقتهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم الخاطب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير معلولة لها في المعنى ، وذلك إن كان الكلام متضمنا لمعنى القصد والإرادة ، نحو: ﴿ وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا ﴾ ^(٢) .

ومنها العاقبة على ما سبق ..

الثالث : الجازمة ؛ وهي الموضوعة للطلب ، وتسمى لام الأمر ؛ وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل الخاطب ؛ فيقولون : لتضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ ^(٣) .

ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ؛ نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ^(٤) ﴿ لِيَسْتَأْذِنَكُمْ ﴾ ^(٥) .

وتسكن بعد الواو والفاء ؛ نحو : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ ^(٦) .
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٧) .

ويجوز الوجدان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ^(٨) ، قرئ في السبع بتسكين ﴿ ليقضوا ﴾ وبتحريكه .
وتجىء لمعان :

منها : التكليف ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة التوبة ٥٥

(١) سورة الأنعام ٧١

(٣) سورة يونس ٥٨ ، وهي قراءة يزيد بن القفاح ويعقوب

(٥) سورة النور ٥٨

(٤) سورة الطلاق ٧

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(٧) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

- ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) .
والإبتهال ، وهو الدعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٢) .
والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٣) .
والخبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٤) ، أى يمدّ .
ويحتمله : ﴿ وَلَنَحْمِلَ ﴾ ^(١) ، أى ونحمل .
ويجوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٥) ، ويبدل
على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ نَفَقِرْ لَكُمْ ﴾ ^(٥) مجزوما ؛ فلولا أنه طلب لم يصح الجزم ؛
لأنه ليس ثم وجه سواه .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة العنكبوت ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

لا

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .

فالداخلة على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .

فالعاملة قسمان :

تارة تعمل عمل « إن » ، وهي النافية للجنس ، وهي تنفي ما أوجبه « إن » ،

فذلك تشبه بها في الأعمال ، نحو : ﴿ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١) ، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾^(٢) ،

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾^(٣) .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : ﴿ لَا ضَيْرَ ﴾^(٤) ، ﴿ فَلَا قُوَّةَ ﴾^(٥) . وتارة

تعمل عمل « ليس » .

وزعم الزمخشري في " المفصل " أنها غير عاملة .

وكذا قال الحريري في " الدرّة " : إنها لا تأتي إلا لنفي الوحدة .

قال ابن برّمي : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما في النصب ، وعليه

قال : « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » ، يعني فإنه نفي الجنس لما عطف .

وكذلك قولك : « لا رجل في الدار ولا امرأة » ، تفيد نفي الجنس ؛ لأن المطف

أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ٩٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

ومن نصّ على ذلك أبو البقاء في " المحصل " (١) . ويؤيده قوله تعالى :
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (٢) ، قرىء بالرفع والنصب فيهما ، والمعنى
فيهما واحد .

وقال ابن الحاجب : مقاله الزمخشري لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه
يُستفاد العموم منه ، كما في المبنية على الفتح ، وإن كانت المبنية أقوى في الدلالة عليه ؛ إمّا
لكونه نصاً أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم .

وقال ابن مالك في " التحفة " : قد تكون المشبه بـ « ليس » نافية للجنس ، ويفرق
فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرآن . هذا كله في العاملة .

وأما غير العاملة ؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرد نفي العموم ، ويلزم التكرار .
ثم تارة تكون نكرة ، كقوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (٣) .
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ (٤) .

وتارة تكون معرفة كقوله : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾ (٥) .
ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ ﴾ (٦) ،
وقوله تعالى : ﴿ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي الْحَرْثَ ﴾ (٧) .

فإن قيل : لم لم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات ؟

وجوابه أنه من الكلام المحمول على المعنى ، والتقدير : لا تثير الأرض ، ولا ساقية
للحراث ، أي لا تثير ولا تسقي .

(١) المحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كشف الظنون ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٤

(٤) سورة يس ٤٠

(٥) سورة إبراهيم ٣١

(٦) سورة البقرة ٧١

(٧) سورة النور ٣٥

وقال الراغب : هي في هذه الحالة تدخل في التضادين ، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا ، نحو : زيد ليس بمقيم ولا ظاعن ، أى تارة يكون كذا ، وتارة يكون كذا . وقد يراد إثبات حالة بينهما ؛ نحو : زيد ليس بأبيض ولا أسود .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ ﴾ ^(١) ، قيل : معناه أنها شرقية وغربية . وقيل : معناه مصونة عن الإفراط والتفریط ، وأما الداخلة على الأفعال ؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ لأنه جزاء ، فلا يكون إلا مستقبلا .

ومثله : ﴿ لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ ^(٣) . وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) .

وقد يكون للحال ، كقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) . ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٨) . وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ ﴾ ^(٩) . يصح أن تكون في موضع الحال ، أى مالكم غير مقاتلين .

وقيل : يُنفي بها الحاضر على التشبيه بـ « ما » ، كقولك في جواب من قال : « زيدا يكتب الآن » : لا يكتب .

والنفي بها يتناول فعل المتكلم ، نحو : لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا . ومنه قوله تعالى :

- | | |
|---------------------|--------------------|
| (١) سورة النور ٣٥ | (٢) سورة قاطر ١٤ |
| (٣) سورة الم نشر ١٢ | (٤) سورة ساء ٣ |
| (٥) سورة القيامة ١ | (٦) سورة المارج ٤٠ |
| (٧) سورة الواقعة ٧٥ | (٨) سورة النساء ٦٥ |
| (٩) سورة النساء ٧٥ | |

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾^(١) .

وفعل الخطاب ، كقولك : إنك لاترورنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سُنْفِرُكَ فَلَاتَنْسَى ﴾^(٢) ،

﴿ فَأَنْفُدُوا لَا تَتَفَدُّونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾^(٣) .

وتدخل على الماضى فى القسم والدعاء ، نحو : والله لاصليت ، ونحو : لَأَضَاقَ صَدْرُكَ .

وفى غيرها نحو : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٤) .

والأكثر تكرارها ، وقد جاءت غير مكررة فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ

الْمَقَبَةَ ﴾^(٥) .

قال الزمخشري : لكنها مكررة فى المعنى : لأن المعنى : لا فك رقية ، ولا أطعم مسكينا ،

ألا ترى أنه فسر افتحام العقبة بذلك ؟ وقيل : إنه دعاء ، أى أنه يستحق أن يدعى عليه بأن

يفعل خيرا .

وقد يراد الدعاء فى المستقبل والماضى ، كقولك : لافض الله فاك . وقوله :

« لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي » .

الثانية : أن تكون للنهى ، ينهى بها الحاضر والغائب ، نحو : لا تقم ولا يقم . وقال

تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٦) .

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧) .

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٨) .

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾^(٩) .

﴿ لَا يَسْخَرُونَ قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ ﴾^(١٠) .

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (٢) سورة الأهلئ ٦ | (١) سورة الشورى ٢٣ |
| (٤) سورة القيامة ٣١ | (٣) سورة الرحمن ٣٣ |
| (٦) سورة المتنحة ١ | (٥) سورة البلد ١١ |
| (٨) سورة الكهف ٢٣، ٢٤ | (٧) سورة آل عمران ٢٨ |
| (١٠) سورة الحجرات ١١ | (٩) سورة آل عمران ١٨٨ |

﴿ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ^(٢) .

﴿ لَا يَحْطِئَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ ^(٣) .

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿ لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ ^(٤) .

وترد للدعاء ، نحو : ﴿ لَا تَوَاحِدْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ ^(٥) ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطليبة » ليشمل النهي وغيره .

وقد تحمل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ

لَا تَقَاتِلُونَ ﴾ ^(٧) .

الثالثة : أن تكون جوابية ، أي ردّ في الجواب ، مناقض لـ « نعم » أو بلى ، فإذا

قال مقرّراً : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستفهما : هل زيد عندك ؟

قلت : لا أو نعم ، قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ

رَبِّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ ^(٩) .

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصت بالدخول على الماضي ، نحو :

﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(١٠) ، أي لم يصدق ولم يصل .

ومثله : ﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة القصص ٧

(٦) سورة هود ٢

(٨) سورة الأعراف ١٧٢

(١٠) سورة القيامة ٣١

(١) سورة الحجرات ١١

(٣) سورة التمل ١٨

(٥) سورة البقرة ٢٧٦

(٧) سورة النساء ٧٥

(٩) سورة الأعراف ١٤٤

(١١) سورة البلد ١١

الخامسة : أن تكون عاطفة تُشْرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بعد الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالعطف الواو دونها ، لأنها أمّ حروف العطف .

السادسة : أن تكون زائدة ، في مواضع :

الأول : بعد حرف العطف المتقدم عليه النفي أو النهي ، فنجى مؤكدة له ، كقولك :
ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾^(١) .
﴿ مَا جَمَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣) .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزيلة لتوهم أن « الضالين » هم « المضروب عليهم » ، والعرب تنعت بالواو ، وتقول : مررت بالظريف والعاقل ، فدخلت لإزالة التوهم .
وقيل : لثلاث يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾^(٤) ، ف « لا » زائدة ، وليست بعاطفة ؛ لأنها إنما يعطف بها في غير النهي ، وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيذا للظاهر من اللفظ ، ونفيا للاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصا ، ولو لم يأت بـ « لا » ، لجاز أن يكون النفي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر ؛ فذلك كان القول ببقاء الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حالة عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾ ^(١) ، فمن قال : المراد أن الحسنه لا تساوي السيئة ، فـ « لا » عنده زائدة ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئة لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة ، والواو عاطفة جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام في بحث الزيادة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ... ﴾ ^(٢) الآية ، فالأولى والثانية غير زائدة ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقال ابنُ الشَّجَرِي : قد تجيء مؤكدة للنفي في غير موضعها الذي تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمَسِيءَ ﴾ ^(٣) ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد .

ومثله . ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظُّلَّةُ وَلَا الْحَرُورُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٥) .

وقال غيره : « لا » هاهنا صلة ؛ لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين ، فالمعنى : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ ^(٦) ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يجز إلا على زيادة « لا » .

الثاني : بعد « أن » المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٧) .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي المعنوي الذي تضمنه : ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٧) .

(٢) - سورة غافر ٥٨

(٤) سورة فاطر ٢١، ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٢

(١) سورة فصلت ٣٤

(٣) سورة غافر ٥٨

(٥) سورة الأنبياء ٩٥

(٧) سورة ص ٧٥

وقال ابن السِّدِّ : إنما دخلت لما يقتضيه معنى المنع لا يحتمل حقيقة اللفظ ؛ لأنَّ المانع من الشيء بأمر المنوع ، بألا يفعل ، مهما كان المنع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحمل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَتَلَّا بِعَلَّمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) أى لئن لم ، لأنَّ المعنى يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة والمعنى عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصِلُوا ﴾ ^(٢) ، المعنى ألا تصلوا ؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تصلوا .
وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تصلوا .

وأما السِّرافى فجعلها على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمر ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت لقيام زيد ، فإنَّ المعنى أنَّ الحىء وقع لأجل القيام ، وهل هو لأنَّ يقع أو لئلا يقع ؟ محتمل ، فمن جاء للقيام ، فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك ، فقلت : جئت لأنَّ يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأنَّ يقع عدم القيام ، وهو - أعنى عدم الوقوع - طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأنَّ يقع عدم القيام ، فيتصور أن تقول : جئت للقيام ، وتعنى به عدم القيام .

وكذا قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصِلُوا ﴾ ^(٢) أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ المعنى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ دُونِكُمْ حَقٌّ أَنْ تَعْلَمَ ﴾^(١) أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا؟ وإذا علموا أنهم لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فقوله : ﴿ لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ دُونِكُمْ حَقٌّ أَنْ تَعْلَمَ ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل قسم ، كقوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِبَيْتِ الْمَقَامِ ﴾^(٢) ، المعنى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ وهى قراءة قويمة لا يضعفها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تلزم النون مع اللام .
وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، ف﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ جواب لما حكى من جحد البعث ، كما كان قوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾^(٣) جوابا لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾^(٤) ، لأن القرآن يجرى مجرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإلغاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متنافيان .

قال ابن السجري : وليست « لا » فى قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾^(٦) . ونحوه بمنزلتها فى قوله : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِبَيْتِ الْمَقَامِ ﴾^(٧) ، كما زعم بعضهم ؛ لأنها ليست فى أول السورة لجيئها بعد الفاء ،

(٢) سورة القيامة ١
(٤) سورة الحجر ٦
(٦) سورة المارج ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩
(٣) سورة الفلم ٢
(٥) سورة الواقعة ٧٥
(٧) سورة القيامة ١

والفاء عاطفة كلمة على كلمة، تخرجها عن كونها بمنزلة في: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١)، فهي إذن زائدة للتوكيد.

وأجاز الخازننجي في: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١)، كون «لا» فيه بمعنى الاستثناء، محذوف الهمزة وبقيت «لا».

وجعل الزمخشري^(٢) «لا» في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في: ﴿لِنَلَّاعِلَمَ﴾، لتأكيد وجوب العلم، و﴿لا يؤمنون﴾ جواب القسم، ثم قال:

فإن قلت: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟

وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾^(٤). انتهى.

وقد يقال: هب أنه لا يتأني في آية الواقعة، فما المانع من تأنيه في النساء؟ إلا أن يقال: استقر بآية الواقعة أنها تزداد لتأكيد معنى القسم فقط، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها في الجواب.

السابعة: تكون اسما في قول الكوفيين، أطلق بعضهم نقله عنهم.

وقيل: إن ما قالوه، إذا دخلت على نكرة، وكان حرف الجرّ داخلًا عليها، نحو غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال، وجعلوها بمنزلة «غير».

وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعمّ من ذلك، فإنه قال: جعلوا «لا» بمعنى «غير»

(٢) الكشاف ١: ٤٠٩.

(٥) سورة الحاقة ٢٨ - ٤٠.

(١) سورة القيامة ١

(٣) سورة النساء ٦٥

لأنه يتعذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمتها ، وهو ما بعدها ،
كقولك : جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ﴾^(١) ، ﴿ وَظِلٌّ مِّنْ يَّحْمُومٍ . لَا بَارِدٌ وَلَا
غَرِيمٌ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ ﴾^(٣) .



(٢) سورة الواقعة ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة البقرة ٦٨

(٣) سورة الواقعة ٣٣

لات

قال سيبويه: «لات» مشبهة بـ «ليس» في بعض المواضع، ولم تتمكن تمسكها، ولم يستعملوها إلا مضرا فيها؛ لأنها كـ «ليس» في المخاطبة، والإخبار عن غائب، ألا ترى أنك تقول: ليست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبا، فتبنى عليها، ولات فيها ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، أي ليس حين مهرب .
وكان بعضهم يرفع «حين» لأنها عنده بمنزلة «ليس» والنصب بها الوجه .

لا جَرَمَ

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها، ولم يجيء بعدها فعل .
الأول: في هود^(٢)، وثلاثة في النحل^(٣)، والخامس^(٤) في غافر، وفيه فسرها الزمخشري .

وذكر اللغويون والمفسرون في معناها أقوالا :

أحدها: أن «لا» نافية ردا للكلام المتقدم، و«جرم» فعل معناه حق، و«أن» مع ما في حيزها فاعل، أي حق، ووجب بطلان دعوته. وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأحفش، فقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾، معناه أنه رد على الكفار وتحقيق لخسرانهم .

(١) سورة س ٣

(٢) سورة هود ٢٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾

(٣) سورة النحل ٢٣ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ، ٦٢

﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ﴾ ، ١٠٩ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾

(٤) سورة غافر ٤٣ ﴿لَا جَرَمَ أَنْ مَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا

فِي الْآخِرَةِ﴾ .

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب ، أى كسب عملهم الندامة ، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع .

الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا ، وأكثر المفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب ، بإسقاط الخافض^(١) .

لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف في حقيقتها ، فقال سيويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصّفّار : أنك إذا قلت : لوقام زيد قام عمرو ، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لوقوع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .
وقال غيره : هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هي حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه .
وهي تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾^(٢) ،
دلت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه منتفية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة .
الثاني : استلزام مشيئة الرفع للرفع ؛ إذ المشيئة سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

« لولم يخف الله لم يعصه » ؛ إذ لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يعص » حتى يكون خاف وعصى ؛ لأن انتفاء العصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ؛ والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يعص للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل !

ومن قسرها بالامتناع اختلفوا ، فقال الأكثرون إن الجزاء - وهو الثانى - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثانى وهو الرفع ، لامتناع الأول ؛ وهو المشيئة .

قال ابن الحاجب ومن تبعه كابن جمعة الموصلى وابن خطيب زمككا : امتنع الأول لامتناع الثانى ، قالوا : لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .

وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تتجرد من النفي ، نحو : لو جئتني لأكرمك ؛ وتدل حينئذ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى ما هدانى

بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ تَكَ آيَاتِي ﴾ ^(٣) ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، نسي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تسكرمنى

لم أكرمك ، فيقتضى ثبوتها لأنهما للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ؛ لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ،

نحو : لو تسكرمنى أكرمك ؛ ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .

(٢) - سورة التوبة ٤٦

(١) - سورة النساء ٨٢

(٣) - سورة الزمر ٥٧ ، ٥٩

رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جتني لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِإِلَهِهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١) .

واعلم أن تفسير سيويه لها مطرد في جميع مواردنا ، ألا ترى أن مفهوم الآية (٢) عدم نفاذ كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاماً والبحر ممدوداً بسبعة أبحر مداداً ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاذ الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاماً والبحر مداداً .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم العصيان كان يقع عند عدم الخوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم العصيان إلا عند الخوف ، وهكذا الباقي .

وأما تفسير من فسرها بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقاً ؛ إذ لو كان منفيًا لكان النفاذ حاصلًا ، والعقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلا تنفذ مع قتلها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (٣) .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ (٤) ، فإن التوليّ عند عدم الاسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » فنفي العصيان ثابت ، إذ لو اتفق نفي العصيان لزم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في المدح .

(١) سورة المائدة ٨١

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطا ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا

فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾

(٤) سورة الأنفال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يطرد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخريجها على طرق :
الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعني الثابت فيها الثاني دائماً - إنما جاءت
لمجرد الدلالة على ارتباط الثاني بالأول ، لا للدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به
الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شيء على كل حال ،
فيربط ذلك الشيء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذ ذاك إلا النقيض
الذي يلزم من وجود ذلك الشيء ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم النفاذ في الآية
السكرية واقع على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة
أببحر ، فعدم النفاذ على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيبي
واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر
جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدل
على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا تدل على امتناع الجواب
في نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقيام عمرو ، فقيام زيد محكوم
باتتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لقيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر
غير اللازم عن قيام ، أو ليس له ؟ لا يعرض في الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثر كون الثاني
والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام فخر الدين الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها مجرد الربط ، واحتج
بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَأَوْسَمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ^(١) ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء لانتفاء غيره ، لزم التناقض ؛ لأن قوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعهم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تولوا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والفرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لها كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلا مبرأ آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يعصه » ، امتنع عدم العصيان الذى كان سيقع عند عدم الخوف لوقوعه ، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا لتكسرت الأشجار ، وفنى المداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَفِدَتْ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ، أى وما نفذت .

الرابع : أن تحمل « لو » فى هذه المواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتني لأعطيتك ، ولو كان زيد هناك لضربتك ، ثم تتسع فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تكرمني ولو أكرمتك، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ (٢) ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افتدى به .
فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَاءَ الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل ، « وإن » المشددة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبغي ألا تليها .

أجاب الصفار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » المحمولة عليها ، وكما جاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ؛ مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى المستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يفتد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضى امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرؤا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثاني قاله الزمخشري أنه على الفرض ؛ أي ولو كنا من أهل الصدق عندك .

وقال الزمخشري فيما أفردته على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مخصصة للشرط كان ولاعاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفادتها في مضمونى جملتها، أن الثانى امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوا الناس فيقال لك: هلاكوت زيدا! فتقول: لو جاءنى زيد لكسوته؛ افتقرت فى جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تغتفر إلى مثل ذلك «إن» لعملها فى فعلها، وخصوصها للشرط.

ويتعلق بـ «لو» الامتناعية مسائل:

الأولى: إنها كالشرطية فى^(١) اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمَلَّكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢)، حذف الفعل فانفصل الضمير.

وانفردت «لو» بمباشرة «أن»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، وهو كثير.

واختلف فى موضع «أن» بعد «لو»، فقال سيويه: فى موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه فى الخبر، فقيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه.

وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم»، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

الثانية: قال الزمخشري: يجب كون خبر «أن» الواقعة بعد «لو» فعلاً؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وقال أبو حيان: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَأْفَى الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾. وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك فى الخبر المشتق، لا الجامد كالتى فى الآية.

(١) م: «ياختصاصها»

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة الحجرات ٥

وأيد بعضهم كلام الزمخشري ، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ ،
لما التبس بالمطف بقوله : ﴿ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ صار خبر الجملة المطفوفة ،
وهو ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ كأنه خبر الجملة المطفوف عليها لا لتباسها بها .

قال الشيخ في ” المغنى “ : وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يتنبه
لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك ^(١) .

قلت : وهذا عجيب ، فإن « لو » في الآية للتمنى ، والكلام في الامتناعية ، بل أعجب
من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي ، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول
قديما في شرح ” الإيضاح “ لابن الجباز ؛ لكن في غير مظهره ؛ فقال في باب إن وإخواتها :
قال السيرافي : تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه ، ولا تجوز : لو أن زيدا حاضر لأكرمه ؛
لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل .

هذا كلامهم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ
فِي الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٢) ، فأوقع خبرها صفة . ولهم أن يفرقوا بأن هذه للتمنى ، فأجريت مجرى
« ليت » كما تقول : ليتهم بادون . انتهى كلامه .

نبيه

ذكر الزمخشري بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالا ، وهو : ما الفرق بين قولك
: لو جاءني زيد لكسوته ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى ﴾ ^(٣)
و بين قوله : لو زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّمُ تَمَلِكُونَ خَزَائِنَ

(١) المغنى ١ : ٢٧٠

(٢) سورة الأحزاب ٢٠

(٣) سورة الزمر ٤

رَحْمَةً رَبِّي ﴿١﴾ ، وبين قوله : لو أن زيد جاءني لكسوته ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ﴿٢﴾ .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين ، تعليق أحدهما بصاحبه لا غير ، من غير تعرض لمعنى زائد على التعلق الساذج على الوجه الذي بينته ، وهو المعنى في الآية الأولى ؛ لأن الغرض نفي أن يتخذ الرحمن ولداً ، وبيان تعاليه عن ذلك ، وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعليق ، دون أمر زائد عليه ، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليق بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، وأن المذكور الذي هو زيد مكسوة للاحتمال لو وجد منه الحي . ولم يتمتع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمَلَّكُونَ﴾ محتمل المعنيين جميعاً ، أعنى أنهم للاحتمال يسكون ، وأنهم المحصوصون بالإمساك لملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها ، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء لا يميك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و« أتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضمر ، وحينئذٍ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أتم تملكون » لمكان القصد إلى الفعل في الموضعين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلاً لا يتكلم به ، ينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أتم ، بدليل « لو ذات سوار لطمتى » ، في ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أتم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ﴿٣﴾ ، وإن كان « أحد » مرفوعاً بفعل مضمر في التقدير .

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيذ الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيذا كان حقه أن يجيء ، وأنه بتركه الحجى قد أغفل حظه . فتأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فإنها لا تخرج عن واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها المثبت ، اللام المفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١) ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ^(٢) ويجوز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ^(٣) .

الرابعة : يجوز حذف جوابها للعلم به . وللتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٥) ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، وأما قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفاً والتقدير لنفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كلمات الله ، وأن يكون ما ﴿ نفدت ﴾ هو الجواب مبالغة في نفي النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفي النفاذ لازماً على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداً كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهراً ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَّا بِاللهِ مِنْ وَاوَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ آلِهَةٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ آلِهَةٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ ^(٦) ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّوا بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ ^(٧) ، أي ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

(٢) سورة الواقعة ٦٥

(٤) سورة هود ٨

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الواقعة ٧٠

(٥) سورة الرعد ٣١

(٥) سورة العنكبوت ٤٨

الوجه الثاني : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة، وإنما أقيمت مقامها ؛ لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلها فيلها المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُنَّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءَ لَطَمَسْنَا ﴾ ^(٢) .

وإن كان ماضيا لفظا صرفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٣) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَابًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٦) ، ونظائره .
قالوا: ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جوابا؛ لأنه لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمرة ، وقد قال المبرّد في " الكامل " : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل إن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضيا لفظا كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالبا ، نحو : ﴿ وَأَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ^(٨) .
وقد يحذف نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ^(٩) ، ولا يحذف غالبا إلا في صلة ، نحو : ﴿ وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ ^(١٠) ، الآية .

الثالث: لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » المفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة يس ٦٦
(٤) سورة يوسف ١٧
(٦) سورة آل عمران ٩١
(٨) سورة البقرة ٢٠
(١٠) سورة البقرة ٩٦

(١) سورة الأحزاب ٥٢
(٣) سورة التوبة ٢٣
(٥) سورة النساء ٩
(٧) سورة فاطر ١٤
(٩) سورة الواقعة ٧٠

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي ﴾ ^(٣) ، أى الافتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتناولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول
 « يود » ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة ليسرّ بذلك .
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » المصدرية ، فى محو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ
 أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ﴾ ^(٤) ، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله !
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تقديره « يود لو ثبت أن بينها »
 فانتفت مباشرة الحرف المصدرى لثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ^(٥) وأجاب بهذا ، وبأن هذا من باب
 توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ ^(٦) .
 وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدرًا ، إنما هو مذهب
 المبرد ، وهو لا يراه فكيف يقره فى الجواب !

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل
 « لو » بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلتها لا بد أن
 تكون فعلية بماض أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو ماقى معناها من مفهم
 تمن . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمن ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمن ، كما
 لا يجمع بين ليت وفعل تمن .

(٢) : سورة النساء ١٠٢

(٤) : سورة آل عمران ٣٠

(٦) : سورة الأنبياء ٣١

(١) : سورة البقرة ١٠٩

(٣) : سورة الماعز ١١

(٥) : سورة الشعراء ١٠٢

الرابع : لو التى للتمنى ، وعلامتها أن يصح موضعها «ليت» ، نحو: لو تأتينا فتحدثنا ، كما تقول :
ليتك تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ^(١) ، ولهذا نصب ، فيكون
في جوابها ؛ لأنها أفهمت التمنى ، كما انتصب ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ ^(٢) ، في جواب «ليت» : ﴿ يَا لَيْتَنِي
كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ^(٣) .

وذكر بعضهم قسما آخر وهو التعليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ ^(٣) .



لولا

مرکبة عند سيبويه من « لو » و « لا » ، حكاة الصَّفَار . والصحيح أنها بسيطة .
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . ومما يغير بالتركيب
« حبذا » صارت للضح والثناء ، وانفصل « ذا » عن أن يكون مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ،
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلَا » زال عنها الاستفهام جملة .
ثم هي على أربعة أضرب :

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبعضهم يقول : لوجود ، بالدال .
قيل : ويلزم على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف لما سيقع ، لا انتفاء ما قبله .
وقال صاحب " رصف المياني " ،^(١) : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين ، فحرف وجود لامتناع ،
نحو : لولا عدم زيد لأحسنت إليك . انتهى .

ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الخبر . والأكثر في جوابها المثبت اللام ،
نحو : ﴿ لَوْلَا أُنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) ، ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَيْتِ
فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾^(٣) .

وقد يحذف للعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾^(٤) .

(١) كتاب رصف المياني في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي - كشف الظنون .

(٢) سورة سبأ ٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٤

(٣) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ ^(١) ، لهم بها ، لكنه امتنع همه بها لوجود رؤية بُرْهَانِ رَبِّهِ ، فلم يحصل منه هم البتة ، كقولك : لولا زيد لأكرمك ؛ المعنى أن الإكرام ممتنع لوجود زيد؛ وبه يتخلص من الإشكال الذي يورد : وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفياً بجاء القرآن بالحذف ، نحو : ﴿ مَا زَكَاكَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ ^(٢) .

وهو يرد قول ابن عصفور أن المنقوب « ما » الأحسن باللام .

الثاني : التخصيص ، فتختص بالمضارع ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

﴿ لَوْلَا بَيْنَهُمْ أَرْبَابٌ يَتَّبِعُونَ وَالْأَخْبَارُ ﴾ ^(٤) .

﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ ^(٥) .

والتوبيخ والتستديم ، فتختص بالماضي ، نحو : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾ ^(٦) .

﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ ^(٧) .

وفي كل من القسمين تختص بالفعل ؛ لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تخصيصاً أيضاً ؛ وهو حينئذ يكون قرينة صارفة للماضي عن المضي إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة اللائمة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة الأنعام ٤٣ .

فَرِقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴿١﴾ ، يجوز بقاء «نفر» على ما في المعنى ، فيكون «لولا»
توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تخيصاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل ياذ وإذا معمولين له ، وبجملته شرطية معترضة .

فالأول : ﴿ وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ﴿ فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانًا تَصْرَعُوا ﴾ ﴿٣﴾ .

والثاني والثالث : نحو : ﴿ فَلَوْ لَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ .

وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ .

تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ﴿٤﴾ ، المعنى : فهلا ترجعون للروح إذا بلغت الخلقوم إن كنتم

مؤمنين ؛ وحالتكم أتبكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بملنا، أو بالملائكة،

ولكنكم لا تشهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ﴿ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ ﴿٥﴾ .

﴿ لَوْ لَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ ﴿٦﴾ .

قاله الهروي : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ﴿ لَوْ لَا

جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءٍ ﴾ ﴿٧﴾ .

الرابع : للنفي بمعنى «لم» نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ لَا كَانَتْ قَرْيَةً أَمَّنت ﴾ ﴿٨﴾ ،

أى لم تكن .

﴿ فَلَوْ لَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ﴿٩﴾ ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس

في كتاب " فقه العربية " والهروي في " الأزهية " .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧

(٦) سورة الأنعام ٨

(٨) سورة يونس ٩٨

(١) - سورة التوبة ١٢٢

(٣) سورة الأنعام ٤٣

(٥) سورة المنافقون ١٠

(٧) سورة النور ١٣

(٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « فهلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ قَرْيَةً ﴾ ،
نعم ، يلزم من ذلك الذي ذكره معنى المضي ، لأن اقتران التوبيخ بالماضي يشعر بانتفائه
وقال ابن الشجري : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب ، أى فدل على أن الكلام
موجب ، وجوابه ما ذكرنا ، من أن فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس منه : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ^(١) ، المعنى : اتخذوا
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسُلطان .

ونقل ابن بُرْجان في تفسيره في أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما في القرآن
من « لولا » فهي بمعنى « هلا » إلا قوله في سورة الصافات : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ . لَلْبَيْتِ ﴾ ^(٢) ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .
وفيه نظر لما سبق .

لوما

هي قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِاللَّيْكَةِ ﴾ ^(٣) ، قال
ابن فارس : هي بمعنى « هلا » ^(٤) .

(٢) - سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) فقه الثمّة ١٣٥ .

(١) - سورة الكهف ١٥ .

(٣) - سورة الحجر ٧ .

لم

نقى للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ^(١) .
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ^(٢) ، بفتح الحاء ؛
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .



لَمَّا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع، فتجزمه وتقلبه ماضيا، كـ « لم »، نحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾^(١)، ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾^(٢)، أى لم يذوقوه : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٣).

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لنفي فعل، و « لما » لنفي « قد فعل »، فالنفي بها آكد . قال الزمخشري في " الفائق " : لَمَّا مركبة من « لم » و « ما » هي نقيضة « قد »، وتنفي ما تشبته من الخبر المنتظر .

وهذا أخذه من أبي الفتح، فإنه قال : أصل « لَمَّا » « لم » زيدت عليها « ما »، فصارت نفيًا، تقول: قام زيد، فيقول الجيب بالنفي: لم يقم؛ فإن قلت: قد قام، قلت: لما يقم؛ لما زاد في الإثبات « قد » زاد في النفي « ما »، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولفظ، أما المعنى فإنها صارت في بعض المواضع ظرفًا، فقالوا: لما قمت قام زيد، أى وقت قيامك قام زيد. وأما اللفظ، فلأنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها، نحو جئتك ولما . أى ولما تجي . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ماذا كرهناه أولاً، وكونها قد تقع اسما هو ظرف، وأنه

يجوز الوقف عليها دون النفي، بخلاف « لم » .

ورابعها: نجىء اتصال منفيًا بالحال، والمنفى لم لا يلزم فيه ذلك، بل قد يكون منقطعا، نحو: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾^(١)، وقد يكون متصلا نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾^(٢).

وخامسها: أن الفعل بعد «لَمَّا» يجوز حذفه اختيارا.

سادسها: أن «لم» تصاحب أدوات الشرط بخلاف، «لَمَّا» فلا يقال: «إن لما يقيم»، وفي التنزيل ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾^(٣)، ﴿ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا ﴾^(٤).

سابعها: أن منفي «لَمَّا» متوقع بثبوته، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى: ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ ﴾^(٥): أنهم لم يدوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٦): ما في «لَمَّا» من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد^(٧).

وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة «لما» على التوقع، فكيف يتوهم أنه يقع بعد. وأجاب بعضهم بأن «لما» ليست لنفي المتوقع حيث يستبعد توقعه؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع، كما أن «قد» لإثبات الفعل المتوقع؛ وهذا معنى قول النحويين: إنها موافقة لـ «قد فعل»: أي يجاب بهافي النفي حيث يجاب بـ «قد» في الإثبات؛ ولهذا قال ابن السراج: جاءت «لَمَّا»، بعد فعل، يقول القائل: «لما يفعل»، فتقول: قد فعل.

(١) سورة الإنسان ١
 (٢) سورة المائدة ٦٧
 (٣) سورة المائدة ٦٧
 (٤) سورة المائدة ٦٣
 (٥) سورة ص ٨
 (٦) سورة الحجرات ١٤
 (٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثاني: أن تدخل على ماض؛ فهي حرف وجود لوجود، أو وجوب لوجوب، فيقتضى وقوع الأمرين جميعا؛ عكس «لو» نحو: لما جاءني زيد أكرمه.

وقال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى «حين».

ورده ابن عصفور بقوله: ﴿وَتِلْكَ الْقَرْمَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(١) قال: لأن الهلاك لم يقع حين ظلموا؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم إياهم؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك، فليست بمعنى «حين»؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدا الظلم؛ وليس كذلك، بل قوله: ﴿ظلموا﴾ في معنى «استداموا الظلم» أي وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم؛ أي في حين استدامتهم الظلم، وهم متلبسون به.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُوا﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٣).

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾^(٤).

﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾^(٥).

﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا﴾^(٦).

وأما جوابها فقد يحىء ظاهرا كما ذكرنا، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء؛ نحو:

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾^(٧).

أو مقرونة بما النافية، كقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ﴾^(٨).

ويأذ المفاجئة، نحو: ﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَنَّا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرُ كُضُونَ﴾^(٩).

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٢

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة النقص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة نهمان ٣٢

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ﴾ ^(١) .

﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ^(٢) .

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ ^(٣) .

وبهذا ردُّ على من زعم أنها ظرف بمعنى « حين » فإن « ما » النافية « وإذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ فانتفى أن يكون ظرفا .

وقد يكون مضارعا ، كقوله : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرُّزُقُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ ^(٤) وهو بمعنى الماضي ، أى جادلنا .

وقد يحذف ، كقوله : ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ ^(٥) ، قال بعضهم: التقدير انقسموا قسمين ، منهم مقتصد ، ومنهم غير ذلك ، لكن الحق أن ﴿مقتصد﴾ هو الجواب ؛ هو الذى ذكره ابن مالك ، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدليل .

وقوله : ﴿لَوْ أَن لِّي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ ^(٦) ؛ جوابه محذوف ؛ أى لمنعتكم .

وأما قوله عز وجل : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ ^(٧) .

قيل جواب « لما » الأولى « لما » الثانية ؛ وجوابها ورد باقترانه .

وقيل : ﴿كفروا به﴾ جواب لها ؛ لأن الثانية تكرر للاول .

وقيل : جواب الأولى محذوف ، أى أنكروه .

واختلف فى قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ ^(٨) ، فقيل : الجواب ﴿ذَهَبَ

الله﴾ . وقيل : محذوف استطرالة للكلام مع أمن اللبس ، أى حمدت .

(٢) سورة النكبات ٦٥

(٤) سورة هود ٧٤

(٦) سورة هود ٨٠

(٨) سورة البقرة ١٧

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٣) سورة الزخرف ٥٠

(٥) سورة لقان ٣٢

(٧) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ ﴾ ^(١) : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ ^(١) ، على جعل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أجيئناه وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ مُجَادِلًا ﴾ ^(٢) ، قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ مجادلنا .

وقيل : ﴿ مجادلنا ﴾ مؤول بـ « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٣) ، أى أجزل له الثواب وتله .

وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ ^(٤) ، فإتقدم من قوله : ﴿ وجعلنا ﴾ بسد مسد الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ ^(٥) ، فإتقدم من قوله :

﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، بسد مسد الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ ^(٦) ؛ فإنما وقع جوابها بالنفي ؛

لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف المعنى بين تجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها

أن تدل على أن الفعل الذى هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذى هو خافضته

من غير مهلة ؛ وإذا انفتحت « أن » بعدها أكدت هذا المعنى وشددته ، ذكره الزمخشري

في كشافه القديم قال : وزاء مبني في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾ ^(٧)

الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذرع في بديهة الأمر وغرته .

(٣) سورة هود ٧٤

(٤) سورة الحجرات ٢٤

(٦) سورة فاطر ٤٧

(١) سورة يوسف ١٥

(٢) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكاف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (١)
على قراءة تشديد الميم .

وقوله : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٢) .

لَمَّا

المخففة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسيبويه يجعل « ما » زائدة ، والفارسي يجعل
اللام ؛ وسيأتي في حرف الميم .



لن

صيغة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الخليل من « لا » و « أن » .

واعترض بتقديم المفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .

وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .

وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .

وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نقيضة السين وسوف

وأن في الإثبات ؛ فإذا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نقيضه « لن أفعل » .

وهي في نفي الاستقبال آكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ ﴾ ^(١)

آكد من قوله : ﴿ لَا أُبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ^(٢) .

وليس معناها النفي على التأييد ؛ خلافا لصاحب " الأمودج " بل إن النفي مستمر

في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي الماضي ، و « ما »

لنفي الحال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قُرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ ^(٣) بحرف « لا » في الموضع الذي اقترن به حرف

الشرط بالفعل ، فصار من صيغ العموم بعم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت

من الأوقات . وقيل لهم : تمنوا الموت ، فلا يتمنونه .

وقال في البقرة : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾ ^(٤) ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(٢) سورة الكهف ٦٠

(٤) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة يوسف ٨٠

(٣) سورة الجمعة ٧

﴿ قُلْ إِنِّي كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾^(١) ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » لا تدخل على حدث ؛ وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فتمنوا الموت ، ثم قال في الجواب : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ ﴾ ، فانتظم معنى الآيتين .
وأما التأييد فلا يدل على الدوام ، تقول : زيد بصوم أبدا ، ويصلى أبدا ؛ وبهذا يبطل تعلق المعتزلة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية ؛ ولو نفى بـ « لا » لكان لم فيه متعلق ؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذي نفى بـ « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنكم ترؤن ربكم » ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفى المظنون بـ « لن » والمشكوك بـ « لا » .

ومن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابن الخشاب .
وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأييد وأدواته .

قيل : وقد تأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾^(٢) .

ومنعه آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ؛ بل إلى المخاطب والغائب ، نحو : يارب لا عذبت فلانا ! ونحوه : لا عذب الله عمرا .

لكن

للاستدراك مخففة ومثقلة؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، تقول: ما زيد شجاع ولكنه غير كريم، فرفعت «لكن» ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له، لكونها كالمتضايين؛ فإن رفعا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء؛ وموقع الاستدراك بين متضايين بوجه ما؛ فلا يجوز وقوعها بين متوافقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشيْتُمْ وَلَتَنَارَغَمُنَّ فِي الْأَمْرِ وَلَكنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(١)، لكونه جاء في سياق «لو»، «ولو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ فدل على أن الرؤية ممتعة في المعنى؛ فلما قيل: ﴿وَلَكنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم؛ وهو نفى الرؤية، فلم أن المعنى: ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلمكم، فحذف السبب وأقيم السبب مقامه.

قال ابن الحاجب: الفرق بين «بل» و«لكن»؛ وإن اتفقا في أن الحكم للثاني؛ أن «لكن» وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في الفرد؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيا، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو؛ ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يحز لما ذكرنا. وأما بل؛ فلإضراب مطلقا، موجبا كان الأول أو منغيا.

وإذا ثقلت فهي من أخوات «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر؛ ولا يليها الفعل.

وأما وقوع المرفوع بعدها في قوله تعالى: ﴿لَكنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٢)، و«هو» ضمير الرفع، فجوابه أنها هنا ليست المثقلة بل هي المخففة؛ والتقدير: لكن أنا هو الله ربى؛

(١) - سورة الأنعام: ٣

(٢) - سورة الكهف: ٣٨

ولهذا تكتب في المصاحف بالألف ، ويوقف عليها بها ؛ إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على النون ؛ فالتقت النونان ، فأدغمت الأولى في الثانية ، وموضع « أنا » رفع بالابتداء ، وهو مبتدأ ثان ، و « الله » مبتدأ ثالث ، و « ربّي » خبر المبتدأ الثالث ، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني هو خبر الأول ، والراجع إلى الأول الياء .

ثم المخففة قد تكون مخففة من الثقيلة ، فهي عاملة ، وقد تكون غير عاملة ، فيقع بعدها المقرد ، : نحو ما قام زيد لكن عمر ، فتكون عاطفة على الصحيح ، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء .

وقال صاحب " البسيط " : إذا وقع بعدها جملة ؛ فيل هي للعطف ، أو حرف ابتداء . قولان : كقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ بِشَهْدٍ ﴾ ^(١) .

قال : ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها ؛ فعلى العطف لا يجوز ، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز .

قال : وإذا دخل عليها الواو انتقل العطف إليها ، وتجردت للاستدراك .

وقال الكسائي : المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو ، وتخفيفها إذا لم تقترن بها ؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

﴿ لَكِنَّ اللَّهَ بِشَهْدٍ ﴾ ^(١) .

﴿ لَكِنَّ الرَّسُولَ ﴾ ^(٤) .

(٢) - سورة الأنعام ٣٤

(٤) - سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾^(١)،

﴿ لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ ﴾^(٢).

وعلل الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ، فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف الفراء في ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾^(٣) ، فأكثرهم على تحقيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بالعطف على « أبا أحد » . والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل كـ « بل » العاطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله هو ، أي محمد .

لعلّ

تجىء لعلان :

الأول للترجى فى المحبوب ، نحو: لعل الله يفر لنا، وللإشفاق فى المكروه ، نحو: لعلّ الله يفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجى للجهل بالعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى مخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(١) ، معناه : كونا على رجاء كما فى ذكرهما ، يعنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف ؛ فى قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ^(٢) ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

وفى هذا ردّ على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .
فإن قلت : مامعنى قولهم : « لعل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب ، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجى إلى وضع الخبر ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريض بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يعرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه ، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عطاء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

(٢) سورة الشورى ١٧

(١) سورة طه ٤٤

(٣) سورة الشورى ١٨

رَبِّكُمْ .. ﴿ الآية إلى ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ ^(١) ، إطاع الثومين بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية ، لأنه بالإيمان يفتحها وبالإيمان يختصمها ، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة : الشرع ملزم .
وقد قال الزمخشري : وقد جاءت على سبيل الإطاع في مواضع من القرآن ، لكنه كريم رحيم ، إذا أطمع فَعَل ما يُطمع لا محالة ، فخرى إطاعه مجرى وعده ، فلهذا قيل : إنهما من الله واجبة .

وهذا فيه راحة الاعتزال في الإيجاب العقلي ، وإنما يحسن الإطاع دون التحقيق ، كيلا يتكل العباد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ ﴾ ^(٢) .
وقال الراغب : « لعل » طمع وإشفاق .

وذكر بعض المفسرين أن « لعل » من الله واجبة ، وفُسر في كثير من المواضع بـ « لا » وقالوا : إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى .

قال : ولعل - وإن كان طمعاً - فإن ذلك يقتضى في كلامهم تارة طمع المخاطب ، وتارة طمع المخاطب ، وتارة طمع غيرها ، فقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ ﴾ ^(٣) ، فذلك طمع منهم في فرعون .

وفي قوله : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾ ^(٤) ، إطاع موسى وهارون ، ومعناه : قولاً له قولاً لنا راجعين أن يتذكر أو يحشى .

وقوله : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ﴾ ^(٥) ، أى تظن بك الناس .

وعليه قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ ^(٧) ، أى راجين الفلاح .

(٢) سورة التحريم ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الكهراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنفال ٤٥

كما قال: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ﴾^(١).

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجي إلا في الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا في ممكن ؛ فأما قوله تعالى : ﴿لَعَلَّ أُنْبِغُ الْأَشْبَابَ...﴾^(٢) الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجهله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

الثاني للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿فَاتَّبِعُونَهُ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾^(٣) .
 ﴿وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٤) ، أى كى .
 وجعل منه ثعلب : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(٥) ، أى « كى » ، حكاة عنه صاحب
 " المحكم " .

الثالث : الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٦) .
 ﴿وَمَا يُذِيرُكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّي﴾^(٧) .

وحكى البغوى فى تفسيره عن الواقدى أن جميع ما فى القرآن من « لعل » فإنها للتعليل ،
 لإقوله : ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾^(٨) ، فإنها للتشبيه .
 وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع فى صحيح البخارى فى قوله :
 ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن « لعل » للتشبيه .

(٢) - سورة غافر ٣٦
 (٥) - سورة النحل ١٥
 (٦) - سورة الطلاق ١
 (٨) - سورة الشعراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ١٨
 (٣) سورة الأنعام ١٥٥
 (٥) سورة طه ٤٤
 (٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإنشاء ، كيف يتعلقان بالماضى !
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا في قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ (١)
ومن نص على منع وقوع الماضى خبرا للعلّ الرّمانيّ .



ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائما ، نفيت قيامه في حالك هذه . وإن قلت : ليس زيد قائما غدا لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلا .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموما .

وقيل مطلقا ؛ حالا كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

ورد الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(١) ؛ وهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب " شواهد التوضيح " فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » فقيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما يغفل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ ^(٢) .

لذن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقيمت عنده من لذن

طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضح نهاية الفعل وهي أبلغ من «عند» ، قال تعالى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (١) .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَأَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾ (٢) .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (٣) .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَايًّا ﴾ (٤) .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ (٥) .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾ (٦) .



(٢) سورة الأنبياء ١٧

(٤) سورة مريم ٥

(٦) سورة ق ٢٣

(١) سورة الكهف ٧٦

(٣) سورة النمل ٦

(٥) سورة يوسف ٢٥

ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

[ما الاسمية]

فلاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُنَ موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » فهي نكرة ؛ وإن حَسُنَا معا جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) و ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾ ^(٢) .

والنكرة ضربان : ضرب يئزم الصفة ، وضرب لا يئزمه ، والذي يئزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي الموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَعُكُمْ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٤) ﴿ وَاللَّهُ يَسْجُدَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) .

فإن كان المراد بها المذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السهيلي : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المعدوم ، نحو : « إن الله عالم بما كان وبما لم يكن » .

(٢) سورة ق ٢٣

(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨

(٣) سورة النحل ٩٦

(٥) سورة النحل ٤٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون اعتاداً قبلها، ولا ممنوعة، لأن صلتها تُفنيها عن النعت ولا تثنى ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، ويجوز مراعاتها في الضمير .
ونحوه من مراعاة المعنى : ﴿ وَاعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ (١) ،
ثم قال : ﴿ هُوَ لَاءَ شُفَعَاؤُنَا ﴾ (٢) ، لما أراد الجمع .

وكذا قوله : ﴿ وَاعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ (٣) .

ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ﴾ (٤) .
وأصلها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ (٥) .

وقد تقع على مَنْ يعقل عند اختلاطه بما لا يعقل تغليبا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ... ﴾ (٧) ، الآية ، بدليل نزول الآية بعدها مخصصة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ﴾ (٨) .

قالوا : وقد تأتي لأنواع مَنْ يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٩) ، أى الأبقار إن شئتم أو الثيبات .

ولا تكون لأشخاص مَنْ يعقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

(٢) سورة النحل ٧٣

(٥) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠١

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ ﴾ ^(١) ،
والمراد آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ^(٣) ، أى الله .

فأما الأولى فقبيل إنها مصدرية . وقال السهيلي : بل إنها وزدت في معرض التوبيخ
على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لعله
أخرى ، وهى المصيبة والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتى وتكبرت على ما خلقته
وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، ولتوهم
أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعله موجودة فيه أولذاته ؛ وليس كذلك .

وأما آية السماء ؛ فلأنّ القسم تعظيم للمقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة
والآيات ، فثبت لهذا المقسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيحاء إلى قدرته تعالى على إيجاد
هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون المعنى مقصورا على ذاته
دون أفعاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدر .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ فهى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛
لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أنتم لا تعبدون
معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ،
فلا يصح فى اللفظ إلا لفظه « ما » لإبهامها ومطابقتها لغرض أولازدواج الكلام ؛ لأن معبودهم
لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيحاء إلى عصية الله له عن

الزيف والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بانهم يعبدون أهواءهم ، ويتبعون شهواتهم ؛
بفرض أن يعبدوا اليوم ما لا يعبدونه غدا .

وهاهنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل
« ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : ﴿ مَا لَيْسَ
لِي بِحَقِّ ﴾^(١) ، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(٢) ، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾^(٤) ، وشبهه .
وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيما » ونظائرها ؛
إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت ، صدرا بعد الباء ، نحو : ﴿ بِمَا كَانُوا يَظْمُونَ ﴾^(٥) ، ﴿ بِمَا كَانُوا
يَكْذِبُونَ ﴾^(٦) ، ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾^(٧) .

وإن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله
تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾^(٨) .

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾^(٩) ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ ﴾^(١٠) .
﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ ﴾^(١١) .

﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾^(١٢) .

﴿ وَلَتَنْتَظِرُنَّ نَفْسَ مَا قَدَّمْتُمْ ﴾^(١٣) .

- (٢) سورة الطلق ٥
(٤) سورة البقرة ٣٢
(٦) سورة البقرة ١٠
(٨) سورة البقرة ٣٣
(١٠) سورة هود ٧٩
(١٢) سورة الأحقاف ٩

- (١) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة البقرة ١٦٩
(٥) سورة الأعراف ١٦٢
(٧) سورة الفتح ١١
(٩) سورة النحل ١٩
(١١) سورة يوسف ٨٩
(١٣) سورة المحشر ١٨

(١) الثاني : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفي التنزيل : ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ (٢) .

﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ (٣) .

﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٤) .

﴿ وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٥) .

﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ (٦) .

ف « ما » في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها (١) .

الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شىء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، ويُسأل

بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال

تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾ (٧) ، و ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ (٨) ، و ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (٩) .

قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١٠) :

ما : استفهام ، أى أى شىء تدعون من دون الله ؟

ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ (١١) ،

ونظيرها - لكن في الموصولة - ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (١٢) .

- | | |
|--|-----------------------|
| (١ - ١) ساقط من ت | (٢) سورة البقر ١٠٦ |
| (٣) سورة البقرة ١٩٧ | (٤) سورة البقرة ٢١٥ |
| (٥) سورة البقرة ١١٠ | (٦) سورة فاطر ٢ |
| (٧) سورة البقرة ٧٠ ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ . | |
| (٨) سورة البقرة ٦٩ ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ . | |
| (٩) سورة طه ١٧ | (١٠) سورة التنبكوت ٢٢ |
| (١١) سورة الفرقان ٦٠ | (١٢) سورة النساء ٣ |

وجوز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاة الراغب ؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، فإنما هو سؤال عن الصفة ؛ لأن الرب هو المالك والمالك صفة ، ولهذا ^(٢) أجابه موسى بالصفات . ويحتمل أن « ما » سؤال عن ماهية الشيء ، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى ، فأجابه موسى تنبيها على صواب السؤال . ثم فيه مسألتان : إحداهما في إعرابها ؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه ، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع بالابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَوْنَهَا ﴾ ^(٣) و ﴿ مَا هِيَ ﴾ ^(٤) ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) . وإن كان ما بعدها هو المسئول عنه ، كانت في موضع الخبر ، كقوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ مَا الْفَارِعَةُ ﴾ ﴿ مَا الْخَاقَةُ ﴾ .

الثانية : في حذف ألفها ؛ ويكثر في حالة الخفض ، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى ، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة ، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع ، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد ، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه ؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ ^(٧) ، ﴿ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ ^(٩) ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(١٠) . وأما قوله : ﴿ يَأْتِيَتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ ^(١١) ، فقال المفسرون : معناه بأي شيء غفر لي ، فجعلوا « ما » استفهاما . وقال الكسائي : معناه بمغفرة ربّي ، فجعلها مصدرية . قال الهروي : إثبات الألف في « ما » بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجرامة ، وأما قوله : ﴿ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ ﴾ ^(١٢) ، فقيل : إنها للاستفهام ، أي بأي شيء

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بعدها : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الفرقان ٦٠

(٦) سورة النساء ٧٩ ، وفي إيراد هذا المثال نظر

(٧) سورة التحريم ١

(٨) سورة الزمرات ٤٣

(٩) سورة الباء ١٠

(١٠) سورة الحجر ٥٤

(١١) سورة الأعراف ١٦

(١٢) سورة يس ٢٦ ، ٢٧

أغويتني؟ ثم ابتداء ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف،
أى فبا أغويتني أقسم بالله لأقعدن ، أى بسبب إغوائك أقسم .

ويجوز أن تكون الباء للقسم ، أى فأقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء
لأنه كان مكلفا، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفا لسعادة الأبد ، وكان جديرا أن
يقسم به .

فإن قيل : تعلقها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل يصد عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لاتقول : والله
لا يزيد لأمرن .

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ^(١) .

﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾ ^(٢) .

ولأ ثالث لها في القرآن إلا في قراءة سعيد بن جبير : ﴿مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ ^(٣) .

وتكون في موضع رفع بالابتداء و«ما» خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام والتعجب

بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شيء فبالخرى أن تسأل عنه .

والخامس : نكرة بمعنى «شيء» ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجبا لك ، وفي

التنزيل : ﴿بِعَوْضَةٍ فَمَا وَقَفَ﴾ ^(٤) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعِظْكُمْ بِهِ﴾ ^(٥) أى نعم شيئا

يعظكم به .

(٢) سورة عبس ١٧

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الانطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٥٧٢

(٥) سورة النساء ٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٦

والسادس : نكرة بغير صفة ولا صلة ، كالتعجب ، وموضمها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ^(١) ، أى فنعم شيئاً هى ، كما تقول : نعم رجالاً زيد ، أى نعم الرجل رجلاً زيد ، ثم قام « ما » مقام الشئ .

فائدة : قال بعضهم : وقد تجىء « ما » مضرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ^(٢) أى ما نمت .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ ^(٣) أى ما بينى .
﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى ما بينكم .

[ما الحرفية]

وأما الحرفية فسته :

الأول النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففى الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب فى لغة أهل الحجاز ، ووقع فى القرآن فى ثلاثة مواضع :

قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٦) على قراءة كسر التاء . وقوله :

﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ ^(٧) .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضى بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ ^(٨)

وعلى المضارع لئفى الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، نفيت أن

يكون منه خروج فى الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة الكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٣١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنهم من يسميه جَعْدًا ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجَعْد والنفي في الكلام على قاعدة المنفى .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الحجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقا ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جوابا لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جوابا لها في النفي .

قال : ويجوز أن تستعمل للنفي في الماضي والمستقبل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾^(١) ، ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾^(٢) . وفي الماضي ، نحو ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾^(٣) ، فإنه ورد للتعليل ، على معنى كراهة أن يقولوا عند إقامة الحجة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي المحقق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكأن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جوابا لها . وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فهي من نفي « إلا في ثلاثة وعشرين موضعا » :

- أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾^(٤) .
الثاني : ﴿ فَانصَبْ مَا فَارَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾^(٥) .
الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ ﴾^(٦) .
الرابع : ﴿ مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة الدخان ٣٥

(٣) سورة اللائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

- الخامس في المائة: ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمُ ﴾^(١).
- السادس: في الأنعام ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾^(٢).
- السابع: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا ﴾^(٣).
- الثامن والتاسع: في هود ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا ﴾^(٤)، في موضعين، أحدهما: في ذكر أهل النار، والثاني: في ذكر أهل الجنة.
- العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٥)، وفيها: ﴿ مَا قَدَّمْتُمْ لِهِنَّ إِلَّا ﴾^(٥).
- الثاني عشر: في الكهف ﴿ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(٦)، على خلاف فيها.
- الثالث عشر: ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٧) حيث كان.

والثاني: المصدرية، وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٨)، وقوله: ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَانِمًا ﴾^(٩)، و﴿ مَا دُمْتُ حُرْمًا ﴾^(١٠)، أي مدة دوام السموات والأرض، ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضا.

وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل، نحو بلغني ما صنعت، أي صنعتك، قال تعالى: ﴿ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(١١)، أي بتكذيبهم، أو بكنزبهم على القرآن.

(٢) سورة الأنعام ٨٠	(١) سورة المائة ٣
(٤) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨	(٣) سورة الأنعام ١١٩
(٦) سورة الكهف ١٦	(٥) سورة يوسف ٤٧ ، ٤٨
(٩) سورة آل عمران ٧٥	(٧) سورة الحجر ٨٥
(١١) سورة التوبة ٧٧	(٨) سورة هود ١٠٧
	(١٠) سورة المائة ٩٦

وقوله: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(١) وقوله: ﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾^(٢) و﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾^(٣) و﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾^(٤) أى كإيمان الناس، وكإرسال الرسل، وبئس اشتراؤهم.

وكذا أتت بعد كاف التشبيه أو «بئس» فهى مصدرية على خلاف فيه، وصاحب الكتاب يحملها حرفاً، والأخفش يحملها اسماً. وعلى كلا القولين لا يعود عليهما من صحتها شيء.

والثالث: الكافئة للعامل عن عمله، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب، أو جار ومجرور، أو رافع ومرفوع.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٥)، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٦)، ﴿إِنَّمَا نُعَلِّمُهُمْ لِيُزِدَادُوا إِيمَانًا﴾^(٧).

والثاني: كقوله: ربما رجل أكرمه، وقوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨).
والثالث: كقولك: قلما تقولين، وطالما تستكين.

والرابع: المسلطة، وهى التى تجمل اللفظ متسلطاً بالعمل بعد أن لم يكن عاملاً؛ نحو: «ما» فى «إذما» و«حينما»؛ لأنهما لا يعملان بمجردهما فى الشرط، ويعملان عند دخولها عليهما.

والخامس: أن تكون مغيرة للحرف عن حاله، كقوله فى «لو»: لوما، غيرتها إلى معنى «هلا»، قال تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾^(٩).

(٢) سورة البقرة ١٣، ١٥١، ٩٠.

(٤) سورة فاطر ٢٨

(٦) سورة الحجر ٢، ٧.

(١) سورة التوبة ١١٨

(٣) سورة النساء ١٧١

(٥) سورة آل عمران ١٧٨

والسادس: المؤكد للفظ ويسميه بعضهم صلة، وبعضهم زائدة، والأول أولى، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى. ويتصل بها الاسم واللفظ، وتقع أبدا حشوا أو آخرها، ولا تقع ابتداء، وإذا وقعت حشوا فلا تقع، إلا بين الشينين المتلازمين؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإحكامها بين ما هو كالشيء الواحد.

نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُنَادِيَنَّكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾^(١).

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٢).

وكذا قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تُولُّوا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٣).

﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٤).

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(٥).

﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٦).

﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٧).

﴿أَيُّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ﴾^(٨).

﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(٩).

وجعل منه حيبويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا

حَافِظٌ﴾^(١٠)، قال: فجعلها زائدة^(١١).

وأجاز الفارسي زيادة اللام، والمعنى: إن كل نفس ما عليها حافظ.

(٢) - سورة النساء - ٧٨

(٤) - سورة الإسراء - ١١٠

(٦) - سورة النساء - ١٥٥

(٨) - سورة القصص - ٢٨

(١٠) - سورة الطارق - ٤

(١١) - سورة البقرة - ١٤٨

(٣) - سورة البقرة - ١١٥

(٥) - سورة آل عمران - ١٥٩

(٧) - سورة المؤمنون - ٤٠

(٩) - سورة نوح - ٢٥

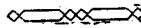
(١١) - الكتاب - ٢٨٣١

ثم قال سيويوه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾^(١) ، إنما هو : لَجَمِيعٍ^(٢) ،
و « ما » لغو .

قال الصقّار : والذي دعاه إلى أن يجعلها لغوا ولم يجعلها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ،
فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٣) .

فإن قيل : فهلا جعلها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟
قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفس ! وهذا يمنع
في الآيتين من الصلة .

اتمى : وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللغو .



مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :
الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

فالموصولة كقوله : ﴿ وَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾^(١) .
﴿ وَ لِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) .

والاستفهامية ، وهي التي أشرّبت معنى النفي ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٣)
و ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٤) .

ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك في ” التسهيل “ ، بدليل
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾^(٥) .

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾^(٦)
و ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ ﴾^(٧) .

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾^(٨) ، أي فريق يقول .

(٢) سورة الرعد ١٥

(٤) سورة الحجر ٥٦

(٦) سورة فصلت ٤٦

(٨) سورة البقرة ٨

(١) سورة الأنبياء ١٩

(٣) سورة آل عمران ١٣٥

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضعفه أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإبهام .

وتوسط الزمخشري فقال : إن كانت « أل » للجنس فنكرة ، أو للعهد فموصولة ؛ وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والعهد للعهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون للجنس ومن موصولة ، وللعهد ومن نكرة .

ثم الموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفي التنزيل : ﴿ كَلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^(١) ؛ في أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

قالوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت في غيره فعلى المجاز .

هذه عبارة القدماء ، وعدل جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَعْلَمُ » لإطلاقها على انبارى ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٢) ، وهو سبحانه يوصف بالعلم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سبويه العبارة فقال : هى للأناسى .

فأورد عليه أنها تكون للملك ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(٣) فكان حقه أن يأتى بلفظ يعم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » .

وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الأناسى للقلبية .

وإذا أطلقت على مالا يعقل ؛ فإما لأنه عومل بمعاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه به .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾^(٤) ، والذى لا يخلق المراد به

الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالعبادة عبر عنها بـ « مَنْ » ، بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون المراد بـ « من » لا يخلق العموم الشامل لكل ما عُبِد من دون

(٢) - سورة الرعد - ١٦

(٤) - سورة النحل - ١٧

(١) - سورة الرحمن - ٢٦

(٣) - سورة الحج - ١٨

الله من العاقلين وغيرهم ، فيكون مجيء « مَنْ » هنا للتغليب الذي اقتضاه الاختلاط في قوله تعالى : ﴿ وَأَلَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ (١) الآية ، فعبر بها عن من يمشى على بطنه ، وهم الحيات ، وعن من يمشى على أربع وهم البهائم ، لاختلاطها مع من يعقل في صدر الآية ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ، فغلب على الجميع حكم العاقل .



فائدة

قيل : إنما كان « من » لمن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « مَنْ » ، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشاكلة والمجانسة .

تنبيه

ذكر الإبيارى في شرح " البرهان " ، أن اختصاص « مَنْ » بالعاقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصلتين ، أما الشرطية فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعى الفعل ولا يدخل على الأسماء .

تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « مَنْ » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(١) ، فجعل اسم « كان » مفردا حملا على لفظ « مَنْ » ، وخبرها ، جمعا حملا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ معا لقال « إلا من كان يهوديا أو نصرانيا » ؛ ولو حملهما على معناهما لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا مَنْ كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتي ابضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، إذا كان في مقابقتها «إلى» التي للاتهاء .

وذلك إما في اللفظ ، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة ، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ ^(١) .

وإما في المعنى ؛ نحو زيد أفضل من عمرو ؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو ، وانهائمه

في الزيادة إلى زيد .

ويكون في المكان انفاقا ، نحو : من المسجد الحرام .

وما نزل منزلته ، نحو من فلان ، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ضربت

من الصغير إلى الكبير ، إذا أردت البداءة من الصغير والنهاية بالكبير .

وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٣) . فإن «قبل» و «بعد» ظرفا زمان .

وتأوله مخالفاً على حذف مضاف ، أي من تأسيس أول يوم ، فـ «مِنْ» داخلة في

التقدير على التأسيس ، وهو مصدر ، وأما «قبل» و «بعد» فليستا ظرفين في الأصل ،

وإنما هما صفتان .

الثاني : الغاية ، وهي التي تدخل على فعل هو محل لابتداء الغاية وانهائه معا ، نحو

(٢) سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٤

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ «زيد» محل لا ابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قاله الصفار . وغير قبيله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لا انتهاء العاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من دارى من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهاهما من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من دارى من الطريق ، فابتداء الشمّ من الدار وانتهاه إلى الطريق .

قال : وهذا لاحجة فيه ، بل هما لا ابتداء العاية ، فالأولى لا ابتداء العاية في حق الفاعل ، والثانية لا ابتداء العاية في حق المفعول ، ونظيره كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذى كان فى الشام عمر ، فقوله «بالشام» ظرف للفعل بالنسبة إلى المفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لا ابتداء العاية فى الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز : سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد؛ لأنك لو لم تذكر لم يُدْر إلى أين انتهى السير . قال الصفار : وهذا الذى قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أتت فيه بمدو منذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

الثالث : التبعض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يم ما قبلها ما بعدها إذا حذف كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(١) ، ولهذا فى مصحف ابن مسعود : « بعض ما يحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾^(٢) .

وقوله: ﴿ إِنِّي أَنسَكْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(١)؛ فإنه كان نزل ببعض ذريته .

الرابع: بيان الجنس . وقيل: إنها لا تنفك عنه مطلقا، حكاة التراس؛ ولها علامتان:

أَن يَصْحَ وَضِعَ «الذِي» مَوْضِعَهَا، وَأَن يَصِحَّ وَقَوْعُهَا صِفَةً لَمَّا قَبْلَهَا .

وقيل: هي أن تذكر شيئا تحته أجناس، والمراد أحدها، فإذا أردت واحدا منها بينته،

كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ^(٢)، وغيرها، فلما اقتصر عليه لم يعلم

المراد، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها المراد من الجنس . وقرنت بـ «مِن» للبيان؛

فلذلك قيل: إنها للجنس، وأما اجتناب غيرها فاستفاد من دليل آخر، والتقدير: واجتنبوا

الرجس الذي هو الأوثان، أي اجتنبوا الرجس الوثني، فهي راجعة إلى معنى الصفة .

وهي بعكس التي للتبويض؛ فإن تلك يكون ما قبلها بعضا مما بعدها . فإذا قلت: أخذت

درهما من الدراهم كان الدرهم بعض الدراهم . وهذه ما بعدها بعض ما قبلها، ألا ترى أن

الأوثان بعض الرجس .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٣)، أي

الذين هم أتم؛ لأن الخطاب للمؤمنين، فلهذا لم يتصور فيها التبويض .

وقد اجتمعت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيمَا مِنْ

بَرَدٍ ﴾ ^(٤)، فـ «مِن» الأولى لابتداء الغاية، أي ابتداء الإنزال من السماء، والثانية

للتبويض؛ أي بعض جبال منها، والثالثة لبيان الجنس، لأن الجبال تكون برّدا وغير برّدا .

ونظيرها: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ

عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(٥)، فالأولى للبيان؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون

(٢) - سورة الحج ٣٠

(٤) - سورة النور ٤٣

(١) - سورة إبراهيم ٣٧

(٣) - سورة النور ٥٥

(٥) - سورة البقرة ١٠٥

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لابتداء الغاية .
 وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنَ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ (١) ؛
 فالأولى : لابتداء الغاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَحُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ (٢) ،
 والثالثة : لبيان الجنس أو التبعيض .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء
 الغاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فعناه الابتداء من هذا
 الصنف ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، فـ « من » في هذه الآية كهي في : وأخذته من التابوت .
 وقيل : للتبعيض ؛ لأن الرجز منها هو عبارتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده قوله :
 ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ .

وأما قوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ، ويقدر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .
 وأما قوله : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،
 فكأنه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ،
 كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (٣) .

وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ (١) ، ففي موضع الصفة ،
 فهي للتبعيض .

وكثيرا ماتع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ
 رَحْمَةٍ ﴾ (٤) ، ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٥) ، ﴿ مِنْهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٦) ، وهي
 ومخفوضها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢١
 (٤) سورة فاطر ٢
 (٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١
 (٣) سورة الأعراف ٧٥
 (٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾^(١) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للابتداء ، وقيل زائدة .

الخامس : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿بِمَا خَطِئْتَهُمْ أَغْرَقُوا﴾^(٢) ، وقوله : ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾^(٣) أى من أجل الجوع .

ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل المراد ، وإنما هي للابتداء ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

السادس : البديل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العوض ؛ فكأنه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾^(٤) ، لأن الملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٥) ، أى بدلا من الآخرة ، ومحلها مع مجرورها النصب على الحال .

وقوله : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(٦) ، أى ببل طاعة الله أورحة الله .

وقوله : ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُواكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٧) ، أى ببل الرحمن .

(٢) - سورة نوح ٢٥
(٤) - سورة الزخرف ٦٠
(٦) - سورة آل عمران ١١٦

(١) - سورة الكهف ٣١
(٣) - سورة قريش ٤
(٥) - سورة التوبة ٣٨
(٧) - سورة الأنبياء ٤٢

السابع: بمعنى «على» نحو: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ﴾^(١) أى على القوم. وقيل: على التضمين، أى منعاه منهم بالنصر.

الثامن: بمعنى «عن»، نحو: ﴿قَوْلِيلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢)، ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾^(٣)، وقيل: هى للابتداء فيهما. وقوله: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾^(٤)؛ فقد أشار سيبويه إلى أن «من» هنا تؤدى معنى «عن».

وقيل: هى بمنزلة اللام للعلة، أى لأجل الجوع. وليس بشيء، فإن الذى فهم منه العلة إنما هو «أجل» لا «من». واختار الصقار أنها لا ابتداء الغاية.

التاسع: بمعنى الباء، نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(٥)؛ حكاه البغوى عن يونس. وقيل: إنما قال: ﴿من طرف﴾ لأنه لا يصح عنه، وإنما نظره ببعضها. وجعل منه ابن أبان: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٦)، أى بأمر الله. وقوله: ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ﴾^(٧).

العاشر: بمعنى «في» نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٨).

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القدر ٤، ٥

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (١).

وقيل : لبيان الجنس .

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿لَنْ نُنْفِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (٢) : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (٣) ، ﴿حَتَّى يَمَيِّزَ أَتْلُبَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ (٤) .

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفيًا ، نحو ما كان من رجل . أو نهيًا ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهامًا ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام من رجل قام عمرو .

وقال الصفار : الصحيح المنع .

ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنقيص على العموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ فإذا دخلت « مِنْ » تعين نفي الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (٥) ،

(٢) سورة آل عمران ١٠
(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة فاطر ٤٠
(٣) سورة البقرة ٢٢٠
(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ ^(١) .
﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ ^(٢) .

وثانیهما : لتوكید العموم ، وهی الداخلة علی الصیفة المستعملة فی العموم ، نحو ما جاءنی من أحد ، أو من ديار ؛ لأنك لو أسقطت « من » لبقی العموم علی حاله ؛ لأن « أحداً » لا یستعمل إلا للعموم فی النفی .

وما ذكرناه من تغاير المعنيين خلاف مانصّ عليه سیبویه من تساويهما .

قال الصفار : وهو الصحيح عندي ؛ وأنها مؤكدة فی الموضعين ، فإنها لم تدخل علی : « جاءنی رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءنی أحد » ، لأنه قد ثبت فیها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم یثبت لها الاستغراق ، فیعمل هذا علیه ، فلهذا كان مذهب سیبویه أولى .

قال : وأشار إلى أنّ التوكدة ترجع لمعنى التبعض ، فإذا قلت : « ما جاءنی من رجل » فكأنه قال : « ما أتانی بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتانی من أحد » ، أي بعض من الأحدين . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نصّ سیبویه علی أنها نصّ فی العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتانی رجل ، فإنه یحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .

والثاني : أن تريد ما أتاك من رجل فی قوته ونفاده ، بل أتاك الضعفاء .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نفيًا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي تعمّ وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(١) .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٢) ،

والمراد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنْ أَلَّ اللَّهُ يَغْفِرِ الدُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٣) ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس

كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » لقوم نوح ، والأخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر معاقبا عليه ، فلا يحصل كمال الترغيب

في الإيمان ، إلا بغفران الجميع .

وأبضا : فكيف يحسن التبويض فيها ، مع أن الإسلام يجب ما قبله ، فيصح قول

الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن المراد بغفران بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ،

وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به

الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنوب بالإيمان في الآخرة فعلوم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبويض

بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ ذُنُوبِكُمْ ﴾ يشمل الماضية والمستقبلية ، فإن الإضافة تفيد

(٢) - سورة نوح ٤

(١) - سورة الملك ٣

(٣) - سورة الزمر ٥٣

العموم ، فقيل « من » لتفيد أن المغفور الماضي ، وعدم إطلاعهم في غفران المستقبل بمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيات .

وقيل : إنها لا ابتداء الغاية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) ، وسيبويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعيض .

وقيل : بل الحذف للتفخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لاستعظمت ذلك » ، والشئ إذا أرادوا تفخيمه أبهموه ، كقوله : ﴿ فَفَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهِمْ ﴾ ^(٢) ، أى أمر عظيم .

وقال الصّفّار : « من » للتبعيض على بابها ، وذلك أن « غفر » تتعدى لمفعولين : أحدهما باللام ، فالأخفش يجعل المفعول المصريح « الذنوب » وهو المفعول الثانى ، فتكون « من » زائدة ، ونحن نجعل المفعول محذوفا ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن المغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه فى حال الكفر لا حال الإسلام ، والذى اكتسبوه فى حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .

وأما قوله فى آية الصدقة : ﴿ وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبعيض ، لأن أخذ الصدقة لا يمحو كل السيئات .

ومما احتج به الأخفش أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَمْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٣) ، أى أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَأَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(٤) ، أى كل الثمرات . وقوله : ﴿ وَالْقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة عم ١٥

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة النور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٢٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول للتبويض ، لأن النظر قد يكون عن تصد وغير تصد ، والنهي إنما يقع على نظر العمد فقط ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾ ^(١) ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتعليم ونحوها .

وأما الثانية ؛ فإن الله وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقدارا ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذى خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس المعنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم تبق معه بقية ؛ لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة : فالتبويض ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ ^(٢) .

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب المؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ يَنْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ وَيَنْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَنْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٥) .

وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَنْفِرْ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة النور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ ﴿١﴾ ، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطابين ، لثلاثي بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدْتُمْ مَغْفِرَةً بَعْضَ الذُّنُوبِ بِشَرطِ الْإِيمَانِ ، لا مطلقا ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

الرابع عشر الملائسة ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٢) ، أى يلبس بعضهم بعضا ويواليه ، وليس المعنى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (٣) .
وكذا قوله : ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضًا مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٤) .

كما يتبرأ الكفار ، كقوله : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ (٥) .
فأما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (٦) ، أى بعضكم يلبس بعضا ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

⋯⋯⋯

(٢) سورة التوبة ٦٧
(٤) سورة آل عمران ٣٤
(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣١
(٣) سورة التوبة ٧١
(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

للمصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكْمٍ يجمع بينهما، ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بعد فعل لفظاً أو تقديرًا، لتصح المعية .

وكمالُ معنى المعية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج، نحو: دخلت مع زيد، وانطلقت مع عمرو،

وقمنا معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾ ^(١)، ﴿ أُرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾ ^(٢) ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا ﴾ ^(٣)، ﴿ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين، وفهمت

المسألة مع مَنْ فهمها، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَزْكُرِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله: ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴾ ^(٧)

﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ ^(٨) .

﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(١٠)، أي بالعناية والحفظ .

﴿ يَوْمَ لَا يَحْزَى اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ ^(١١)، يعني الذين شاركوه في الإيمان،

وهو الذي وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

(٢) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٧) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا النَّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا مَعَهُ ﴾ ^(١) ، قيل : إنه من باب المعية في الاشتراك ، فتمامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه .
وقيل : لأنه فيما وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور .
وقد تكون المصاحبة في الاشتراك بين المفعول وبين المضاف ، كقوله : شممت طيباً مع زيد .

ويحوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ ^(٢) ، نقل ذلك أبو الفتح القشيري في شرح "الإمام" عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال «مع» في معنى ينبغي أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :
يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَائِيَّيْنِ قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

وقال الراغب : مع تقتضى الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الدار ، أو في الزمان ، نحو : ولدا معا ، أو في المعنى كالتضايقتين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في العلو ، وتقتضى «مع» النصرة والمضاف إليه لفظ «مع» هو المنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْزَنُ لِإِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(٣) .

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(٤) .

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٧) . انتهى .

(٢) سورة السكيت ٦٧

(٤) سورة النحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦٢

وقال ابن مالك: إن « معاً » إذا أفردت تباوى « جميعاً » معنى .

وردّ عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً
احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في واحد ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو معاً ؛
فلا يكون إلا في وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصرة والمعونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ، أى ناصر كما .
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(١) أى معيهم .

﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٢) ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكانه حاضر معهم ؛
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع عمرو ، أى زمن مجيء عمرو ،
نم حذف الزمن والمجيء ، وقامت « مع » مقامهما .



النون

للتأكيـد ، وهى إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيـد الفعل مرتين ، أو شديدة فنزلة تأكيده ثلاثا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسُ جَنًّا وَآيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ^(١) ، من حيث أكـدت السجن بالشدة دون ما بعده إعظاما .

ولم يقع التأكيـد بالخفيفة فى القرآن إلا فى موضعين : هذا ، وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٢) .

وفى القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما ، نحو : يارجالُ اضربن زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَوْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ ^(٣) ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَئِن كَشَفْتْنَا ذُنُبًا الرَّجْزَ لَتَوْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٤) ، فإنما جاء قبلها مفتوحا ، لأنها دخلت على فعل الجماعة المتكلمين ، وهو بمنزلة الواحد ، ولا تلحقه واو الجماعة ، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا : نحن نقوم ، ليكون فعلهم كفعل الواحد ، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم ، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بُنى آخره معها على الفتح لئلا كان لا يلحقه واو الجمع ، وإنما يَضُمُونَ ما قبل النون فى الأفعال التى تكون للجماعة ، ويلحقها واو الجمع التى هى ضميرهم ، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما ، نحو قولك : يضربون ، فإذا دخلت النون سحفت نون الإعراب لدخولها ، وحذف الواو لسكونها وسكون النون ، وبقي ما قبل الواو مضموما ، ليدل عليه . ومثله : ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَالِسِينَ ﴾ ^(٥) .

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحذفها ، ولكنها تحركها بالالتقاء الساكنين ؛ نحو اخشون زيدا .

(٢) سورة اللق ١٥

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة آل عمران ٨١ ، وقبلها : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

الماء

تكون ضميراً نغائباً ، وتستعمل في موضع الجرِّ والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ ^(١) . وتكون لبيان السكت . وتلحق وقفا لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لانشبه بحركة الإعراب ، نحو : ﴿ مَا هِيَ ﴾ ^(٢) ، وكالماء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ ^(٣) ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ ^(٤) ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾ ^(٥) ، و ﴿ مَا لِيَه ﴾ ^(٦) .

وكان حقها أن تحذف وصلا وتثبت وقفا ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَه ﴾ و ﴿ حِسَابِيَه ﴾ انفاقا ، فأثبتت الماء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الماء من هذه الكلم الثلاث ، وأثبتها وقفا . أعنى في « ماليه » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارعة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها لتحسين حركة الموقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فإن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كتابيه » و « حسابيه » ؟ قيل : إنه جمع بين اللغتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارعة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾

(٣) سورة الحاقة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ يَا لَيْدِنِي لِمَ أوتِ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة الحاقة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة الحاقة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة الحاقة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَا لِيَه ﴾ .

ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسماً سُمِّيَ به الفعل ^(١) .

وثانيها : للتنبية ، ولها موضعان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء المبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ،

ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ ^(٢) .

ويفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ ^(٣)

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَآآ تُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ^(٤) .

﴿ هَآآ تُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٥) .

ويدلّ على دخول حرف التنبية على الجملة ، أنه لا يخلو إيماناً يقدر به الدخول على

الاسم المفرد ، أو الجملة ؛ لا يجوز الأول ، لأن البهيم في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛

فعل أن دخولها إنما هو على الجملة . ذكره أبو علي .



(١) قال ابن فارس : « معناها : خذ . تناول ، تقول : « هايا رجل » ويؤمر بها ، ولا ينهى بها .
وفي كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً ﴾ .

(٢) سورة الصافات ٦١

(٣) سورة المنكوت ٤٧

(٤) سورة النساء ١٠٩

(٥) سورة آل عمران ١١٩

هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون المستفهم معها إلا فيما لاظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إثبات . فإذا قلت : أعندك زيد ؟ فقد هجس في نفسك أنه عندك فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . حكاه ابن الدهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد أتى بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ ^(١) ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٣) .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتي للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ ^(٤) ، أي في ذلك قسم . وكذا قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٥) ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه تويخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ اللَّغَمِ ﴾ ^(٦) .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٧) .
وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَتَمُّ مُسْتَهْوُونَ ﴾ ^(٨) .
وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّرِيدٍ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الفاشية ١

(٤) سورة الفجر ٥

(٦) سورة الكهف ١٠٣

(٨) سورة ق ٣٠

(١) سورة طه ٩

(٣) سورة الإنسان ١

(٥) سورة البقرة ٢١٠

(٧) سورة المائدة ٩١

وبمعنى التمنى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾^(١).
وبمعنى «أدعوك»، نحو: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَّكَّى﴾^(٢)؛ فالجار والمجرور متعلق به -

هيهات

لتبعيد الشيء؛ ومنه ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣)، قال الزجاج: البعد لما توعدون -
قيل: وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام؛ فإن تقديره: بعد الأمر لما توعدون،
أى لأجله.



(٢) سورة النازعات ١٨

(١) سورة الفجر ٥

(٣) سورة المؤمنون ٣٦

الواو

[الواو العاملة]

حرف يكو عاملا وغير عامل .

فالعامل قسمان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(١) .

وواو « رب » على قول كوفى . والصحيح أن الجر بـ « رب » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثنتان : واو « مع » فت نصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب

بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في موضعين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يعطف بها

الفعل على المصدر ، على قول كوفى .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، ومعناها : أن الفعل كان يقتضى

إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ

الدَّمَاءَ ﴾ ^(٢) على قراءة النصب .

[الواو غير العاملة]

وأما غير عاملة فلها معان :

الأول : وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدلّ على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فمن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا . وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (١) ؛ فإن الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لامن الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَاسْجُدِي وَآزُكِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (٢) ، والركوع قبل السجود ، ولم ينقل أن شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك .

وقوله تعالى مخبرا عن منكرى البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ (٣) أي نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَّاتِئَةَ أَيَّامٍ ﴾ (٤) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقل .

قال الصفار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

فائدة : قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ (٥) ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٦) أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واطرقت من خلقت وحيدا ، وكذلك : اتركني واطرقت المكذبين ، فتمتدح أن يكون المراد : خلّ بيني وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة الزلزل ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجنانية ٢٤

(٥) سورة الدثر ١١

والثاني : واو الاستئناف ، وتسمى واو القطع والابتداء ؛ وهي التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .
 فالاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلًا مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (١) .
 والفعلية ، كقوله : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَتُقَرُّوا فِي الْأَرْحَامِ ﴾ (٢) ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا .
 وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ ﴾ (٣) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لثلاث يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها .

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهي عندهم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَّفَاسًا يَفْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٤) .
 وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (٥) .
 وقوله : ﴿ كَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ (٦) .

وقد يجتمعان نحو : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٧) .
 ﴿ وَتَتَسَوَّنَ أَنْفُسُكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ (٨) .

(٢) سورة الحج ٥
 (٤) سورة آل عمران ١٥٤
 (٦) سورة الأهل ٥
 (٨) سورة البقرة ٤٤

(١) سورة الأنعام ٢
 (٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦
 (٥) سورة يوسف ١٤
 (٧) سورة البقرة ٢٢

- ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾^(١) .
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(٢) .
﴿ لَيْمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) .
﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٤) .
﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ ﴾^(٥) .
﴿ أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾^(٦) .
﴿ أَلَيْسَ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾^(٧) .

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سبرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .
قال : وعلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ ... ﴾^(٨) الآية .

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إبدانا بتمام العدد ؛ فإن السبعة
عندهم هي العقد التام كالعشرة عندنا ، فيأتون بحرف العطف الدال على المغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو
إذا بلغوا الثمانية .

(٢) سورة النقرة ٢٤٣
(٤) سورة آل عمران ١٠٢
(٦) سورة الأنعام ٩٣
(٨) سورة التوبة ٦٠

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٣) سورة آل عمران ٩٨
(٥) سورة البقرة ٢٦٧
(٧) سورة مريم ٢٠

حكاه البغوى عن عبد الله بن جابر عن أبى بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :
﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^(١) .

ونقل عن ابن خالويه وغيره ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَثَمَانِيَهُمْ كَلْبَهُمْ ﴾^(٢) بعد ما ذكر
العدد مرتين بغير واوا .

وقوله تعالى فى صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٣) ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى
فى صفة النار : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٤) ، بغير واو لأنها سبعة ، وفعل ذلك فرقا بينهما .
وقوله : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٥) ، بعد ما ذكر قبلها من الصفات بغير واو .
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر فى حال أمره بالمعروف ،
فهما حقيقتان متلازمتان .

وليس قوله : ﴿ ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(٥) من هذا القبيل ، خلafa لبعضهم ؛ لأن الواو
لو أسقطت منه لاستحال المعنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على العطف أو واو الحال ، وإن دخلت
فى آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت فى الأول لأنها كانت مظلقة
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت فى صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبته ، وفيها زيادة
كلام سبق فى مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتى فى الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك

(٢) سورة الكهف ٢٢

(٤) سورة التوبة ١١٢

(١) سورة الحاقة ٧

(٣) سورة الزمر ٧

(٥) سورة التحريم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سُبْحَةَ وَثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(١) .
وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) .
وتقول : جاءني زيد والعالم .

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٣) ، بدليل الآية^(٥) الأخرى .

قال الزمخشري : دخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، الدالة على أن انصافه بها أمر ثابت مستقر^(٤) .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للذكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا ﴿ وَثَامِنَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(١) .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح ” التسهيل “ ، وتابعه الشيخ أثير الدين : إن الزمخشري تفرّد بهذا القول ؛ وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهرى في ” الأزهرية “ ؛ فقال : وتأتى الواو لتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلا إلا وعليه ثوب حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾^(٣) . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضا في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٧) ، فقال : يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لـ « شيء » وساغ دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا^(٨) .

(٢) سورة الأنبياء ٤٨

(٤) الكشاف ٢ : ٤٤٤

(٦) سورة الشعراء ٢٠٨

(٨) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٥٤

(١) سورة الكهف ٢٣

(٣) سورة الحجر ٤

(٥) هي ما يأتي آية الشعراء ٢٠٨

(٧) سورة البقرة ٢١٦

وأجاز أيضا في قوله تعالى: ﴿عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾^(١)، فقال: الجملة في موضع جرّ صفة لـ «قريّة»^(٢).

وأما قوله: ﴿فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾^(٣)، فقيل: الواو زائدة، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر، بتقدير: اضرب به ولا تحنث.

ويحتمل أن يكون نهيا.

قال ابن فارس^(٤): والأول أجود.

وكذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾^(٥)، قيل: الواو زائدة.

وقيل: ولنعلّمه^(٦) فعلنا ذلك.

كذلك: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ﴾^(٧) أى وحفظا فعلنا ذلك^(٨).

وقيل في قوله: ﴿وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا﴾^(٩): إنها زائدة للتأكيد، والصحيح أنها عاطفة، وجواب «إذا» محذوف، أى سعدوا وأدخلوا.

وقيل: وليعلم فعلنا ذلك، وكذلك: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ﴾^(٧)، أى وحفظا فعلنا ذلك.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٦٤

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة ص ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١، وعبارته: «وتكون الواو مقعمة، كقوله جل ثناؤه: ﴿فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا

تَحْنَثْ﴾، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تحنث، جزماً على جواب الأمر، وقد تكون نهيا، والأول أجود.»

(٦) في الأصلين: «وانطم». وصوابه من ابن فارس

(٥) سررة يوسف ٢١

(٨) فقه اللغة ٩١

(٧) سورة الصافات ٧

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^(١) ، أى ناديناه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير: عرف صبره وناديناه: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَلِكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) .

وقوله: ﴿ وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾ ^(٤) ، أى لنعلم .

وقوله: ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٥) .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٦) ، مبتدأ وخبرها

« إذا » في قوله: ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ ^(٧) ، والواو زائدة، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها، واستبعده أبو البقاء؛ لوجهين:

أحدهما: أن الخبر محط الفائدة، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت المد، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني: بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

وقد تحذف كثيرا من الجمل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾ ^(٧) ، أى « قلت » ، والجواب قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

وقوله: ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يَفْضَلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ ^(٨) ،

وفي القول أكثر: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . . . ﴾ ^(٩) الآية .

وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَىٰ الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ ^(١٠) .

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الصافات ١٠٣ ، ١٠٤ | (٢) سورة الأنعام ٧٥ |
| (٣) سورة الأنبياء ٤٨ | (٤) سورة آل عمران ١٤٠ |
| (٥) سورة آل عمران ٩١ | (٦) الانشقاق ١ ، ٣ |
| (٧) سورة التوبة ٩٢ | (٨) سورة الرعد ٢ |
| (٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤ | (١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦ |

وَيَكُنْ

قال الكسائي كلمة تندم وتعجب ، قال تعالى : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^(١) ،
﴿ وَيَكُنَّ لَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٢) .

وقيل : إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم . ويحتمل أنه اسم فعل مسماء
« ندمت » أو « تعجبت » .

وقال الصفار : قال المفسرون معناه : ألم تر ، فإن أرادوا به تفسير المعنى فسلم ، وإن
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك .

وقيل بمعنى « ويملك » ، فكان ينبغي كسر « إن » .

وقيل « وى » تنبيه ، وكان للتشبيه وهو الذى نص عليه سيويوه .

ومنهم من جعل كأن زائدة لا تفيد تشبيها^(٣) ولم يثبت ، فلم يبق إلا أنها
للتشبيه ، الأمر يشبه هذا ، بل هو كذا .

قلت : عن هذا اعتذر سيويوه ، فقال : المعنى^(٤) على أن القوم اتبهوا فتكلموا على قدر

علمهم ، أو نُبِّهُوا ، فقيل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا !

وهذا بديع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر ، فلم يكن عندهم إلا ظن ، فقالوا نشبه

أن يكون الأمر كذا ، ونهوا . ثم قيل لهم : يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه

التقرير انتهى .

وقال صاحب " البسيط " : كأنه على مذهب البصريين ، لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين ،

(٢) سورة القصص ٨٢

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠

(١) سورة القصص ٨٢

(٣) بياض بالأصول وفي بقية العبارة غموض

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفا للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم فعل لم يضاف .

وذهب بعضهم إلى أنه بكالهِ اسم .

وذهب الكسائي إلى أن أصله « ويلك » فحذفت اللام وفتحت على مذهبه ، أن باسم الفعل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يقفان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ، والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلا ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها منفصلة ، لأنه لما كثر بها الكلام وصلت .

ويل

قال الأصمعي : « ويل » تقييح ، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ ^(١) .
وقد توضع موضع التحسر والتفجع منه ، كقوله : ﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَتَى ﴾
أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب ^(٣) .

يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكما، ومنه قول الداعي: يا الله؛ ﴿وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، استصغارا لنفسه، واستبعادا لها من مظان الزنى.

وقد ينادى بها القريب إذا كان ساهيا أو غافلا، تنزيلا لها منزلة البعيد.

وقد ينادى بها القريب الذي ليس بساهٍ ولا غافل؛ إذا كان الخطاب المرتب على النداء في محل الاعتناء بشأن المنادى.

وقد تُحذف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١). ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾^(٢) ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾^(٣).

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾^(٤) في قراءة تخفيف «من»: إنَّ الهمزة فيه للنداء؛ أي ياصاحب هذه الصفات.

قال ابن فارس: تأتي للتأسف والتلهف؛ نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾^(٥). وقيل للتنبيه.

قال: وللتأذد؛ نحو:

* يَا بَرْدَهَا عَلَى الْفُؤَادِ لَوْ تَقِفْ *

* وَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ فَخَصْلًا *

(٢) سورة يونس ٨٨

(٤) سورة الزمر ٩

(١) سورة يوسف ٢٩

(٣) سورة الأعراف ١٥٠

(٥) سورة الحمل ٢٥

في آخر النسخة المنقول منها ماثاله :

تمت النسخة المباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ، ربّ
العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ، وذلك في اليوم
المبارك السعيد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهور سنة تسع وسبعين وثمانمائة من
الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين .

وإن تجد عيباً فمَدِّ الخِلَالَ فجلّ من لافيه عيبٌ وعَلَا (١)



(١) كذا في آخر نسخة م ، وفي آخر ت : « تحيز الكتاب بعون الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه . ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم . وكان الفراغ من نسخه يوم الأربعاء المبارك الموافق إحدى عشر من ذي القعدة سنة خمسة وثلاثين بعد الثلاثمائة والألف أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين »

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

٣	مقابلة الجمع بالجمع
٦	قاعدة : فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك
٢٢	تنبيه : في الجموع
٢٣	قاعدة نحوية
٢٤	قاعدة في الضمائر
٤٠	فائدة في دلالة الجزء على الكل
٤١	فائدة ، قد يتجاوز بحذف الضمير للعلم به
٤١	فائدة في مرتبة الضمر مع الظاهر
٤٢	فائدة ، الضمير لا يمدد إلا على شاهد محسوس
٤٢	قاعدة ، فيما يتعلق بالسؤال والجواب
٤٦	فائدة ، في السؤال والجواب أيضا
٤٧	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٥٢	فائدة ، في أن أقل الأمم سؤالا أمة محمد عليه السلام
٥٥	الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر
٥٨	تنبيه في التهكم
٥٩	التأديب في الخطاب بإضافة الخير إلا الله
٦٣	قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن
٦٦	فائدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل
٧١	تنبيه في أن مضمرة الفعل كمظهر في إفادة الحدوث
٧٢	تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث
٧٣	قاعدة في قوله تعالى : من في السموات والأرض ، ونحوها
٧٤	قاعدة في قوله تعالى : فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ونحوها
٧٧	قاعدة في الجحد بين الكلامين

صفحة

٧٨

قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه

٨٥

قاعدة عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء

٨٧

قاعدة في التعريف والإنكار

٩٣

تنبية في أن أسباب التعريف والتكثير إنما تعرف بالقراءن

٩٣

قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين

١٠١

قواعد تتعلق بالمعطف :

القاعدة الأولى في انقسامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل

١٠١

القاعدة الثانية في انقسامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل

١٠١

القاعدة الثالثة في انقسامه باعتبار المعطوف

١١٣

القاعدة الرابعة ، قد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد

١١٣

القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحكاية

١١٤

القاعدة السادسة في المعطف على المضمر

١١٧

قواعد في العمود :

١١٧

القاعدة الأولى في اسم الفاعل المشتق من العدد

١١٨

القاعدة الثانية فيما يضاف إلى المدد من الثلاثة إلى العشرة

١١٩

القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد نصوص .

١٢١

أهم رموز ألفاظ بكر دورانها في القرآن :

١٢١

لفظ « فعل »

١٢١

لفظ « كان »

١٢٧

مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »

١٢٨

مسألة في نفي « كان » وأحوالها

١٢٨

لفظ « جعل »

١٣٥

حسب

١٣٦

كاد

١٣٩

قاعدة في مجيء « كاد » بمعنى « أراد »

١٣٩

قاعدة في فعل المتطوعة

صفحة	
١٤٤	فائدة في قوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها »
١٤٤	احتمال الفعل للجزم والنصب
١٤٩	رأى
١٥٤	تنبيه في الكلام على لفظ « أرايت »
١٥٥	علم العرفانية
١٥٦	ظن
١٥٧	فائدة في الكلام على مفعولى « ظن »
١٥٨	شعر
١٥٨	عى ولعل
١٦٣	أخذ
١٦٤	سأل
١٦٧	ودّ
١٦٨	أفضل التفضيل
١٧٣	تنبيه في لفظ « سواء »

النوع السابع والأربعون

١٧٥	في الكلام على المفردات من الأدوات
١٧٨	الهمزة
١٧٨	مسألة في دخول الهمزة على « رأيت »
١٧٩	مسألة في دخول الهمزة على « لم »
١٨٠	أم
١٨٥	مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »
١٨٦	مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »
١٨٧	إذن
١٩٠	إذا
٢٠٤	فائدة حول قوله تعالى : « كما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا »
٢٠٧	إذ
٢٠٨	تنبيه في وقوع إذ بعد « واذكر »

٢٠٩	أو
٢١٥	إن المكسورة الخفيفة
٢٢٠	فائدة عن ابن جنى في أن « إن » الشرطية تفيد معنى التكثير
٢٢١	تنبيه ، وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط وهو غير مراد ، وشواهد على ذلك
٢٢٣	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٢٩	إن المكسورة المشددة
٢٣٠	أن المفتوحة للمشددة
٢٣١	إنما
٢٣٢	إلى
٢٣٤	تنبيه في أن « إلى » قد تستعمل اسما
٢٣٥	ألا ، بالفتح والتخفيف
٢٣٦	ألا بالفتح والتشديد
٢٣٦	إلا
٢٤١	فائدة عن الرماني في معنى « إلا »
٢٤٢	أما المفتوحة الهمزة المشددة الليم
٢٤٥	إما المكسورة المشددة
٢٤٧	الآن
٢٤٨	أف
٢٤٩	أنى
٢٥١	أيان
٢٥١	إي
٢٥٢	حرف الباء
٢٥٨	بل
٢٦١	بلى
٢٦٦	ثم
٢٧٠	ثم المفتوحة
٢٧١	حاشا
٢٧٢	حتى

صفحة

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٧

٢٨٠

٢٨٠

٢٨٠

٢٨٢

٢٨٤

٢٨٦

٢٨٨

٢٩٠

٢٩٣

٢٩٤

٣٠٢

٣٠٥

٣١٠

٣١١

٣١١

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٧

٣٢٦

٣٢٨

٣٣٠

٣٣٤

٣٣٤

٣٣٩

٣٥١

حيث

دون

ذو وذوات

رويدا

ربما

السين

سوف

طى

عن

عسى

عند

غير

القاء

في

قد

الكاف

كان

كأن

كأين

كاد

كلا

كل

كلا وكلتا

كم

كيف

اللام وهي قسمان :

القسم الأول غير العاملة

القسم الثاني العاملة

لا

٣٦٢	لات
٣٦٢	لاجرم
٣٦٣	لو
٣٦٧	لولا
٣٧٩	لوما
٣٨٠	لم
٣٨١	لما
٣٨٦	لما الخففة
٣٨٧	لن
٣٨٩	لكن
٣٩٢	لعل
٣٩٦	ليس
٣٩٦	لدى
٣٩٨	ما وهى قبان :
٣٩٨	ما الاسمية
٤٠٥	ما الحرفية
٤١١	من
٤١٥	من
٤٢٧	مع
٤٣٠	التون
٤٣١	الماء
٤٣٢	ها
٤٣٣	هل
٤٣٤	هيات
٤٣٥	الواو
٤٣٥	الواو العاملة
٤٣٥	الواو غير العاملة
٤٤٣	ويكأن
٤٤٤	ويل
٤٤٥	يا

الفهارس العامة

١ - فهرس الأعلام (*)

	(١)
إبراهيم النخعي :	آدم (عليه السلام) :
١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣	١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨
٢ : ٨٤	٣ : ٤٩ ، ٦٠ ، ٩٨ ، ٣٠٦ ، ٤٢٦
الإيباري (أبو الحسن طي بن إسماعيل الصنهاجي) :	٤ : ٣٣
١ : ٤١٤	آزر (أبو إبراهيم عليه السلام) :
أبي بن خلف :	١ : ١٥٩
١ : ٣٥١	الأمدي :
٢ : ٢٦	٤ : ١٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٤١٩
أبي بن كعب :	ابن أبيان :
١ : ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ١٩٩ ، ٨٩ ، ٨	٢ : ٤١٨
٢٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٢٧	٤ : ٢٨٢ ، ٣٤٧ ، ٤٢٠
٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٨	الأبدي :
٤٧٢ ، ٤٣٩	٣ : ١٥٨
٢ : ٣٥ ، ٣٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٢	٤ : ٤١٩
٣ : ٤٣٧	إبراهيم (عليه السلام) :
٤ : ٢٨٥ ، ٣٤٠	١ : ٤٤ ، ٤٤٨
ابن الأثير الجزري (ضياء الدين محمد بن محمد - صاحب اللؤلؤ السائر) :	٢ : ٢٥ ، ٤٣١
٣ : ١١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٣	٣ : ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٢٩ ، ٢٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨١
أثير الدين = أبو حيان :	٤ : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧١
أحمد بن جعفر اللنادي أبو الحسين (صاحب كتاب النامخ والنسوخ) :	إبراهيم الحربي .
٢ : ٣٧	١ : ٤٧٩

- أحمد بن الحسين بن مهران أبو بكر : ٢٤٩ : ١
- أحمد بن يحيى ثعلب : ٣٣٩ ، ٢١٧ : ١
- أحمد بن حنبل : ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٤٢ ، ١٨٦ ، ١٥١ : ٢
- ٤٧٦ ، ٣٩٢
- أحمد بن الحسين بن مهران أبو بكر : ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ١٩٠ ، ٣٢ : ١
- ٤٧٢ ، ٤٥٩ ، ٤٤٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠ ، ٢٥٠
- ٤٨٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٣
- أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي . (صاحب المرشد) : ٤٣٠ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ١٨٤ ، ٧٢ : ٣
- ٤٢٩ ، ٣٩٤ ، ٣٤٨ ، ٧٧ ، ٣٦ : ٤
- أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي . (صاحب المرشد) : ١٧٨ : ٣
- أحمد بن عبد النور المالقي (صاحب كتاب رصف المباني) : ٣٢٣ : ١
- أحمد بن الأحوص (عوف بن مالك بن فضلة الجشمي) : ٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١
- أحمد بن عبد النور المالقي (صاحب كتاب رصف المباني) : ٣٧٦ : ٤
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) : ١٥٨ : ٢
- أحمد بن أبي عمران : ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٤ ، ٣٧٢ ، ٣١٦ : ٢
- ٤٥٥
- أحمد بن فارس بن زكريا : ١٩١ ، ١٧٩ ، ١٦٠ ، ١٠٧ ، ٨٣ ، ٧٦ : ٣
- ٣٦٠ ، ٢١٤ ، ١٩٨ ، ١٩٣
- أحمد بن أبي عمران : ٣٧٧ ، ٢٩٧ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٧ ، ٢٥٨
- ٤٦٥
- أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي . (صاحب المرشد) : ٣١٧ ، ٢٢٤ ، ١٨٥ ، ١٤٦ ، ١١٣ ، ١١٢ : ٢
- ٤٧٣ ، ٣٤٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٢
- أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي . (صاحب المرشد) : ٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٨ ، ١٢٤ ، ٢٧ ، ٧ : ٣
- أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي . (صاحب المرشد) : ٣١٥ ، ٣١٢ ، ٣٨٨ ، ٢٦٩ ، ٢٤٩ ، ١٨ : ٤
- ٤٤٥ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨
- أحمد بن المنير أبو العباس = ابن المنير : ١٥٤ : ٣

- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد
بن الأزهري) :
٢١٨، ٢٩٢، ٢٩٨ : ١
٢ : ٤٨١
٣ : ٣٧٤
الأستراباذي (محمد بن حسن الرضى - صاحب
البيسط) :
٤ : ٢١١
أبو إسحاق الإفرايىنى (أبو إسحاق إبراهيم
ابن محمد بن إبراهيم الإفرايىنى) :
٣ : ٤٨
إسحاق بن راهويه :
١ : ٤٤٥، ٤٣٩
٢ : ١٥٩
أبو إسحاق الزجاج = الزجاج
أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السيمى :
١ : ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٤٨، ٤٤٤
ابن إسحاق (محمد بن إسحاق صاحب السيرة) :
١ : ٤٣٢
٢ : ١٨٦، ٨
إسحاق بن منصور :
١ : ٤٤٥
إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السيمى :
١ : ٤٤٤
إسماعيل (عليه السلام) :
١ : ٣٧٧
٣ : ٢٢
- إسماعيل بن إبراهيم أبو محمد المروى :
١ : ٤٤٧، ٣٣٠
إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيرى
أبو عبد الرحمن الضرير :
٢ : ٨١
إسماعيل بن إسحاق الأزدي :
٢ : ٣
٤ : ٢٢٩
إسماعيل بن أبى جعفر المدنى :
١ : ٣٢٥
إسماعيل بن عبد الرحمن السدى :
١ : ٢٠٩
٢ : ١٥٨
إسماعيل بن قسطنطين :
١ : ٢٧٧
إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى (قوام
السنه) :
٢ : ٢٣٧
أبو الأسود الدؤلى :
١ : ٢٥١، ٢٥٠، ٢٥٨، ٣٧٨
الأشمري = أبو الحسن الأشعري
أشهب بن عبد العزيز :
١ : ٣٧٩
ابن أبى الإصبع (أبو محمد عبد العظيم
ابن عبد الواحد) :
٢ : ٤٨٢
الأصبهانى (صاحب كتاب كشف المشكلات) :
٣ : ٣٦٦

٣ : ٣٠٩، ٣٠٢ : ٣
الأنباري = أبو بكر الأنباري
أنس بن مالك :
١ : ٤٤٥، ٤٣٣، ٢٤١، ٢٣٦ : ١
الأوزاعي :
١ : ٤٦٣ : ١
٢ : ٧٨ : ٢
أوس بن حذيفة :
١ : ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٦ : ١
أيوب عليه السلام :
٣ : ٢٦٧، ٣٠ : ٣

(ب)

ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :
٢ : ٤٤٨ : ٢
٤ : ٢٨٣، ٢٨٢، ٨٨، ١٣ : ٤
البجلي :
٢ : ١٥٠ : ٢
البخاري (صاحب الصحيح) :
١ : ٢٠٩، ٢٠٦، ١١١، ٣٣، ٢٢ : ١
٢٣٦، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٢٨، ٢١٠ :
٢٥٨، ٤٣٢، ٤٦٤، ٤٨٠، ٤٨١ :
٢ : ٢٣٨، ٢٠٢، ١٦١، ١٥٧، ٣٥ : ٢
بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله
بن مالك بدر الدين بن جمال الدين) :
٢ : ٥٩ : ٢
٣ : ١٢ : ٣

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :
١ : ٣٢٥، ٣٢٢، ٢٩٥ : ١
٢ : ٢٥٦ : ٢
٣ : ٤٠٠، ٣٩٩، ١٢٤ : ٣
٤ : ٤٤٤ : ٤
ابن الأعرابي :
٢ : ٥٠٣، ٤٨١، ٨١ : ٢
الأعشى (ميمون بن قيس) :
١ : ٢٨٩ : ١
الأعلم (يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي
الشنتمري) :
٢ : ٥٠٦، ٣٥١ : ٢
الأعمش (سليمان بن مهران) :
١ : ٤٧٩، ٢٨٤، ١٩٠، ١٨٩ : ١
٤ : ٨٧ : ٤
الأقرع بن حابس :
٢ : ٢٢١ : ٢
الأقليشي :
٣ : ٤٠٥ : ٣
إمام الحرمين = الجويني
امرؤ القيس :
١ : ٣٠٦ : ١
٢ : ٣٠٧، ٢٧٦ : ٢
٣ : ٣٧٩، ٧٥٠ : ٣
أمية بن خلف :
١ : ١٦٢ : ١
٢ : ٢٤٣ : ٢

البغوي (عبد الله محمد) :
٤٧٦ : ١
البغوي (أبو محمد الحسن بن مسعود) :
٤٧٦ ، ٤٤٤ ، ٣٣٠ ، ٢٤٨ ، ٣٣ : ١
١٥٠ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ : ٢
٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦١ ، ١٨٢ : ٣
٤٣٩ ، ٤٢٠ ، ٣٩٤ ، ١٨٢ : ٤
أبو البقاء (عبد الله بن الحسين المكبري) :
٣٧٦ ، ٣٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٠١ ، ٦٣ : ١
٣٩٥ ، ٣٦٥ ، ٣٢٥ ، ٢٨٩ ، ١٩٨ : ٢
٤٤٦ ، ٤١٦
٣٦٦ ، ٣٥٠ ، ١٨٥ ، ١٧٤ : ٣
٤ : ١١١ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١١١ : ٤
٤٤٠ ، ٣٥٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢١٢ ، ١٩٢ : ٤
أبو بكر الأصم (عبد الرحمن بن كيسان) :
١٥٨ : ٢
أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم) :
٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٦٠ ، ٢١٨ ، ٢٠٩ : ١
٣٥٥ ، ٣٤٢
٢٨ : ١٤٧ ، ٢١٢ ، ٢٤١ ، ٥٠٥ : ٢
٥٢ : ١٢٧ ، ٢٥٩ : ٣
٢٤ : ٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ : ٤
أبو بكر الباقلائي (محمد بن الطيب) :
٢٣ : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٦٧ ، ١٩١ : ١
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦ : ١
٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ : ٢
٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٣١١ : ١
٤٣٨ ، ٤٦٩ ، ٤٨٣

البراء بن عازب :
٢٠٩ : ١
ابن بركان (أبو الحكم عبد السلام بن
عبد الرحمن) :
١٨ : ١
١٢٩ : ٢
٣٧٩ : ٤
البرزبان ذاني :
٥٠٣ : ٢
أبو البركات بن الأنباري :
٣٠٣ : ٣
برهان الدين الرشيدي :
٥٠٧ : ٢
ابن برهان (أبو الفتح أحمد بن عباس بن
برهان) :
٧٩ ، ٤٥٧ : ٢
٢٨٠ : ٣
٣١٠ ، ٢٢٩ : ٤
ابن برقي :
١٢٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٣٥١ : ٤
البراز (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري) :
١٩٠ : ١
البرزي :
٣٢١ : ١
البردوي (علي بن محمد بن الحسين) :
٤٦٥ : ١
٤٩٨ : ٢
بشر بن السري :
٤٧١ : ١

- ٢ : ٣٩ ، ٥١ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، أبو بكر بن عبدوس :
١٠٨ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ٤٣٩ - ١
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، أبو بكر بن العربي (محمد بن عبد الله بن محمد
٣ : ٦٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ، بن عبد الله المافري) :
١ : ١٦ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، أبو بكر بن داود :
٢٦٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٩٠ ، ٣٢٨ : ١
٣ : ٣ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٠ ، أبو بكر الرازي (أحمد بن علي المعروف
٣ : ٢٥ ، بالجصاص) :
٢ : ٣ ، ٤٠ ، ٢٢٦ ، أبو بكر الزنجاني (محمد بن إبراهيم الزنجاني) :
٤ : ١٢٧ ، ٣٢٥ : ١
٣ : ٣ ، أبو بكر بن السراج :
١ : ٣٧٧ ، أبو بكر بن مجاهد (أحمد بن موسى بن
٣ : ٣٦٢ ، العباس بن مجاهد) :
١ : ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣ ، أبو بكر النقاش :
٢ : ١٥٩ ، أبو بكر النيسابوري (عبد الله بن محمد) :
١ : ٣٦ ، أبو بكره (نفع بن الحارث) :
١ : ٢٢١ ، ابن بكير :
٢ : ٣ ، بلال بن رباح :
١ : ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، بلقيس :
١ : ٣٥١ ، ٢ : ٢٣٧ ، ٤٠٨ ، أبو بكر بن الطيب = أبو بكر الباقلازي :

٢ : ٦٧ ، ١٦١
تق الدين بن دقيق العيد (محمد بن علي بن
وهب بن مطيع) .
٢ : ٢٠٤ ، ٣٠٦
تق الدير بن رزين :
٤ : ١٨٨
تق الدين القشيري :
٢ : ٢٠٥
أبو تمام :
٣ : ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ١١٥
٤ : ٣٢٧
ميم الداري :
١ : ٢٤١
البيهي :
١ : ٤٣٤
التوخى = محمد بن محمد التوخى
التوحيدى = أبو حيان
ابن التيانى (أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو
المرسى التيانى) :
١ : ٢٩٢
(ث)
ثلب = أحمد بن يحيى
الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) :
١ : ١٣ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥
٢ : ٢٤٦ ، ٣٦٧
الثمانيني (عمر بن ثابت أبو القاسم) :
٢ : ٣١٨
الثورى = سفيان

٣ : ١٩٥ ، ٢٩٤ ، ٤١٧
ابن البناء = أبو العباس المراكشى
بندار بن الحسين الفارسى :
٢ : ١٠٠
بهلة أبو النجود :
١ : ٣٢٨
البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) :
١ : ٨ ، ٣٢ ، ١٩٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،
٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٧٨ ، ٢٥٧ ،
٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ،
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،
٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦
٢ : ٨٣ ، ١٦٠ ، ١٦٢ - ١٨٨
٣ : ٣٦
٤ : ٢١٣ ، ٢٨٨
(ت)
تاج الدين بن الفركاح (عبد الرحمن بن
إبراهيم) :
١ : ٢٤٦
٣ : ٨٨
التاج الكندى (أبو العين زيد بن الحسن) :
١ : ٢٩٨ ، ٣٢٥
تاج الدين محمد بن محمد الأنسفرائيني (صاحب
ضوء المصباح)
٤ : ٨٩
الترمذى :
١ : ٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ،
٤٤٥ ، ٤٦٩ ، ٤٧١

١٧٧ : ٣
الجعبري (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم) :
٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٩٨ ، ٥٣ : ١
أبو جعفر بن الباذش (أحمد بن علي بن أحمد
ابن خلف) :
٣١٨ : ١
أبو جعفر بن الزبير (أحمد بن إبراهيم) :
٢٥٨ ، ١١٢ ، ٣٥ : ١
٤٤٩ : ٢
٣٣٤ : ٣
٤٢٢ ، ٢٠٣ ، ١٥١ : ٤
جعفر بن أبي طالب :
٢٠٥ ، ٢٠٢ : ١
أبو جعفر الطبري = محمد بن جرير
أبو جعفر بن قعقاع اللدني (يزيد بن القعاع) :
٣٣٠ : ١
جعفر بن محمد الصادق :
٤٥٢ : ١
أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل) :
٤٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٣٩ ، ٢٥٨ : ١
٢١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ٢٩ ، ٢٨ : ٢
٣٤٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٢٥ ، ٢٨٦ :
٤٦٣ ، ٤٠١ ، ٣٨٦
٢٠٤ ، ٨٥ ، ١٢ : ٣
١٨١ ، ١٨٠ ، ١٢٥ ، ١٠٣ ، ١٠٢ : ٤
٢٥٤ ، ٢٢٦ ، ١٩٦ ، ١٨٦ ، ١٨٥
٣١٣ ، ٢٧٥ ، ٢٦٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥
٤١٠ ، ٣٧٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٣ ، ٣٢٥
٤٤٣ ، ٤٣٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٠

(ج)
جابر بن عبد الله الأنصاري :
٣٣٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ : ١
١٣ : ٢
الجاحظ (عمرو بن بحر) :
٢٥١ : ١
٣٨٣ ، ٣٠٤ : ٢
ابن جبير :
٣٢٩ : ١
٧٩ : ٣
جبير بن مطعم :
١٠٦ : ٢
الجراح بن مليح (أبو وكيع) :
١٩٠ : ١
جرار بن تمام :
٢٤٦ : ١
الجرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) :
٤٥٦ : ١
الجرجاني = عبد القاهر
الجرمي :
٢٣٩ : ٤
ابن جريج :
٣١٤ : ٢
٢١٣ : ٤
ابن جرير = محمد بن جرير
جرير بن عطية الخطفي :
٣٤٣ : ٢
٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٦ : ٣
الجزري :

جمونة بن شعوب الليثي :

١ : ٣٢٧

جمال الدين بن مالك = ابن مالك

ابن جمعة الموصلی :

٤ : ٢٤٣ ، ٣٦٤

ابن جنذب :

٢ : ١٦١

جندع بن ضمرة الليثي :

١ : ٢٠٤

ابن جنى (أبو الفتح عثمان) :

١ : ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩

٣٤١

٢ : ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦

٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦

٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٩٦

٣ : ٥ ، ٣٧ ، ٧١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥

١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩

٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٣

٣٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٩

٤ : ٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٥٦ ، ٣١٨

٣٢٢ ، ٣٨١

الجنيد :

٢ : ٨٩

الجنيدى :

٣ : ٣٦

أبو جهل

٢ : ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٤

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن)

بن طلي :

١ : ٤٣٦

٢ : ٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٢ ، ٣١٥

٣ : ٢٦

الجوهري (إسماعيل بن حماد أبو نصر) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩٢

٢ : ٢٨٦ ، ٤١٧

٣ : ٣٦٠

الجويني (عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف ،

إمام الحرمين)

١ : ٢٣ ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢

٢ : ١٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦

٣ : ٣٩ ، ١٠٣ ، ٤٥٣

٤ : ٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠١

(ح)

ابن أبي حاتم :

١ : ٤٩٣

أبو حاتم بن حبان البستي :

١ : ١٧٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٨٤

٣٢٥ ، ٤٣٨

٢ : ٣٥ ، ١٢٨

أبو حاتم الرازي :

١ : ٤٧٢

أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد

السجستاني) :

١ : ٢١٧ ، ٣٤٧

٣ : ٣٦٤

٢٩ : ٣
أبو حامد الغزالي = الغزالي
ابن حبان = أبو حاتم بن حبان
ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب
النيسابوري
ابن الحجاج :
٣ : ١٣٢ ، ٣٥٧
الحجاج بن يوسف الثقفي :
١ : ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩
٣ : ٢٣٠ ، ٢٢٨
ابن أبي الحديد (عبد الحميد بن هبة الله بن
محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني المعزلي) :
٢ : ١٢٤
٣ : ٤٥١ ، ٢٣٧
حنيفة بن الهيثم :
١ : ٢٦٩ ، ٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨
الحرالي (أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي) :
١ : ٢٧٣ ، ٥٠
الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان) :
١ : ٤٨٤ ، ٧٠
٢ : ٥١٢ ، ٤٣٦ ، ٢٣٦
٤ : ٣٥١ ، ٢٤
ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن
حزم) :
٢ : ١٢٨
٤ : ٣٩
حسان ابن أبي الأشرس :
١ : ٢٢٩

٤ : ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣١٦ ، ١٠٨
الحاتمي :
٢ : ٢٥٦
ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن
يونس) :
١ : ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧
٢ : ٤٨٩ ، ٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥
٣ : ٤٦٨ ، ٣٨٤ ، ٢٦١ ، ٢٣٧ ، ٧٥
٤ : ٢٣٠ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ، ١٦٩ ، ٩٨
٢٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣١٣ ، ٢٩٥
٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦
الحارث بن أسد الحاسبي :
١ : ٢٣٨
الحارث بن ظالم :
٢ : ٥١٤
الحارث بن يزيد :
١ : ٢٦٩
حازم القرطاجني :
١ : ٤٩١ ، ٣١١ ، ٦٠ ، ٥٩
٢ : ٤٠٨
٣ : ٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ ، ٧١
حاطب بن أبي بلتعة :
١ : ١٩٥
الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :
١ : ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ١٩٠
٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٦٣ ، ٢٥٦
٤٤٧ ، ٤٣٩

- حسان بن ثابت :
١٣ : ٢
٣ : ٣٥٧ ، ١٥١ ، ١٢٧ : ٣
أبو الحسن الأخفش = الأخفش
أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل) :
١ : ٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٢٧٨ ، ٥٤ : ١
٢ : ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ : ١١١
٤ : ٣٤٦ : ٤
الحسن بن أبي الحسن البصري :
١ : ٧ ، ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ : ١
٣٤٩ ، ٣٢٥
٢ : ٤٥ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٢٨٢ : ٢
٤٥٠
٣ : ٤٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٢٢ ، ١٤٥ : ٣
٤ : ٤٥ : ٤
ابن الحسن السبكي :
٢ : ٥٠٧ : ٢
أبو الحسن السخاوي (علي بن محمد بن
عبد الصمد) :
١ : ٣٣١ : ١
أبو الحسن الشاذلي (علي بن عبد الله بن
عبد الجبار الإدريسي) :
٢ : ٥٧ ، ١٦٠ : ٢
أبو الحسن الشهرستاني :
١ : ٣٦ : ١
- أبو الحسن طاهر المقرئ :
١ : ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ : ١
الحسن بن علي بن أبي طالب :
٢ : ١٥٤ : ٢
٣ : ٢١ : ٣
الحسن بن الفضل :
١ : ٤٨٦ : ١
أبو الحسن الماوردي = الماوردي
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري
أبو القاسم :
١ : ١٩٢ : ١
٢ : ٦٨ : ٢
حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي صاحب
البيسط :
٢ : ٣٦٤ : ٢
حسن بن محمد الصاغاني = الصاغاني
أبو الحسن الواحدي = الواحدي
الحسين بن خالويه :
٢ : ٢٤٥ : ٢
٣ : ٣٥٣ ، ١٨٩ : ٣
٤ : ٤٣٩ ، ٣٤٧ : ٤
أبو الحسين الدهان :
١ : ٣٥٩ ، ٤٥ : ١
الحسين بن علي بن أبي طالب :
٢ : ١٥٢ : ٢
حسين بن عمر بن قيس :
١ : ١٩٦ : ١
أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس

حميد الأعرج :
٢٥١ : ١
حميد بن زنجويه :
٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١
حنظلة :
١٤٣ : ٢
أبو حنيفة الدينوري :
٤٤٦ : ٢
أبو حنيفة النعمان :
٣٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٦ ، ٢٨٨ ، ٧٥ : ١
٤١٧ ، ٤٦٧ - ٤٦٥ ، ٤٤٨ ، ٤٣٢
٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٥ : ٢
٣٩٣ : ٤
الحوفي أبو الحسن علي بن إبراهيم
٣٠١ : ١
٢٢٢ : ٣
أبو حيان التوحيدى (علي بن محمد بن
العباس) .
٣٠٦ ، ٢٤٤ : ١
١٠٠ : ٢
٣٦٣ : ٣
أبو حيان النحوى (محمد بن يوسف أنير الدين) :
٣٢٣ ، ٣٠١ ، ٣٥ : ١
٤٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٣٢ ، ٣٢٤ ، ١٧١ : ٢
١٨١ ، ١٧٥ ، ١٧١ ، ١٢٥ ، ٦١ : ٣
٢٨٣ ، ٢٣٧ ، ٢٢٠
٢٣٤ ، ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٠٨ ، ٧٥ : ٤
٣٣٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ ، ٢٧٤ ، ٢٦٣
٤٦٥ ، ٤٢٩ ، ٣٨٢ ، ٣٦٩

الحسين بن الفضل :
٨٨ : ٢
الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضى
المروزى :
٤٧٧ ، ٤٧٦ : ١
حسين بن واقد :
١٩٧ : ١
ابن الحضرمى = يعقوب :
حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الضرير :
٢٧٩ : ٣
أبو حفص اللدنى :
٣٣٠ : ١
حفصة بنت عمر بن الخطاب :
٣٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ : ١
أبو الحكم بن برجان = ابن برجان :
الحكيم الترمذى (أبو عبد الله محمد بن علي
الحكيم الترمذى - صاحب كتاب بيان الفرق
بين الصدر والقلب والقواد واللب) :
٤٦٩ : ١
الحليمى (أبو عبد الله حسن بن الحسن
الحليمى) :
٢٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ : ١
٤٧٩ ، ٤٧٧ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
٥٥ : ٢
حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات :
٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١
٣٦٧ ، ٣٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨
٨٨ : ٢
٣٨٤ ، ٣٧٠ ، ١٦٣ ، ١٠٨ : ٣
٤٣١ ، ٢٩٩ ، ١١٥ : ٤

حي بن أخطب :
١٨ : ١

(خ)

خارجه بن زيد :

٢٣٤ : ١

أبو خاقان :

٣٢٤ : ١

أبو خالد الأحمر (سليمان بن حيان) :

٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١

خالد بن مسلمة :

٢٨٣ : ١

خالد بن الوليد :

٤٦٩ : ١

ابن خالويه = الحسين بن خالويه :

ابن الحجاز (أحمد بن الحسين شمس الدين
ابن الحجاز) :

٤٣٣ : ٢

٣٧٥ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ٧٢ : ٣

٣٧٠ ، ٣٠٧ : ٤

حديجة بنت خويلد الأسدي :

٢٠٧ : ١

١٣٤ : ٢

ابن خروف (علي بن محمد بن علي أبو الحسن) :

٣٩٧ : ٢

١٧٣ : ٣

١٥١ ، ١٠٣ : ٤

ابن خزيمه :

٤٧٢ : ١

خزيمة بن ثابت الأنصاري :

٢٣٩ ، ٢٣٤ : ١

ابن الحشاش (عبد الله بن أحمد) :

٣٠٥ ، ٧٠ : ١

٤٨٨ : ٢

٣٨٨ ، ٢٨٢ ، ٨٧ : ٤

الحضر (عليه السلام) :

٥٤ : ٣

٦٠ ، ٥٩ : ٤

أبو الخطاب (من الحنابلة) :

١٥٧ : ٢

الخطابي (حمد بن محمد أبو سليمان) :

٢٩٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١

٥٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٠ ، ٤٦ : ٢

الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) :

٢٧٧ : ١

ابن خطيب زملكا (عبد الواحد بن عبد الكريم

ابن خلف كمال الدين) :

٣٥١ : ٢

٤٦٤ : ٤

الخطيب القزويني (صاحب التلخيص) :

١٠٩ : ٣

الخطيبي (محمد بن مظفر الحلخالي شمس الدين) :

٢١٣ : ٤

الحنفاجي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

٤٨٧ ، ٥٧ : ١

٣٠٥ : ٢

٤٥٤ ، ٣٢٥ : ٣

ابن درستويه :
١ : ٣٠٥ ، ٣٧٦
٢ : ١٩٨
ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) :
١ : ٥٥ ، ٢١٧
٢ : ٢٧٩
ابن الدهان :
٢ : ٣٩٣
٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧
(ذ)
ذو الرمة :
٣ : ٦٨
ذو القرنين :
١ : ٣٠
ذو النون المصري (ثوبان بن إبراهيم) :
١ : ٧
أبو ذؤيب الهذلي :
٣ : ٣
(ر)
الرازي = شجر الدين :
راشد :
١ : ٢٥١
الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) :
١ : ١٢٦ ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩
٢ : ٧٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ،
٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥
٤٧٣

خلف الأحمر :
٣ : ٤٠٠
أبو خلف (القرني) :
١ : ٣٢٥
خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي :
١ : ٣٣٠
أبو خوزيمنداذ :
٢ : ٢٥٥
الحنوي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة :
(د)
الدامغاني (محمد بن علي بن محمد الحنفي) :
١ : ١٠٢
الداني = أبو عمرو الداني :
داوود (عليه السلام) :
٢ : ٣٠٢
٤ : ٣٢
ابن داود = محمد بن داود الظاهري :
أبو داود السجستاني (صاحب السنن) :
١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ،
٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٨٥
٢ : ٢٨ ، ١٦١ ، ١٧٨
داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني) :
٢ : ١٧٨ ، ٢٥٥
الذماری (صاحب شرح التنيه) :
١ : ٢٤٦
أبو الدرداء (غويمر بن زيد الأنصاري) :
١ : ٢١٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢
٢ : ١٥٤ ، ٢٠٨

- رؤبة بن العجاج : ٤٥٣ ، ٣٤٥ ، ٣٣٩ ، ١٤٨ ، ١١٦ : ٣
٩٠ : ١ ، ١٦٧ ، ١٥٧ ، ١١٢ ، ٩٧ ، ١٨ : ٤
٢٦٨ : ٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٢٦ ، ٣١٨
روح بن عبادة : ٤٢٨ ، ٤٠٣ ، ٣٩٣ ، ٣٥٣ ، ٣٤٣
١٥٩ : ٢ رافع بن حرمة :
الرويانى (أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل) : ١٥٨ : ١
٤٦٧ : ٢ الراعى (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد
أبو رويم = نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم : القزوينى) :
أوريش : ٤٧٦ : ١
٣٨٩ : ٣ ابن راهويه :
(ز) ٧٨ : ٢
ابن الزاغونى (على بن عبد الله بن نصر) : ابن أبي الربيع :
١٠٢ : ١ ٤٠٤ : ٢
زاهر بن رستم (أبو شجاع الأصبهاني) : ١٧٩ ، ٨٥ : ٣
٣٢٥ : ١ ٤١٨ ، ١٧٤ ، ١٣٦ : ٤
زبان = أبو عمرو بن العلاء بن عمار : الربيع بن أنس :
الزبيدى (طبع خطأ الزبير) : ٢٠٩ : ١
٢٥٠ : ١ ١٥٨ : ٢
ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير : رسول الله = محمد عليه السلام :
الزجاج (إبراهيم بن السرى) : الرشيدى (الكاتب) :
١٣ : ١ ٤٥٢ : ٣
٤٦٢ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ١٤٧ ، ١٢١ : ٢ ابن رشيقي :
٢٨٩ ، ١٩٣ ، ١٨٨ - ١٨٦ ، ٨١ ، ٧٧ : ٣ ٤٠٠ : ٣
٣٦٠ الرماني (أبو الحسن على بن عيسى) :
٢٣٨ ، ١٥٩ ، ١٣٣ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ٩٧ : ٤ ٣٥٨ ، ٣٥٦ ، ٥٧ ، ٥٤ : ١
٤٣٤ ، ٣٤٤ ، ٣١٥ ، ٢٧٤ ٤٦٥ ، ٤٥١ ، ٣١٧ ، ٢٥٢ ، ٩٠ ، ١٨ : ٢
زر بن حبيش : ٤١٨ ، ١٠٧ ، ٧١ ، ٦٣ : ٣
١٢٨ : ٢ ٣٩٥ ، ٢٨٦ ، ٢٤١ ، ١٦٧ ، ١٣ : ٤

زكريا (عليه السلام) :

٢ : ١٣٥

الزخري (محمود بن عمر) :

١ : ١٣ ، ١٣٨ ، ٤٩ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٦٥

١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦

٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٧

٣٢١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٤٣٢ ، ٤٨١ ، ٤٩٠

٢ : ٥٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨

٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦

٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠

٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨

٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦

٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠

٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢

٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧

٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠

٣٠٣-٥٠٥ ، ٥٠٧

٣ : ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٠

٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٦

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦

١٥٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٠

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧

٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩

٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠

٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥١

٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣

٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧

٤ : ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٨٩

٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٢ - ١١٤

١٢٢ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧

١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣

٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢

٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٢ ، ٤٤٠

الزملكاني = كمال الدين الزملكاني :

الزنجاني (عز الدين أبي المعالي عبد الوهاب

ابن إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠٣ ، ٤١٥

الزهري (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب) :

١ : ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٣٤ ، ٤٨٣

زياد بن أبي سفیان :

١ : ٢٥١

أبو زيد (سجاني) :

١ : ٢٤١ ، ٢٤٣

أبو زيد الأنصاري :

١ : ٣٢٢

٣ : ٣٨٨

٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩

٢ : ١٢٧

السرقتى النبوز بالحجار (أبو عثمان سعيد

ابن محمد)

٢٩٢ : ١

سعد بن عبيد :

٢٤١ : ١

أبو سعد كمال الدين = علي بن مسعود الفرغاني

(صاحب المستوفى) :

سعد بن أبي وقاص :

٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١

سعيد بن بشير :

٢٤٤ : ١

سعيد بن جبير :

٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١

٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢

٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤

سعيد بن خالد :

٢٥٨ : ١

أبو سعيد بن عون المكي :

٤٦٢ : ١

سعيد بن السيب :

٤٥٩ ، ٨ : ١

أبو سعيد بن الملق :

٤٣٩ : ١

أبو سفيان :

٢٢٠ : ٢

٨ : ٣

زيد بن حارثة :

١٦٣ : ١

٣٠٢ ، ١٧٢ : ٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخى (صاحب

الأقصى القريب)

(س)

سارة :

١٩٥ : ١

سالم (مولى أبي حذيفة) :

٢٤٣ : ١

السبق :

٣٢٦ : ١

ابن سبع (أبو الربيع سليمان البستي) :

٤٥٤ : ١

١٥٤ : ٢

سحيم بن وثيل البربوعى :

١١٠ : ١

السخاوى (علم الدين علي بن محمد

ابن عبد الصمد) :

٢٨١ ، ١١٢ : ١

٤٥٣ : ٢

السدى = إسماعيل بن عبد الرحمن السدى :

ابن السراج :

٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢

١٦١ ، ٧٢ : ٣

٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ :

- سفيان الثوري :
٦ : ١ ٤٧٩ ، ٤٣٤ ،
٢ : ١٦٤ ، ٧٨
سفيان بن عيينة ٢١٣ ، ٢٢٠ ،
٦ : ١
٢ : ١٥٩
السكاكي (يوسف بن أبي بكر) :
٧٠ ، ٣١١ : ١
٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ،
٤٠٠ ، ٤٢٥ ، ٤٦٣
٤ : ٤٢ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١
٣ : ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،
٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ،
٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١
٤ : ٤٢ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١
ابن السكيت :
١ : ٢٩٨
٢ : ٢٨٩ ، ٣٦٢
٤ : ١٩
سلام أبو محمد الحناني :
١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠
سلمان بن سرد :
١ : ٢٢١
سليمان الفارسي :
١ : ٢٠١
أم سلمة (أم المؤمنين) :
١ : ٩٨ ، ٣٥٠
٢ : ٧٨
- سلمة بن صخر :
١ : ٢٤
أبو سلمة بن عبد الرحمن :
١ : ٢١٧
سليم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :
١ : ٤٧٣
سليمان عليه (السلام) :
٣ : ١٤٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧
٤ : ٣٢ ، ٢٨٥
أبو سليمان = داود الظاهري :
سليمان بن جيان = أبو خالد الأحمر :
سليمان بن داود الهاشمي :
١ : ٣٨٠
أبو السمال :
٣ : ٢٨٨
سمرة :
١ : ٢١٢
السمرقندي :
١ : ٢٢٩
سنيد :
٢ : ١٥٩
سهل بن عبد الله :
١ : ٩
سهيل بن عمرو :
١ : ١٩٨
السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
ابن أحمد) :
١ : ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠

ابن سيده (علي بن إسماعيل أبو الحسن
الضرير) :

١ : ٦٤ ، ٢٩٢

٢ : ٣٥١ ، ٤٧٦

٣ : ٣١٣ ، ٣٤١

ابن سيد (أحمد بن أبان) :

١ : ٢٩١

السيرافي :

١ : ٣٠٦

٢ : ٢٧٥

٤ : ١٣٦ ، ١٥٣ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٧٠

ابن السيرافي :

٤ : ٣٥٨

ابن السيد (عبدالله بن محمد بن السيد البطيوسي) :

١ : ٢٩١ ، ٢٤٦

٢ : ٢٧ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٤

٤ : ٣٧ ، ٣٥٨

ابن سيرين (أبو بكر محمد بن سيرين البصري) :

١ : ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩

٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩

سيف الدولة :

٤ : ١٨٩ ، ٤٦٥

(ش)

أبو شامة شهاب الدين (عبدالرحمن بن إسماعيل

ابن إبراهيم بن عثمان الشافعي) :

١ : ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٨١

٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٠

٢ : ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٥

٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٤٤٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦

٣ : ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٥

٣٦٨ ، ٣٨٦

٤ : ٧ ، ١٣ ، ٢١ ، ٦٢ ، ١٥٤ ، ٢٥٤

٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠

٣٢٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠

أبو السوار القنوي :

٣ : ٣٨٨

سيويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٢٢

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢

٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠١

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨

٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤

٤٦٣ ، ٥٠٦

٣ : ٩ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ١٠٣ ، ٩٨

١٠٦ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠

١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٣

٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤٢ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٣

١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥

٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٥

٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٢ ، ٣٩٣ ، ٣٦٥

٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

٤٢٤ ، ٤٤٣

- شمس الدين الحوي (أحمد بن خليل بن
شعيب) :
٤٤٦ : ١
ابن الشجرى (أبو السعادات هبة الله بن علي
ابن حمزة) :
٣٧٦ : ٢
شمس الدين الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان
ابن تايماز التركمانى) :
٢٤٢ : ١
شمس الدين محمد بن النقيب :
٣١١ : ١
ابن شنبوذ :
٨٩ : ١
ابن شهاب = الزهرى (الزهرى) :
شهاب الدين أبو شامة = أبو شامة :
شهاب الدين بن المرحل :
٤٨ : ٤
ابن أبي شيبة (الحافظ أبو بكر عبد الله
ابن محمد) :
٤٧٩ ، ٢٥٨ ، ١٨٩ : ١
١٣٢ : ٢
شيدلة = عزيزى :
(ص)
الصاحب بن عباد :
٥١٤ : ٢
الصاغاني (حسن بن محمد صاحب النكلة) :
٢٩٢ ، ١١٠ : ١
٢٧٨ : ٤
صالح (عليه السلام) :
٣٢ ، ٣٠ : ٣
- الشيلي :
٤٤٦ : ١
ابن الشجرى (أبو السعادات هبة الله بن علي
ابن حمزة) :
٣٧٦ : ٢
٣ : ٣٠٣ ، ٢١٢ ، ٢١٠ ، ٢٠٤ ، ١٩٦ ، ١٦١ : ٣
٣٤٠ ، ٣١٩ ، ٣١٢
٤ : ٢٥٢ ، ٢٤٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢١٨ ، ١٢٥ : ٤
٣٧٩ ، ٣٥٩ ، ٣٥٧
الشريف المرتضى :
٣ : ٤٣٠ ، ٣٨٦ ، ٣٦٣ : ٣
٤ : ١٣٧ ، ٤٥ : ٤
شعبة بن الحجاج :
١ : ٢٠٩ : ١
٢ : ١٥٩ ، ١٥٨ : ٢
٣ : ٤٣٧ : ٣
الشعبي :
١ : ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ١٧٣ ، ٨ : ١
٤٨٠
٢ : ١٨٣ ، ١٥٨ : ٢
شعيب (عليه السلام) :
٣ : ٤١٠ ، ٣٦٨ ، ٣٤٠ ، ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٣٠ : ٣
الشلوبين (أبو علي الاشيلي عمر بن محمد
ابن عمر الأزدى) :
٢ : ٢٥٧ ، ٢٣٩ : ٢
٣ : ١٥١ ، ٧٩ : ٣
شمس الدين بن الجوزى :
٣ : ٣٢٦ : ٣

الضحاك بن مخلد :

٢ : ٢٢١ ، ٢٣٧

الضحاك بن مزاحم :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٤٧٩

٢ : ١٥٨

ضمام بن ثعلبة :

٢ : ١٣٢

ضمرة بن العيص :

١ : ١٥٩

(ط)

أبو طالب (عم الرسول عليه السلام) :

١ : ٣١ ، ١٢٧

ابن أبي طالب = مكى

٢ : ٩٢

أبو طاهر السلفى (أحمد بن محمد بن أحمد

السلفى الحافظ) :

١ : ٢٨٢

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

٤ : ١٨٢ ، ١٨٣

طاوس :

٢ : ١٧١

الطائى الكبير = أبو تمام

الطبرانى :

١ : ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبرى = محمد بن جرير

الطحاوى :

١ : ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

أبو صالح :

١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٤٣٩

٢ : ١٥٨

صالح بن محمد الزيدى :

٢ : ١٥٩

صدر الدين موهوب الجزرى :

٢ : ١٢٢

الصديق = أبو بكر :

الصعب بن جثامة :

٢ : ١٤٣

الصار = أبو جعفر النحاس

صفي الدين بن أبي النصور :

٤ : ٦٠

صفية بنت عبد المطلب :

٣ : ٣١٢

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الحاجب

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفى :

١ : ٢٨٤

ابن أبي الصيف :

١ : ٢٤٦

(ض)

ابن الضائع (على بن محمد بن على بن يوسف

الكتامى) :

٢ : ٢٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧

٠ ، ٣٦٠ ، ٤٣٩

٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥

٤ : ٢٤٠

ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن عبد الله
المالقي) :

٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٩

٣ : ١١٦

٤ : ١٠٣ ، ١٢٨ ، ٤١٦

الطرطوسي (نجم الدين إبراهيم بن علي
الطرطوسي) :

٢ : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٨٤

٣ : ٢٧٢ ، ٤٣٢

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد
ابن خلف) :

١ : ٤٨٢

طرفة بن العبد :

٢ : ٥١٢

٣ : ٦٨

ابن طريف (عبد الملك بن طريف الأندلسي)

١ : ٢٩٢

الطيالى (صاحب المسند) :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

أبو الطيب الطبرى :

٢ : ٤٦٩

أبو الطيب بن غلبون (عبد النعم بن غلبون

ابن المبارك) :

١ : ٣٢٣

الطيبي (الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي) :

٢ : ٤٤٨

٣ : ٦٤

٤ : ٩٨ ، ٢٨١

(ظ)

ابن ظفر (أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن

محمد الصقلي) :

٢ : ٣٦

٣ : ١٦٦

(ع)

العاص بن وائل :

١ : ١٦٠

عاصم بن بهدلة أبي النجود :

١ : ٢٤٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٨

٢ : ١٢٨

٣ : ٧٩ ، ٢٧٩ ، ٣٥٣

عاصم الجحدري بن أبي الصباح البصرى :

١ : ٢٤٩ ، ٣٨٤

أبو العالية :

١ : ٢٠٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ، ٤٥٦

٢ : ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٨٦

ابن عامر القرى = عبد الله بن عامر بن يزيد :

عامر السدى :

٢ : ١٥٨

ابن عامر = عبد الله بن عامر اليحصي

عامر بن شراحيل = الشعبي

عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين) :

١ : ١٥ ، ٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧

٢ : ٢٠٩ ، ٢٣٢ ، ٣٣٦ ، ٤٦٣

٢ : ٣٩ ، ٢٠٢

٣ : ١١١

٤ : ٢٢٢

- ابن عباد (أبو عبدالله محمد بن محمد بن عباد): ٣٤٢ : ١
المبادي : ٤٤٧ : ١
٤٦٠ ، ٤٥٦ : ١
ابن عباس = عبد الله بن عباس
أبو العباس أحمد بن سريح (أحمد بن عمر بن
سريح أبو العباس) : ٤٨٥ : ١
٤٦ : ٢
العباس بن عبد المطلب :
١٨٨ : ١
أبو العباس الراكشي (أحمد بن محمد بن عثمان
الأزدي المعروف بابن البناء) :
٣٨٠ ، ٣٨٧ : ١
أبو العباس بن نفيس (أحمد بن سعد بن أحمد
بن نفيس) :
٣٢٣ : ١
عبد بن حميد الكشي :
١٥٩ : ٢
ابن عبد الباقي :
٣٢٣ : ١
ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله بن عبد البر
بن عاصم النخعي) :
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ : ١
٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٢٨٤ ، ٣٣٣ ، ٢٣٣ : ١
عبد الجبار بن أحمد :
٥١٤ : ٢
- ابن عبد الحكم :
٤٤٧ : ١
عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي :
١٥٩ : ٢
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام :
٢٣٦ : ١
أبو عبد الرحمن السلمي (محمد بن الحسين) :
٤٧٦ ، ٢٤٣ : ١
٥١٣ ، ١٧١ : ٢
عبد الرحمن بن شماس :
٢٣٧ : ١
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه :
٤٣٤ : ١
عبد الرحمن بن مهدي :
٢٤٧ : ١
عبد الرحمن بن يولي :
٢٤٥ : ١
عبد الرحيم بن عمر الكرماني :
٤٣٢ : ١
عبد الرزاق بن همام الصنعاني :
٤٧٩ : ١
١٦٤ ، ١٥٩ : ٢
ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام
عبد العزيز بن أحمد التجاري :
٤٦٥ : ١
٤٩٨ : ٢
عبد العزيز الديري (أبو محمد عبد العزيز أحمد
ابن سعيد بن عبد الله الدميري) :
٣٦٩ : ١

عبد الله بن الزبير :
١ : ٣٢٧، ٢٣٦
عبد الله بن زيد بن أسلم :
٢ : ١٥٨
عبد الله بن السائب :
١ : ٢٤٣
عبد الله بن أبي سرح :
١ : ٢٠٠
عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :
١ : ٢٤٧، ٢٤٦
عبد الله بن سلام :
١ : ٢٠٢
٢ : ٢٢١
عبد الله بن عامر بن ربيعة (صحابي) :
١ : ١٩٨
عبد الله بن عامر بن يزيد بن عيم اليحصبي :
١ : ٣٢٨، ٣١٩، ٣٠٩، ٢٨٥، ١١٧
٣٢٩، ٣٣٨، ٣٣٠، ٣٤٥
٢ : ٢٩٠
٣ : ٢١١، ١٦١
٤ : ٣٧، ٣٠١
عبد الله بن عباس :
١ : ١٩٣، ١٩٠، ١٧٣، ١٠٥، ٢٨، ٢٧، ٠٨
١٩٤، ٢٢٨، ٢١١، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٣
٢٢٩، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٤
٢٦٣، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٦٩
٢٩٣، ٣٤٧، ٣٤٢، ٣٣٧، ٢٩٦، ٢٩٤، ٢٩٣

عبد العزيز بن يحيى الكنانى :
١ : ٧
عبد العزى = أبو لهب
عبد الغفار = نوح
عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني :
٢ : ٤٠٥، ٣٧٨، ٣٤٢، ٣٣٩، ٣٣٥، ٣١٠
٤١٣، ٥٠٨
٣ : ١٩٣، ١٦٩، ١٠٥
٤ : ٢٣٩، ٥١
عبد الله بن أحمد بن حنبل :
١ : ٤٦٢، ٣٢٨
أبو عبد الله البغدادي :
٢ : ٨٩
أبو عبد الله البكر ابادي :
١ : ٤٨٦
٢ : ٧٦
عبد الله بن جابر :
٤ : ٤٣٩
عبد الله بن جبير :
١ : ٢٤٩
عبد الله بن جحش :
١ : ٢٠٤، ٢٠٣
عبد الله بن الجراح :
٢ : ١٥٩
عبد الله بن حذافة :
٤ : ٣٣
أبو عبد الله الحلبي = الحلبي

عثمان بن مظعون :
٢٨ : ١
أبو عثمان النهدي :
٣٠ : ١
العجاج :
٣٥٩ : ٣
عدي بن حاتم :
١٦٠ ، ١٥ : ١
ابن العربي = أبو بكر بن العربي :
العراقي (علم الدين عبدالكريم بن علي
العراقي) :
٣ : ١٧ ، ٣١ ، ٣٨٣
٤ : ١١
عروة بن الزبير بن العوام الأسدي :
١ : ١٨٩ ، ١٩٠
٢ : ٢٠٢
عز الدين = ابن أبي الحديد :
عز الدين بن عبد السلام :
١ : ٣٧ ، ٨٨ ، ٣٤٥ ، ٤٣٩ ، ٤٦٣ ،
٤٧٥ ، ٤٨١
٢ : ٤ ، ١٤ ، ٦٥ ، ١٢٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ،
٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٢ ،
٤٩٦
٣ : ١٢ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٤٠٥ ،
٤١٥
٤ : ٥ ، ٤٠ ، ١٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٦
عز الدين الفاروقى :
١ : ٣٢٥

أبو عبيدة (معمر بن الثني) :
١ : ٢٨٧ ، ٢٩٥
٢ : ١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١
٣ : ١٢٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩
٤ : ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٣٥٦
عتاب بن أسيد :
١ : ٢٠٤
عثمان بن جنى = ابن جنى
عثمان بن سعيد الدارمى أبو عمرو :
١ : ١٨٨
عثمان بن طلحة :
١ : ١٨٨
عثمان بن عبد الله بن أوس :
١ : ٢٤٦
عثمان بن عبيد الله بن أوس الثقفي :
١ : ٤٦٢
عثمان بن عفان
١ : ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ،
٢٣٥ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ - ٢٤٣ ،
٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ،
٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٢
٢ : ١٢٧
عثمان بن عمرو = أبو عمر بن الحاجب :
أبو عثمان المازنى :
٢ : ٢٤٠ ، ٢٦٨
٣ : ٣٠٥ ، ٣٦٢

٣ : ٧١ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢٨٩ ،
٣٨٤ ، ٣٨٣

٤ : ٢٠٣ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٧ ،
٣٨٣

عطاء بن أبي رباح :

٢ : ١٥٨

عطاء بن أبي سلة الحراساني :

٢ : ١٥٨

عطاء بن يسار :

١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩

ابن عطية (عبد الحق بن غالب) :

١ : ٨ ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ،
٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٤٨٩

٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩ ، ٢٤٠

٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨ ،
٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩

٣ : ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٤ ،
٣٤٩

٤ : ١٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٧ ، ١١٢ ،
١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

عطية العوفي :

٢ : ١٥٨

عقبة بن عامر :

١ : ٢٤٣

عقبة بن أبي معيط :

٣ : ٣٠٢

عزير :

٢ : ١٨٦

٣ : ٨٢ ، ٣٩٠

ابن عزيز (محمد بن عزيز المزري
السجستاني) :

١ : ٢٩١

٢ : ٢٧٩

٤ : ٢٤٨

عزري بن عبد الملك الشافعي أبو المالئ
القاضي المعروف بشيظة :

١ : ١٩٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩٠

٢ : ٣٨ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٣٤١

٣ : ٣٥٧

ابن عساكر (محمد بن علي بن الحضرمي
القيسي) :

١ : ١٥٥

٢ : ٤٧٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩

المسكري أبو هلال :

٢ : ٤٧٦

٤ : ٧٩ ، ٨٥

عصام بن يوسف :

١ : ٤٥٧

ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن
ابن عصفور) :

١ : ٣١٩

٢ : ٣١٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧

٣ : ٤٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٨

٢ : ٨٨ :
٣ : ١٩٣ ، ١٨٠ ، ١٦٣ ، ١٤٤ ، ١٠٣ ، ٣٣ :
٣٨٤ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٢٠٣
٤ : ٣٩٠ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٨٨ :
٢٤٤ ، ٤٠٩
علي بن زيد :
١ : ٢٠٩ :
علي بن أبي طالب :
١ : ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٥ ، ٢٠٤ ، ١٩٧ ، ٨ :
٤٧٩ ، ٣٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥١
٤٨٢
٢ : ١٧١ ، ١٦١ ، ١٥٢ ، ١٢٧ ، ٧٩ ، ٢٩ ، ٥ :
٣١٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٣ ، ١٩٧
٣ : ٤٤٩ ، ٣١٣ ، ٣٠٣ ، ٢٢٢ :
علي بن أبي طلحة الوري
٢ : ١٥٩ ، ١٥٨ :
علي بن عبد الله بن جعفر المدني :
١ : ٢٢ :
عبي بن عيسى الربيعي :
٣ : ٢٧٠ :
علي بن عيسى = الرماني
أبو علي الفارسي :
١ : ٢٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٩ ، ٣٠٩ ، ٣٠٠ :
٢ : ٦١ ، ٢٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٦٦ ، ٢٤٨ ، ٢٢٠ :
٣٣٢ ، ٣٢٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٨
٣٤٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٦ :
٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٣ :
٥١٨ ، ٥٠٥

ابن عقيل (عبدالله بن محمد بن عقيل) :
١ : ٤٤٥ :
٢ : ١٥٨ :
عكرمة بن أبي جهل :
١ : ٤٧٨ :
عكرمة (مولى ابن العباس) :
١ : ٤٣٢ ، ٢٩٣ ، ٢٨٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥ :
٢ : ١٧١ ، ١٥٨ :
أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي :
١ : ٤٣ :
علاء الدين الباجي :
٤ : ١٤١ :
أبو العلاء المرعي :
٢ : ٥١٣ :
٣ : ٤٢٥ :
علقمة بن قيس النخعي الكوفي :
١ : ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ :
علم الدين العراقي = العراقي
علم الدين القمي :
٤ : ١٨٨ :
علي بن أحمد الفارسي أبو محمد الحافظ :
١ : ٢٩١ :
أبو علي الحاتمي :
٢ : ٣٠٣ :
علي بن حجر بن إياس السعدي :
٢ : ١٥٩ :
علي بن حمزة الكسائي :
١ : ٣٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣١٩ ، ٢٦٦ ، ٢٥٢ :
٣٨٤ ، ٣٩١

العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني):

١ : ٣٤٢

ابن عمر = عبد الله بن عمر

عمر بن الخطاب :

١ : ٣٣٠ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦

٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩

٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠

٢ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٧٤

٣ : ٣١٣

٤ : ٤١٦

أبو عمر الزاهد غلام تملب (محمد بن عبد الواد -

المعروف بالزاهد) :

١ : ٢٩١ ، ٣٣٩

٢ : ٢٤٢

٣ : ١٨٤

٤ : ٧٧

أبو عمر الظنكي (أحمد بن محمد بن

عبد الله بن لب) :

١ : ٣٢٤

أبو عمر بن عبد البر = ابن عبد البر

عمر بن عبد العزيز :

٣ : ٣١٣

عمر بن عبد الله بن أوس بن حديفة :

١ : ٢٤٥

عمران الفطان :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

عمرو بن الجموح :

٤ : ٤٣

٣ : ٣ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٦١ ، ١٠٨ ، ١١٦

١٢١ ، ١٢٤ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٩

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠

٢١٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧

٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٤

٤ : ٢٩ ، ٣٥ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ١٦١

١٧٦ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٧١

٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٤١٠ ، ٤٣٢

أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيدون):

١ : ٢٩٢

أبو علي المالكي (الحسن بن محمد بن إبراهيم):

١ : ٣٢٥

علي بن محمد اشروى (صاحب كتاب

الأزهية) :

٤ : ٢٤٥

عبي بن محمد الوراق :

٢ : ١٥٣

علي بن مسعود الفرغاني أبو سعد كمال الدين

(صاحب كتاب المستوفى) :

١ : ٣٥٩

٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٥

العاد النيهي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن

بن الحسين بن محمد النيهي) :

١ : ٤٧٦ ، ٤٨٣

العاد بن يوسف الموصلي :

١ : ٤٧٧

عمارة بن الوليد :

١ : ٢٨٩

٤٥٣ ، ٤٤١ : ٢	أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب
٢١١ ، ٦٤ : ٣	أبو عمرو الداني (عُمان بن سعيد) :
عنترة بن شداد :	١ : ٥٣ ، ١١١ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ،
٣٠٧ : ٢	٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،
عوف بن غفراء :	٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،
٢٠٣ : ١	٣٤٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،
عياش بن أبي ربيعة :	٤٤٦ ، ٣٩٦
١١٩ : ٢	٣٨٨ : ٣
عيسى (عليه السلام) :	أبو عمرو الشيباني :
٤١٥ ، ١٦٣ ، ١٦١ : ١	٢٦٦ : ١
١٨٦ ، ١٨٢ ، ١٦٩ ، ١٤٠ ، ١٣٥ ، ٩٨ : ٢	أبو عمرو بن الصلاح :
٣٩٠ ، ٢٣٧	١ : ١٩٩ ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ،
٢٦٩ ، ٢٦٠ ، ١٤٩ ، ١٣٧ ، ٨٢ ، ١٥٠ ، ٥ : ٣	٢ : ٧٨ ، ١٧٠ ،
٤٢٦ ، ٤٢٥ ، ٣٩٠ ، ٣١١	عمرو بن العاص :
٢١٥ ، ٤٤ : ٤	٢٨٩ : ١
ابن عيسى :	عمرو بن عبيد :
٢٨٠ : ٣	٤٤٩ : ٣
عيسى بن عمر :	أبو عمرو بن العلاء :
٢٤٥ : ١	١ : ٢٨٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
عيسى بن يونس :	٣٣٨ ، ٣٣١
٢٤٥ : ١	٤٨١ : ٢
ابن عينة :	٤٤٤ : ٤
٤٣٩ : ١	عمرو بن علي :
(غ)	٣٢٨ : ١
الغزالي :	عمرو بن معديكرب :
٤٦١ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ : ١	٢٨ : ١
٤٧٤ ، ٧٩ ، ٤٦ ، ٣ : ٢	ابن عمرون (محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون أبو عبد الله) :

الغزنوي :

٣٩٩٠٣٧٨٠٣٦٦ ، ٣٢٤٠٩٨ : ٢

٣١٢ : ٣

٤٣٤ ، ٣٧٧ ، ١١٥ ، ٧٣ ، ٢٢ ، ١٢ : ٣

ابن غلبون :

٤٥٢

٣٢٤ : ١

٣٦٦ ، ١٤١ ، ٨٩ ، ٧١ ، ٥٦ : ٤

القراء (يحيى بن زياد) :

(ف)

٣٢٦ ، ٢٩١ ، ٢٨٤ ، ٦٥ - ٦٣ : ١

ابن فارس = أحمد بن فارس

٣٧٩

فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح :

٤٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٧١ ، ٢٣٩ ، ٨٢ : ٢

٣٢٣ : ١

١٣٥ ، ١٢٤ ، ١١٤ ، ٧٥ ، ٥٢ ، ٥ : ٣

فارس بن زكريا :

٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٨٧ ، ١٨٤

٣٢٤ ، ١٠٩ : ١

٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٣ ، ٢٩٠ ، ٢٠٨

الفارسي = أبو علي الفارسي

٤٤٠ ، ٣٦٤

الفاسي (أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد

١٨٠ ، ١٥٥ - ١٥٣ ، ٥٧ ، ٢٣ ، ١٢ : ٤

الفاسي) :

٣٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٠ ، ١٨٢

٤٦٠ : ١

أبو الفرج الأصفهاني :

فاطمة الزهراء :

٢٥٠ : ١

٢٣٢ : ١

أبو الفرج بن الجوزي = ابن الجوزي

١٩٧ ، ١٥٢ : ٢

القرزوق :

أبو الفتح بن جني = ابن جني

٦ : ٣

أبو الفتح القشيري :

ابن الفرس (عبد النعم بن محمد بن فرس

٢٢ : ١

القرنطاني) :

٢٧٠ : ٣

٣ : ٢

٤٢٨ : ٤

ابن الفركاح = تاج الدين

نجر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبي سهل

الفضل بن زياد :

السرخسي

١٥٩ : ٢

نجر الدين (محمد بن عمر الرازي) :

الفضيل بن شاذان :

١٣ : ١ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٧٣ -

٢٤٩ : ١

٤٩١ ، ٤٤٤ ، ١٩١ ، ١٧٥

أبو القاسم القشيري :
١ : ٢٦٣ ، ٤٣٥
٣ : ٤١ ، ٤٢
أبو القاسم النيسابوري = محمد بن حبيب
ابن القاص (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري) :

٢ : ٢٥٥
قالون :

١ : ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
قتادة بن دعامة السدوسي :

١ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٣٤٤ ، ٤٩٣
٢ : ٢٨ ، ٨٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٨

٣ : ١٢٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤
ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :
١ : ٦٥ ، ٢١٨ ، ٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٤٣٥

٢ : ٤٢٨
٤ : ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤٦

القتبي = ابن قتيبة
قدامة بن جعفر :

١ : ٦٠
٣ : ٥٦

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي
بكر بن فرح الأنصاري) :

١ : ٢١٣ ، ٢٧٨
٣ : ٢٥٢

قرظة بن كعب :
١ : ٤٨٠

القزاز (أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني)
١ : ٢٩٢

ابن فورك (محمد بن الحسن بن فورك) :

١ : ٢٣١

٢ : ٢٤٣ ، ٥٠٥

٤ : ٣١٠ ، ٣٤٦

(ق)

ابن قادم = أبو بكر بن قادم

قاسم بن أصغ (بن محمد بن يوسف بن ناصح
الياني الأندلسي) :

١ : ٢١٢

أبو القاسم بن برهان :

١ : ٣٥٤

أبو القاسم بن البنداري (عبد الله بن محمد بن
الحسين بن نايقا) :

٣ : ٤١٤

قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :

١ : ٢١٩

أبو القاسم بن الرماك :

٤ : ١٨٣

أبو القاسم الزجاجي :

٣ : ١٩٣

أبو القاسم السعدي :

٤ : ١٦٨

القاسم بن سلام = أبو عبيد

أبو القاسم السهلي = السهلي

أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فيره

القاسم بن فيره الشاطبي :

١ : ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١

٣٢٥ ، ٣١٨ : ١
الكسائي = علي بن حمزة
كعب بن الأشرف :
١٠٨ ، ٢٦ : ١
كعب بن عمرو :
٢٨٣ : ١
كعب بن لؤي :
٢٨٣ : ١
الكلبي (محمد بن السائب) :
٢٨٣ ، ٢٢٠ : ١
١٥٩ ، ٨٠ : ٢
كامل الدين الزملكاني (محمد بن علي بن
عبدالواحد)
٣٩ : ١
٤٢١ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ٥٨ : ٢
٤٥٤ ، ٤٢٦ ، ٣٨٧ ، ١٩٩ ، ١٦٨ : ٣
٧٢ ، ٤٩ : ٤
الكيت الأمدى :
٢٤٨ : ١
الكندي (التاج أبو اليمن زيد بن الحسن
ابن زيد) :
٣٢٢ : ٢
الكواشي (أحمد بن يوسف بن حسن بن
رافع) :
٤٦٦ ، ٣٣٩ ، ٣٣١ ، ١٨٦ : ١
٢٩٠ ، ٢٧٧ ، ١٥٠ : ٢
٣٥١ : ٣
٢٧٢ ، ١٦٢ : ٤

القشيري = أبو انقاسم القشيري
ابن القشيري = أبو نصر بن القشيري
ابن القطاع (علي بن جعفر بن علي السعدي
الصفلي) :
٢٩٢ : ١
قطرب (أبو علي محمد بن السنير) :
٤٥ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ : ٢
٤١٠ : ٣
٣٤٨ : ٤
القفال (أبو بكر محمد بن إسماعيل) :
٤٦٥ : ١
١٩ : ٢
٢٨ : ٣
قنيل :
٣٢١ : ١
ابن القوطية (محمد بن عمر بن عبد العزيز
القرطبي) :
٢٩٢ : ١
قيس النخعي (أبو علقمة) :
١٩٠ : ١
(ك)
ابن كثير = عبد الله بن كثير :
الكرماني (برهان الدين محمود بن حمزة بن
نصر) :
١١٢ ، ١٦٥ ، ٢٥٩ : ١
٢٨٠ ، ١٨٨ : ٣
أبو الكرم الشهرزوري (مبارك بن الحسن) :

- الكيا الهراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري) :
١ : ٤٣٤
٢ : ٣
ابن كيسان (محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن) :
٢ : ٤٦٤
(ل)
ليد بن الأعصم :
١ : ٢٥
ليد بن ربيعة :
٢ : ٢٦٧
اللحياني :
٢ : ٤٧٧
لقمان :
٢ : ١٨٥
أبو لهب :
١ : ٤٤٠ ، ١٦٢ ، ١٦٠
لوط (عليه السلام) :
٢ : ٥٠١
٣ : ٣٢ ، ٣٠
أبو الليث السمرقندي (نصر بن محمد) :
١ : ٤٧١ ، ٤٥٩ ، ٤٥٧ ، ٣٢٦
٢ : ١٦٣
(م)
الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي) :
٢ : ٤٣٠
ابن ماجه :
١ : ١٤٧ ، ٢٥٠
للارزي = أبو عثمان
مالك بن أنس :
١ : ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٩٢ ، ٣٧٩ ، ٤٣٨
٢ : ٧٨ ، ١٦٠ ، ٣٦٠
٤ : ٣٩٣ ، ٤٣٨
ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي) :
١ : ٢٨٥
٢ : ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦
٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧
٤٧٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥١٢
٣ : ٢٤ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩
١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩١
٤ : ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٤
١١٩ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧
٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩
٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧
٣٠٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤
٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٤١١ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤
مالك بن دينار :
١ : ٢٤٩
مالك بن سليمان المروزي :
٢ : ١٥٩
مالك بن الصيف :
١ : ١٥٨ ، ١٩٩
المأمون (الخليفة العباسي) :
١ : ٢٥١

٢ : ٢٣ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ .
٣٤٥

٣ : ٣٧٣

ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد
مجمع بن جارية :

١ : ٢٤١

محمد (صلى الله عليه وسلم) :

١ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٧ .

٢٦١ ، ١٦٠ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ .

١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ .

٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٦ .

٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

٣٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ .

٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ .

٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥

٢ : ١١ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ .

٤١ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ .

٦٧ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ .

٩٨ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢١ .

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ .

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦١ .

١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ .

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ .

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ .

٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ .

٣٦٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ .

٤٨٢ ، ٤٨١

ابن مامويه (أحمد بن محمد بن مامويه
أبو الحسن) :

١ : ٣٢٥

للاوردى (أبو الحسن علي بن حبيب
الشافعي) :

١ : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ .

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

٢ : ١٦٢

٣ : ٢٦٦

٤ : ٣٩

البلد :

١ : ٢٥٠

٢ : ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٨٨ ، ٣٥٧ ، ٣٨٨ .

٣٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٧٦

٣ : ٤ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ١٤٦ ، ١٧٩ ، ١٨٤ .

١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٦٧ ، ٤١٤

٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ .

١٩٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ .

٢٦٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٣٧ ، ٣٧٣ .

٣٧٤

المتني :

٢ : ٤٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧

٣ : ٤٦٥

للتوكل (الخليفة العباسي) :

٣ : ٣٦٢

مجاهد بن جبر السكي :

١ : ٦ ، ٨ ، ٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ .

٢٥٣ ، ٢٩٢ ، ٤٧٢ ، ٤٩٠

- محمد بن الحسن الشيباني : ٣ : ٢٦٠ ٢٢٠٧ - ٥٠٠ ٤٢٠ ٣٩٠ ٣٧٠ ٣٢
- ٢ : ٤٧٦ ٤٦٩ ٤٦٦ : ١١٩ ١١٣ ١٠٦ ٦٦ ٦٣ ٥٩ ٥٣
- أبو محمد بن داود : ١٢٧ ١٩٤ ١٦٠ ٢١٩ ٢١٧ ٢٠٠
- ٢ : ١٧٨ ٢٧٤ ٢٥٦ ٢٥١ ٢٤٦ ٢٤٥
- محمد بن داود الظاهري (أبو بكر محمد بن داود
ابن علي بن خلف الأصبهاني) : ٢٩٧ ٣٤٠ ٣٣٢ ٣٢٩ ٣٠٩ ٣٠٤ ٤٦٢ ٣٩٩ ٣٩٨ ٣٧٤ ٣٥٢ ٣٤٧
- ١ : ٤٨٥ ٥٢ ٤٧ ٣٧ ٣٦ ٣٣ ١٠ ٧ ٦ ٥
- محمد بن سعدان أبو جعفر : ٦٢ ١٣٢ ١٢٥ ٩٩ ٨٦ ٨٠ ٦٤ ١٣٧ ٢٨٨ ٢٧٩ ٢٧٢ ١٩٧ ١٤٠ ١٣٧
- ١ : ٢١٣ ٣٣٢ ٣٢٥ ٣٢١ ٣١٦ ٢٩٧ ٢٩١ ٤٠٠ ٣٩٦ ٣٨٨
- محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي : ٢ : ٢٥٢
- محمد بن إسحاق = ابن إسحاق : محمد بن بركات السعدي : ٢٩ : ٢
- أبو محمد البصري : ٤ : ٢٨٦
- محمد بن جرير الطبري : ١ : ٢٢٠ ٢١٤ ٢١٣ ١٩ ١٨ ٢٩٠ ٢٠٨٩ ٢٨٧ ٢٢٣
- ٢ : ٥٠٥ ١٥٩ ١٥٧ ٦٠ ٣ : ٢٧٩ ٢٤٢ ٤ : ٢٧٠
- أبو محمد الجويني : ١ : ٤٥
- محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم : ٣ : ٣٨٩ ١٥٢ ١٥٠ ٨٩ ٣١
- محمد بن الحسن الشيباني : ١ : ٤٨٥
- محمد بن سيرين = ابن سيرين : ١ : ٣٤٠
- أبو محمد الشاطبي = القاسم بن فيره : ٢ : ١٨٦
- محمد بن طاهر : ٢ : ١٨٦
- محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني
(صاحب كتاب الإيضاح) : ٢ : ٣٤٢
- أبو محمد بن عبد السلام = عز الدين بن
عبد السلام : ٢ : ٣٤٢
- محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر أبو جعفر
(صاحب كتاب النبوع) : ٣ : ٢٢
- أبو محمد عز الدين = عز الدين بن عبد السلام
أبو محمد بن عطية = ابن عطية : ٣ : ٢٢
- محمد بن علي الأزدي (صاحب الترقيص) : ٣ : ٣٨٩

- محمد بن عيسى الأصبهاني : ٣٨٤ : ١
محمد بن أبي الفضل المرسي : ٤٤٣ : ١
محمد بن القاسم الأنباري = أبو بكر الأنباري : ١٥٨ : ٢
محمد بن كعب القرظي : ١٥٨ : ٢
محمد بن محمد التنوخي زين الدين (صاحب كتاب الأقصى القريب) : ٤٠٨، ٣٩١، ٣٤٦ : ٢
٣٣٣، ٣٢٥، ١٦٨ : ٣
٩٤ : ٤
أبو محمد الرجائي : ٦٣ : ٤
محمد بن النكدر : ٤٤٧ : ١
محمد بن يزيد = المبرد : ٣٢٥ : ١
محمود بن حمزة الكرمانى = الكرمانى : ٥١٢ : ٢
ابن محيىن : مرة الهمداني : ١٥٨ : ٢
محيى الدين النووى = النووى : ابن مردويه (أبو بكر أحمد بن موسى) : ١٩٠ : ١
الحزوى : ١٥٩ : ٢
الرزوقى : ٢٤٦ : ١
٢٧ : ١
مروان بن الحكم : ٢٠٢ : ٢
مروان بن سعد المهلبى : ٤٣٦ : ٢
مسند : ٢٤٧، ٢٤٦ : ١
مسروق : ٤٧٩ ٢٣٢ : ١
١٥٧ : ٢
مسمر بن كدام : ٤٤٤، ٢٤٨ : ١
ابن مسعود = عبد الله بن مسعود : ٧ : ٣
ابن مسعود الثقفى : أبو مسلم الأصبهاني (محمد بن بحر الأصبهاني) : ٢٥٥ : ٢
٣٨٥، ٣٦٤ : ٣
١٦٧ : ٤
مسلم بن الحجاج القشبرى : ٢٢٨، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٦، ٣٢ : ١
٤٤٦، ٤٣٣، ٢٥٨، ٢٥٧ : ٢
١٥٧، ٦٧، ٣٩، ٣٦ : ٢
السيب : ٣١ : ١
مسيلة الكذاب : ٢٠٠ : ١

مكي بن حموش بن محمد بن مختار القيسي
المقري : ١

١٩٠ : ١ ، ٢٥٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٧١ ، ٤٦١

٣ : ٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ٣١٠ ، ٢٤٤

٣ : ٣٣٩

٤ : ٢٤ ، ٢٤٦

ابن ملكون :

٣ : ٧٨

أبو المليح الهذلي :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

منصور بن عمار :

١ : ٤٧٦

منصور بن فلاح الجيبي :

٤ : ١٢٦

ابن النير :

١ : ٨٦ ، ٢٦٧ ، ٤٤٢

٢ : ٥٨ ، ٥٧

٣ : ١٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣

٤ : ١١ ، ٧٢

المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمار) :

١ : ٣٣٩

٢ : ١٥٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤

المؤرج السدوسي :

٣ : ١٠٧

موسى (عليه السلام) :

١ : ٤٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٣

للطرزي :

٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨

أبو المطرف بن عميرة :

٤ : ٧٢

المظفرى (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله

الجوى) :

١ : ٢٨١

معاذ بن جبل :

١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٦٤

أبو المعالي = عزيزي :

ابن المعز (عبد الله بن المعز) :

٣ : ٤٥٧

أبو مشر الطبري (عبد الكريم بن عبد الصمد) :

١ : ٣٢٤

المغيرة بن شعبة :

١ : ٢٤٦

مقاتل بن سليمان الأزدي :

١ : ٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣

٢٢٩

٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩

٣ : ١٨٧

المقري :

١ : ٢١٢

أبو مقبل :

١ : ١٩٦

ابن المقفع :

٢ : ٩٥

نافع بن الأزرق :
٢٩٣ : ١
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم :
٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٢٩٣ ، ٢٨٥ ، ٢٢٧ : ١
٣٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥
٣٤٧ : ٣
٣٠١ : ٤
ابن نباتة (أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن
إسماعيل) :
٤٨٢ : ١
النجاشي :
٢٠٥ : ١
نجم الدين بن الرقعة (أحمد بن محمد بن علي) :
٢٦٧ : ٣
نجم الدين الطوفي (سليمان بن عبد القوي بن
عبد الكريم) :
٢٤ : ٢
ابن النحاس = أبو جعفر النحاس
ابن النحاس (ولعله محمد بن إبراهيم بهاء الدين
ابن النحاس) :
٢٧٣ : ٣
ابن النحوية (محمد بن يعقوب بن الياس الدمشقي
الإمام بدر الدين) :
١٦٨ : ٣
النخعي = إبراهيم
النسائي :
٤٣٢ ، ٢٢٩ : ١
١٦١ ، ١٥٩ ، ٥٨ : ٢

٢ : ٩٨ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ٢٧٢ ، ٣٤٣ ،
٤٢٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٧ ، ٣٧٦
٣ : ٤ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٦ ، ١٠٧ ، ١٢٦ ،
١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٥٥ ،
٢٣٥ ، ٣٢٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٣ ، ٢٧٧
٤ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٢ ،
٦٢ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٣٤٧ ،
٤٠٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
أبو موسى الأشعري :
٢٨٩ ، ٢٤٣ : ١
٣٩ ، ٣٦ : ٢
أبو موسى المدني :
٤٦٨ : ١
أبو ميسرة :
٢٨٣ ، ٢٠٧ : ١
ابن ميمون :
١٠٣ : ٣
ميمونة بنت شاقولة البغدادية :
٤٣٦ : ١
الميموني :
١٥٦ : ٢
(ن)
النايفة الدياني :
٣٥٧ ، ٥٥ : ٣
ابن ناصر :
٤٣٦ : ١
ناصر الدين بن النير = ابن النير

٢٦٩ : ١	أبو نسيط :
أبو نواس :	٣١٩ : ١
٢٦٤ : ١	أبو نصر بن سلام :
١١٤ : ٢	٤٥٧ : ١
نوح (عليه السلام) :	نصر بن عاصم :
١٦١ : ١	٢٥١ ، ٢٤٩ : ١
٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١ : ٢	أبو نصر بن القشيري (أبو نصر عبد الرحيم
٤٩ ، ٣٢ ، ٣٠ : ٣	ابن عبد الكريم) :
٤٢٣ : ٤	٢٠٨ ، ١٧٧ ، ١٥٠ ، ١٢١ : ٢
نوح بن أبي مريم :	٤٣ : ٤
٤٣٢ : ١	نصر بن يحيى :
النووي (يحيى الدين أبو زكريا يحيى الدين	٤٥٧ : ١
ابن شرف) :	أبو النصر :
٣٣٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ : ١	٤٣٣ : ١
٤٨٢ ، ٤٧٧	النضر بن الحارث بن كلدة :
١٢٨ : ٢	١٥٧ : ١
٣٥٢ ، ١٨٤ : ٣	النظام (أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام) :
النيلي :	٢ : ٩٣
٢٨٩ : ٢	النظام الكوفي (محمد بن عبد الكريم) :
(أ)	٢٢٥ : ١
هارون (عليه السلام) :	نعم بن سعيد الثقفي :
٤٠١ : ١	٢٢٠ : ٢
٢٤١ ، ٢٤٠ : ٢	ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي علاء
٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٢٥٥ : ٣	الدين) :
٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ١٥٩ : ٤	٣ : ٤٠٦
هبة الله بن سلام الضرير :	النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن
٢٩ ، ٢٨ : ٢	زياد) :

أبو هلال العسكري = العسكري
هود (عليه السلام) :

٣ : ٣٠

(و)

وأثلة بن الأسقع :

١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨

الواحدى (على بن أحمد) :

١ : ١٣ ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ،

٢٩١ ، ٤٣٢

٣ : ٣٩ ، ٤١ ، ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٧٨ ،

٢٨٨ ، ٤٠٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٥ ، ٥٠٦ ،

٣ : ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ،

٢١١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٣٧٠ ، ٤٧٤ ،

٤ : ١٨٣ ، ٣٣٨ ، ٣٩٠

أبو وائل :

١ : ٢٥٧

ورش :

١ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

ورقة بن نوفل :

٢ : ١٣٤

الوزير المغربي (أبو القاسم الحسين بن على

ابن الحسين) :

٢ : ٤٨٩

ابن وكيع (أبو بكر محمد بن خلف القاضي) :

١ : ٩٥

ابن هيرة (أبو الظر يحيى بن هيرة بن محمد
ابن محمد بن هيرة الذهلى) :

٢ : ٣٠٥

هرقل :

١ : ٤٨١

المروى (صاحب التمرين) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩١

٢ : ٢٨٥

٤ : ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٧٨ ، ٤٠٣ ،

أبو هريرة :

١ : ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ ،

٢ : ٦٧

٣ : ٢٤٢

٤ : ٢٧٩

ابن أبي هريرة :

٢ : ٤٦

٣ : ٢٦٦

هشام بن حكيم بن حزام :

١ : ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ،

ابن هشام الحضراوى (محمد بن يحيى بن هشام) :

٤ : ٢٣٦

هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبى :

١ : ١٨٨

هشيم بن بشير :

٢ : ١٥٩

هلال بن أمية :

١ : ٢٤

يحيى بن قريش :
٢ : ١٥٩
يحيى بن محمد بن عبد الله الهروي :
٢ : ١٥٩
يحيى بن معاذ الرازي :
٢ : ١٥٣
يحيى بن معين :
١ : ١٩٠
يحيى بن فضالة المدني :
١ : ٢٩٢
يحيى بن يحيى :
١ : ٤٣٨
يحيى بن يعمر :
١ : ٢٥٠
يزيد بن رومان :
١ : ٢٠٣
يزيد بن هارون :
٣ : ١٥٩
اليزيدي :
٣ : ١٢٤
ابن يسار :
١ : ٢٠٣
يعقوب (عليه السلام) :
١ : ١٦١
٤ : ٢١٧
يعقوب بن إسحاق الحضرمي :
١ : ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٢ ، ٢٠٣
٢ : ٤٥٩
٣ : ٣٨٩
٤ : ٤٤٤

وكيع بن الجراح :
١ : ٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩
٢ : ١٥٩
أبو الوليد الباجي (سليمان بن خلف بن سعد
ابن أيوب النجيب الباجي) :
١ : ٤٧١
الوليد بن عقبة بن أبي ميط :
١ : ١٦٠
الوليد بن مسلم :
١ : ٤٧٨
الوليد بن القيرة المخزومي :
١ : ١٦٣
٢ : ١٠٤ ، ١١٠
الوليد بن الوليد :
٢ : ١١٩
ابن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم
القرشي) :
١ : ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٢١٣
وهب بن زيد :
١ : ١٥٨
(ي)
إلياس (عليه السلام) :
٣ : ٣١
أبو ياسر :
١ : ١٠٨
يحيى (عليه السلام) :
٣ : ١٩٥
يحيى بن سلام (أبو زكريا البصري) :
١ : ١٨٨

أبو يوسف القاضى :	أبو يعلى الطائفي :
١ : ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٣٥٤	١ : ٢٤٧
٢ : ٤٦٦ ، ٢١٩	أبو يعلى الكبير (محمد بن الحسين بن محمد الفرء) :
٣ : ٤٥٨	٣ : ٧٩ ، ٣
يوسف بن مهران :	ابن يعيش (يعيش بن طلى بن يعيش) :
١ : ٢٠٩	٣ : ٤٥٦ ، ٣٩٧
يوشع :	٤ : ٢٨٢ ، ٤٨
٣ : ٤	يوسف (عليه السلام) :
يونس (عليه السلام) :	١ : ٤١٦ ، ٣٤٦
١ : ١٦٢	٣ : ٢٩٤ ، ١٩٥ ، ١٠٩ ، ٦٦ ، ٢٩ ، ٢٧
٣ : ٣١	٤ : ٢٧١ ، ٦١ ، ٣٧
٤ : ٢٣٨	يوسف بن جارة الأندلسى أبو القاسم :
يونس النحوى :	١ : ٣٢٤
٢ : ٣٦٦ ، ٣٦٥	
٤ : ٤٢٠	

٢ - فهرس الأمم والقبائل والفرق

٣ : ٣٥٣، ٢٠٠، ١٢٤، ٩٨، ٩٧، ٧٧، ٧٢ : ٣
٤ : ٢٤٦، ٢٢٨، ٢١٩، ١٦٨، ١٥٢، ١٥١ : ٤
٣٢٦ ، ٣٤٣، ٣٤٤ ، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٢١ ،
٤٤٤

(ت)

بنو تميم :

١ : ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٨٤، ٢٨٥ : ١
٢٨٦ ، ٣٢٢
٢ : ٤٠٨ ، ٤١٧

(ث)

تقيف :

١ : ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧ : ١
٢٨٣
٢ : ٦٣ : ١
٤٠٨ ، ٤١٧

(ج)

جشم بن بكر :

١ : ٢٨٣

(ح)

بنو الحارث :

٤ : ٢٢٩

الحنفية :

٢ : ٢٥٢

٤ : ٩٠

(١)

الأزد :

١ : ٢١٧

أزد عمان :

٢ : ٢٧٩

أسد :

١ : ٢١٩

بنو إسرائيل :

١ : ٤٢ ، ٤١٨

٢ : ٤٧٩

٣ : ٢٨ ، ٣١ ، ٥٩ ، ١٨١ ، ٣٧٨

٤ : ٦٥

الإسماعيلية :

١ : ٣٢٤

الأشعرية :

١ : ٥٤

٣ : ٣٠٢

أصحاب الأيكة :

١ : ١٦١

الأنصار :

١ : ٢٠٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢

٣ : ٤٤٦

(ب)

البريون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣١٦ ، ٣٧٠ ، ٤١٧

١٠٥٧، ١٤٢، ١٢٨، ٩٢، ٥٨، ١١ : ٣

١٧٢، ١٦٤، ١٦٢، ١٦١، ١٥٩، ١٥٨

٢١٥، ٢٠٢، ١٧٦

الصوفية :

٢٢٦ : ١

(ض)

ضبة :

٢١٩ : ١

(ط)

طابحة :

٢٠٩ : ١

(ع)

عاد :

٦٣ : ١

٣٢ : ٣

عبد القيس :

٨ : ٣

بنو عبد المطلب :

٤٣٤ : ٢

المعجم :

٢٣٢ : ١

(ف)

فارس :

١١٩ : ٣

آل فرعون :

٣٤٧ : ٤

(خ)

خزاعة :

٢٨٣، ٢١٩، ١٩٨ : ١

(د)

بنو دارم :

٢٨٣ : ١

(ر)

ربيعة :

٢٨٥، ٢٨٤، ٢١٧ : ١

٢٧٤ : ٣

الروم :

١١٩ : ٣

(ز)

بنو زريق :

٢٠٣ : ١

(س)

سمد بن بكر :

٢٨٣، ٢١٩، ٢١٧ : ١

(ش)

الشافعية :

٣٣٢ : ١

(ص)

الصحابة :

٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٢، ٢٢٢، ٢١٨، ٨ : ١

٣٤٠، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢١، ٢٦٢، ٢٦٠

٤٦١، ٣٧٦

(ق)

قريش :

١ : ١٦٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٦

١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦

٣٧٦

٢ : ١١٠

٣ : ٢٢ ، ٢١٩ ، ٣٩٠

بنو قريظة :

١ : ١٥٥

قوم نوح :

٤ : ٤٢٣

قيس :

١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٨٤

(ك)

كنانة :

١ : ٢١٩

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٢٠٠ ، ٣٨٣

٣٨٤

٤ : ٣٨ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٤٦

١ : ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك :

١ : ٢٤٦

للالكية :

١ : ٣٣٢

بنو المصطلق :

١ : ١٩٨

مضر :

١ : ٢١٩ ، ٢٨٥

للمنزلة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو النخيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٣٦ ، ٢٦١

٣٤٦ ، ٤١٥ ، ٤٧٩

٢ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو النضير :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

هذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

٤٩٣، ٣٦٩، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٣٦، ٣٠٠، ٢١ : ١

٤٢٣، ٤٢٠، ٣٠٨، ٢٤٢، ٩٦، ٣٠ : ٢

٣٦٠، ٢١٨، ١٤٢، ١٤١، ٥٣، ٢٢ : ٣

٢١٠، ٤٤، ٣٦ : ٤

هوازن :

٢٨٤، ٢٨٣، ٢٢٠، ٢١٧ : ١

(٤)

اليهود :



٣ - فهرس الأماكن

بغداد :	(١)	أذربيجان :
٣٣٣ ، ٣٦ : ١		٢٣٦ : ١
٦٣ : ٢		أرمينية :
البيت الحرام :		٢٣٦ : ١
٢٦١ : ١		أصهان :
بيت المقدس :		٤٣٥ ، ٣٢٧ : ١
١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١		الأيكة :
١٨٢ ، ٤٢ : ٢		١٦١ : ١
(ت)		أيلة :
تهامة :		١٥٩ : ١
٢١٩ : ١		(ب)
التنم :		البحرين :
٢٠٤ ، ١٥٩ : ١		٢٤٠ : ١
(ج)		بدر :
الجحفة :		٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١
١٩٧ : ١		٢٤٥ ، ٩٥ : ٢
جزيرة العرب :		١٦٧ ، ٢٣ : ٣
٢١٩ : ١		برقة :
(ح)		١٥٩ : ١
الحيشة :		البصرة :
٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١		٣٢٩ ، ٢٤٩ ، ٩٤٠ : ١
الحجاز :		٦٣ : ٢
٢٨٥ ، ٢١٩ : ١		٦ : ٣
٨١ : ٢		٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤

الحدبية :

٢٩٧ ، ١٩٢ : ١

حراء :

٢٠٧ : ١

حين :

٣٧ : ٤

الحيرة :

٢٨٩ : ١

(د)

دانية :

٣٢٤ : ١

دمشق :

٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١

(ش)

الشام :

٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١

٨١ : ٢

٢١١ : ٣

٤١٦ : ٤

(ص)

الصفاء :

٢٦١ : ١

٢٠٢ : ٢

٢٧٤ : ٣

(ط)

الطائف :

١٩٧ ، ١٩٢ : ١

٣ : ٣

طبرية :

١٥٩ : ١

(ع)

المراق :

٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١

٨١ : ٢

عرفات :

١٩٥ : ١

(ف)

فارس :

١٥٧ : ١

(ق)

قباء :

١٥٧ : ١

١٩٧ : ٢

(ك)

الكمبة :

١٨١ : ١

٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢

٣٨٢ ، ٢٢ : ٣

الكوفة :

٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١

٦٣ : ٢

٣٧٠ : ٣

٤١٥ : ٤

١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٩

٤٧٢

٢ : ٣١ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٩

٣ : ٣٣ ، ٢٣

٤ : ٤٦

منى :

١ : ١٨٧

(ن)

مجد :

١ : ٢١٩

نجران :

١ : ٢٠ ، ١٩٦

نينوى :

١ : ١٥٩

(ي)

الجماعة :

١ : ٢٣٣

العين :

١ : ٢٤٠

(م)

المدین :

١ : ١٦٠ ، ٤٠٠

٣ : ٣٢ ، ١٤٧

المدینة :

١ : ٢٩ ، ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٨٩

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣

٤ - ٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٦١ ، ٢٦١

٣٣٠ ، ٣٣١

٢ : ٣١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٦٤ ، ١٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤

٥٠٠ ، ٢٢٨

٤ : ٢٥٦

للروة :

١ : ٢٦١

٢ : ٢٠٢

مصر :

١ : ٤٢ ، ٤٢٥ ، ٣٢٩ ، ٤٦٢

مكة :

١ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ١٥٩

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٧

٤ - فهرس الكتب *

إيجاز القرآن لأبي بكر الباقلي :	(١)
١ : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٣١١	أبكار الأفكار للآمدى :
٢ : ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١	٤ : ١٣١
٣ : ٦٩ ، ٣٤٣	أحكام القرآن لابن العربي :
إيجاز القرآن للرمانى :	١ : ٤٠ ، ٤١
١ : ٥٤ ، ٥٧	اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني للسكي :
كتاب الإعلام للسبلي = التعريف والإعلام	٢ : ٩٢
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني :	الأدب للفرد البخاري :
١ : ٢٠١	١ : ٣٣
الأفراد لابن فارس :	الأذكار للنوى :
١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠	١ : ٤٦٣
الأفعال للقسطنطيني	الإرشاد لابن برجان :
١ : ٢٩٢	١ : ١٨
الأفعال لابن طريف :	٢ : ١٢٩
١ : ٢٩٢	الأزهية لأبي الحسن علي بن محمد المروى :
الأقصى القريب للتوخى :	٤ : ٢٤٥ ، ٣٧٨
٢ : ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨	أساس البلاغة للزمخشري :
٣ : ١٦٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣	٤ : ١٤٠
الإقناع لأبي جعفر بن الباذش	أسباب النزول للواحدى :
١ : ٣١٨	١ : ٢٢
الاكتفاء لأبي عمرو الهادي :	إسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :
١ : ٣٤٧ ، ٣٤٨	٣ : ١٣٨

- الإكليل في الحديث لأبي عبد الله الحاكم
النيسابوري : ٢٠٨ : ١
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب
والقراءات في جميع القرآن : ٣٠١ ، ٦٣ : ١
- الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد
٧٩ : ٢
- الاتصاف لأبي بكر الباقلاني : ٤٤٠ : ٤
- الاتصاف لابن النير : ٣٠٦ : ٢
- ٢٤٢٠ ، ٢٣٥٠ ، ٢١٠٠ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٧٠ ، ١٩١ : ١
- ١٢٦ ، ٣٩ : ٢
- أمالى ثعلب : ٤٢٨ : ٤
- الاتصاف لابن النير : ٣٩٢ : ٢
- ١١ : ٤
- الأعوذ للزحشرى : ٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٢
- الإيضاح للخطيب القزويني : ٢٦١ : ٣
- ٣٤٢ : ٢
- أمالى ابن السبلي : ٢٤٦ ، ٢١٠ : ٣
- ٤٤١ : ٣
- أمالى ابن السيد البطليوسي : ٢٤٦ : ١
- ٤٤ : ٤
- الإيضاح لابن عصفور : ٢٤٦ : ١
- ٢٣٤ : ٤
- الإيضاح لأبي علي الفارسي : ٢١٢ ، ٢١٠ : ٣
- ٣٤٩ : ١
- أمالى العز بن عبد السلام : ٤٦٣ : ١
- ٢٩٧ : ٤
- (ب)
- أمالى المرتضى : ٥٦ : ٣
- ٢٩٢ : ١
- أمالى المرتضى : ٣٠٤ : ١
- البحر لابن النير = تفسير ابن النير
بحر الأصول لبدر الدين الزركشي : ٤٣٠ ، ٣٨٦ : ٣
- ٩٠ : ٤
- ١٣٧ ، ٤٥ : ٤

- البحر المحيط = تفسير أبي حيان
محر المذهب في الفروع لأبي المحاسن عبدالواحد
ابن إسماعيل الروياني
٤٦٧ : ٢
البرهان لإمام الحرمين :
٦٦ : ١
٤١٤ : ٤
البرهان في تفسير القرآن ، للحوفي :
٣٠١ : ١
٢٢٢ : ٣
البرهان للزملكاني :
٩٥ : ٢
٤٢٦ ، ١٦٨ : ٣
٤٩ : ٤
البرهان لعزیزی :
٩٠ : ٢
٣٧٥ : ٣
البرهان للكرمانی :
٢٥٩ ، ١١٢ : ١
بستان المارفين لأبي الليث السمرقندي
٤٧١ ، ٤٥٧ ، ٣٢٦ : ١
البيسط للأسترايادي
٣٦٤ : ٢
٤٤٣ ، ٢٩٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢١١ ، ١١٩ : ٤
البيسط للواحدی :
١٧١ ، ١٣ : ١
٥٠٦ ، ٤٠٩ : ٢
٣٩٠ ، ٣٣٨ : ٤
- البصائر لأبي حيان التوحیدی
٣٠٦ : ١
١٠٠ : ٢
بيان إعجاز القرآن للخطابي
١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٠ : ٢
البيان لأبي عمرو الداني :
٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
(ت)
تاريخ بغداد للخطيب :
٢٧٧ : ١
تاريخ الطبري :
٢٤٢ : ٣
التاريخ الكبير للبخاري :
٤٨٠ : ١
التاريخ للظفري :
٢٨١ : ١
التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القبيسي
٣٢٥ : ١
التيان للزملكاني :
٤٢١ : ٢
٧٢ : ٤
التيان في آداب حملة القرآن للنووي :
٤٧٧ ، ٤٥٦ : ١
التحرير والتجويد لابن النقيب :
٣٤٠ : ١
التحفة لابن مالك :
٣٥٢ : ٤

- التذكرة لأبي حيان : ١ : ٣٣ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤
- ٤ : ١٨٨
- التذكرة لأبي علي الفارسي : ٢ : ٣٧٩
- ٣ : ٣٨٩ ، ١٢١
- ٤ : ٣٥
- الترقيص لمحمد بن علي الأزدي : ٣ : ٣٨٩
- التسهيل لابن مالك : ٢ : ٣٥٧
- ٤ : ٤١١ ، ٣٠٥ ، ٢٤١ ، ١٩٤
- تصاريف الأفعال لابن القوطيه = الأفعال
التصريف لابن الحاجب : ١ : ٣٢١
- التعريف والأعلام لأبي القاسم السهيلي : ١ : ١٥٥
- ٢ : ٣٠٦
- ٤ : ٦٢
- التعليق للقاضي حسين : ١ : ٤٧٧
- تعليق ابن فركاح على للرزوقي : ١ : ٢٤٦
- التفرقة بين الإسلام والزندقة للقرظي : ٢ : ٧٩
- تفسير إسماعيل الضرير : ٢ : ٨١
- التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني :
تفسير البغوي :
- ١ : ٣٣ ، ٣٣٠ ، ٤٤٤
- ٢ : ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤
- تفسير ابن بركان :
- ٤ : ٣٧٩
- تفسير الجيندي :
- ٣ : ٣٦
- تفسير الجويني
- ١ : ٤٥
- ٢ : ٢٦٣
- تفسير ابن حبيب النيسابوري :
- ٢ : ٣١
- تفسير الحوفي = البرهان
- تفسير أبي حيان ؛ وهو المسمى البحر المحيط
- ٣ : ٣٨٣ ، ٢٢٠
- ٤ : ٣٣٨ ، ٣٢١
- تفسير الراغب الأصفهاني :
- ٢ : ٣٣٠ ، ١٦٤ ، ٧٤
- ٤ : ٣٣٠
- تفسير الرماني :
- ٢ : ٢٥٢
- ٤ : ٢٤١
- تفسير الطبري :
- ١ : ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤
- ٤ : ٢٧٠
- التفسير لأبي العالية :
- ٢ : ١٨٦
- تفسير عبد الرزاق :
- ٢ : ١٦٤

٢٧٨ : ٣
تفسير ابن التقيب ، وهو المسمى بالتحجير
والتحجير :
٣١١ : ١
التقريب لأبي بكر الباقلائي :
٢٨٧ : ١
١٢٨ ، ٥١ : ٢
التكلمة على الصحاح للصفاني :
٢٧٨ : ٤
التكميل والإتمام لابن عساكر :
١٥٥ : ١
٥٠٤ ، ٤٧٩ : ٢
التلخيص لإمام الحرمين :
١٠٣ : ٣
التلخيص للخطيب القزويني
١٠٩ : ٣
التمهيد لأبي عمر بن عبد البر :
٢٨٤ : ١
التمهيدات لأبي المطرف بن عميرة :
٧٢ : ٤
التمهيد لابن جني :
٣٤٧ : ٢
٢٥٦ : ٤
التمهيد للنيسابوري :
١٩٢ : ١
التهذيب للأزهري :
٢٩٢ ، ٢١٨ : ١

تفسير ابن عبد السلام :
٨٨ : ١
تفسير ابن العربي :
٢٦ : ١
تفسير العزيزي :
٣٤١ : ٢
تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز
تفسير الفخر الرازي :
١٩١ ، ١٧٤ ، ٣٦ ، ٣٥ : ١
٤٥٢ ، ٢٧٧ : ٣
تفسير القرطبي :
٢٧٨ ، ٢١٣ : ١
٢٥٢ : ٢
تفسير القشيري :
٢٠٨ ، ١٢١ : ٢
تفسير القفال :
٢٨ : ٣
تفسير الكواشي :
٢٧٢ : ٤
تفسير الماوردي :
٢٢٩ : ١
تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني :
٣٨٥ : ٣
تفسير ابن مردويه :
١٩٠ : ١
تفسير ابن المنير ، وهو المسمى بالبحر .
٢٦٧ ، ٨٦ : ١
٥٨ ، ٥٧ : ٢

تهذيب الأعمال لابن القطاع :

٢٩٢ : ١

التوجيه لابن الحجاز :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات الشاذة لأبي البقاء العكبري :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التيسير لأبي عمرو الداني :

٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١

(ث)

كتاب الثمانية ، في القراءات (ولم يذكر اسم مؤلفه) :

٣٢٩ : ١

(ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي

الجامع لابن الأثير :

٢٣٢ : ٣

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري

الجامع لابن عيينة :

٤٣٩ : ١

الجامع للقران :

٢٩٢ : ١

جامع ابن وهب :

٢٢٢ : ١

جمال القراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي :

٣٣١ : ١

كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لأبي القاسم

البندياري :

٤١٤ : ٣

جمهرة ابن ذريرد :

٥٥ : ١

جواهر القرآن للغزالي :

٤٣٩ : ١

(ح)

حاشية ابن هشام الحضراوى على سيوييه :

٢٣٦ : ٤

الحاوى الكبير للمارودى :

٢٦٦ : ٣

الحجة لأبي على الفارسي :

٣٣٩ : ١

٤٥ : ٣

حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمى :

١٧١ : ٢

الخلييات لأبي على الفارسي :

٢٧٨ : ١

(خ)

الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جنى :

٤١٢ ، ٣٣١ : ٢

٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

الخصائص لابن جنى :

٢٧٩ : ٢

١٤٢ : ٤

خصائص القرآن للوزير المغربي :

٤٨٩ : ٢

الخط والهجاؤ لأبي بكر بن السراج :

٣٧٧ : ١

رفع الباني لأحمد بن عبد النور الماتقي :

٣٧٦ : ٤

رفع التمويه بشرح التنبيه للدوذكاري

٢٤٦ : ١

الروض الأنف للسبلي :

٢١ : ٤

الروضة لأبي علي المالكي :

٣٢٥ : ١

الروضة لأبي عمر الطلمنكي :

٣٢٤ : ١

رءوس المسائل للنوي :

٤٤٧ : ١

١٨٤ : ٣

(ز)

الزاهر لابن الأنباري :

٥٠٥ : ٢

(س)

سر الفصاحة للخفاجي :

٥٨-٥٧ : ١

سراج المريدين لأبي بكر بن العربي :

٣٦ : ١

سنن أبي داود :

٢٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ :

سنن ابن ماجه :

٢٤٧ ، ٢٥٠ :

كتاب السير للنوي :

٤٥٦ : ١

الخطابة لأرسطاطاليس :

٣ : ١٥٤

كتاب الحمسة لابن جبير :

١ : ٣٢٩

(د)

درة التأويل للرازي :

١ : ١١٢

درة العواص للحريري :

٢ : ٥١٢

٤ : ٣٥١

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني :

٢ : ٣١٠ ، ٤٠٥ ، ٤١٣

دلائل النبوة للبيهي :

١ : ١٩٠

(ذ)

النديمة للراغب :

٣ : ٣٤٥

(ر)

رحلة ابن الصلاح :

١ : ٤٨٣

رسالة ابن الحنابل في نقد الحريري :

١ : ٧٠

الرسالة للإمام الشافعي :

١ : ٢٨٤ ، ٢٨٧

٢ : ٣٢

- (ش)
- الشاطبية لأبي محمد القاسم الشاطبي : ٣٢٣ : ١
- الشافعي للجرجاني؛ وهو أبو العباس أحمد بن محمد ٤٥٦ : ١
- الشامل لإمام الحرمين : ٤٢٠ : ٢
- شرح الإمام لأبي الفتح القشيري : ٤٢٨ : ٤
- ح. الإيضاح لابن الحجاز : ٣٧٠ : .
- شرح الإيضاح للجرجاني : ٥٠٥ ، ٣٢٥ : ٢
- شرح البرهان^(١)، واسمه التحقيق والبيان للإبياري (أبو الحسن علي بن محمد الصنهاجي) ٤١٤ : ٤
- شرح البرزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري : ٤٦٥ : ١
- شرح التسهيل لأبي حيان : ١٧١ : ٣
- شرح الجمل لابن الحشاب : ٢٨٢ : ٤
- شرح الجمل لابن أبي الربيع : ١٣٦ : ٤
- شرح الجمل الصغير لابن عصفور : ٣٩٢ : ٢
- شرح الحاجية للنيلي : ٤٣٦ : ٢
- شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك : ٥٩ : ٢
- ١٢ : ٣
- ١٣٩ : ٤
- شرح الدررة لابن جمعة اللوصلي : ٢٤٣ : ٤
- شرح رسالة الشافعي لأبي بكر الصيرفي ٥٣ : ٢
- شرح الكافية لابن مالك : ٥١٢ : ٢
- ٢٤ : ٣
- ٢٤١ : ٤
- شرح كتاب سيويه للصفار ، وهو أبو جعفر ابن النحاس ٣٨٧ : ٢
- شرح مسلم للنووي : ٣٥٢ : ٣
- شرح المفصل لابن الحاجب : ٤٠٩ : ٢
- شرح المقرب لابن عصفور : ٣٨٤ : ٣
- شرح الملحة للحريري : ٢٣٦ : ٢

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا ياستانبول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ والبرهان لإمام الحرمين .

صحيح الترمذى :
١ : ٣٠ ، ٢٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ،
٤٧٤ ، ٤٧١
٢ : ٦٧
صحيح الحاكم :
١ : ٢٦٣
صحيح ابن حبان :
١ : ٢٠٧
٢ : ٣٥ ، ١٢٨
صحيح مسلم :
١ : ٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥ ،
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،
٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨
٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٨٨
٣ : ٢٤٢

(ض)

ضوء الصباح لتاج الدين محمد بن محمد
الإسفراييني
٣ : ٣٢٥ ، ٤٢٥
٤ : ٨٩

ضياء القلوب في التفسير لسليم الرازي :
١ : ٤٧٣

(ط)

طبقات السبكي = طبقات الشافعية
طبقات النحويين واللغويين للزبيدي :
١ : ٢٥٠

شرح منہوكة أبي نواس لابن جنى :
١ : ٢٦٤
شرح المذهب للنووي :
١ : ٣٣٣
٢ : ١٢٨
شعب الإيمان للبيهقي
١ : ٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢
٢ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١
شفاء الصدور لابن سبع :
١ : ٤٥٤
٢ : ١٥٤
شواهد التوضيح لابن مالك :
٤ : ٣٩٦
(ص)

الصالح للجوهري :

١ : ٢٩٢

٤ : ٢٤٨

صحيح البخارى :

١ : ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦ ، ٢٥٠

٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،

٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ،

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١

٢ : ٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ،

٣٩٤ : ٤

- ٢٧٩ : ٢
غريب القرآن لابن عزيز :
٢٩١ : ١
٢٧٩ : ٢
٢٤٨ : ٤
كتاب الغريبين للهروي
٢٩١ : ١
٢٨٥ : ٢
(ف)
فتاوى ابن الصلاح :
١٧٠ : ٢
فرائد اقلائد ، (ولم يذكر مؤلفه) :
٦٤ : ٣
الفسر لأبي الفتح ابن جني :
١٤٧ : ٢
٤٣ : ٣
نضائل القرآن لأبي عبيد :
٤٦٢ ، ٤٤٤ ، ٣٣٦ ، ٢٨٣ ، ٢٥٧ ، ٢٤٨ : ١
٤٨٣ ، ٤٦٩
فقه اللغة لابن فارس :
٤٦٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٠ ، ٢٥٧ : ١
٣٢٦ ، ٣٢٢ ، ١٤٦ ، ١١٣ ، ١١٢ : ٢
٤٤٤ ، ٣٧٨ : ٤
فك الأزرار لصفي الدين بن أبي النصورى :
٦٠ : ٤
الفلك الدائر لعز الدين بن أبي الحديد :
٢٣٧ : ٣
فتون الأفتان لابن الجوزى :
٩٢ : ١
٣٧ : ٢

- طريق الفصاحة ، لابن النفيس :
٤٠٧ : ٣
(ع)
العالم فى اللغة لابن سيد :
٢٩١ : ١
العجائب فى تفسير القرآن للكرمانى :
١٦٥ : ١
٢٨٠ : ٣
كتاب العشرة فى القراءات (ولم يذكر مؤلفه) :
٣٢٩ : ١
ابن عطية = المحرر الوجيز
كتاب العمدة لابن رشيقي :
٤٠٠ : ٣
العمدة للطرطوشى :
٣٧٤ ، ٣٠١ : ٢
٧٢ : ٣
عنوان الدليل فى مرسوم خط التنزيل ؛ لأبى
العباس المراكشى
٣٨٠ : ١
(غ)
الغرر للشريف المرتضى : = أمالى المرتضى :
غريب الحديث لإبراهيم الحربى :
٤٧٩ : ١
غريب الحديث لأبى عبيد :
٣١٣ : ٣
غريب القرآن للخطابى :
٢٤٦ ، ٢٤٥ : ١
غريب القرآن لابن دريد :

فهم السنن لأبي عبد الله الحارث :

٢٣٨ : ١

(ق)

قانون التأويل لأبي بكر بن العربي :

١٦ : ١

القد لأبي الفتح بن جني :

٢ : ٢٨٦ ، ٣٧٤

٣ : ٣١٠ ، ٥

٤ : ٢٢٠

القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

القطع والاستئناف للزجاج (١) :

١ : ٣٤٢

كتاب القواصم لابن العربي

٣ : ٢٥

القواعد الكبرى لعز الدين عبد العزيز بن

عبد السلام :

١ : ٤٧٦

٣ : ٢٤١

القول الوجيز في استنباط علم البيان من

الكتاب العزيز

٣ : ١٧٠

ك

الكافي لأبي جعفر النحاس :

٢ : ٣٤٠

الكافي لأبي محمد إسماعيل الهروي :

١ : ٣٣٠ ، ٣٤٨

الكافي لمحمد بن شريح الإشبيلي

١ : ٣٢٥ ، ٣٤٨

الكافي لمنصور بن فلاح الهيمي :

٤ : ١٢٦

الكامل لأبي أحمد بن عدي

٢ : ١٥٨

الكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن

جبارة :

١ : ٣٢٤

الكامل للبرد :

٢ : ٢٣٦

٣ : ٣٦٧ ، ٤١٤

٤ : ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٩٥

٣٧٣

الكتاب لسبيويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣

٥٠٦

٣ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢

١٥٤ ، ١٦٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥

١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ٢٢٤ ، ٢٧٢

٢٨١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣

٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢

٤٢٤

كتاب الكتاب لابن درستويه :

٣٧٦ : ١

الكشاف للزختمري :

١ : ١٧٤ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٢٤ ، ٦٣ ، ٤٩

١٨٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١١

٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٨ ، ٤٩٢

٢ : ٢٢٥ ، ٩٥ ، ٢٣٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨

٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠

٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤

٣٩٨ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ - ٤٢٠ ، ٤٢٣

٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨

٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧

٤٦٤ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢

٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ - ٥٠٥ ، ٥٠٧

٣ : ١١ ، ٩ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٥٠

٥١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٦

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦

١٥٤ ، ١٦٦ - ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٠

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧

٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ - ٢٧٩

٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ - ٣١٢

٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٨

٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ، ٤١٩

٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦

٤ : ١١ ، ١١ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٨٩

٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٢ - ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٩١

٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨

٢٨٠ - ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥

٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨

٣٧٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٢ ، ٤٤٠

الكشاف القديم للزختمري :

١ : ٧٢ ، ٣٠٤ ، ٣٤٧

٢ : ٤١٧

٣ : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢٨٧

٤ : ١٩٧ ، ٣٨٥

الكشف والبيان للثعلبي :

٣ : ٣٦٧

الكشف لمحمد مكي القيرواني :

١ : ٣٣١ ، ٣٣٩

كشف المشكلات للأصهاني :

٣ : ٣٦٦

كنز اليواقيت لأبي القاسم القشيري :

٣ : ٤٢

(ل)

الآلء الفريدة في شرح القصيدة ، للفاسي :

١ : ٤٦٠

كتاب اللامع العزيمي لأبي العلاء المرعي :

٢ : ٥١٣

اللباب لأبي البقاء العكبري (مخطوطة دار الكتب

الصرية) برقم ٤٢٣ .

١ : ٣٧٦

٤ : ٢١٢ ، ٢٤٧

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٢٨٨ ، ١٤٦ : ٣

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

البتدا لابن خالويه :

٢٤٥ : ٢

٣٥٣ : ٣

٣٤٧ : ٤

الثل السائر لابن الأثير :

٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

المجاز لأبي عبيد :

٢٩١ : ١

المجاز لعز الدين بن عبد السلام :

١٢٢ : ٢

مجمع البحرين للصاغاني :

٢٩٢ : ١

المحتسب لابن جني :

٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٢ : ١

٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ ، ٢٠٩ ، ١٥٣ ، ١١٦ : ٣

٢٠٩ : ٤

الحرر الوجيز لابن عطية :

٣٠١ ، ٦٣ ، ٨ : ١

١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢ : ٢

٢١٨ ، ١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ٦١ ، ٦٠ : ٤

المحصل في شرح الفصيح لأبي البقاء :

٣٥٢ : ٤

الحكم لابن سيده :

٢٩٢ ، ٦٤ : ١

٤٧٦ : ٢

٣١٣ : ٣

٣٩٤ : ٤

الحلى لابن حزم :

١٢٨ : ٢

مختصر التقريب لأبي بكر الباقلاني :

٢٣ : ١

المدخل للبيهقي :

٤٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢١٧ ، ٨ : ١

١٦٢ : ٢

المرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :

٣١٩ ، ٢٨١ : ١

المسائل الخمس لابن فارس :

٢٥٨ ، ٢٣٧ : ١

مسائل نافع :

٢٩٣ : ١

المستدرک للحاكم :

٢٣٨ ، ٢٢٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ١٩٠ : ١

٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٢٦٣ ، ٢٥٦ ، ٢٤١

٢٩ : ٣

المستوفى لجمال الدين أبو سعد الفرغاني :

٣٥٩ : ١

٣٥٥ ، ٣٥٣ : ٢

٣١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٢ : ٤

المرشد لأبي نصر القشيري :

١٧٨ ، ١٧٧ : ٢

- المسند لأحمد بن حنبل: ١ : ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٠٩، ٣٢ : ١
١١٩ : ٢
المسند للبراز: ١٩٠ : ١
١٥٩ : ٢
المسند لأبي داود الطيالسي: ٢٤٤ : ١
المسند لابن أبي شيبة: ١٣٢ : ٢
المشكل لمكي بن أبي طالب القيسي ٣٠١ : ١
المصباح لأبي الكرم الشهرزوري: ٣٢٥، ٣١٨ : ١
المصنف لابن أبي شيبة: ٤٧٩، ٢٥٨، ١٨٩ : ١
المصنف لعبد الرزاق: ٤٧٩ : ١
المصنف لفاسم بن أصغ: ٢١٢ : ١
معالم التنزيل للبعوي = تفسير البعوي
معاني القرآن للقراء: ٦٥، ٦٣ : ١
١٨٠ : ٤
المعاني المبتدعة لابن الأثير: ٣٤٣ : ٣
المتمم لابن الحشاب: ٣٠٥ : ١
- المعجم للطبراني: ٤٧٩ : ١
١٥٩ : ٢
المغرب للجواليقي: ٤٦٢ : ٢
معرفة القراء للحافظ شمس الدين الذهبي: ٢٤٢ : ١
معيار النظار في علوم الأشعار للزنجاني: ٤١٥، ١٠٣ : ٣
مغازي لمحمد بن إسحاق: ٤٣٢ : ١
المغرب للطرزي: ٢٧٨، ١٤٠ : ٤
المغني لابن هشام: ٣٧٠ : ٤
مفتاح الباب المغفل لفهم الكتاب المنزل للحراي: ٥ - ١
مفتاح العلوم للسكاكي: ٣١١، ٧٠ : ١
٤٦٣، ٤٢٥، ١٠٠ : ٢
٤٢٤، ٣٤٩، ١٨٢ : ٣
المفرد في معرفة العدد للجميري: ٢٦٦ : ١
المفردات للراغب: ٢٩١ : ١
٣٣٠، ١٧٢ : ٢
٣٣٠ : ٤

المفصل للزختمري :

٤٢٠ ، ٤٠٥ : ٢

٣٥١ ، ٣٠٧ ، ٢٥٩ ، ٢٣٠ : ٤

مقامات الحريري :

٤٨٤ ، ٧٠ : ١

المقاييس لابن فارس :

٤٧٣ : ٢

مقدمة التفسير لابن عطية :

٢١٦ : ١

٩٨ ، ٩٧ : ٢

المقرب لابن عصفور :

٣١٨ : ٢

٨٤ : ٣

المقنع لأبي عمرو الداني :

٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٢٤٠ : ١

ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :

٢٠٣ : ٤

مناقب الشافعي للإمام الرازي :

٥٦ : ٤

المنتخب للهمداني :

٣٠١ : ١

المنهاج لأبي عبد الله الحلبي :

٢٢٩ : ١

منهاج البلقاء لحازم الاندلسي :

٤٩١ ، ٣١١ ، ٦٠ ، ٥٩ : ١

٤٠٨ ، ١٠١ : ٢

٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ : ٣

الموجز للأشعري :

٨٣ : ٢

الموعب لابن الباني :

٢٩٢ : ١

(ن)

الناسخ والمنسوخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :

٣٧ : ٢

الناسخ والمنسوخ للواحدى :

٤١ ، ٣٩ : ٢

تأنيج الفكر في علل النحو للسيبلي :

٢٦٥ : ٣

٣١٩ : ٤

نظم القرآن للجرجاني :

٩٢ : ٢

١٩٣ : ٣

نكت أبي الحسن الماوردي :

١٦٢ : ٢

نكت التنبيه لابن أبي الصيف :

٢٤٦ : ١

النهاية لابن الأثير :

٤٧٤ : ١

نهاية الإيجاز للفخر الرازي :

٤٠٨ ، ٣٧٨ : ٢

نوادير الأصول للترمذي :

٤٦٩ : ١

(هـ)

الهاءات لابن الانباري :

١٢٧ : ٣

(و)

الواقعات في الفروع لعبدالعزیز بن أحمد الحلواني:

٤٧٧ : ١

الوقف والابتداء للأبنازی :

٢٩٤ : ١

(ی)

النبوع لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

ياقوتة الصراط لأبي عمر غلام ثعلب :

٢٩١ : ١

الواقیت لأبي عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهدایة للمهدوی :

٣٣٩ : ١

٥ — فهرس الأشعار

١٠١: ٣، ٢٨٣: ٢	أبودؤاد الإيادى	الرقباء
٢٤٨: ١	الكهيت	معرّب
١١٢: ٤	—	غرائبها
٥١٤: ٢	الحارث بن ظالم	القربا
٣٥٩: ٣	معاوية بن مالك بن جعفر	غضابا
٤٨: ٣	النافعة الديباني	الكتائب
٢٥٥: ٤	قيس بن الخطيم	الركائب
٢٩٨: ٤	ابن زياية	فالآيب
٣١٦: ١	—	المتغابي
٣: ٣	أبو ذؤيب الهذلي	ويموج
٣٠٠: ١	عبد الله بن الزبيري	رحا
٤٩٧: ٢	—	الجوامح
٣٣٤: ٢	جرير	راح
١٠٥: ٣	—	مليح
٤٩٤: ٢	مطيع	الضريح
٢٣٨: ٣	ابن عبدون	فصاح
١٢٥: ٣	ذو الرمة	باردا
٤٧: ٣	—	خالد
١١٦: ٤	—	مهتد

٢٢٥: ٢	—	خمد
٤٦٥: ٢	—	في اليد
٥١٢: ٢	طرفة	أرقد
٨٥: ٣	—	معاهد
٤٨٧: ٢	—	والنادى
٤٢٨: ٤	—	نجد
١٨١: ١	—	السور
٣٩٤: ٣	امرؤ القيس	جرجرا
٥٠: ٣	النابعة الجعدى	مظيرا
٣٩٣: ٢	—	قسرا
٥٠١ ، ٤٨٤: ٢	سواده بن عدى	الفقيرا
١٠٢: ٣	الأحوص	السمرا
١٦٠: ٢	—	يسير
٥١٢: ٢	المخزومى	مشهور
٦٨: ٣	ذو الرمة	القطر
٣١٢: ٣	صفية بنت عبد المطلب	القبارة
١٦٩: ٤	المرندس	الساى
١٠٥: ٣	—	ضامز
٦: ٣	جرير	بالنواقيس
٤٢٨: ٢	—	خميص
٤٨٣: ٢	الكاحبة	تقطعا

٢٦٨: ٢	—	ترجع
٣١١: ٣	الفرزدق	الطوالع
٤٦٠: ٣	—	يماصع
٤٢١: ٣	القاضي التنوخي	ابتداع
١١٧: ٣	—	الإيخاف
٧٠: ١	الحريري	صروف
١١٥: ٣	أبو تمام	طرفا
٣١٤: ١	قتيلة بنت النضر	المحقق
٤٩٦: ٢	المتنبي	الشقائق
٢٢٢: ٣	—	الخلايق
٣٨١: ٣	—	رازق
٤٨٧: ٢	—	حراق
١٦٧: ١	—	علا
٥١: ٢	الشاطبي	موثلا
١١٤: ٢	أبو نواس	التثقيلا
٣٠٩: ٣	أمية بن أبي الصلت	أبو الـ
٥: ١	—	صياقل
٤٩٤: ٢	—	الرجل
٣١٨: ٢	—	صول
٣٩٩: ٣	جرير	عاذلة
٥: ٣	امرؤ القيس	وحومل
٦: ٣	امرؤ القيس	مكلل

٣٠٧: ٢	امروء القيس	معجل
١٥١: ٣	حسان	السلسل
٢٨٩: ٣	امروء القيس	تنسلي
١١٤: ٣	—	حابل
٦: ٣	—	والنخل
٧٥: ٣	امروء القيس	صال
٢٥٩: ٣	—	قتلي
٣١٤: ٣	—	حال
٣٥٧,٥٥: ٣	النابعة الذيباني	دما
٤٨٢: ١	الطرطوسي	مقيا
٧٣: ٢	ابن مفرغ الحميري	غمامة
٤٦٥: ٣	المتنبي	نأم
٤٠٦: ٣	—	وتكرم
١٥: ١	—	كلام
٣١٦: ١	—	الكلام
٤٨٧: ٢	—	ذميم
١٩٤: ٤	البرج بن مسهر الطائي	النجوم
٢٦٧: ٢	ليبد	حمامها
٣٠٧: ٢	عنقرة	بمحرم
٦: ٣	الفرزدق	الصوارم
٣٦١: ٣	—	النواسم
٣٦٣: ٣	عنقرة	الأسحم

٤٣٤: ٣	زهير	لم تقلم
٢٠٠: ٤	أبو محجن	فلسي
٦٨: ٣	طرفة	تهنبي
١١٤: ١	—	توعدون
٣١٤: ١	—	الكاتبينا
٣١٥: ١	—	مغني
٤٢٦: ٢	أنيف بن قريظ	وحدانا
٥٠٣: ٢	—	رحمانا
١٢٧: ٣	حسان	جنونا
٣٩٩: ٢	القند الزماني	دانوا
٢٦١: ٢	—	يمين
٤٨٧: ٢	—	للقرائن
١٢: ١	—	العين
١٥٣: ٢	—	الامتحان
٤١٦: ٢	—	أودى بها
٤٢٣: ٢	المتنبي	ذكرناها
٤٨٣: ١	الإمام الشافعي	شاهدوه
٣١٤: ١	الفرزدق	المواليا
٣٨٩: ٣	المجنون	خياليا
٤: ١	—	خبايا
٥: ١	—	الكري
٣٦٩: ١	—	الأعلى

٦ - فهرس الأرجاز

٣٩٧، ٢٢٤: ٢	أبو النجم	شعري
٢٦٨: ٢	علي بن أبي طالب	حيدره
٢٦٨: ٣	رؤية	مكور
٣٩٧، ٢٢٤: ٢	أبو النجم	شعري
٢٩٣: ١	العجاج	حقائقا
٤٣٨: ٢	شما المذليه	حنظل
٣٥٩: ٣	العجاج	والسمى

٧ - مراجع التحقيق

- إتحاف فضلاء البشر للديماطى ، مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر سنة ١٣٥٩ .
الإتقان في علوم القرآن للسيوطى ، طبع بمصر سنة ١٢٧٨ .
أحكام القرآن لابن عربى ، بتحقيق على محمد الجاوى ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
الأدب المفرد للبخارى ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .
أسباب النزول للواحدى ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .
أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق هـ. ريتز ، مطبعة وزارة المعارف بإستانبول سنة ١٩٥٤ م .
إنجاز القرآن للباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .
إعراب القرآن للمكبرى = إملاء مامن بن الرحمن
الأعلام لحير الدين الزركلى ، المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .
الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
أمالى المرتضى ، للشريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي
سنة ١٩٥٤ .
أمالى القالى ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .
إملاء مامن به الرحمن للمكبرى ، المطبعة الليمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب
سنة ١٩٥٠ م .
الاتصاف لابن المنير ، حاشيته على الكشاف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .
الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، مطبعة السنة المحمدية (بدون تاريخ)
الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .
البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
بدیع القرآن ، لابن أبى الإصبع المصرى ، تحقيق حفنى محمد شرف ، طبع مكتبة نهضة مصر
سنة ١٩٥٧ م .
البرهان في علوم القرآن للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي
سنة ١٩٥٧ م .

- بغية الوعاة للسيوطي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بيان إعجاز القرآن للخطابي ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ،
(من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦) .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .
- تاج العروس للزبيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .
- تاريخ الإسلام للذهبي ، للقدسى من سنة ١٣٦٧ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .
- تاريخ الطبري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- تبيين كذب المفتري ، لابن عساكر ، القدسى سنة ١٣٤٧ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
- التعريف والإعلام للسهيلى ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
- تفسير أبى حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبري ، بتحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- تفسير الفخر الرازى ، بولاق سنة ١٢٧٩ .
- تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
- تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
- تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣ .
- جدوة المقتبس للحميدى ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
- الجمهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
- حسن المحاضرة للسيوطي ، المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٧ .
- خزانة الأدب للبغدادي ، بولاق سنة ١٢٩٩ .
- الخصائص لابن جني ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي ، المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
- ابن خلكان ، المطبعة اليمنية سنة ١٣١٠ .
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .

- درة الفواص للحريري ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .
دلائل الإعجاز للجرجاني ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .
الديباج المذهب لابن فرحون ، مطبعة المعاهد سنة ١٣٥١ .
ديوان رؤبة ، ليسك سنة ١٩٠٢ م .
ديوان الهذليين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ .
الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .
الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف
(مجموعة الذخائر رقم ١٦) :
رسالة ابن الحشاب في نقد الحريري ، الطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
روضات الجنات لمحمد باقر ، طبع العجم سنة ١٣٤٧ .
سر الفصاحة للخفاجي ، الطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .
سنن أبي داود ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .
سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٢ .
سيرة ابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٦ .
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ، القدسي سنة ١٣٥١ .
شرح شواهد الشافعية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد
محيي عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
شرح شواهد المغني للسيوطي ، الطبعة البهية سنة ١٣٢٢ .
الصاحبي = قفه اللغة .
الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور المطار ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ .
صحيح البخاري ، بحاشية السندی ، مطبعة عيسى الحلبي .
صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .
صفة الصفوة لابن الجوزي ، حيدر آباد سنة ١٣٥٦ .
الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،
مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة
سنة ١٣٧٣ .

طبقات الشافعية للسبكي ، المطبعة الحسينية .

• طبقات الصوفية للسلمي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .

• طبقات القراء لابن الجزري ، نشره ح ، براجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .

العمدة لابن رشيقي ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .

غرر القوائد = أمالي المرتضى .

غريب القرآن لابن عزيز السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .

• الفائق للزخشرى ، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .

الفرق بين الفرق للبغدادى ، المعارف سنة ١٣٢٨ .

فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .

فقه اللغة لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ .

• الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .

الفهرست لابن النديم ، نشرة فلوجل سنة ١٨٧١ .

• فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .

قواعد التحديث للقاسمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .

• الكتاب لسبويه ، بولاق سنة ١٣١٦ .

• كتاب الكتاب لابن درستويه ، بيروت سنة ١٩٢٧ م .

• الكشاف للزخشرى ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .

• كشف الظنون لحاجي خليفة ، وكالة المعارف بإستانبول سنة ١٣٦٥ .

• اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للقاسي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءات .

• اللباب لأبي البقاء المكنزي ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٤٢٣ نحو .

• اللباب في الأنساب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .

• لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .

- لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .
- المثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٥٨ .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- المحتسب لابن جنى ، مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءات .
- معاني القرآن للفراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٤ .
- معجم الأدباء لياقوت ، دار المأمون سنة ١٣٥٥ .
- معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .
- معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .
- المغرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .
- المغني لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين ، مطبعة السعادة .
- مفتاح العلوم للسكاكي ، المطبعة الأدبية بمصر .
- مفردات الراغب الأصفهاني ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٢٤ .
- المفضل للزمخشري ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .
- مقامات الحريري ، المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
- مقدمة التفسير لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .
- المنع لأبي عمرو الداني ، طبع إستانبول سنة ١٩٣٢ م .
- الملل والنحل للشهرستاني ، مطبعة مخيمر سنة ١٣٧٥ .
- منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني ؛ مطبعة مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٧٣ .
- الموشع للفرزباني ، السلفية سنة ١٣٤٣ .
- الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردى ، مطبعة دار الكتب المصرية .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى، المكتبة التجارية .
تقد الشعر لقدامة ، المطبعة الميمنية سنة ١٣٥٢ .
نكت الهميان للصفدى القاهرة سنة ١٩١٠ م
النهاية لابن الأثير ، المطبعة العثمانية سنة ١٣١١ .
الهاشميات للكفيت، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .
يتيمة الدهر للثمالي ، مطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢
ابن يعيش على المفصل ، المطبعة المنيرية بمصر

